

مأساة عرش

سلسلة من الحقايق التاريخية والوثايق السياسية

يقدمها

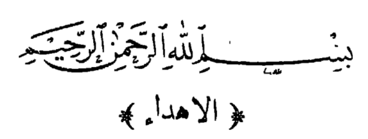
مكتب الاستعلامات
اللجنة التنفيذية
للحزب الحر الدستوري التونسي

للرأى العام العالمى ليستنير بها فى حكمه على مأساة عرش تونس

وعدوان السياسية الاستعمارية الفرنسية عليه



صورة جلالة ملك تونس
محمد المنصف
المعتقل الآن بمدينة « بو » بفرنسا



« الاهداء »

إلى مولاى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم
محمد المنصف أبقاك الله لأمتك وشعبك

مولاى :

هذه صفحات، من تاريخك الماجد ضمناها أعمالك الصالحة ومباديك الخالدة وأقمنا فيها الحجة على خصومك الباغين المعتدين وفندنا بها افتراءاتهم وأكاذيبهم التى أرادوا أن يضللوا بها العالم ويخادعوه ويغالطوه .

انها يامولاى فترة من عهدك المبارك السعيد سجلناها ورائدنا تبصير العالم وافهامه حقيقة الظروف التى أحاطت بذلك الاعتداء الذى هو فى الواقع ليس اعتداء على شخصك الكريم بل انه اعتداء على سيادة أمة وكرامة شعب لا يملك من القوة إلا الحق والايمان . وأردنا كذلك ازاحة الستار عن الدوافع التى دفعت أولئك المتجرئين وجعلتهم يتطاولون على مقامك السامى ويفعلون فعلتهم دون تردد ولا خجل .

مولاى :

بذل مكتب استعلامات اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستورى التونسى كل الوسائل الممكنة حتى تسنى له جمع هذه الوثائق التى تتعلق بكل الظروف والملابسات التى اكتنفت حادثة الاعتداء على العرش واخرجه للناس فى العالمين كتاباً فيه من الحجج الصادقة والأدلة القاطعة ما لا تستطيع معه فرنسا — التى طالما ادعت لنفسها وتبجحت بأنها كانت أسبق الأمم جميعاً إلى الثورة على الظلم واعلان حقوق الانسان وانها عملت بمبادىء الحرية والعدل والمساوات — إلا أن تحنى رأسها خجلا .

مولاى :

نتقدم إلى سدتكم العلية بكل تجلة واحترام ونضع بين يدى جلالتكم هذا العمل المتواضع ونحن أشد ما نكون أملا فى أن يصادف عندكم ارتياحاً وأن يحضى من طرفكم بشرف القبول : وتفضلوا يا مولاي بقبول آيات الولاء والاخلاص .

غرة محرم الحرام ١٣٦٧ هـ .



جلالة الملك الطيب الذكر محمد الناصر ملك تونس الأسبق
الذي تنازل عن عرشه دفاعاً عن الأمة في ٥ افريل سنة ١٩٢٢
وهو والد جلالة ملكنا الحالي محمد المنصف

خطاب من صاحب الجلالة الملك فاروق الأول
الى
جلالة محمد المنصف ملك تونس

كان جلالة الملك المنصف وهو فى منفاه وأثناء محنته لايترك فرصة تمردون أن ينتهزها للقيام بعمل مفيد لبلاده التى أحبها وأمته التى أخلص اليها ولوصل ما أمر الله به أن يوصل من رحم العروبة ووحدة الاسلام فقد أرسل جلالته تهانية لرئيس حكومة سوريا بمناسبة عيد استقلالها وكتب إلى جلالة سلطان المغرب مولاى محمد مهنئاً له بعيد جلوسه حاثاً له على المضى فى النهوض بشعبه وبلاده مستبشراً بالخطة التى يسير عليها وأرسل إلى جلالة ملك مصر فاروق الأول تهانيه بعيد ميلاده تقديراً منه لمصر وملكها فى مايؤديانه للعروبة والاسلام من رعاية وتأييد ودفاع مجيد فقد كانت مصر ولا تزال ملجأ أحرار العرب والمسلمين وموطن تنظيم كفاحهم والمنبر الذى يرسلون منه صيحة الحق مدوية يتردد صداها فى سائر الأصقاع ، وإن وجود مجاهدى المغرب فى حمى الفاروق وقضية ملك تونس الموضوعة بين يدى الجامعة العربية التى قامت فى عهد الفاروق ونمت بتأييده وعنايته السامية لأصدق دليل على ما نقول واننا نرى من عظيم الشرف أن نسجل هنا نص الرسالة التى أجاب بها جلالة الفاروق أيده الله ونصره ملك تونس فى منفاه عندما أرسل له هذا يهنيه بعيد ميلاده :

صاحب السمو الملكى أخانا محمد المنصف باشا باى .

إن الخطاب الذى تفضلت به علينا جلالتكم بمناسبة عيد ميلادنا قد أحدث فى نفوسنا وقعا عظيما فلجلالتكم مزيد الشكر عما أبدته لنا من مراسم التهنئة مشاركين جلالتكم فى الاعراب عن أملنا الوطيد فى تحقيق الاتحاد التام والاخوة لجميع الشعوب

العربية . وانى أبتهل إلى الله تعالى أن يرد غربتكم وأن يمكن الشعب التونسى الشقيق من تحقيق رغبته المشروعة تحت رعايتكم وفى ظل الاتحاد العربى

تحريراً فى قصر القبة الملكى بمصر   محمد فاروق

فى ٢٥ ربيع الثانى ١٣٦٦ الموافق ١٦ فيفرى ١٩٤٧

بين جلالة الملك المنصف والجامعة العربية

كانت ارسلت مذكرة من طرف الجامعة العربية الى حكومة فرنسا تطالب فيها الجامعة بارجاع جـلالة ملك تونس المعظم سيدنا ومولانا محمد المنصف الى بلاده وعرشـه واطلاق سراح الأمير عبـد الكريم الخطابى المعتقل فى جزر الرينيون كما أعلنت الجامعـــة انهـا تؤيد مطالب استقلال شمال افريقيا المقدمة من التونسيين والجزائريين والمراكشيين

وخطب عزام باشا الأمين العام للجامعـة العربية وهاجم فرنسا بشدة ذاكـراً الروابط التي تربط شمال أفريقيا بالبلاد العربية الاخرى قائلا :

انه باسم هذه البلاد العربية يؤيد المغرب العربى فى كفاحه لأجل استقلاله .

وقال أيضاً : ان من المخجل لفرنسا مايوجد عليه شمال أفريقيا من البؤس والجوع والجهل تحت استعمار غاشم لامثيل له فى العالم . واذا أراد الفرنسيون أن يروا من طرف الوحدة العربية مودة والا يسمعوا احتجاجات العرب فما عليهم الا أن يؤيدوا — بفعلهم — اضمحلال فكرة الاستعمار ، فكرة القرن الماضى .

وحيث ان فكرة فرنسا بعيدة عن ذلك فلا يمكن أن نسكت أكثر مما سكتنا .

وبمناسبة القرار الذى اتخذه مجلس الجامعة العربية فى دورته الحالية فى شأن قضية تونس وملكها الشرعى المنفى فى بلدة « بو » أرسـل معادة عبـد الرحمن عزام باشا الأمين العام للجامعة العربية كتاباً رقيقاً لجلالة ملك تونس محمد المنصف هذا نصه :

رسالة عزام

حضرة صاحب السمو الأمير الجليل المنصف باى

السلام عليكم ورحمة الله : وددت لو ان ظروفا سعيدة سمحت لى بالتشرف بلقائكم

لتقديم وافر الشكر والاحترام على عنايتكم السامية وعطفكم الدائم غير ان المناسبات الحالية منعتني من أمثال هذه الحظوة فدعوت الله أن يجمعنا فى عز سموكم وعز البلاد التونسية الشقيقة التي لها فى تاريخ العرب وحضارتهم المكانة كما لها بين نفوسهم جميعاً الحب والتقدير وهم يتمنون لها استقلالها التام وأن تكون قريباً مشاركة لاخواتها من الدول العربية وجامعتهم ادعو الله أن يطيل حياة سموكم ذخراً للعرب والمسلمين وأن يرعاكم بالعناية والتوفيق ؟

عبد الرحمن عزام

فتلقى سعادته من جلالة الملك المنصف الرد الآتى يشكر فيه للجامعة العربية عطفها على البلاد التونسية ويحيي أعضاء دولها المحترمين ونصه :

رسالة جلالة الملك المنصف

السلام الكثير فقد جاءتنا رسالتكم بعطف الجامعة العربية على البلاد التونسية . ونحن نشكر لكم رعايتكم لقضية بلادنا وندعو الله أن يسدد خطى الجامعة فى كل ماتسعى اليه من خير العروبة . ونحن نعتقد ان البلاد التونسية المعتزة بعروبتها سوف تتحرر من قيود الاستعمار الفرنسى بفضل جهاد شعبها الكريم وزعمائها الأبرار وتلتحق بجامعتكم لتساهم فى العمل والسير بالامة العربية نحو الصلاح والقوة والمجد

وختم الملك كتابه قائلا وانا نحيي من منفانا كل أعضاء الجامعة متمنين لهم كل التوفيق فى جهادهم ولكم جزاؤكم عند الله على اخلاصكم وحزمكم

تمهيد :

الدولة الحسينيـــة

فى تونس

تبتدىء الدولة الحسينية من تاريخ ولاية أول الملوك الحسينيين على عرش تونس سنة ١١١٧ هجرى وهو المولى حسين بن على تركى مؤسس العائلة الحسينية التى تتولى عرش البلاد التونسية إلى الآن ، والدولة الحسينية هذه تعتبر هى الدور الثانى من الحكم التركى للبلاد فالدايات والمراديون هم الحلقة الأولى بعد أن حرر الأتراك البلاد من الحكم الأسبانى الذى كان نهاية لدولة بنى حفص الشهيرة ، أما شخصية على تركى والد

مؤسس هذه العائلة المولى حسين فإن التاريخ التونسى يقص علينا انه رجل قدم مع المتطوعين الأتراك الى تونس واشتغل كجندى فى حماية حصون بلدة الكاف التى مات فيها ودفن بها وقبره معروف هناك الى الآن ، كان المولى حسين بن على تركى قائداً مشهوراً بالشجاعة والاستقامة وعلو الهمة والخلق الاسلامى الكريم وطلب اليه التونسيون أن يبايعوه بالامارة على البلاد فامتنع أولا ولكنه استجاب الى رغبتهم تحت الالحاح الشديد فبايعوه بيعة عامة تولى على اثرها انشاء الدولة واقرار الملك وتعمير البلاد وقد كانت له فى هذه الميادين آثار مشهورة وأعمال مشكورة فهو مؤسس العائلة المالكة واليه تنسب الى الآن ، وقد ولى منها الملك تسعة عشرة ملكا الى الآن ابتداء من عام ١١١٧ هجرى الى ١٣٦٧ هجرى .

بقيت هـــذه الدولة متمتعة باستقلالها تتبع الدولة العثمانية كولاية ممتازة من الولايات الموجودة إذ ذاك يتلقى ملوكها أمر الولاية من دار الخلافة العثمانية ويدفعون إعانة سنوية لخزينة الدولة تعبر عن رمز الاتصال أكثر من قيمتها المادية وتطبع عمـــلة تونس وعلى أحد وجهيها اسم الخليفة العثمانى وعلى الثانى اسم ملك تونس ويخطب الخطباء فى المساجد بالدعوة لخليفة المسلمين ثم لملك البلاد وهذه هى المواطن التى تتجلى فيها صلة تونس بحكومة الخلافة والدولة العلية واستمر هـــذا الحال إلى ســـنة ١٢٩٨ هجرى حيث وقع الاحتلال الفرنسى لتونس وفرض الحماية الفرنسية عليها بمقتضى معاهدتي باردو — سنة ١٨٨١ م والمرسى سنة ١٨٨٣ م واستمرت فرنسا على احتلالها البلاد والشعب التونسى على مقاومته لهذا الاحتلال سياسياً بعد أن انهارت قوته المسلحة فى مقاومة جيش الاحتلال أثناء زحفه على البلاد . أما الدولة العثمانية فقد بقيت غير معترفة باستيلاء فرنسا على تونس ومنكرة لمشروعية تلك المعاهدات وفى كل سنة تقدم احتجاجاً إلى الدول والى فرانسا ذاتها ضد ذلك الاحتلال إلى أن وقعت الحرب العظمى الأولى وما أعقبها من حروب تركيا واليونان ومعاهدة لوزان فقد تنازلت تركيا فى هذه المعاهدة عن حقوقها فى الممالك التى انتزعت منها لأبناء تلك الأقطار وشعوبها . هذه كلمة موجزة عن تاريخ العائلة الحسينية التى برز من بين ملوكها أبطال كفاح ورجال علم وفن وأدب وبناة دولة وقادة أمة ممن سيأتى ذكر بعضهم فى هذا الكتاب وفى مقدمتهم جلالة الملك محمد المنصف الذى هو قطب الدائرة ومحور الحديث:

نداء

إلى ملوك العرب والمسلمين ورؤساء حكوماتهم وزعمائهم . وإلى كل ذى ضمير حر يغار على الكرامة الانسانية . ويعتز بالدفاع عنها . ويحترم الحق ويؤمن بالعدل إليهم جميعا نرفع هذه الصرخة . صرخة تونس الجريحة المتألمة متعجلين النجدة والتأييد . فقد افقدتنا السياسة الاستعمارية الفرنسية العدل والأمن والحريات الاولية وأبسط حقوق الانسان . حطمتنا منها المظالم . واقفرتنا المغـــارم . وأقعدنا الاعتساف عن مسايرة الحياة . ووضعنا الارهاق فى نطاق لايطاق .

لانتصرف فى أبسط شؤوننا . ولا نملك حق مراقبة ومحاسبة من يتصرف من الأفرنسيين فيها . ولقد أمسينا كالكرة تتقاذفنا المجاعات والامراض المتفشية التى أصبحت متوطنة فى بلادنا ذات الخصب والمناخ المعتدل والهواء النقى . وذلك راجع لسوء القصد وسوء التدبير . إنه الاستعمار القاسى الذى تجاوزت آثاره السيئة ونكباته الفادحة المصابين به من المستضعفين إلى القائمين عليه من المغتصبين ، أليس هو سبب الحروب بينهم وأصل الخطوب والملمات والكروب وتحطيم ما بنته الأجيال من مدنية زاهرة مادية ومعنوية . فقد حطم مدنية المادة بالحرب أثر الحرب يثيرها ويضرم نارها فاذا هى لهب لايبقى ولا يذر وقضى على الثانية بأن سخرهـــا للاولى فعكس بذلك ناموس الكون فانطمست معالم السمو الانسانى باجرام الاستعمار وآثامه وأى إثم أعظم من استعباد بنى الانسان بالعنف واستلاب حريتهم عنوة . والاستئثار بأرزاقهم قوة واقتدارا . ثم يستصرخ هؤلاء المستضعفون الانسانية فلا يجـــدون المواسى ولا النصير لأن معنويات الانسانية قد صرفها الاستعمار بتعاليمه إلى الشر المحض فتصلبت فهى لا تتأثر ولا تلين .

هل أتاكم نبأ الاعتداء الصارخ من الاستعمار الفرنسى على ذاتيتنا التونسية وكرامتنا القومية وخرقه للعهود والالتزامات وعبثه بالنظم الاسلامية المتعلقة بالامارة ورئاسة الدولة من حق الولاية والخلع فقد عمد أحد قواد الجيش الفرنسى المسمى الجنرال جيرو بعد أن احتلت جيوش الحلفاء البلاد الفرنسية فى ١٤ مايو عام ١٩٤٥ فى ظل قوة مسلحة تساندها قوة الحلفاء إلى خلع ملك البلاد الشرعى جلالة محمد المنصف وأخذه عنوة من بلاده ومن بين أهله وإبعاده عنها واعتقاله فى صحراء الجزائر المحرقة وأخيراً فى أرض فرنسا قرب الحدود الاسبانية ببلدة «بو» حيث يلاقى الآن من قسوة المناخ ومن العنت والاحراج ماضاقت به نفسه وتألم له شعوره وحسه فانتابته امراض هى نتيجة تألم النفس والتأثر بالطقس حسبما قرره أطباء من الفرنسيين أنفسهم قالوا فى شهادتهم أن نوبات المرض التى أخذت تعاوده إذا لم تغير فرنسا معاملته بارجاعه إلى وطنه وعرشه فان نوبة أخرى تنتابه يكون فيها من الخطر عليه مايوجب على فرنسا أن تفكر فى الأمر قبل وقوعه وتقدر مسؤوليتها امامه وتأثيره على سياستها فيما يستقبل من الأيام . لا فى شمال افريقيا وحدها بل فى الشرق كله .

إن هذا العدوان الفظيع الجارح على العرش التونسى وعلى الجالس عليه . وخرق العهود التى قطعتها فرنسا له لحمايته وحماية عائلته من كل اعتداء داخلى أو خارجى يجعل الناس لايثقون بعهد ولا يطمئنون إلى التزام أو وعد وهل تستقر سياسة أو يبقى نظام مع عدم الثقة وفقدان الاطمئنان ؟

ولم تكتف السياسة الاستعمارية الفرنسية بخلع جلالة الملك وإبعاده واعتقاله بل عمدت إلى إبن عمه الذى وضعته بدله على عرش تونس صاحب السمو محمد الأمين وأخذت تنتزع منه مابقى له من سلطة بشتى الوسائل ومختلف الأساليب

فمن يراجع القوانين الصادرة أثر خلع واعتقال جلالة ملك تونس محمد المنصف وولاية ولى عهده الحالى يشاهد كيف انتزعت بقايا السلطة والنفوذ من يد الحكومة التونسية إلى يد الاستعمار الفرنسية مما يدل دلالة صريحة على الرغبة فى إزالة الذاتية التونسية وإحلال الذاتية الفرنسية محلها الأمر الذى تعمل السياسة الاستعمارية لتحقيقه منذ وقع الاحتلال .فبدلا من القوانين التى كانت تصدر باسم ملك البلاد والقرارات الموقعة من وزيره الأكبر أصبحنا نرى بدلا من ذلك قرارات من المقيم العام والكاتب العام ومديرى الإدارات الفرنسيين وأخيرا شكلت الادارة الفرنسية بتونس وزارة فرضتها على ملك البلاد فرضا .

احتج التونسيون بشتى أنواع الاحتجاج وطالبوا بمختلف وسائل الطلب واحتج معهم الشرق العربى وطالب فرنسا بانصاف جلالة الملك المنصف المعتقل واستنكروا جميعاً هذا العدوان الذى وقع عليه ولكن صرخات الاستنكار وأصوات المطالبة المرتفعة من كل مكان لم تكن كافية لتحويل فرنسا عن غلط فاضح ارتكبه أحد رجالها العسكريين فآثرت الابقاء على تلك المظلمة والمضى فى ذلك الغلط ولو كانت تونس والشرق العربى والعالم الاسلامى يستنكرونه ويطالبونها بالرجوع فيه لأن العاطفة الانتقامية التى كونت حادث خلع جلالة الملك وإبعاده عاطفة الطغيان الاستعمارى هى كل ما تعنى بارضائه مكاتب وزارة الخارجية الفرنسية وعـــدم اعتبار أى شىء امامه .

وانهم ليعتمدون فى عدم اكتراثهم هذا قبل كل شىء على ما اعتادوه من الشرق فى حركاته السابقة من الاندفاع بسرعة اندفاعا يعقبه سكون وانهم ليصبرون للصرخة الأولى باعتبار أنه سيعقبها صمت عميق لذلك فانا نهيب بالعرب والمسلمين والأمم الشرقية قاطبة من رجال الحكم وقادة الرأى أن لا يهنوا فى نصرة العدل والدفاع عن

الكرامة الانسانية ورد عدوان المتطاولين على الشعوب المستضعفة وملوكها وأمرائها وذوى المكانة فيها وأن يقاوموا عمل الرجعية الفرنسية هذا وعدوانها على شخصية ملك وذاتية دولة وكرامة أمة إرضاء لعاطفة حقد ونزوة نقمة واستناداً إلى القوة فحسب ، وإذا كانت فرنسا قد أباحت لنفسها خفر عهودها نحو هذا الملك وعائلته وقلبت حمايتها له اعتداء عليه فان واجباتنا الانسانيه لنصرة العدل والأخذ بيد المظلومين تفرض علينا رفع الصوت عالياً بالاستنكار والمضى فى مقاومة الظلم وأهله وأن نفهم فرنسا موقفها من هذا الامر وحكمنا عليها من أجله حتى تعلم حكومة وشعباً أنها أضحت تعيش وسط سخط العالم المتمدن ومقت الضمائر الحرة فى هذا الجيل وإذا كان هذا لا يرجعها عن غيها فانه يريح ضمائرنا على كل حال وكفى بذلك خدمة للكرامة الانسانية وإرضاء للعدل وانتصارا للملك أهين وأمة ديست كرامتها وأضحت ذاتيتها مهددة بالزوال انها تستصرخكم وتستنصركم وعليكم النصر .

الملك الأسير

لم يعلن هذا الملك حربا دارت عليه رحاها فاوقعته أسيرا فى أيدى أعدائه الغالبين. ولم يستبد بأمر أمة فسخرها لشهواته وأحاطها بظلمات من ظلمه فثارت عليه وخلعته واعتقلته مع المجرمين ، ولم ينازعه أحد من أهله وأقرانه ملكه وسلطانه فغلبه عليه وانتزعه منه وسجنه تفاديا من إعادة النزاع . وتجدد الصراع. ولكنه ملك حالف أمة الحرية فاعتقلته واحتمى بدولة العدالة والتزمت له أن تحميه وعائلته فخلعته من عرشه وشردته عن وطنه . وأبعدته عن أهله . كان وفيا لها يوم محنتها . وكانت قاسية عليه يوم محنته . واختار جانب الديموقراطية وانحاز اليه عند

ما بلغ الكفاح أشده بينها و بين الفاشية والنازية فى هذه الحرب ويوم كانت بلاده ساحة الكفاح وميدان الصراع فاضحى يوم انتصار الديموقراطية هو يوم انتهاء أمره كملك حالف دولة حرة ووفى لها واحتمى بحكومة عادلة ووثق منها وناصر الجانب الديموقراطى ليستفيد به منه ويفيد لخلع من عرشه بعنف وامتهان نالأمس عزته وحرمته وسيق على طائرة إلى صحراء الجزائر المحرقة أسيرا معذبا مضيقا عليه ووضع فى « الاغواط » وأجبر بقساوة على كتابة وثيقة تنازله عن عرشه وقع كل هذا ومواكب نصر الديموقراطية والحرية تسير . وموسيقاها تعزف ، وأصوات مدافع النصر تلعلع فى الفضاء وجيوش الحليفتين أميركا وانجلترا تكتنفان جيش النسر الصغير وتحميانه وهو يثأر لنفسه ويطفى غلته ويرضى عاطفته ويتصور نصرا يرجع به ما هدمته الهزيمة من معنوياته . لخلع ملكا . واضطهد أمة . نصرت أمته فى حربين . وحررت بلاده من أعدائها مرتين . ونصبت لها من أجساد أبنائها وأقواتهم ومنتوجاتهم جسرا مرت عليه إلى النصر فكان الجزاء فى الأولى إسرافا فى العسف والطغيان ومضيا فى السلب والعدوان وفى الثانية اعتداء على العرش وذات الملك المحبوب والفتك بالأمة تقتيلا وتعذيبا لأنها شاهدت انهيار القوة الطاغية . واحتلال بلاد المحتلين . واستعباد المستعبدين . ومعاملتهم بشىء بما كانوا يعاملون به الناس تلك هى جريمتهم التى احفظت عليهم القلوب وعرضتهم الى النقمة وجعلتهم هدفا للبطش .

هنالك قائمة تستعرضها الذاكرة باسماء ملوك غدر بهم حلفاؤهم وخلعهم حماتهم ووضعهم فى الاسر من قطع لهم العهود والمواثيق إلا أن مسؤولية هؤلاء ترجع إلى دولة وتتحملها أمة وحادث خلع جلالة ملك تونس تتحمل مسؤوليته الديموقراطيات شعوبا وحكومات لان فرنسا قد صرحت بأنها فعلت هذه الفعلة

باتفاق معهم وبرضاهم ولأن قواتهم كانت تحمى وقوع هذا الاعتداء وتشد أزر المعتدين ولأنهم لم يعترضوا عليه ولم يستنكروه يوم كانت كلمة منهم أو أقل إشارة تكفى لعدم وقوعه وحتى بعد مرور السنين وتطور الحالة لم تصدر منهم حتى نصيحة لحلفاءهم وهم يفرضون عليهم كثيرا من الاتجاهات بأن يصلحوا غلطتهم هذه وقد اعترفوا بأنها غلطة ارتكبها رجل عسكرى موتور وأن مسؤولية هذا العدوان وجريرة بقائه تتحملها الشعوب الديموقراطية الحرة كلها لأنه وقع من حكوماتهم القوية بهم على أمة ضعيفة نصرتهم وحاربت معهم إلى آخر واقعة القت فيها قوات الطغيان السلاح . وهم اليوم يتألفون أعداء الديموقراطية بالأمس ويحتضنون إيطاليا ويغذون ألمانيا ويسترضون فرانكو بينما نصير الديموقراطية فى الأسر وأمته فى الاضطهاد والعسف وما ذلك إلا لأن سياسة تفاضل الأجناس قد أخذ بها الديموقراطيون بعد أن ذهب الذين ابتدعوها وكانت لهم عقيدة ودين . أى ملك أروبى عومل بما عومل به هذا الملك العربى المسلم ..؟

تقدم التونسيون إلى فرنسا بالرجاء أثر الرجاء لارجاع الملك الى عرشه وبلاده بعد أن سلم الفرنسيون أنفسهم ببراءته من تهم التعاون مع العدو التى الصقوها به وبعد أن اعترف غير واحد من رجالهم بأن خلع الملك وابعاده هفوة ما كان يجب أن تقع وتقدم إلى فرنسا غير التونسيين بهذا الرجاء فصعرت خدها استكباراً وتحول الرجاء الى احتجاج واستنكار فزاد ذلك فى التضييق عليه حتى انتابته أمراض خطيرة أخذت تعاوده نوباتها وقرر الأطباء أنه إذا لم تفارقه هذه التأثرات ولم يرجع الى المناخ الذى كان يعيش فيه فان نوبة من النوبات ستقترن بالخطر ولكن فرنسا لم تتحول عن موقفها ولم تحاول تغيير ما نشأ عنه فى تونس والعالم العربى من الاثر أنها تحاول المغالطة وايهام الناس بتغيير سياتها باصلاحات

مزعومة ووزارات تنشئها ذات سلطة موهومة واذا ناقشناها الحساب وكشفنا عن غشها الحجاب والزمناها الحجة تشاغلت بمعالجة أحداثها الداخلية وأحداثها الداخلية أصبحت لا تنتهى ،أحداث تشغلها عن اعطاء الحق ولا تصدها عن المضى فى الباطل فهى جادة مسرعة فى انتزاع ما بقى من السلطة ومقاعد النفوذ ووسائل الثروة من أيدى العرب الافريقيين والاستيثار بها دونهم .

واذا كان غير العرب والمسلمين يطلقون أيدى الرجعية الفرنسية فى الشمال الافريقى لتبقى مخلصة لهم فان ضياع خمسة وعشرين مليونا من العرب المسلمين وفقدان أراضيهم كوطن للعروبة والاسلام يهم بدون شك الشعوب الاسلامية والحكومات العربية ويفرض عليها أخذ موقف ممن يريد لهذه الامة الفناء والاضمحلال فان قسوة الاستعمار الفرنسى علينا ستدفعنا الى الانقراض أو الاندفاع نحو المبادىء الهدامة التى يستغل دعاتها ضحايا العسف والارهاق وذوى النفوس اليائسة من العدل الاجتماعى فيفتحون لهم صدورهم ويأخذون بأيديهم ثم يوجهونهم لهدم خصومهم ونسف بنيانهم من الأساس وفى الامرين بلاء علينا وخسارة للشرق الذى يرتبط بنا ولا نتحدث عن تأثير ذلك فى الآخرين .

هل تملك فرنسا حق الولاية والخلع

ولاية الملوك والأمراء ورؤساء الحكومة حق من حقوق الجماعة الاسلامية وأهل الحل والعقد فيها يولون عليهم من يدير شؤونهم بأمرهم وبمبايعتهم له والبيعة عهد من الطرفين يلتزم المبايعون فيه لولى الامر بالطاعة والامتثال فى حدود الشريعة ويتعهد هو لهم بالعدل والاستقامة وتنفيذ أحكام الشرع وكما فرضت الشريعة الاسلامية فى من يتولى أمر المسلمين شروطا لا بد من توفرها جعلت لعزله

وخلعه اسبابا لا تنحل بيعته الا بصدورها منه ووجودها فيه وكل ذلك من شأن واختصاص الجماعة الاسلامية التى صدرت منها البيعة ووقعت فيها الولاية لا حق لغيرهم فيها بنص الشرع .

والقوانين الوضعية الحاضرة لا تجعل لغير الأمة ذات الشأن أى حق فى ولاية الحاكم الذى يتولى شؤونها ملكا كان أو رئيس حكومة ولا خلعه وعزله واقالته .

وفى تونس البلاد الاسلامية التى دين دولتها الاسلام رغم أن الملك وراثى فيها فان الملك عند ما يجلس على عرشه الموروث لا يتم له الامر حتى يأتى أهل الحل والعقد من العلماء والكبراء وعامة الناس فيبايعونه فى موكب عام يسمى موكب البيعة .

وكما أن القوانين الوضعية والشريعة الاسلامية لا تجعل لغير مسلمى تونس حقا ما فى ولاية ملكهم أو خلعه كذلك المعاهدات التى بين فرنسا وملوك تونس لا تجعل لها شيئا من هذا ولا تخول لها حق التدخل فيه بل ينص الفصل الثالث من معاهدة باردو المنعقدة فى ١٢ مايو سنة ١٨٨١ بين فرنسا وجلالة ملك تونس إذ ذاك محمد الصادق على مساعدته وحماية عائلته .

« تتعهد دولة الجمهورية الفرنسية بتخويل مساعدتها المستمرة لسمو الباى وحمايته من كل خطر يمكن أن يتهدد ذاته أو عائلته أو يعبث براحة مملكته » فكيف تبيح فرنسا لنفسها بعد هذه الاعتبارات والتعهدات خلع جلالة ملك تونس بالقوة المسلحة واخراجه من بلاده واعتقاله بأرضها وأن يقوم بهذا الدور أحد رجال جيشها الذى ليس من خصائصه ولا من مشمولات أنظاره هذا العمل حتى ولو استباحت دولته القيام به .

ثم كيف يبيحون لأنفسهم بعد هذا التعدى الصارخ أن يضعوا جلالة الملك فى سجن مضيق بصحراء الجزائر المحرقة وينكلوا به أشد تنكيل وأقساه ويعاملوه بما

يتنافى مع الأدب والاحترام اللازمين لأقل شخص فى هذا الوجود وتحت تأثير هذه المعاملة الخشنة يجبرونه على كتابة وثيقة التنازل عن عرشه وإذا امتنع من كتابتها كتبوها له وأجبروه على التوقيع عليها وهو فى حال من المرض خطير ثم أشهدوا عليه بالتنازل والتوقيع جماعة من عبيدهم المسخرين سدنة معبد الاستعمار الذين كانوا يشاهدون هذه المعاملة الخالية من كل شفقة ورحمة . فلا يأمرون بمعروف ولا ينهون عن منكر هم شهوده .

وسواء أمضى هذه الوثيقة أم لم يمض عليها فهو قد أنكرها وأعلن عدم اعترافه بها فى حالة الاختيار ، وهو قد أخذ من عرشه مكرها تحت ضغط القوة المسلحة وأبعد عن وطنه مكرها وأبقى فى معتقله بالاكراه وعقود المكره والتزاماته غير صحيحة ولا يعمل بها فى قوانين الشرع والوضع .

ثالث ثلاثة

إن قضية جلالة ملك تونس محمد المنصف هى قضية الذاتية التونسية وقضية النهضة القومية وقضية الحرية وسلطة الشعب المقدسة فى البلاد إذ هى تتصل بفرع من العائلة الحسينية المالكة امتاز بحب الخير للامة والتضحية العظيمة فى سبيل الاصلاح والتشبع بالمبادىء الديموقراطية إلى أبعد حد فالنهضة التى كونها أقطاب الحركة الاصلاحية فى تونس مع أول ملك من هذا الفرع قد عاجلها الاستعمار بالاحتلال وقضى عليها قبل أن تؤتى ثمرها . واشترك الثانى مع شعبه فى حركة إصلاحية أيضا على عهد الاحتلال ختمت بموته . وقام الثالث بمحاولة إنقاذ شعبه فبادرته السلطة الاستعمارية بالخلع والاعتقال فهذا الملك الذى نتحدث عنه هو ثالث ثلاثة من الملوك الحسيليين الديموقراطيين الذين أخذوا بيد أمتهم وأعانوها على

النهوض وضحوا من أجلها و لصالحها بكل ما يحتفل به غيرهم من الجاه والسلطان ولذة الملك و متع الحياة هؤلاء الثلاثة هم جلالة محمد المنصف ووالده المنعم جلالة محمد الناصر وجده الطيب الذكر جلالة الملك محمد الأول .

جلالة الملك محمد الأول

حادى عشر ملوك العائلة الحسينية ولد عام ١٢٢٦ ه وولى عرش المملكة التونسية عام ١٢٧١ هو بقى على العرش إلى أن توفى عام ١٢٧٦ ه .

ولى الملك والبلاد بين تيارين جارفين تيار تكالب الدول الاستعمارية عليها وتسابقها فى ميدان الاستيلاء والتوسع أيها يفوز بغنيمة تونس سائغة هنية وقد ملأت الجو بدسائسها فى الداخل والخارج فعكرت على هذه الدولة الفتية حياتها ووضعت لها العراقيل فى طريق التقدم .

وتيار التذمر الداخلى والتبرم بالحكم الموجود الحكم المطلق الذى أنهك قوى البلاد الاقتصادية بما فرضه عليها الملك السابق من تكاليف لتكوين الجند النظامى وشراء الأسلحة وبناء الثكنات والتوسع إلى حد يفوق مقدرة البلاد فى تكوين القوة العسكرية دون أن ينشىء حياة اقتصادية تنظم مصادر الثروة وتغذيها فيجد الناس منها ما يكونون به الميزان العام ، سئم الشعب ذلك الحكم المطلق والارهاق الشديد واستبداد فرد بتقرير مصير أمة وتوجيهها حسب رأيه وفى حدود علمه فتطلع الشعب إلى حياة حرة ونظام ديموقراطى يتقرر به الأمن الاجتماعى ويتولد منه الثراء والرخاء خصوصا والناس على علم بما كانت طلبته الدولة العلية العثمانية من جلالة الملك احمد الأول ملك تونس من إجراء العمل بالتنظيمات الخيرية التى عملت على تنفيذها فى تركيا وفى الممالك الأخرى التى تعتبرها تابعة لها وتردد هذا

الملك فى إجراء العمل بتلك القوانين وهذا ما زاد فى تبرم الشعب ونشاطه فى إيجاد حكم الشورى فى البلاد وقد أرادت الدسائس الخارجية أن تستغل هذا الشعور فاحتجت بعض الدول التى تريد التدخل فى شئون تونس على بقاء الحكم المطلق وعدم العمل بالتنظيمات الخيرية الواردة من تركيا ومن بين هذه الدول فرنسا التى سنرى موقفها من الحكم الديموقراطى فى تونس وكيف احتجت على عدم وجوده عندما كانت تونس مستقلة وأزالته ومحت آثاره عند ما احتلت هذه البلاد وفرضت حمايتها عليها .

الجمعية التأسيسية

شكل جلالة الملك محمد عند ولايته العرش بعد وفاة أخيه جلالة الملك أحمد جمعية تأسيسية من أعيان العلماء والنبهاء والمفكرين وطلب اليهم وضع قانون أساسى للبلاد تحكم بمقتضاه وتحدد به السلطة وتصان الحقوق وتحترم الحرية الانسانية وفعلا دون هذا القانون الأساسى للدولة وسمى عهد الأمان وفى عواعنه قوانين أخرى تناولوا فيها كل نواحى الحياة كقانون العائلة المالكة الذى يضبط شؤونها وينظم أمر ولاية الملك فيها وقانون الموظفين وقانون نواب الأمة أو أعضاء المجلس الأكبر ونظام البلديات والقانون المدنى والجنائى ونظام التجارة والزراعة والصناعة ومجالس العدل وحكامها وأعوان الامن والولاة ونظام الجند الخ .. وبعد أن تم تدوين هذه القوانين عقد هذا الملك موكبا رسميا دعى اليه أعيان الأمة وسراتها ورجال الدولة وحماتها وسفراء الدول الأجنبية وأعلن فى ذلك الاحتفال الرهيب منح الامة الدستور المعبر عنه بقانون عهد الأمان الذى يبسط الامن

والحرية والعدل على كافة السكان وأنه يتنازل عن السلطة التى بيده لشعبه وممثلى امته وذلك فى ٢٠ محرم ١٢٧٤ هـ — ١٠ شباط ١٨٥٧ م .

الكلمة الخالدة

قام أحد وزراء عهد الاستبداد وقال مخاطباً جلالة الملك ان هـذا القانون يا مولاى يجعل يديك مكتوفتين عن كل أمر تريده فأجابه جلالته فوراً بقوله « لأن تكون يداى مكتوفتين خير من أن تكون أيد شعب كامل مكتوفة عن كل عمل صالح » ثم تقدم وأقسم يمين الاخلاص لهذا الدستور الجديد معلنا انه لا تتم ولاية لملك بعده إلا بعد أن يقسم يمين الاخلاص لهذا الدستور والتزامه واجراء العمل به .

هذا هو أول ملك تونسى منح شعبه دستوراً وأعطاه صورة ديمقراطية من الحكم إلا ان الاستعمار الفرنسى الذى كان جاثما على الجزائر ويرقب الحالة فى تونس عن كثب قد خيل اليه أن النهضة التى نهضت بها تونس فى مختلف نواحى الحياة وان هذا الحكم الديمقراطى الذى دخلت فيه البلاد سيزيد فى سرعة النهضة والرقى والتقدم فى البلاد التونسية وخشى أن تفلت هذه الفريسة من بين يديه فشن عليها غارة من الدسائس أقام فى سبيلها العراقيل وأحدث لها شتى المشاكل فلما حصل لهـــا ذلك الارتباك والاضطراب عاجلها بالاحتلال وفرض عليها الحماية وعطل فيها معالم النهضة وقضى على النظام الديمقراطى فكانت هذه الحلقة الأولى من التصادم بين أفراد هذا الفرع من العائلة المالكة والاستعمار الفرنسى .

الملك الثانى

هو جلالة محمد الناصر بن جلالة الملك محمد المتقدم فى الذكر ، ولى الملك عام ١٣٢٤هجرية الى أن توفى عام ١٣٤٠ ، وفى أثناء ولايته اشتد ساعد الحركة الوطنية المناهضة للاستعمار الفرنسى والمعارضة لطغيانه الذى امتد الى كافة مرافق البلاد ومصادر السلطة والنفوذ فيها وكانت قلاقل واصطدامات تنتهى فى الغالب الى حوادث دموية وفى سنة ١٩١٩ م بعد الحرب العظمى ١٩١٤ — ١٩١٨ ظهرت الحركة الوطنيـة التونسية من جديد بزعامة المنعم الشيخ عبد العزيز الثعالبى الذى توجه الى فرنسا على رأس وفد من التونسيين عندما كان مؤتمر الصلح منعقداً بباريس وطالب بحق تونس فى تقرير مصيرها وارجاع دستورها الذى مانع الفرنسيون فى إجراء العمل به عند ما احتلوا البلاد ولما لم يستمع مؤتمر الصلح للأمم التى استعبدت واستعمرت بلادها ودفعها الى التفـاهم مع مستعبديها رأسا حول ذلك الوفد وجهه شطر الحكومة الفرنسية وطالبها بحق وطنه فى الاستقلال والحكم النيابى فردت على هذا الطلب أقبح رد بأن سجنت رئيس هذا الوفد وزعيم الحركة الشيخ عبدالعزيز الثعالبى وأفرادا آخرين من أقطاب حزبه: « الحزب الحر الدستورى التونسى » من بينهم الشيخ محمد الرياحى والطيب الذكر الشيخ صالح بن يحيى وألحقت بهم تهمة التآمر على امن الدولة وأحالتهم على المحكمة العسكرية الفرنسية بتونس طالبة الحكم عليهم بالاعدام .

إلا أن التونسيين لم ينفـكوا عن متابعة قضيتهم والاستمرار فى المطالبة بحقهم المغصوب فوجهوا وفدا ثانيا إلى فرنسا برئاسة الكاتب العالم للحزب اذ ذاك المحامى الشهير الأستاذ احمد الصافى فلما عرض المطالب التونسية على حكومة باريز ومنها

لاحداث مجلس نيابى فى تونس أجيب بأن وجود الحكم النيابى لايتفق مع الحماية الفرنسية فقدم هذا الوفد استفتاء ا فى ذلك إلى عالمين من علماء التشريع فى فرنسا ومستشارين للدوّلة فى القوانين همام . فايس . و م . برتيلمى - فافتى كل منهما بأن الدستور لايتعارض مع الحماية فسقط فى يد الحكومة وارتبك موقفها فزعمت أن الحكم النيابى يسلب السلطة من جلالة الملك ويمس بنفوذه وهو لا يريد أن تسلب منه سلطته فكاتب الوفد بذلك مركز الحزب بتونس فجهز وفداً متركبا من جميع طبقات الامة يشتمل على اربعين رجلا توجه الى القصر الملكى « بالمرسى » وتشرف بالمثول بين يدى جلالة الملك محمد الناصر وعرض عليه طلب الأمة لوضع دستور للبلاد وإحداث نظام نيابى فيها قائلا له إن هذا الأمر ليس ابتداعا ولا اختراعا وإنما هو رجوع لما أحدثه والدكم المنعم جلالة الملك محمد قبل الإحتلال وفى عهد الاستقلال من إنشاء دستور عهد الامان وحكم البلاد بواسطة البرلمان المسمى بالمجلس الأكبر .

تصريح جلالة الملك

فصرح جلالته بأنه لا يعارض فى أمر فيه صلاح أمته وانه يشعر بما تشعر به من ألم ويصبو لما تصبو اليه من سعادة وما هو إلا فرد من أفرادها وواحد من أبنائها .

نشر هذا التصريح وأبرق به إلى باريس فجن جنون السلط الاستعمارية ورأت أن مصادمة هذا التيار بالقوة لا يزيد الحركة الوطنية إلا قوة ولا يجر للسياسة الاستعمارية إلا الخيبة والوبال فبدأت تستعمل سياسة الدس والتحريض لايجاد خلاف بين الشعب والقصر وحفر الهوة التى كانت تفصلهما عن بعضهما .

من جديد تلك الهوة التى حفرها الاستعمار منذ وجوده باستعماله سلطة كل ملك من ملوك البلاد ضد شعبه لتوهين نفوذ العرش وليضعف بذلك من شأن الذاتية التونسية سعيا وراء إزالتها والحاق البلاد بفرنسا وتصيير أهلها من الرعايا الفرنسيين .

المؤامرة

جاءت السفارة الفرنسية برجل افرنسى يسمى — دوميزيار — قدموه إلى جلالة الملك بواسطة وزيره ومدير تشريفاته وقالوا عنه لجلالة الملك انه مراسل جريدة البتى باريزيان جاء للتشرف بزيارة جلالته فرحب به وجرى بينهما الحديث العادى الذى يقع فى مثل هذه المقابلات ولما خرج أبرق إلى الجريدة المذكورة بحديث زعم انه تلقاه من جلالة الملك والحال انه استلمه من الدوائر الاستعمارية خلاصته : ان جلالة الملك غير راض على هذه الحركة الوطنية ولا على القائمين بها الذين لهم صلات وثيقة بالشيوعيين. وما كاد ينتشر هذا التصريح فى الاوساط التونسية بواسطة تلك الجريدة التى أرسلت كميات من أعدادها من فرنسا إلى تونس لتوزع على التونسيين حتى اضطرب الشعب لذلك بين مصدق ومكذب إلا ان جلالة الملك دعى اليه وزيره ومدير تشريفاته وطلب اليهما نشر تكذيب من طرفه لذلك التصريح المفترى عليه فرأى منهما التردد فى تنفيذ إرادته فأرسل رجلا من خاصته دعى اليه رجال الصحف الوطنية فلما مثلوا بين يديه أمرهم بنشر تكذيب باسمه لذلك التصريح قائلا إنه ينوى التنازل عن عرشه احتجاجا على هذه الدسائس وانه قد أقال وزيره ومدير تشريفاته من منصبيهما وانه لا يرجع عن عزمه إلا إذا أجابت الحكومة الفرنسية مطالب الأمة التونسية .

يوم ٥ افريل ١٩٢٢

فى هذا اليوم تنازل جلالة الملك عن العرش واذاعت الصحف الوطنية هذا النبأ فهاج الشعب وماج وأضربت المملكة كلها عن العمل حتى الموظفون ورجال الحكومة تضامنا مع صاحب العرش وانتظمت مواكب المظاهرات تملأ الطرق وتغص بها الدروب وقصد سكان العاصمة القصر الملكى نساء ورجالا شيبا وشبانا حتى كان أول المتظاهرين فى أبواب القصر وآخرهم فى أسوار العاصمة والمسافة بينهما تقدر بمسافة ١٨ كيلو متر وأنزل الفرنسيون القوة المسلحة وجندا كثيفا للتصادم مع المتظاهرين وقلب هذه الحركة السلبية إلى معركة دموية تخولهم إنزال الضربة القاصمة بالحركة الوطنية ورجالها إلا انه بفضل حذق قادة الحركة وحسن تدبيرهم لم يحدث شىء مما أملته السياسة الاستعمارية الماكرة وعملت له فقد مثلت وفود المتظاهرين أمام جلالة الملك وطلبت اليه أن يرجع الى عرشه حتى يمكن للحركة الوطنية أن تسير فى ظل تأييده فنزل جلالته عند رغبة الأمة وأرسل لائحة الى الحكومة الفرنسية يطلب فيها الاستقلال الذاتى لبلاده واجراء انتخابات حرة لايجاد مجلس نيابى تحكم البلاد بواسطته وتسود فيها النظم الديموقراطية الملائمة للعصر.

وكان فى هذه الأثناء قد وقع الاعلان بعزم رئيس الجمهورية الفرنسية على زيارة تونس وبلغ فرنسا عزم الشعب التونسى على عدم اقتبال رئيس الجمهورية واقامة اضراب عام أيام اقامته فى البلاد وربما اتحد القصر مع الشعب فى هذا العمل فاعرض عن اقتبال رئيس الجمهورية الفرنسية يوم قدومه الى البلاد فاضطر رئيس الوزراء م. بونكارى الى ارسال برقية لجلالة الملك يعده بتنفيذ مطالبه ومطالب

الأمة التونسية إذا هو استقبل رئيس الجمهورية الفرنسية م . ميليران ، واعتماداً على هذا الوعد أرسل جلالة الملك الناصر كبير حجابه مع النبيل السيد الشاذلى خزنه دار الى مركز الحزب الحر الدستورى التونسى وطلب من لجنته التنفيذية أن تذيع فى الشعب التونسى بيـاناً تطلب فيه اقتبـال رئيس الجمهورية الفرنسوية ضيف تونس والحفاوة به ، فأعلن الحزب هذا النـــداء وقدم رئيس الجمهورية ولقى من الشعب التونسى ومليكه من الحفاوة ما أبهره . فبماذا قابل رئيس الجمهورية هـــذه الحفاوة والتكريم ؟ انه القى خطاباً عند مبارحته تونس يقول فيه ان تونس مرتبطة بفرنسا الى الأبد ، ثم ان المقيم العام لوسيان سـان حاصر القصر الملكى بكوكبة من فرسـان الجيش الفرنسى المدججين بالسـلاح فأحاط الجنـد بالقصر ودخل المقيم على جلالة الملك وأعلمه انه يمنعـه باسم فرنسـا من قبول الوفود التى ترد الى قصره من رجال الحركة السياسية ويأمره بأن يوعز الى حرسه الخاص بتفريق كل مظاهرة تصـل الى القصر ثم قدم له قائمة تشتمـل على ستة وثلاثين اسما من أسماء قادة الحركة الوطنيـة ليوافق على ابعادهم من البلاد واعتقـالهم فى احدى الجزر النائية فأخذ جلالته تلك القائمة وتأمل فيها ثم قال للمقيم هناك أفراد آخرون يجب أن تضاف أسماؤهم الى هذه القائمة وهم أنا وأفراد عائلتى فاحتد المقيم وفاه بعبارات لا تتناسب مع المقـام فانبرى له الابن الأكبر لجلالة الملك الناصر هذا وهو صاحب الجـلالة محمد المنصف سجين — بو — بفرنسا الآن ورد على المقيم وألزمه الوقوف عند حدود اللياقة

أما وعد رئيس الوزارة الفرنسيـــة م . بوانكاريه بانجاز مطالب جلالة الملك وتحقيق رغائب الأمة فانه تنوسى وحاولت السياسـة الاستعمارية أن تغـالط الملك والشعب فجاءت بدلا من الاستقلال الذاتى المطلوب بمشروع ممسوخ أسمتـه مشروع الاصلاحات وعرضتـه على جلالة الملك ليصـادق عليـه فامتنع من ذلك واحتج على ما فيه من مساس بنفوذ جلالته واعتداء على ذاتية بلاده .

لقد كان لهذه الصدمات المتوالية تأثيرها على صحة جلالة الملك الناصر فمرض بغتة مرضاً خطيراً لم يمهله إلا أياماً قلائل اشيعت اثناءها شائعات عن هذا المرض وأسبابه ثم التحق الملك بالرفيق الأعلى فبكاه الشعب الذى فقد بفقده المواسى والنصير .

الملك الثالث

هو جلالة الملك مُحمد المنصف المعتقل الآن فى مدينـة — بو — الفرنسيـة لم يكد يتوفى والده جـلالة مُحمد الناصر وسط ذلك الصراع العنيف بين الطغيان الاستعمارى والجهاد الوطنى واغتنام السلطة الاستعمارية لهذه الفرصة وأخذها موافقة جلالة الملك محمد الحبيب باى الذى ولى بعـده على ذلك المشروع الذى أسموه بالاصـلاحات واجراء العمل به حتى اختـار النجل الأكبر لجـلالة الملك الراحل الانزواء والاعتكاف فى بيته واقباله على خاصة شؤونه تفـادياً من خلاف ربمـا ينشأ وسط العائلة المالكة من جراء تلك الاصـلاحات خصوصاً وقد قام بعض أفراد من الشعب بتأييد ما تسميه هذه الاصلاحات بسياســة المشاركة ودخولهم فى تجربتها مؤملين أن يصلوا منها الى غاية فكان من رأى جلالتـه أن يبتعد عن كل ما من شأنه أن يوجد خلافاً أو يذكيه متحيناً الفرصة عساها تأتى فتمكنه من العمل .

وبما ان شخصيـة جلالة المنصف هى محور هذا الحديث فيجدر بنـا أن نتعرض ولو بايجاز لأطوار حياته ونشأته حتى نتصور كيف تكون هذا العاهل الذى استمد أفكاره وميوله من هذا الماضى المجيد .



الملك المنصف

ولادته . نشأته . ولايته

ولد جلالة الملك المنصف عام ١٢٩٨ هجرية ولما بلغ سن الدراسة ألحقه والده الطيب الذكر جلالة محمد الناصر بالقسم الابتدائى من المدرسة الصادقية ليختلط بأفراد شعبه وأبناء أمته من الصغر فدرس بها اللسانين العربى والفرنسى والايطالى والعلوم الدينية والمدنية وكان معروفاً بين أقرانه بالكد والنشاط والتفوق فى الذكاء واستقامة الأخلاق ولطف المعشر ولما أتم التعليم الابتدائى التحق بالقسم الثانوى من نفس المدرسة وكان والده قد جعل له أساتذة من رجال العلم والدين ليقوموا على العناية به فى القصر زيادة على ما يتلقاه فى المدرسة ولما استكمل الدراسة الثانوية عكف على تعلم الرماية وركوب الخيل كعادة أبناء الملوك حتى أحرز فيها قصب السبق ولم يتجه الى التعليم العالى لأنه لم يقع الاتجاه اليه بعد فى ذلك الحين ولقد تمكن من ذلك صاحبا السمو حسين باى ومحمد باى أخوا جلالة الملك إذ أرسل بهما والدهما بعد أن أتما الدراسة الثانوية بتونس إلى مدرسة — سان سير — العسكرية بباريز فتخرجا منها برتب عسكرية عالية حتى أن صاحب السمو الأمير محمد باى كان فى دولة أخيه يشغل خطة جنرال وتولى مهمة تنظيم الحرس الملكى الذى هو البقية الباقية من الجيش التونسى .

تزوج جلالة الملك المنصف وانجب من الأبناء ثلاثة ، صلاح الدين . وعمر . والرؤوف . وقد اقتطفت يد المنون زهرة شباب الأولين وبقى الثالث وهو معتقل مع والده الآن إذ ذهب مرة لزيارته فى منفاه فحجرت عليه الحكومة الفرنسية الرجوع إلى وطنه وأهله وألحقته بوالده فى الاعتقال



الامير محمد الرؤوف باى نجل جلالة الملك محمد المنصف

ولقد أنشأ جلالة الملك المنصف أبناءه تنشئة علمية اسلامية كما نشأه والده من قبل فلقد كان نجله المنعم صاحب السمو عمر من خيرة شباب العـــائلة المالـكة تقي وصلاحاً وغيرة على المسلمين . نزلت بالبلاد مجاعة ، والمجاعات أصبحت سلسلة متصلة الحلقات فيها نخف هذا الأمير لما رأي فى إحدى الجرائد صور العرايا والجياع لجمع

لم بنفسه وابتدأ بالعائلة المالكة فطاف على جميع أفرادها نساء ورجالا
خطب فيهم مبيناً لهم بؤس الشعب الذى هم ملوكه وجوع الأمة التى هم
إنهم ليتأثرون إلى أبعدحدود التأثر من بيانه الصادر عن نفسه المتألمة لآلام
نه من المال والطعام الشىء الكثير فيرسله على سيارات النقل إلى الجهات التى
المجاعة ليوزع بواسطة لجان الاغاثة على المنكوبين وقد تولى مرة أخرى
لمنكوبى فلسطين معيناً بجهوده اللجنة التى كانت تقوم بهذا الواجب
كيم احمد بن ميلاد
ى أبناء جلالة الملك المنصف ثقافتهم من نفس المدرسة الصادقية التى تثقف
من قبل ونشأوا فى البيت الناصرى الذى كان أستاذه الشيخ محمد السنوسى
حركة وطنية بعد الاحتلال ولما أتموا دراستهم كان يحثهم على العمل وكسب
وراء جهودهم وتدبيرهم وكانت لهم مزارع وحظائر لتربية الحيوانات
ندر عليهم الثروة فينفقون الكثير منها فى أوجه البر والاحسان

الحركة الوطنية :

جلالة الملك محمد الناصر عرش المملكة التونسية عام ١٣٢٤ هـ . اتخذ ابنه
: محمد المنصف مستشاراً له وحافظاً لسره فقام بمأموريته أحسن قيام
صعوبات التى كانت تعترض والده فى تلك الظروف القاسية بقدر
الفرص إلا أنه كان يتألم عند ما يتطلب أشياء لا تسمح بها الحالة
الظروف وجاء حادث تنازل والده عن العرش احتجاجاً على عمل فرنسا
ن الدستور فى البلاد فكان جلالته ينوب عن والده فى المذكرات مع
ة ومع الوطنيين وكون له هذا الاتصال علاقة متينة بالزعيم الأكبر
عزيز الثعالبى ورجال حزبه فكان يجل الشيخ ويحترمه إلى أبعد حدود
وجد الوطنيون فى جلالته خير معوان لهم فى تلك الظروف الحرجة
هرات والقلاقل وتوتر العلاقات بين السفارة والقصر من جهة والسفارة
الدستورى من جهة أخرى.وقد تعرضنا فيما سبق إلى المشادة التى وقعت

بينه وبين المقيم العام الفرنسى إذ ذاك — لوسيان سان — عند ما اتهمه بربط الصلة بين والده والوطنيين فرد عليه أقسى رد ووقف من تهديده موقف العزة والكرامة .

ولايتـــه :

بعـد أن مكث جلالته تسعة عشر عاماً منزوياً يرقب الأمور عن كثب جلس خلالها ملكان مثله على العرش وتمخضت المملكة بأحداث عظيمة فارتقى جلالته عرش المملكة التونسية فى ٢١ جوان عام ١٩٤١ فى ظروف كانت فيها فرنسا قد ألقت السلاح بعد أن خسرت الحرب وأبرمت الهدنة وخضعت للعدو الغالب مقهورة مرتاعة من المثال الذى ينتظرها وقد فككت الحرب وحدتها وأضعفت الهزيمة معنوياتها وأضحت فى بلادها تحت رقابة الجيش المحتل وفى مناطق نفوذها تحت أنظار لجان الهدنة فوجود ملك كهذا عرفته السياسة الاستعمارية من قبل وعرفها وتنكرت له وتألم منها ، شىء يجب أن يُحسب له حسابه فعملت على أن تدس له دسيسة تحول بها اتجاه الأمة إليه وتخفض من درجة ثقتها به واعتمادها عليه وفى الوقت نفسه تستل منه اعترافاً بوضعية جديدة فى الارتباط بين تونس وفرنسا وذلك بأن دست فى الخطاب الذى يلقيه فى موكب الولاية عند جلوسه على العرش كلمة لها مغزاها تكون جواباً على الكلمة التى يقولها له المقيم العام باسم فرنسا بمناسبة الولاية فانهم اعتادوا عندما يجلس ملك تونسى على العرش أن يحضر نائب فرنسا ذلك التنصيب ويلقى خطاباً باسم دولته مضمونه موافقة فرنسا على تلك الولاية وأن البلاد تحت سيادتين مقترنتين سيادة فرنسا وسيادة العائلة المالكة وأن الروابط التى بينهما لا تنفصم ولقد حدث مرة عند تنصيب المغفور له جلالة محمد الهادى باى ملك تونس الأسبق أنهم أرادوا أن يحدثوا تغييراً له مغزاه فى الكلمة التى تلقى باسم فرنسا فقال المقيم العام إذ ذاك ما معناه — اننى أنصبك على هذا العرش باسم فرنسا فرد عليه جلالة الملك قائلا اننى أجلس على عرش آبائى وأجدادى بارادة وبيعة أمتى ولا علاقة لفرنسا بهذا الأمر حسبما تنص عليه المعاهدات التى بيننا .

وفى هــذه المرة وعنــد ولاية جلالة الملك المنصف أرادوا القيام بنفس الدور

ولكن على صفة غير الأولى بأن نقلوا العبارة التى ترد عادة فى خطاب المقيم إلى خطاب جلالة الملك ليقولها بنفسه ويعبر عنها بلسانه فتكون منه اعترافاً صريحاً بالأمر الذى أرادوه وهكذا كان فقد أعد الخطاب كما هى العادة المتبعة فى الوزارة وتحت نظر الكاتب العام الفرنسى وباشارة السفارة وقدم لجلالته فى آخر لحظة حتى لا يتمكن من مراجعته فقرأه دون أن يعلم ما دس له فيه فكان ذلك التصريح أول صدمة للأمة حتى أن زعيم الشعب الشيخ عبد العزيز الثعالبى رحمه الله حرر باسمه وباسم حزبه تقريراً بعث به إلى صاحب السمو سيدى حسين أخ جلالة الملك ومدير سياسة البلاط ومدبر أمره يلفت فيها نظره إلى هذا الأمر الخطير ويحذره الوقوع فى مثله ونحن نورد هنا نص هذا التقرير القيم الذى شمل هذا الموضوع وأشياء أخرى لها علاقة به أراد المرحوم الزعيم أن ينبه لها القصر قبل الوقوع فى ما ستهيئه له السياسة الاستعمارية الماكرة من مزالق أخرى .





المرحوم السيد عبد العزيز الثعالبي زعيم تونس عند مغادرته البلاد التونسية الى الشرق
سنة ١٩٢٣ بطريق استانبول

تقرير المرحوم الزعيم عبد العزيز الثعالبي

يونيو سنة ١٩٤٢

حضرة الشهم الهمام المرفع شأنه صاحب السمو الامير حسين حفظه الله

ياصاحب السمو . لاأحسب ان ظنى فى غير محله عندما قصدتكم دون غيركم بهذا الكتاب ذلك ان المسألة التى سأبسطها لكم هى من الاهمية بمكان عظيم لانها تتعلق بالوضعية الأساسية لكيان الدولة التونسية التى القيت مقاليد أمرها اليوم لجدارة أخيكم الهمام جلالة الملك محمد المنصف أطال الله بقاءه وأيد ملكه

ولما علمته من إن اخاكم الكريم لايتعداكم بالنظر ويستشيركم فى المهمات — ونعم والله ماصنع — حتى دعته ثقته فيكم أن يختاركم لتولى شؤون البلاط فقد رأيت أنا وجماعة من رفقاءى بعد أن تذاكرنا فى الموضوع ملياً أن نبسط على أنظاركم هاته المسألة التى أهمتنا كثيراً بل وأهمت جميع الطبقات المفكرة من الامة التونسية كيف لا وهى تتعلق بالاعتداء الصريح على سلطة جلالة الملك والدولة التونسية وتتناول بالقلب وضعية تونس من الحماية الى الالحاق واعتبارها كمستعمرة . . وهذه المسألة هى ماورد فى خطاب العرش الذى أجاب به جلالته عن خطاب المقيم العام يوم توليته بباردو من الاعتراف الصريح لفرانسا بحق السيادة على القطر التونسى بمشاركة العائلة الحسينية وهو مايعبر عنه بالسيادة المزدوجة الامر المنافى منافاة تامة لوضعية الحماية والمخالف على خط مستقيم للقانون الدولى العام واليكم نفس العبارة الواردة فى خطاب العرش عن عدد ٥٩٢٧ من جريدة النهضة المؤرخ فى يوم الاحد سادس جمادى الثانية ١٣٦١ وفى ٢١ جوان ١٩٤٢ :

(وأريد أيضاً أن أسألكم بصفة خاصة التحدث عن عزمى الوطيد على متابعة عمل التعاون الراسخ المخلص لتوطيد الاواصر التى لاتنفصم عراها والتى تربط دائماً وأبداً بلادينا وتضمن فى المستقبل مثلما عمل اسلافى سيادة فرانسا والعائلة الحسينية اللتان ما انفكتا سائدتين باتفاق كامل على القطر التونسى »

بين سيادتين

فأنتم ترون ان العبارة صريحة فى الاعتراف لفرنسا بحق السيادة على القطر التونسى مثل العائلة الحسينية سواء بسواء وهذا أمر عظيم وحدث جديد لم يسبق له مثيل فى سائر خطب العرش السابقة ومن المؤسف حقاً ان تقترن تولية هذا الملك الشعبي المحبوب الذى استبشر به الشعب بهذا الحدث الجديد بل بهذه الوصمة الشائنة التى تلطخ غرة عهده السعيد بلطخة قبيحة لن تزول الا اذا عرف كيف يتداركها بحزم وكياسة

والآن لنقف قليلا لنقدم بين يدى هذه الرسالة دراسة وجيزة عن موضوع السيادة من وجهة القانون الدولى العام لكى تتبينوا فداحة الخطب وعظم المصيبة

ان السيادة هى الركن الثالث الذى تتركب منه الدولة وهذه الاركان هي :

الارض — السكان — السلطة الحاكمة — أو السيادة . فالسلطة والسيادة هما لفظان لمعنى واحد

والسيادة لها عدة مظاهر أهمها سن القوانين وادراجها أى جعلها فى حيز الوجود وهذه هى السلطة التشريعية ثم تطبيق تلك القوانين على الوقائع الجزئية وهذه هى السلطة العدلية . ثم تنفيذ العمل بمحتويات تلك القوانين وهذه هي السلطة التنفيذيه التى تشمل جميع السلط الادارية المختلفة . ومن مظاهر السيادة أيضاً ربط العلاقات الدبلوماسية مع الدول الاجنبية كتعيين سفراء وقناصل لدى تلك الدول واقتبال سفرائهم وقناصلهم واعتمادهم ، وكذلك عقد المعاهدات والاتفاقات مع الدول

وتنقسم الامم والشعوب بهذا المعنى الى قسمين : امم سائدة وأخرى مسودة وبلغة السياسة امم مستقلة وأخرى مستعمرة (بالفتح) ذلك ان هذه الاخيرة تفقد سيادتها تماماً فى الداخل والخارج وتنتقل تلك السيادة للامة المستعمرة (بالكسر) كمستعمرة الجزائر مثلا فانها فاقدة لسيادتها تماما وفرانسا هي التى لها — بمقتضى القانون الدولى العام — حق السيادة عليها وبناء على ذلك فان القوانين الفرنسية نفسها التى يسنها البرلمان الفرنسى هي التى تطبقها وجوبا على الجزائر مع ادخال بعض تعديلات عليها — فى بعض الصور — مراعاة للامكانيات التطبيقية المحلية

المقصود بالسيادة

وهناك أمم أخرى هي بين بين ، ليست بالسائدة سيادة تامة، كاانها ليست بالمسودة وليست بمستقلة وليست بمستعمرة . وهذه هي الامم المحمية . فالامة المحمية لا تفقد سيادتها مطلقا بل ان جوهر السيادة يبقى لها وحدها . ولكن تلك السيادة تقيد تقييداً قويا أو ضعيفا قليلا أو كثيرا بحسب الظروف والاحوال . والدولة الحامية لايكون لها أى حق — اصالة — فى أى جزء من سيادة الدولة المحمية ذلك ان نظام الحماية هو عبارة عن عقد بين طرفين المفروض انهما يعقدانه بمطلق ارادتهما الحرة — يتولى بموجبه احد الطرفين — وهو الطرف الاقوى—حماية الطرف الآخر —الضعيف— من الاخطار التى تهدده فى الداخل والخارج بالوسائل العسكرية والسياسية . فهو من هذه الجهة يشبه — الى حد ما — معاهدات التحالف التى تعقد بين الدول المستقلة . وتتولى الدولة الحامية أمر التمثيل الدبلوماسى والقنصلى عن الدولة المحمية ويصير قناصل وسفراء الدولة الحامية هم المتولون شؤون رعايا ومصالح الدولة المحمية فى الخارج . وهذا الامر وان كان فيه مساس بمظهر مهم من مظاهر السيادة الخارجية التى للدولة المحمية ولكن الدولة الحامية لاتمارس هذا الحق الا (نيابة) عن الدولة (المحمية) لا (اصالة) عن نفسها ويبقى جوهر السيادة سالماً وحقاً من حقوق الدولة المحمية اوحدها . وهذا الامر، أمر التخلى عن مباشرة التمثيل الخارجى لدولة أخرى وانابتها له نظائر كثيرة فى علاقات الدول المستقلة مع بعضها سواء فى حالة السلم أو الحرب فكثيراً ماتنيب احدى الدول دولة أخرى حبيبة لها فى تولى تمثيلها لدى بعض الدول بسبب قلة مصالحهالدى تلك الدولة أو غيرها من الاسباب كقطع العلاقات الدبلوماسية وهاهي ذى قنصلية سويسرا فى تونس تتولى تمثيل مصالح دولتى المحور المانيا وايطاليا وكذلك قنصلية أمريكا تتولى تمثيل مصالح انكلترا وذلك بالنيابة ولا يعد ذلك مساساً بسيادة تلك الدول المنيبة

ان نظام الحماية هو نظام مرن يذهب من شبه الاستقلال الى شبه الاستعمار وذلك بحسب استعداد وقابلية الشعب المحمى من جهة واخلاق وعادات وطبائع الشعب الحامى

من جهة أخرى وبحسب الاحوال الدولية العامة والظروف الخارجية . ولكن مهما بلغ نظام الحماية من السوء . ومهما افتأت الحامى على حقوق المحتمى فان أمراً واحداً يبقى قائماً لايمكن — قانونيا — مسه بحال الا وهو (سيادة) الدولة المحمية اما اذا مست هذه السيادة فان الامر لم يعد امر حماية بل يصبح عبارة عن تطور جديد وخطير فى علاقات الدولتين الحامية والمحمية بل انقلاب تام وتحول عميق من نظام الحماية الى نظام الاستعمار والآن بعد أن بسطنا هذه البسطة الوجيزة عن السيادة من وجهة نظر القانون الدولى العام نلوى عنان القلم ونذكر مساعى فرنسا ومحاولاتها لانتزاع السيادة من الحكومة التونسية

علاقة تونس بفرنسا

ان علائق تونس بفرنسا مبينة ومحددة بمقتضى معاهدة الحماية التى تعرف بمعاهدة باردو وكذلك بالاتفاقية التكميلية المعروفة بمعاهدة المرسى التى أبرمها جلالة الملك المنعم سيدى على مع فرنسا سنة ١٨٨٣ وهاتان المعاهدتان هما أساس العلائق بين فرنسا وتونس وبمراجعتهما لانجد فى أى نص من نصوصهما ماينتزع الكل أو البعض من سيادة الدولة التونسية واعطائها لفرنسا عدا مسألة التمثيل القنصلى فى الخارج الذى تولته فرنسا بالنيابة عن الدولة التونسية بالوكالة وليس بالاصالة — وبعد ذلك نجد بعض تقييدات لسيادة جلالة الملك أهمها بالنسبة للمسائل الخارجية هى عدم الاقتراض من الخارج وعدم عقد المعاهدات مع الدول إلا بموافقة فرنسا . وبالنسبة للمسائل الداخلية فان أهم ما ورد من التقييدات لسيادة الدولة التونسية هو ماورد فى الفصل الأول من اتفاقية المرسى الذى بمقتضاه (التزم سمو الباي باجراء الاصلاحات الإدارية والمالية والعدلية التى ترى فرنسا فائدة فى إجرائها) هذا هو النص الوحيد الذى يجعل لفرنسا حق التدخل فى الشؤون الداخلية للدولة التونسية وهو سند فرنسا دائماً فى تعدياتها ومباشرة ماهو من خصائص الحكومة التونسية . ولكن بدراسة هذا النص دراسة قانونية صحيحة يتضح بدراسته — كما تقتضيه صيغة النص ذاتها — ان جلالة الملك أو الحكومة التونسية هوالذى (يجري) الاصلاحات

الإدارية والمالية والعدلية الوارد ذكرها فى النص وفرنسا هى التى (ترى) أى تشير عليه باجرائها يعنى أن الملك أو الحكومة التونسية هى التى تتولى السلطة فعلا وتدير شؤون المملكة وفرنسا تشير على الحكومة التونسية وتسدى لها النصائح فى حدود المسائل الإدارية والمالية والعدلية وبعبارة أوضح أن الحكومة التونسية لها السلطة والادارة — وفرنسا لها حق المشورة والمراقبة والاشراف .

ولكن لسوء الحظ فاننا نجد الأمر فى الواقع بخلاف ذلك . فان فرنسا ما برحت تسعى شيئاً فشيئاً لسلب السلطة من الحكومة التونسية ولما لم تجد معارضة من طرف الحكومة التونسية بسبب تخاذل وزرائنا وإيثارهم مصالحهم الخاصة على مصلحة الدولة وبسبب انكماش ملوكنا وتسليمهم للوزراء فى كل شىء فان الأمر قد انتهى بها إلى سلب الحكومة التونسية سلطتها تماماً وأصبحت السفارة الفرنسية التى هى بطبيعة وضعيتها ليست إلا مركز التمثيل الفرنسوى لدى بلاط جلالة الملك أضيف إلى لقب صاحبها الذى هو سفير لقب (مقيم عام) الذى انجر له من وضعية الحماية وتوثق العلاقات بين تونس وفرنسا ووظيفته — كما ورد فى معاهدة باردو هى (السهر) على إجراء العمل بنصوص المعاهدة وتنفيذها يعنى المراقبة والاشراف حتى أن أعوانه ونوابه فى انحاء المملكة اعطوا لقب (مراقب) ولم يعطوا لقب (وال) أو (مدير) أو (متصرف) مما يشعر بمباشرة السلطة كما هو واقع بالجزائر حيث يلقب أعوان الوالى العام بلقب المدير (Administratur) أو متصرف (Briué) قلنا إن السفارة قد أصبحت اليوم هي المباشرة فعلا لادارة المملكة التونسية فهى التى تشرع القوانين وليس للباى إلا إجراء شكلى هو وضع الطابع عليها وحتى وظيفة أدراج القوانين أى اكساب القانون المسطر (قوة) القانون المعمول به وإبرازه لحيز الوجود التى هي من وظيفة رئيس الدولة ومن أهم مظاهر السيادة سواء فى الممالك الجمهورية أو الملكية الدستورية أو المطلقة . ففى فرنسا مثلا رئيس الجمهورية هو الذى يدرج القوانين التى يسنها البرلمان وفى انكلترا فان الملك هو الذى يتولى الادراج .قد أخذت فرنسا تدعى أن ذلك من حق المقيم العام والحال أنها من الوظائف الأساسية اللازمة لسمو الباى وإلا فان سلطته التشريعية تصبح شلاء معطلة فعوض

أن يكون ختم الأمر العليّ بالطابع الملكى هو العملية الوحيدة والطبيعية لادراج القانون تزعم فرنسا أن الأمر العلى لا قيمة له ما لم يدرجه المقيم ويصادق عليه . ونحن لاننسى عندما كنا تلامذة ندرس الحقوق التونسية كيف كان (ريكتنفال) مدرس مادة التراتيب الادارية يقرر بملء فيه متشدقا : ان الأمر العلى إذا لم يدرجه المقيم العام يعتبر كخرقة من الورق لا قيمة لها البتة .

نقل السلطة التونسية

ونحن إذا أردنا تعداد أوجه التعديات على حقوق الحكومة التونسية واختصاصاتها لطال بنا القول ويكفى أن نعلم أن الأمر قد آل إلى نزع جميع السلطات من الحكومة التونسية ونقلها الى المقيم العام والمراقبين ومديرى الادارات .ولكن هناك ملاحظة مهمة ينبغى أن لا تعزب عن البال وهي ان جميع هذه التصرفات المجحفة بحقوق الدولة التونسية ليست لها (قوة) العقود والالتزامات ولا (صبغة) المعاهدات والحقوق فيبقى للدولة التونسية خط الرجعة محفوظاً يمكنها عند سنوح الفرصة المناسبة أن تطالب بالرجوع لنصوص المعاهدة التى هي أساس العلاقات بين فرنسا وتونس والتى لها وحدها (قوة) العقد وتلزم الطرفين المتعاقدين (حقوقياً) العمل بمقتضاها

بيد ان فرنسا لم تكتف بهذا الاعتداء الفعلى على حقوق الدولة التونسية بل أرادت أن تكسبه صبغة العقد والالتزام وتجعل له قيمة حقوقية قانونية وبذلك لا يبقى للدولة التونسية أى أمل فى استرجاع سلطتها ونفوذها إذ لا يخفى أن فرنسا لم تسلب الحكومة التونسية نفوذها إلا بتأثير (القوة) فقط لا بمقتضى (الحقوق الدولية والقانون) فالدولة التونسية لم يبق لها إلا سند وحيد وهو (القوة الادبية) بصفتها صاحبة حق فاذا فرطت فى هذا الحق وسلمت لفرنسا بما تدعيه من السيادة على القطر التونسى فانها تفقد السند الوحيد للمطالبة بحقوقها وتجعل لفرنسا مبرراً قانونياً لجميع اعتداءاتها الماضية والمستقبلة لأنها اذا اكتسبت حق السيادة على القطر التونسى مثل جلالة الملك والعائلة الحسينية وشاركتهما فى ذلك الحق وهو ماتسميه بالسيادة

المزدوجة فانه يكون من حقها أن تمارس جميع ما هو من اختصاصات الحكومة التونسية وليس لنا حينئذ أى وجه قانونى لاعتراضها ما دمنا قد سلمنا لها سلفاً بحق السيادة .

مطامع الاستعمار

ان فرنسا لم تدع حق السيادة على القطر التونسى بصفة علنية صريحة إلا فى عهد المقيم العام م أرمان قيون فقد أخذ هذا المقيم يذكر فى مختلف المناسبات مسألة السيادة المزدوجة وتردد أقواله الصحافة الفرنسية مؤيدة محبذة وقد كانت النتيجة المباشرة لذلك هي حادثان عظيمان من الاهمية بمكان . .

أولهما ضم ادارة الأمن العام التى هي ادارة تونسية بحتة الى السفارة العامة وجعلها ادارة فرنسية . وثانيهما مد شبكة عظيمة من مراكز الجندرمة الفرنسية فى جميع أنحاء الايالة التونسية واعطائها نفوذاً مطلقاً تقبض به على خناق الشعب التونسى بيد من حديد . ومما شجع المقيم على المضى فى هذا السبيل هو موقف بعض الاحزاب التونسية التى سلمت لفرنسا بهذا الحق وأقرت المقيم على صنيعه. ولكن الطبقات المفكرة من الشعب التونسى استنكرت هذا الأمر وشنت غارة شعواء فى الصحافة مفندة هذه الدعوى الباطلة التى تسلب الدولة التونسية من نفوذها وتجعل من المملكة التونسية أرضاً مستعمرة (انظر سلسلة المقالات القيمة التى حررها السيد المنصف المنستيرى فى الموضوع باعداد جريدة الارادة الصادرة فى خلال عام ١٩٣٧) .

وقد حكى لى أحد الشخصيات التونسية البارزة(١) انه لما جاء الوزير الفرنسى م فينو كاهية وزير الخارجية الى تونس سنة ١٩٣٧ جرت مقابلة بين الوزير وبين هيئة من الشخصيات التونسية المفكرة كان هو من بينهم وقد وقع جدال عنيف بين الوزير وبينهم فى مسألة السيادة المزدوجة وأخيراً ما وسع الوزير امام الحجج الدامغة والبراهين الساطعة التى بسطوها له — إلا أن طأطأ رأسه وقال لهم :

---

(١) هو الاستاذ صالح فرحات سكرتير اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستورى التونسى

الحق معكم . ان فرنسا لا حق لها البتة — من الوجهة القانونية — فى أى سيادة على القطر التونسى بل ان تلك السيادة هي من حق الدولة التونسية وحدها المتمثلة في شخص جلالة الملك

مشاكل كثيرة

فاذا كان وزير فرنسى مسؤول يعرف ويسلم بأن السيادة هي من حقوق الملك لا من حقوق فرنسا فكيف يليق بعد ذلك أن يعمد جلالة الملك صاحب الحق الأصلي فى السيادة الى الاعتراف علانية وبعبارة صريحة لا تقبل التأويل فى خطاب العرش الرسمى يوم تنصيبه بأن فرنسا مشاركة له فى السيادة على القطر التونسي . . . .

الحق انه لأمر جلل وحدث على غاية من الخطورة القصوى نربأ بجلالة الملك سيدى المنصف عن إقراره والتسليم به وتركه يمر هكذا كحدث عادى بسيط فهو يتعلق بحقوقه في السلطة ومستقبل الشعب التونسى فى آن واحد

اننا نعلم حق العلم ان جلالة سيدى المنصف لا يد له فى هذا الأمر بل بوغت به بدون أن يعلم به قبل وقوعه كما نعلم تفاصيل الدسيسة والمؤامرة التى حيكت لوضعه أمام الأمر الواقع واليكم تفاصيل المسألة حسبما تحريناه من المصادر الموثوق بها :

ان العبارة المتضمنة لسيادة فرنسا على القطر التونسى أول ما وردت فى خطاب المقيم العام م. لوسيانسان يوم تنصيب الملك المنعم الحبيب ولم ترد فى خطاب العرش فكانت المسألة مجرد دعوى من فرنسا ولم تكتسب صيغة ايجاب وقبول واتفاق بين الطرفين . وكذلك وردت فى خطاب المقيم العام يوم تصيبه لجلالة المنعم الملك احمد الثانى ولم ترد فى خطاب العرش أيضاً . وفى هذه المرة عند اعتزام تنصيب جلالة الملك محمد المنصف أطال الله بقاءه وجدت السفارة نفسها أمام أمر دقيق جداً وهو ان اللجنة المدنة لا تعترف لفرنسا بما تدعيه من الحقوق المنافية لوضعية الحماية وتعتبر تونس

بلاد حماية حقوق السيادة والسلطة فيها للدولة التونسية لا للدولة الفرنسية وما فتئت لجنة الهدنة من يوم وضع قدمها بتونس تلاحظ لفرنسا ملاحظات دقيقة عن كل ما تراه منافياً لوضعية الحماية حتى اضطرت فرنسا مكرهة إلى إتخاذ عدة اجراءات شكلية لاظهار شخصية جلالة الملك واعطاء قيمة ولو صورية للبلاط. وحينئذ فورود عبارة السيادة الفرنسية فى خطاب المقيم العام يكون محل ملاحظات محرجة من طرف لجنة الهدنة... فكيف العمل حينئذ بينما لا تريد فرنسا — من جهة أخرى — الرجوع عن دعواها فى حقوق السيادة على البلاد التونسية. وللخروج من هــذا المأزق الحرج عمدوا الى هذه العملية التى ضربوا بها عصفورين بحجر واحدوذلك انهم نقلوا نفس العبارة من خطاب المقيم العام ووضعوها بعد أن سبكوها فى خطاب جلالة الملك وبذلك يربحون أمرين مهمين فى آن واحد أولا — يتفصّون من المسؤولية أمام لجنة الهدنة ويضعونها على عاتق جلالة الملك ويقولون إن صاحب البلاد هو الذى طلب أن يبتكر هذا الابتكار.. وثانياً — يجعلون للعبارة بورودها فى خطاب العرش الرسمى (قوة) العقد والالتزام. ويلزمون بها جلالة الملك فى الوقت المناسب

واذا كان أحد يتحمل حقا مسؤولية ما حدث فهو الوزير الأكبر إذ هو الذى يعلم عادة نص خطاب العرش قبــل القائه. واذا كان حضرته من الجهل بالقوانين والتراتيب إلى هذا الحد فله على الأقل أن يرجع لنصوص الخطب السابقة التى هى عبارة عن (كليشيات) محفوظة فى الدوسيات لحينما وردت هذه العبارة الجديدة فى خطاب جلالة الملك محمد المنصف وزيدت على النص السابق فكان عليه من واجب الأمانة لمولاه أن يعلمه بذلك وينبهه لما حدث لا أن يدع العبارة تمر وهى من الخطورة بمكان — بدون أن يعلم بها مخدومه

الشعب والملك

ان ولاية جلالة الملك محمد المنصف على عرش المملكة التونسية وما صحبها من تصريحاته الثمينة التى تعبر عن شعور وطني صادق وتقدير دقيق لمسؤوليات الحكم قد اعتبرناها واعتبرها الشعب التونسى قاطبة بل حتى بعض الدول الأجنبيــة بمثابة

عهد جديد وانقلاب عميق فى الادارة الحكومية يبشران بمستقبل زاهر وخير كثير. وبنسياننا فى العهـــد الماضى المظلم الذى كان جاثماً على صدر هذا الشعب المسكين كالكابوس الرهيب . والعـادة فى أمثال هذه الانقلابات الحكومية فى جميع بلاد الدنيا أن يبعد رجال العهد الماضى عن دوائر الحكومة ويحل محلهم رجال العهـــد الجديد . وهذا طبيعى لأنه يلزم أن يكون هناك تجانس فى الفكرة وثقة متبادلة بين الذين يتولون تسيير دولاب الحكومة فاذا انعـدم ذلك التجانس أو فقدت هذه الثقة حصل ارتباك واضطراب في الآلة الحكومية ولاجتناب ذلك نراهم يعمدون فى مثل هذه الأحوال — فى جميع الممالك المتمدنة — الى ابعاد رجال العهـــد الماضى واحلال رجال العهد الجديد محلهم ولهذه الاعتبارات فاننا كنـا نتوقع ابعاد جميع رجال العهد الماضى وفى مقدمتهم الوزير الأكبر الذى له ماض معروف فى الحكومة ومواقف لا تنسى ولا دأب له الا منفعته الخاصة ومنفعة أهله وذويه ولو خربت البلاد وهلك العباد (وقد بلغنـا من مصدر وثيق — وهذا الخبر ننقله لكم بكل تأكيد — انه لا يكتم أمر يقع بين بلاط مولاه جلالة المنصف حفظه الله ووقاه — عن السفارة ويحرضها على معاكسته والوقوف فى وجهه ويقول لها : تداركوا أمر هذا المتهور قبل أن يستفحل أمره وقبل أن يتسع الخرق على الراقع والا فانكم تندمون [1]

اننا نعتقد اعتقاداً جازماً أنه لا يمكن إجراء أى اصلاح أو القيام بأى عمل لفائدة الأمة ما دام الوزير الأكبر وسائر من ينتمون إلى العهد المـاضى باقين فى مناصبهم لم يبعدوا ابعاداً تاماً ويخلفهم رجال صادقون أكفاء تثقون بهم ثقة تامة متجانسين معكم فى الفكرة أسوة بمـا يقع فى سائر بلاد الدنيا أما اذا سارت الأمور كما نراها اليوم فقل على تونس وعلى الآمال الواسعة التى علقناها على ولاية جلالة الملك المنصف السلام . وما أشبه الليلة بالبارحة .

---

(١) هنا فقرات أخرى رأينا الاحتفاظ بها لأن وقت اذاعتها لم يحن بعد وارجاتها الى وقت يجب أن تذاع فيه

والآن أظن أن فى هـذه البسطة الموجزة قدر الكفاية كما أظن أن حضرتكم قد اقتنعتم بأن هذه المسألة مسألة السيادة المزدوجة من الخطورة والأهمية بحيث لايجوز أن تترك تمر بدون سعى جدى حثيث لملافاتها وتدارك مايترتب عليها من العواقب الوخيمة والنتائج البعيدة المدى . وانا نرى ان أمر ملافاتها ميسور إذا استقر الرأى وصحت العزيمة على ذلك خصوصاً وان الظروف الحالية مساعـدة على ذلك تمـام المساعدة فموقف تونس اليوم من الوجهة الدولية قوى جـداً فالطرفان المتحاربان ــ الانقلوسكسون ودول المحور ــ يهمهما أن تـكون وضعية تونس وضعية حماية لهـا شخصيتها المستقلة وكيانها الممتاز وحكومتها الوطنية الظاهرة . أما فرنسا التى لا تريد هذا الأمر فانها اليوم دولة مغلوبة على أمرها مستخذية لا تقدرعلى الاعتراض والممانعة خصوصاً إذا كان الأمر يوافق هوى غالبيها فاذا عرفنا كيف نتدارك الأمر بحكمة وصواب ودراية ومهارة فان النجاح يكون حليفنا باذن الله »

نكتفى الآن بهـذا القدر من تقـــرير الزعيم الجليـــل ونحتفظ بأشـياء أخرى تتعلق بحوادث وأشـــخاص من المصلحة أن نحتفظ بهـا الى الوقت الذى تفرض علينا الحوادث ذكرها فننشرها كما وردت وحسب ماتفرضه الامانة دون تغيير أو تبديل .

* * *

كان لهذه الملحوظات الصادرة من الزعيم الجليل الشيخ عبد العزيز الثعالبي وحزبه اثرها الصالح فى نفس الملك الصالح وتأثيرها السيىء عند بعض أشـخاص فى محيطه لم يعتادوا ولم تهضم نفوسهم سماع رجـل من الامة يلاحظ ويعلق على تصرفات مليكه بشأن بلاده ووضعية وطنه وخشوا أن تكون هـذه المبادرة سنة متبعة سيقع مثلها فى غيرها من الاعمال والتصرفات وهذا من شأنه أن يجعلهم يوجسون خيفة من أن تمتد هذه الملحوظات الى السلطة التى املوا ان تكون لهم فى ظل هــذا الملك وان يعطل ذلك تنفيذ براجمهم التى اعدوها لاستغلال وجودهم فى دائرة هــــذا العرش الجديد فاخـذوا يؤولون هذه البادرة الجديدة من الزعيم وحزبه تاويلات باطلة يرمون من

وراءها الى الايقاع بين جلالة الملك والحزب والزعيم وبذلوا جهودا جبارة لكي يحولوا بين الملك ورجال هذا الحزب فلا يتصلون به ولا يتقدمون اليه ولا تقع دعوتهم ضمن طبقات ابناء البلاد الذين كان يدعوهم لمئادب يقيمها لهم خصيصا ليجتمع بهم حولها ويتحدث اليهم اثناء الطعام بل عمدوا الى اكثر من ذلك فارادوا ان يزجوا بنفوذ جلالته فى خضم الحزبية المتلاطم اظهارا لبراعتهم السياسية وقدرتهم على ان يضربوا هذا بذاك ويشغلوا الاثنين معاً عن تصرفاتهم ويصبحوا فيها آمنين وقابل الزعيم الجليل ورجال حزبه كل هذه المناورات بالعزة والشهامة التى عرفت عنهم فى كافة المواقف .

قلنا ان جلالة الملك قد تأثر بما جاء فى ذلك التقرير وقدره حق قدره فشرع فى العمل بما اشار اليه فأقال الوزارة القديمة البالية والف وزارة جديدة ائتلافية اسند رئاستها للياقة صاحب الدولة محمد شنيق بصفته رئيس الهيئات المنتخبة ومدير بنك التعاضد المالي التونسى واسند وزارة الداخلية لصاحب المعالى محمود الماطرى الذى كان يشغل رئاسة الحزب الحر الدستورى التونسى الجديد واسند وزارة العدل لصاحب المعالى الاستاذ صالح فرحات الكاتب العام للحزب الحر الدستورى القديم ووضع على وزارة الاوقاف صاحب المعالى الاستاذ عبد العزيز الجلولى مثال النزاهة والاستقامة بين كبار المتوظفين .

ولقد اوجد هذا التغيير فى الوزارة انقلابا فى وضعية الدولة وتوترا كان منتظرا ان يقع وان تصطدم به التغييرات الجديدة ذلك ان الفرنسيين من مديرى الادارات الذين كانوا يسيطرون على سلطة الدولة كلها وبيدهم مقاليد الامور وقد جعلوا من الموظفين التونسيين الذين صيروهم اقلية صورا واشباحا لاتبدى ولا تعيد حتى الوزراء منهم فان الوزير التونسى كان اذا عرض له امر يستلزم مراجعة المدير الفرنسى فى المصلحة التى هو وزير عليها فان الوزير هو الذى يذهب الى المدير ويستأذن للدخول عليه وينتظر حتى يأذن له فيراجعه فيما جاء من أجله ويأخذ موافقته عليه لينفذه ويجريه فلما جاء رجال الوزارة الجديدة واستقروا فى مناصبهم دعى كل وزير المدير الفرنسى الذى فى ادارته واعلمه بما له وما عليه وذكره بحدود وظيفته التى ينص عليها القانون

ونبهبان لا يتخطاها فلم يهضم المديرون وكبار الموظفين من الفرنسيين هذه الملحوظات ومن هنا ابتدأ التصادم ووجد التوتر فى العلاقات بين القصر والسفارة وبين رئيس الوزراء والكاتب العام وبين وزير الداخلية ومدير الامن ووزير العدلية ومدير العدل وحـــدثت مشادات فى كثير من القضايا وفى هذا الوقت كان الموظفون الفرنسيون فى جانب حكومة فيشي يعملون لفائدة دول المحور ويريدون أن يشتروا باخلاصهم للغالبين اطلاق ايديهم فى حكم تونس والتونسيين وكان القصر ومن حوله يقفون موقف الحياد ويتجهون اتجاها معاكسا لاعوان المحور من الفرنسيين وفى هذه الحالة وضعت السلط الاستعمارية الفرنسية القصر تحت حراسة دقيقة من الجواسيس كان الكثير منهم يتظاهر بالاخلاص للقصر ولبعض رجال لهم مكانتهم فيه ويحاول لن يستغل نفوذهم لتوجيه السياسة وجهة اخرى وبعضهم يزور القصر لاستقاء الاخبار وملاحظة انواع الزائرين وهويتهم وهؤلاء جميعا قداشار اليهم التقرير السابق الذكر فأبعدهم جلالة الملك عن الوظائف وطردهم من القصر فى مواكب رسمية وامام ملأ من الناس ذاكراً خيانتهم لملكهم ولوطنهم وأمتهم فخرجوا مدحورين وأحس البعض الآخر بالخطر فانكمش واحتجب حيناً من الدهر حتى ينساه الناس ثم ينساب كالافعى فى الظلمة ينهش وينفث سمومه وآخرون قد مكنتهم براعتهم من التستر الى ان هبت العاصفة فرفعت عنهم الاستار ونزلت النكبة فاذا هم كما هم .

البيعة

جلس جلالته على العرش وتاقى البيعة الخاصة من آل بيته وعلماء بلاده وأشراف أمته ثم جلس الى البيعة العامة لجاءته وفود الامة من العواصم والقرى والبوادى تقدم له فروض الطاعة والاخلاص وكان كلما تقدم له وفد بهذا المعنى قام فيهم خطيباً حاثاً على الاتحاد وترك الخلاف والشقاق والعمل يداً واحدة لانقاذ الوطن وبنيه ثم يقول انى أمرت حكامكم ومديرى شؤونكم بالعدل فيكم وحسن التوجيه فاذا

صدرت من أحدهم مظلمة أو تقاعس عن أداء الواجب فكاتبونى وأنا خصمه ولا يمكن لقلم أن يصف الحفلات التى أقيمت بمناسبة ولايته والزينة التى لبستها البلاد والجموع العظيمة التى أمت العاصمة من كل حدب وصوب قاصدة قصر الامارة لتشاهد طلعة هذا الملك الصالح .كانت موجة من الغبطة والسرور غمرت الشعب بأكمله وحركت شعوره وألهبت إحساسه فقد شعر الناس كلهم بما سيثمره تضامن الحاكم والمحكوم وتضافر جهودهما لخير الجميع وسعادة الجميع .

جلس على العرش فاحتل القلوب وقبض على مقاليد الأمور فملك العواطف وتواضع للناس فرفعوه وشاركهم آلامهم وآمالهم فنحوه ولاءهم وأخلصوا له الاخلاص كله وزهد فى الدنيا وقاطع ملاذها فتنكرت له ونظرت اليه نظرة الحقد والعداء وتوجه الى الله بعمله فجعله بالابتلاء والمحنة فى مقام الصديقين «وأشدكم بلاء الأنبياء ثم الأمثل فى الأمثل» .

ان عظم آمال الأمة التى علقتها على ولاية جلالة الملك المنصف وتعدد أغراضها التى أناطت به تحقيقها قد اثقلت كاهل جلالته بالمسؤوليات وهو يشعر بهذا شعوراً كاملا ويحس به إحساساً دقيقا يلمح تلك الآمال فى وجوه البائسين وأعين الناقمين المتبرمين ويسمعه فى أنات المتألمين فكان عليه أن يزيل البؤس ويحقق الأمن والراحة ويحمى الحرية والعدل ويصون العقيدة ويحفظ الأخلاق ويدافع الخصم اللدود ويدارى العدو المنافق وأن ينزل عند رغبة المحبين ويحقق مطمع كل طامع وطامح وتلك مهمة ينوء بحملها عظماء الرجال فى جميع الأجيال .

وصف حالة البلاد

كان الصراع بين الأمة والطغيان الاستعمارى قد بلغ غايته وخرج الناس من حوادث التجنيس وما تقدمها من محاولة فرنسة وحتى تنصير المسلمين إلى مواجهة ضغط اقتصادى مرهق أنتج مجاعة مهلكة ثم سجن واعتقال فى دائرة متسعة أراد به الاستعمار القضاء على الحركة الوطنية استعداداً لدخول الحرب وخرج التونسيون

من هذه الأحداث العظيمة إلى مواجهة الحرب وويلاتها وعلم الله أنهم لايريدونها ولم يتسببوا فيها ولم تكن لصالحهم فى شيء وأنهم سيكونون حطب وقودها وضحية ما تتطلبه من جهود ورجال وأقوات وقتل وتخريب وترويع ، وقد مني التونسيون بكل هذا وجرتهم فرنسا اليه وحملتهم إياه .

ثم ألقت السلاح وخضعت لبرلين وسخرت كافة مرافق حياتها لتغذية الحرب لفائدة أعدائها ضد حلفائها الأولين وأخضعت حكومتها الجديدة الخانعة للغالبين من دول المحور كافة البلاد التى تقع تحت سلطان فرنسا إلى العدو يستغلها لمصلحته العسكرية كما يستغل فرنسا ذاتها وفرض على تونس أن تستمر فى حالة حرب ولو بعد هدنة فرنسا وأن تبقى فرنسا تغذى الحرب وتشارك فيها رغم الهدنة كأنها لم تهادن ولم تلق السلاح إلا أنها وإن كانت تعمل بالأمس وتضحى لفائدتها الخاصة فانها تضحى الآن لفائدة العدو . كانت حكومة فيشى الفرنسية الألمانية تريد من تونس أن تمتثل لسائر أوامرها التى تفرضها على التونسيين وهى كلها لمساعدة العدو والاخلاص له وخدمة ركابه وكانت حكومات المحور نفسها تريد من تونس أن تكون طوع إرادتها ورهن إشارتها والدول الديموقراطية تتطلب من تونس أن تفتح لها أراضيها وتفسح لها الطريق لمحاربة أعدائها من دول المحور وأن تساعد القوات الديموقراطية بما فى الامكان وما فوق الامكان وكانت قوات المقاومة الفرنسية المتخفية هنا وهناك تتطلب من تونس أن تعمل معها وتقاوم حكومة فرانسا القائمة بفيشى وحكومات المحور أين ما تمثل ظلها ومصلحة تونس تتطلب النظر الدقيق والتفكير العميق الذى يستطلع ما وراء الحجب ليمكن لمسيرى سفينة البلاد أن يصلوا بها الى شاطيء السلامة . والبلاد ما فتئت من حوادث ٩ — افريل ١٩٣٨ الدموية وهي خاضعة للأحكام العرفية والمحاكم العسكرية الى أن جاءت الحرب فأوجبت استمرار تلك الحالة وها هي ذى الحرب تنتهي وتزول اثارها من كافة انحاء العالم وتونس تستمر فيها حالة الحرب ربما الى أن تقوم الحرب الثالثة .

كان كثير من أبناء الأمة فى السجون والمعتقلات فى تونس والجزائر وفرنسا عدا الذين ذهبوا ضحية الاستعمار في الحوادث الدموية التى مر ذكرها والذين لم يسجنوا ولم يموتوا وضعوا تحت رقابة قاسية خبيثة تعد عليهم أنفاسهم وتتأول كل حركة أو كلمة تصدر عنهم بالعداء والعمل الخطير الموجب للحيطة وتضييق الخناق والأحزاب السياسية معطلة والصحف الحرة ممنوعة من الصدور واجتماع ثلاثةأفراد محظور ورأى الفرنسيون التابعون لحكومة فيشى انه يجب توثيق العلائق مع المحتلين من الألمان والايطاليين ليطلقوا أيديهم فى حكم التونسيين يحكمونهم بالقسوة ويعاملوهم بالخشونة ليعلموا أن فرنسا لم تتحطم بعد وانها لا تزال على قوتها ولا يقدر أحد أن ينفلت من عبوديتها وانها وان خضعت لقوات المحور فانها لا تخضع لحركات التمرد التى يتظاهر بها الافريقيون،وساعد الفرنسيون على هذه الخطة رجال من الألمان يدينون بتفاضل الأجناس ويرفعون فرنسا الأروبية على من سواها من العرب المسلمين لأن الفرنسيين من العنصر الأعلى عندهم وعلى رأس هؤلاء الوزير الألمانى راهن وحاشيته فلقد تشكلت على عهده فرق المليشيا الفرنسية المسلحة تحت سلطة حزب . ب . ب . ف . الفرنسى الذى يخدم ركاب المانيا إذ ذاك وأخذت هذه الفرق تهاجم التونسيين بالسلاح وتسوقهم الى خدمة المانيا برصاص الرشاشات

والحالة الاقتصادية لم تكن أحسن من الحالة السياسية التى وصفناها فالأقوات قليلة مرتفعة الثمن والأشغال معطلة لفقدان المواد الأولية واشتغال الناس بالحرب ومصارعة ويلاتها ونكباتها وانقطاع الطرقات تحت تأثير القذف الجوى ونزوح الجموع الكثيرة من جهة الى أخرى فراراً من هجوم الطائرات وتهديم منازلهم وموتهم تحت الأنقاض كما وقع لاخوانهم من قبل وكان الحكام والموظفون قد استغلوا ضعف الحكومة المركزية وبلبلة أفكار الناس فأسرفوا فى الظلم والعدوان وأضافوا الى نكبات الأمة وقسوة الحرب عليها نكبات من الظلم وقسوة فى المعاملة وخروجاً عن حدود اللياقة فى تدبير الأمور

هذه صورة لحالة البلاد يوم ولى جلالة الملك محمد المنصف عرش المملكة التونسية .

كان الناس ينتظرون ولايته كمنقذ والحالة أصبحت تستدعى سرعة الانقاذ وكمغامر فادىء وموقف تونس الدقيق الحرج يفرض المغامرة والفداء والعائلة المالكة نفسها فى حاجة الى التماسك فيما بينها والى تمتين العلاقات بينها وبين الأمة إذ كان هناك ظل من الارتخاء أوجده الاستعمار قبل اليوم بين الأمة والقصر . هناك شىء من الضجر والسآمة أوجده التشبث بالتقاليد البالية والنظم العتيقة التى احتفظ بها الاستعمار للبيت المالك فجاء جلالة الملك المنصف لينقذ ويغامر ويفدى ويصلح ويفصل بين حياة عتيقة لم تعد صالحة ولم يبق لوجودها من مبرر وبين عصر جديد وحياة ناشئة فتية يقيم صرحها بيده القوية وقلبه الطاهر الممتلىء بقوة الايمان وارادته للخير وحبه للجميع .

وضع سلسلة اصلاحات ابتدأ بها من أهله وقصره وآل بيته وسار بها في أوساط شعبه حتى أخذ وهو بها يسير .

فى القصر

لقد كان القصر الملكي فيما مضى مملكة مستقلة محاطة بسور من الجند يحرسها ويجعل بينها وبين الأمة والمملكة حجاباً كثيفاً لا يمكن أن يجتمع ملك البلاد بأحد من الأجانب الا بموافقة وحضور ممثل فرنسا المقيم العام ولا يمكن أن يجتمع بأحد من أفراد أمته إلا بموافقة وزيره الأكبر وبحضوره . وموافقة الوزير تستمد من موافقة الكاتب العام لحكومة الحماية الفرنسى وهذا يستمد موافقته من ممثل فرنسا المقيم العام ، والقصر بعد هذا كله لا يعدو كونه سكناً للملك وحاشيته ومنتزها فيه ما يرفه الحياة وسط تلك العزلة التى جعلته السياسة الاستعمارية فيها والى جانب ذلك الحجاب الكثيف المضروب حول القصر الملكي توجد تقاليد عتيقة يرجع عهدها إلى القرون الماضية لم تعد تستسيغها الحياة الحاضرة ولا تتلاءم مع النفسية الحديثة

وثقافة واخلاق العصر . أدرك جلالة الملك ضرر هذا الحجاب الذي يحجب الملك عن الأمة فلا يشعر بما هي فيه ولا يحس بما أمست وأصبحت عليه ولا يتبين ما فى وجهها من مظاهر النعمة والبؤس ولا يحيط بما فى نفسها من آثار الظلم والعدل . فازال ذلك الحجاب واختلط بشعبه وفتح أبواب قصره لزائريه فوصل بين القصر والبلاد والملك والأمة وتبين أمر شعبه من قرب ولمس فيه كل شيء يجب أن يلمسه راع مسؤول عن رعيته وأزال بعد الحجاب كثيراً من مراسم العبودية والاذلال الموروثة من القرون الأولى ومن تقاليد القياصرة والأكاسرة التى حرمها الاسلام لأنها تنافى عزته التى منحها لكل من دان به ولا تتفق مع الروح العربية الأبية وفى مقدمتها تقبيل اليد الذى منعه جلالته وعوضه بالمصافحة وأمر الناس بأن لايقوموا له إذا مر بهم بل يشيروا اليه بالتحية قاعدين وكان لا يرتدى اللباس الرسمى ألا إذا اقتضى الأمر ذلك يمشى راجلا ويركب أحيانا عربته الخاصة التي كثيراً ما يسوقها بنفسه يطوف أحياء العاصمة والقرى المحيطة بها ويشاهد حالة الناس فيها يقف لكل من كلمه ويبادره بالسلام ويستمع إلى حديثه ، لقيته مرة فى طريقه امرأة متسولة نادته فوقف لها وسألته فأعطاها ومن الغد اعترضته وجذبته من ثيابه فاغتاظ لذلك ونهاها عن أن تعود لمثله ولم يعطها شيئاً فلما صعد إلى القصر تذكر أنه حرمها عطاءه فى ذلك اليوم فرق لها وأرسل خلفها أحد رجال القصر فأحضرها بين يديه وسلم لها العطية قائلا يا أماه سامحينى إذا أنا انتهرتك وفى المستقبل لا تمسكينى من ثيابى بل يكفى أن تلفتى نظرى فأعطيك ما تيسر .

ادارة القصر

لقد صير جلالة الملك محمد المنصف من القصر الملكى ادارة ذات حيوية ونشاط تعمل جادة أثناء الليل وأطراف النهار لوضع خطط الاصلاح وبرامج العمل المثمر للامة والبلاد والنظر فى القوانين التى تقدم لجلالته لوضع ختمه عليها وازالة الضار منها وابقاء النافع وقد اسند ادارة القصر لأخيه صاحب السمو حسين باى وهو شخصية ممتازة خبرة ودراية وثقافة واسعة واطلاع ودهاء بعيد الغور .

أقسام ادارة القصر

مجلس التاج

أسس جلالته مجلساً من كبراء العائلة المالكة اسند رئاسته لولى عهده وأناط به النظر فى مصالح العائلة المالكة وقضاياها وتنظيم حياتها والاشراف على كافة شئونها وكان هذا المجلس يجتمع فى قسم خاص به فى القصر .

مجلس شورى القوانين

جمع جلالته نخبة من احرار الأمة ومفكريها وكون منها منظمة سماها مجلس شورى القوانين فاذا ما قدمت اليه السلطة الاستعمارية الفرنسية مشروعات قوانين ليوقع عليها دون أن يتأمل فيها أو ينقص أو يزيد كما هو الحال فيما مضى احالها على تلك اللجنة لتدرسها وتقدم له رأيها فيها وهو بدوره يأمر باثبات تلك الآراء فى صلب المشروعات القانونية ليوقع عليها واسند رئاسة هذا المجلس لولى عهده ليمارس هذا العمل مع أولائك المفكرين من رجال السياسة والقانون فيستنير بمباحثتهم وآراءهم ويتسلح بها فى المستقبل .

مكتب المظلومات

وأسس فى القصر أيضاً مكتباً لتلقي شكايات المتظلمين والبحث فيها لدى المراجع المختصة والتعجيل بارجاع كل حق الى صاحبه . وقد أفاد هذا المكتب جلالة الملك فاطلع بواسطته على كثير من المظالم وبطىء سير المحاكم فى فصل القضايا وتدخل الادارة فى القضاء ووجود كثير من الفصول فى القوانين لم تجعل لاقامة العدل بين الناس ولكن جعلت لقضاء مئارب استعمارية وتعبيد الطريق امام المكتسحين من الغاصبين .

مكتب تفتيش العمال

أسس جلالته مكتباً بعنوان تفتيش العمال يبعث بين حين وآخر بأحد رجاله الى جهة من الجهات للبحث عن سيرة حكامها من العمال وشيوخ القرى واضرابهم فاذا استفاد ان أحدهم ارتشى أو ارتكب مظلمة حقق معه فيما سمعه عنه وأبلغ خلاصة تحقيقه إلى جلالة الملك فيأمر الوزير المكلف بمناقشته الحساب ومعاقبته أشد العقاب.

شؤون القصر الداخلية

وفى الوقت الذى يتولى فيه صاحب السمو حسين باى أخ جلالة الملك الأشراف على كل هذه المؤسسات وتسييرها كان فى الوقت نفسه يشرف على شؤون القصر الخاصة التى لا يعنى بها جلالة الملك ولا يلتفت اليها فى الوقت الذى يشارك هذه المؤسسات كلها فى أعمالها ويدلى برأيه فيها ويقول لأعضائها أنه مجرد رأى ادلى به كما يدلى أحدكم برأيه.

الشؤون العسكرية

اسند جلالته شؤون ادارة الجيش التونسى الذى هو الحرس الملكى إلى أخيه الأصغر صاحب السمو الجنرال محمد باى خريج مدرسة « سانسير » الحربية الفرنسية فقد كانت قبل هذا العهد ادارة الجيش موكولة إلى أحد ضباط الجيش الفرنسى فاسندها جلالته إلى أخيه فقام بالمهمة أحسن قيام وبذل فى ترقية هذا الجيش وتنظيمه وتدريب ضباطه وبث الروح العسكرية فيهم مما احدث تطوراً محسوساً فى وقت وجيز حتى أن كثيراً من الشبان الذين كانوا يأنفون من الانخراط فى السلك العسكرى قد شوقتهم الحياة العسكرية الجديدة إلى الانخراط فيه إلا أن السلطة الاستعمارية الفرنسية لم تكن تنظر إلى هذه الحركة بعين الرضى فلم تسمح بتوسيع دائرة هذا الجيش وتوفير عدده معتذرة بالحرب وقوانين الهدنة وشروط فرنسا فى تحديد عدد الحرس الملكى.

فى العائلة والوسط التونسى

جمع جلالته أهل بيته يوم ولايته وقال لهم فيما قال كونوا على علم بأن كل ما اتقاضاه من مخصصاتى سأسعف به أفراد هذا الشعب البائس فانا آخذ منهم وارجع اليهم فلا يعتقدن أحد منكم اننى سأتخذ من الملك وسيلة لجمع المال ليتمتع به أهلى وولدى بينما أفراد أمتى يتجرعون آلام البؤس وقال لابنه وهو وحيده يا بنى أنظر فى مستقبلك ومستقبل ابنائك فانى لا أقدر أن أنفعك بشىء .

ثم جمع أفراد العائلة المالكة كلهم نساء ورجالا فى حفلة أقامها لهم وخطب فيهم واعظاً حاثاً على التمسك بآداب الاسلام وأخلاق الاسلام الفاضلة والاختلاط بأفراد الشعب ومواساتهم والعطف على منكوبيهم وأن يعلموا أبناءهم فى المدارس الشعبية ليختلطوا بأبناء أمتهم ويتعرفوا اليهم منذ النشأة الأولى . ثم حث أفراد العائلة على التزاور فيما بينهم والتحاب والتكاتف وأن يتجنبوا النمامين بينهم وأن لا يتخذوا بطانة السوء وأن يزوروا عائلات الأمة ويغشوا بيوت أبناء الشعب كى يحصل الامتزاج بينهم وبين أمتهم ويعرف الامراء والأميرات حالة عائلات الأمة الداخلية فيعينوا من يستحق الاعانة منهم ويواسوا من تجب مواساته .

وابتدأ جلالته بتنفيذ ما أمرهم به فأخذ يزور أفراد العائلة المالكة على التوالى ويتناول معهم طعام الغداء أحياناً وأحياناً شيئاً من المبردات ويسألهم عن حالتهم ودرجة أبنائهم فى التعليم وينشط الأبناء على طلب العلم بتقديم الهدايا والتحف اليهم وجعل من جهة أخرى مأدبة عشاء أسبوعية فى قصره يدعو اليها كل مرة جماعة من طبقات الشعب المختلفة ليتناولوا طعام العشاء معه يحادثهم عليها ويسألهم عن حالتهم وحالة صناعاتهم وحرفهم وتجارتهم ويستمع إلى آرائهم ويشير عليهم بما يراه صالحاً ويحثهم على الأخذ بأسباب الحياة الحديثة والكد والنشاط وترك التواكل والكسل. ثم ان جلالة الملكة من جهتها تقوم بمثل ذلك مع نساء العائلات التونسية وكان جلالته يزور عائلات تونسية بين الحين والحين كما يزور أفراد عائلته .

مع ولى العهد

قرب اليه ولى عهده وأشركه معه فى العمل وتدبير شؤون الملك وأسند اليه كما تقدم رئاسة مجلسى التاج والتشريع وضاعف له جرايته لكى ينفق على مظاهر منصبه بما يتناسب مع سموه وشرفه وما أنيط به من أعمال لم تكن له من قبل . وكان جلالته يسأل الوفود التى تأتى لزيارته بقوله هل زرتم أخى ولى العهد يجب أن تزوروه كما زرتمونى وتوثقوا صلتكم به فهو ملككم المقبل ويجب أن نذكر هنا انه قبل ولاية جلالة الملك المنصف ومنذ عهود قديمة كانت العلاقات بين كل ملك وولى عهده فى كثير من الأحيان متوترة أو متراخية فأبطل جلالته هذه الحالة وعمل بعكسها تماماً فقطع ألسنة الفتنة التى كانت تعمل بين الملك وولى عهده وقطع السبيل على كل هماز مشاء بنميم فأصبح سمو ولى العهد يستقبل الوفود فيقصره ويرأس جلسات مجلس التاج ومجلس الشورى ويجلس فى كل مساء الى جماعات من رجال العلم والتفكير لبحث شؤون البلاد والتفكير فيما ينهض بها

اخذه العهد على ولى عهده

دعى جلالة الملك ذات يوم صاحب السمو ولي عهده وطلب اليه أن يعاهده على السير بالشعب فى طريق النهوض والرقى وأن يكون مع شعبهوفي اعانته اذا ما آل اليه الملك بعد وفاة جلالته فقطع له عهداً بذلك وآخر مثال نقدمه على ديموقراطيةجلالته انه ذهب مرة لتشييع جنازة أحد العلماء ولعلها المرة الأولى التى يشيع فيها ملك من ملوك العصر أحد علماء بلاده الى مدفنه ، فلما وصل الى مقبرة « الجلاّز » وحضر دفن هذا العالم قال لمن حوله من أفراد حاشيته اذا أنا مت فادفنونى فى هذا المكان بدلا من مدفن الامراء الخاص بهم .

جلالته يرد الزيارة

بعد أن تلق جلالته زيارة وفود الامة التونسية لمبايعته وتقديم التهانى اليه عزم على سن سنة حسنة وهي أن يرد الزيارة لأمته فى مدنها وقراها وحتى بواديها النائية وكانت السلطة الاستعمارية الفرنسيةقبل اليوم تمنع الامراء من التجول فى أنحاءمملكتهم فلا يتجاوز أى أمير فى جولة خاصة وهو متنكر أكثر من ستين كيلو متر حول العاصمة التونسية وأن يكون ذلك باذن وتحت رقابة دقيقة فلما أراد جلالة الملك المنصف القيام بهذه الرحلات لوحظ له ان عادة أسلافه لم تجر من قبل على هذا المنوال فأعرض عن هذا قائلا انى لاأتقيد بعادة وانما أتقيدبالمصلحة والقانونوشرع فى هذه الزيارات مبتدئاً بأقرب الجهات الى العاصمة فزار «حلق الوادى» و «الكرم» و «اريانة» و «منوبة» ، ولو أردنا أن نصف الاحتفالات التى أقامها الشعب ابتهاجا بقدمه واحتفاءا بزيارته لطال بنا المقام فىوصف شيء لسنا بصدد ذكره الآن وانما يمكنناأن نذكر على سبيل المثال ما حدث فى الاحتفال الذى وقع له فى بلدة «منوبة» اذ تقدم له اثناءه رئيس شعبة الحزب الدستورى هناك الحسيب النسيب الشيخ مصطفى الباهي أحد أقطاب الحركة الوطنية ومن مؤسسيها الاولين وقدملجلالة الملك مصحفاً من القرآن الكريم مخطوطاً له قيمته كهدية منه اليه وتذكاراً لزيارته لهذه البلدة وأقسم عليه امامه بانه مخلص لوطنه ومحب لجلالته وانهذه الجموع الغفيرة المحيطة به تقسم له على مثل ما أقسم به فارتفعت الأصوات من تلك الجموع الزاخرة مرددة القسم وما كادت تنتهى حتى قام جلالة الملك ووضع يده على المصحف وقال اقسم لكم انى أخلص لكم وأحبكم وأعطف عليكم كأبنائى وانى أضحىمن أجلكم بكل شيء حتى بنفسى التى بين جنبي فعلى الهتاف وكان مظهرا بلغ التأثر فيه حده .

ونظراً لما شاهده جلالته من كثرة النفقات التى تصرف فى الاحتفالات عند قدومه وانها نفقات ليست وراءها فائدة للامة والوطن أعلم بقية الجهات الاخرى التى تريد أن تقيم احتفالات بمناسبة زيارته اليها بانه يرغب فى البساطة وعدم التكليف وانه يفضل أن تجمع الاموال التى يُراد انفاقها على الحفلات فتعطى الى الجمعيات الخيرية وجمعيات اعانة الطلبة .

خطة البناء

ونظراً لما شاهده من قلة المدارس وضيق نطاق التعليم وفقدان مؤسسات تأوى اليتامى والعجزة وفقدان المصانع والشركات الصغيرة منها والكبيرة أوعز بتكوين لجنة تضع الخطط لتسديد العجز فى هذه الجهات وأناط بها عمل مايلزم وتنفيذه باسمه وتحت اشرافه

زيارته للمعاهد والمدارس

شرع جلالته فى زيارة معاهد التعليم والادارات والمؤسسات زيارة بحث وفحص وابداء رأى وتنشيط وتشجيع بماله وبجاهه وبرأيه السديد فقد زار مرة المدرسة الصادقية وهي المدرسة الوحيدة التى بقيت من عهد الاستقلال فتلقاه مديرها الحازم العالم الاستاذ محمد عطية وقدم له أساتذتها وكان جلهم من الفرنسيين فخاطب جلالته الاستاذ عطية بقوله ألا يوجد أساتذة من التونسيين يشغلون خطط التعليم فى هذه المدرسة حتى تجعل فيها هذه الاكثرية الساحقة من الفرنسيين فتلحقها بالادارات الاخرى فى الفرنسة . ان الاستعمار قد أزاح التونسيين عن مناصب ادارة بلادهم وعوضهم بالفرنسيين لتصير الادارات فرنسية محظة أفيجدر بنا أن نسلك هذا السلوك فى مشاريعنا الحرة الخاصة بنا أيضاً انى أرغب ألا أجد هذه الحالة اذا زرتك مرة أخرى فى هذه المؤسسة التونسية .

ثم زار أقسام المدرسة الابتدائية منها والثانوية واطلع على سير الدروس وغرف مبيت الطلبة والمطبخ الذى يعد لهم فيه الطعام وحث التلامذة والاساتذة والمدير على الجد فى نشر الثقافة الحقيقية بين أبناء الشعب .

واغتنم جلالته فرصة حفلة اختتام الدروس بالجامع الاعظم جامع الزيتونة دام عمرانه فخطب فى رجاله أساتذة وتلامذة حاثاً على بذل الجهود الجبارة فى طلب العلم قائلا انه لاحياة ولا وصول الى أى حق تطلبونه أو نهضة تعملون لها الا بعلم فجدوا فى طلبه أيها الابناء وفى نشره أيها الاساتذة ووجه توبيخاً مراً الى كل تلميذ كسول

يقطع وقته فى اللهو واللعب والى كل أستاذ لا يعتنى بالدروس التى يلقنها ولا يحافظ على الوقت ويكثر من التخلف فيضيع على الطلبة أوقاتهم الثمينة وقال لهم انى سأضع رقابة على التعليم فى هذا المعهد خاصة بي زيادة على رقابة ادارته الخاصة بها، وفعلا فقد وضع جلالته رقباء على سير المعهد ليلاحظوا سير التلامذة والشيوخ .

فى المحكمة الشرعية

قد اشتهرت المحكمة الشرعية فى تونس بالتوانى فى اصدار أحكام حاسمة فى القضايا المعروضة عليها حتى ان الخصومة الواحدة أضحى يتوارثها الناس الأبناء على الآباء وقد رفعت شكايات إلى جلالة الملك فى هذا الصدد فزار يوماً هذه المحكمة على حين غفلة من أهلها وأخذ يطوف على أقسامها ويسأل عن القضايا التى يجدها كم مضى عليها من الزمن وبعد اجراء هذا الفحص ألقى خطاباً على رجال المحكمة الملتفين حوله كان شديد اللهجة عميق الوقع بصورة دعت البعض منهم إلى محاولة الاستقالة احتجاجاً على ما اسموه مساساً بناموس الشرع فقد طلب اليهم جلالته أن يعملوا بنشاط وأن يكونوا فى مقاعد عملهم فى الوقت المعين للعمل وأن يجعل كل منهم خلفا له يقوم مقامه إذا تخلف لعذر قائلا لهم ان حقوق الناس بين أيديكم فاتقوا الله فى الأيامى واليتامى والفقراء والمساكين الذين قد يضيع عليهم فقرهم حقوقهم بطول المدة وكثرة التردد ولم يكتف بذلك بل وضع رقابة تتتبع سير القضايا والأطوار التى تمر بها ولم يقصر هذا العمل على المحكمة الشرعية بل قام بمثله فى المحاكم المدنية الأخرى

تنفيذ أحكام الشرع

هناك مرسوم ملكى يمنع الحانات من بيع الخمر للمسلمين وهناك منشور سرى يوعز للبوليس بأن يغض النظر عن تنفيذ هذا الأمر ولا يمسك بائع الخمر ولا السكير إلا اذا حصلت عربدة أو تضارب فى الطريق العام وقد علم جلالة الملك بهذه الصورة التى تنقض بها المراسيم الملكية ويعمل على تفشى السكر بين المسلمين ترويجاً للخمور

التى يصنعها ويتاجر فيها المستعمرون وعملا على افساد المجتمع بانتشار السكر فيه فعمل على اصلاح الحالة بأوامر الشرع وتنفيذها بدلا من المراسيم الملكية الغير النافذة فأصبح المنادى فى كل بلد ينذر الناس بان من وجد فى حالة سكر يقبض عليه ويساق الى ساحة القصر الملكى او ادارات عمال الملك فى جهات المملكة حيث يقام عليه الحد وقد شاهدنا عدة أفراد يساقون على مرآى من الناس الى ساحة القصر ويجلدون امام الجموع المكتظة ولم تمر أيام قلائل حتى انقطع شرب الخمر وغشيان الحانات ولم يعثر بعدها على سكير فى طريق .

محاربة البغاء

وفتح جلالته حديثاً ووضع خطة لإزالة البغاء السري والعلنى وشرع فى تطهير كثير من الأحياء المأهولة بالمومسات وغلق المحلات التى توجد فيها ، ووقعت مفاهمات تتعلق بتحديد المهور والترغيب فى الزواج إلا ان اشتداد حالة الحرب قد حالت دون اتمام كثير من خطط الاصلاح التى وضعها جلالته .

الاصلاح الاقتصادى

كانت البلاد متضررة من الحرب وقد أنهك المجهود الحربى قواها الاقتصادية واستنزفت السخرة العامة كل مدخراتها ولعب المحتكرون أدوارهم بمهارة وتحصن أبطال السوق السوداء بحماية بعض أرباب السلطة والنفوذ فصاروا يقومون بعملهم آمنين وبدأ شبح المجاعة والخصاصة يتراءى للعيان فقد سيطر الفرنسيون وأعوانهم من الاسرائيليين وحتى بعض المسلمين على الأسواق واحتكروا ما فيها من أقوات وملابس وأدوات ورفعوا أثمانها بصورة فاحشة ولم تعد القوانين كافية لحماية السكان من شره هؤلاء وشرهم لانتشار الرشوة والمحسوبية وازاء هذه الحالة أمر جلالة الملك بتأسيس لجان اقتصادية تنظم التوريد والتصدير والتوزيع وتشدد الرقابة على المحتكرين والمتلاعبين بالسوق وانزال أشد العقوبات بهم .

تأسست اللجان الاقتصادية وشرعت فى اجراء تنظيماتهـا وعمـد جلالة الملك الى جانب هذا العمل بتنشيط انشاء مشاريع التعاون المنزلى ليحرر النـاس بها من ربقـة المحتكرين وفعلا تأسست بعض المنظمات وكان لها الفضل الأكبر فى انقـاذ الناس من الخصاصة أيام اشتداد الحرب بتونس وانقطاع السبل واختفاء المواد من السوق العامة فقد أصدر أمره السامى للحراس والمراقبين المكلفين برعاية شؤون التموين انهم إذا حجزوا بضاعة لمهرب أو محتكر يسلمونها لجمعيات التعاون كى توزعها على أعضاءها بالتقسيط والثمن المحدد .

الهلال الأحمر

كان رجال الحركة الوطنية يقومون بأعمال جدية واسعة النطاق لتخفيف ويلات الحرب ونكباتها عن الأمة وجعل الاصلاحات التى يتقدم بها جلالة الملك الى شعبه نافذة المفعول ومما قاموا به من الأعمال الجليلة تأسيس فرق من الشبان انيط بكل منها عمل خاص ومنها ما هو تحت مؤسسة الهلال الأحمر التى كونهـا الوطنيون لاسعـاف المصابين بالقذف الجوى وتنظيم المخابىء وانتقال الناس اليها إبان القذف وإيجاد مأوى للذين تهدمت منازلهم واسعافهم بالقوت وقد ذهب كثير من الشبان ضحيـــة قيامهم بالواجب وسقطوا فى ساحة المجـــد وهم يحافظون على أرواح مواطنيهم ويحيطون برعايتهم النساء والأطفال والشيوخ عندما تتساقط القذائف المدمرة من الطائرات المغـيرة .

ومن هذه الفرق من كانت مهمة رجالها حراسة التموين من المحتكرين والمهربين وكان لعملها الأثر الفعال في وقاية الشعب من المجاعة وحتى الخصاصة وقد وقعت بينها وبين فرق الميلشيا الفرنسيـــة التى أسسها الفرنسيون من اتباع حكومة فيشى بعنوان الدفاع عن السلطة الفرنسية فى تونس وفى الحقيقة أنهـا كانت تدافع عن الاحتكار وتجارة السوق السوداء التى كان يقوم بها رجال من الفرنسيين يستظلون بسلطة المحور

ويستترون بستار الوطنية المزيف — وقعت اصطدامات بين الفريقين اسفرت فى كثير من الأحيان عن قتلى وجرحى وتوتر فى الأعصاب كاد يؤدى إلى ما لا تحمد عقباه .

الخلاصة

كانت اعباء هذا الانقلاب ثقيلة وتكاليفه كثيرة وشعب الاصلاح المتعددة التى احدثها ينوء بحملها عظماء الرجال ولقد كان جلالته يحمل هذه الاعباء مع وزراءه يحاول بناء ما تهدم واحياء ما انعدم واسترجاع ما اغتصب يواجه حاجات الأمة مجتمعة وحاجات افرادها فرداً فرداً فساحة القصر وغرف الانتظار فيه تعج بذوى الحاجات من الرجال صباحاً مساء وقسم الحريم من القصر ممتلىء بالنساء من ذوات الحاجات يعرضنها على الملكة لتلفت نظر جلالة الملك اليها ولمكاتب القصر التى احدثها جلالته اتعابها من هذه الناحية ولجلالة الملك قصطه وللوزراء بعد ذلك ما ينوبهم من هذا التيار الجارف من المطالب والتظلمات وكان الى جانب هذه التكاليف الخاصة تكاليف أخرى عامة ومشاكل معقدة تتطلب الحل فالكفاح الوطنى قد بلغت شدته منتهاها وحوادث — ٩ — افريل الدامية ١٩٣٨ لا تزال الجراحات المتكونة منها والنكبات الناشئة عنها تحز آلامها فى النفوس وتتطلب الدواء وسرعة العلاج وكانت المشكلة الأولى هى مسألة اطلاق المساجين والمعتقلين وارجاع المبعدين من ضحايا ذلك الكفاح الشديد وتلك الثورة الدامية .

العفو بيد الملك والذى يتقدم به هم الوزراء والذى يأذن للوزراء بتقديمه هو ممثل السلطة الاستعمارية الفرنسية إذ المعتبر ان الكفاح الوطنى هو عمل ضد فرنسا وثورة على استعمارها فأى محاولة تقع للعفو عن ضحايا تلك الحوادث تعتبر عمل ضد فرنسا من شأنه أن يزيد العلائق توتراً بين القصر والسفارة .

والأمة تريد أن تتصل بحقوقها وأن تعلن استقلالها وأن تجعل حداً لافتيات الاستعمار عليها خصوصاً وان الحماية لم تقم بواجبها من الدفاع عن البلاد وردالمعتدين عليها وهى فى حالة أصبحت فيها عاجزة عن الدفاع عن نفسها فكيف بالدفاع عن

غيرها ومن الذى فى نظر الأمة سيقرر حقها ويدحض باطل خصومها ويضعها فى الموقف الذى تريده ؟ هو جلالة الملك ووزراؤه

والى جانب هذا كله ما ترتب عن نزول جيوش الحلفاء فى الجزائر ونزول قوات المحور فى تونس وطلب هذه القوات الألمانية الايطالية أن تكون تونس معها فى حربها ضد خصومها مستندة إلى أوامر استصدرتها من حكومة فيشى الفرنسية التى هى الحكومة الشرعية الموجودة إذ ذاك والتى لا تزال الارتباطات القانونية قائمة بينها وبين تونس الى ذلك العهد والى جانب هذا طَلَبُ الرئيس روزفلت الذى وجهه عن طريق المذياع وضمن رسالة وجهها لجلالة الملك يطلب فيها من الحكومة التونسية ان تفسح الطريق فى أرضها لجيوش الحلفاء كى يطردوا اعداءهم منها .

ويجب أن نذكر هنا ان الفرنسيين قد أخلوا البلاد من الجند والسلاح وذهبوا بجميع القوات التى كانت تحمى تونس الى الحدود الجزائرية تحت إمرة الجنرال — بارى — الذى بقى هناك يرقب الكفة الراجحة وهو فى مفترق الطرق لينظم اليها فلا هو رابط بتونس فى جنده ليدفع عنها القوات الصغيرة القليلة السلاح التى احتل الألمان بها البلاد التونسية ولا هو انظم الى قوات الحلفاء فى الجزائر باجتيازه الحدود والتحاقه بها ولم يترك للتونسيين جندهم وأسلحتهم ليدافعوا بها عن أنفسهم ويستندوا اليها عندما يرفضون أوامر حكومة فيشى وحلفاءها من دول المحور .

هكذا كانت الحالة فى البلاد التونسية وهذه هى المشاكل المعقدة التى واجهت جلالة الملك ووزراءه الوطنيين فلننظر الى أعماله وأعمال وزرائه فى معالجة هذه المشاكل .

مشكلة اليهود

أصدرت حكومة فيشى الخاضعة لألمانيا قوانين ضد اليهود لحجز ممتلكاتهم ووضع علامة لهم على ملابسهم تمييزاً لهم عن سائر المتساكنين واخراجهم من وظائف الدولة ولا يخفى ان جل اليهود فى تونس قد تركوا فى فترات من الزمن الجنسية التونسية واعتنقوا الجنسية الفرنسية وجنسيات أجنبية أخرى ليمتازوا فى المعاملة على المسلمين

من التونسيين ويصبحوا فى عداد السادة المستعمرين فلما حدث هذا الأمر التجأ كافة اليهود الى جلالة الملك طالبين حمايته من الحيف والاعتساف فأحال جلالته قضيتهم على مجلس التشريع . وبعد أن بحث المجلس هذه القضية ورفع مقرراته فيها الى جلالة الملك صرح جلالته بأن اليهود التونسيين يعاملون كمعاملة سائر التونسيين فلا تطبق عليهم هذه القوانين واليهود الذين هم رعايا دول أخرى أو محتمون بها فعلى كل يهودى أن يلتجىء إلى دولته فتحميه .

رد جلالته على روزفلت

سلم جلالته للاميرال استيفا المقيم العام الفرنسى بتونس بصفته وزير خارجية له رداً على الرسالة التى وردت اليه من الرئيس روزفلت يقول فيه : أن بلاده على الحياد التام وأنه يطلب اعتبار منطقه حمام الانف التى التجأ اليها أكثر سكان العاصمة منطقة حائدة لا تحوم عليها الطائرات ولا تقذفها بالقنابل وانه طلب من السلط الالمانية نفس هذا الطلب فاجابته اليه .

الا أن الاميرال استيفا اتضح بعد ذلك انه لم يبلغ هـذا الجواب لانه يتعارض مع سياسته التى يريد بها اقحام البلاد فى حرب ضد الحلفاء اتباعاً لسياسة حكومة فيشى ولكى يمكر به وبالتونسيين فيقول عنهم يوماً ما انهم لم يجيبوا عن نداء الرئيس روزفلت الموجه اليهم ورسالته التى بعث بها الى ملكهم لانهم مع دول المحور فيثير بذلك حفائظ الدول الحليفة عليهم خصوصاً وهذه الدول قد بدرت منها بادرة يريد الاميرال استيفا ان يغير اتجاهها وهى ان الرئيس روزفلت لم يخاطب السلط الفرنسية فى البلاد لانه لا يعترف بوجودها وخاطب جلالة الملك وفى مخاطبته له اعتراف بالدولة التونسية مجردة عن الحماية الفرنسية فأراد الاميرال استيفا ان يظهر للرئيس روزفلت ان الملك التونسى الذى يخاطبه لا يقل عن حكومة فيشى فى الانتماء لدول المحور وأنه تابع لها أين ما اتجهت وفعلا فقد تأثرت دول الحلفاء من عدم رد جلالة الملك واستغل الفرنسيون الموجودون فى صفوف الحلفاء هذا التأثر واخذوا يملأون ادمغة قواد الجيوش الحليفة بالاشاعات التي يلفقونها على جلالة الملك وعن انتمائه لدول

المحور واعانته لهم فى حربهم ضد الحلفاء ولمـا رأى الفرنسيون الذين هم فى جيوش الحلفاء ان وشايتهم قد تركزت فى اذهان قادة تلك الجيوش والجند نفسه سارعوا الى اغتنام هذه الفرصة للشروع فى تنفيذ الخطة التى يصبون الى تنفيذها من زمان والفرنسيون الموجودون فى جيوش الحلفاء كلهم من الطبقة الاستعمارية ذات المصالح تطوعوا فى جيوش الحلفاء للدفاع عن مصالحهم والانتقام من المسلمين الذين يرون فى وجودهم خطراً على تلك المصالح وانك اذا بحثت لا تجد اكثرهم قد اشترك فى حرب الدفاع عن وطنه وانما اندفعوا كلهم اليوم فى حرب الانتقام .وحفظ الممتلكات والامتيازات التى استلبوها من البلاد المستعمرة .

عقد هؤلاء مؤتمراً فى مدينة الكاف عاصمة الشمال الغربى لتونس وقد كانت فى هذا الوقت معقلا لجيوش الحلفاء ترابط فيه وعاصمة موقتة اتخذها الفرنسيون بدلا من تونس التى لا تزال فى قبضة جيوش المحور وعرضوا قضيـــة تونس وموقفها وموقف ملكها من حكومة فيشى وجيوش المحور وقوات الحلفاء وعصابات المقاومة الفرنسية وبعد أن تداولوا البحث قرروا انهم اذا احتلوا العاصمة التونسية يخلعون الملك ويعتقلونه ويزيلون ما يسمى الحكومة تونسيةويلحقون البلاد بفرنسا ويصيروها قطعة افرنسية واتصـــل أحد أقطاب الحزب الحر الدستورى التونسي وهو بمدينة الكاف بهذا النبأ فبعث به الى الزعيم الجليل المنعم الشيخ عبد العزيز الثعالبى خفية كما بعث به الى ممثل الحزب بالجزائر(١) لخف هذا الى تحرير لائحة احتجاج على هذه المقررات شرح فيها الحالة فى تونس كما هى وأرسل بتلك اللائحة الى السلطة الانجليزية والامريكية وحتى الفرنسية بالجزائر ، وبعد أيام أجيب من طرف جهات انجليزية واميركية بأن مسألة الحاق تونس وازالة الحكومة التونسية أمر لا يقع أما مسألة الملك فانه اذا ثبتت التهم الموجهة اليه يعرض على المحاكمة اما اذا ثبتت براءته فلا يمس

---

(١) هو الاستاذ احمد توفيق المدني احد اقطاب الحركة الوطنية التونسية ومن مؤسسى الحزب الحر الدستورى التونسي بزعامة الاستاذ الجليل المنعم الشيخ عبد العزيز الثعالبي ،

وكان فى الحزب كاتباً للقلم العربى ورئيس لجنة الشؤون الاسلامية وهو كاتب من اكبر الكتاب وعالم واسع الاطلاع سجن طيلة الحرب الاولى ١٩١٤ وابعد الى الجزائر سنة ١٩٢٤ وبقي بها الى الان وقد شارك مشاركة فعالة فى نهضتها الحديثة وألف عنها كتباً تعتبر مصادر غنية لتاريخها القديم والحديث.

بسوء ، وتلقى ممثل الحزب ما يقرب من هذا الكلام من الوالى العام الفرنسى بالجزائر.
وقبل أن نختم هذا المبحث لابد أن نعرج على مواقف لجلالة الملك هى التي احفظت عليه قلوب الفرنسيين وجلبت له نقمة المستعمرين فدسوا عليه فرية مناصرته لدول المحور واقنعوا بها حلفاءهم واستندوا اليها فى خلعه وابعاده واعتقاله بعنوان التعاون مع العدو تبريراً لجريمتهم واخفاء لتشفيهم وانتقامهم لعزة الاستعمار التي يرون ان جلالته اهانها بمواقفه التالية :

لم يتعاون مع المحور ولكنه استنكر طغيان الاستعمار

لم يتعاون جلالة الملك مع دول المحور ولم ينفذ أوامر حكومة فيشى الخاضعة لهم بل عاكسهم فى كل الاجراءات التى أرادوا القيام بها ومنعهم من استثمار أى شيء وان هذه الممانعة والمعاكسة كانت تجلب له غضب الفرنسيين الذين يخدمون ركاب المانيا بما فيهم حكومة فيشى وممثلها فى تونس الاميرال استيفا المقيم العام فكان موقف جلالته بميوله الديمقراطية وحرصه على استبقاء حياد البلاد بين تيارين عظيمين يريدان اقحامه فى مضيق الحرب ووضعه فى الجانب الذى مالت اليه فرنسا بعد الهدنة اذ هو فى نظرهم يجب أن يتبع فرنسا أينما كانت وحيثما اتجهت فيدخل الحرب اذا أعلنتها ويخضع للهدنة اذا عقدتها ويقاسمها آلام الهزيمة وغرم الانكسار ويخدم معها ركاب الغالبين.

أراد الالمانيون أن يسخروا مصالح البلاد لعملهم الحربى ومنها اليد العاملة أرادوا تسخيرها بعنوان التجنيد المدنى وحاولوا استصدار مرسوم ملكي فى ذلك فامتنع جلالته من اسعافهم جميعاً بهذا الطلب معتذراً بان ذلك يمس بخطة الحياد التى اختارها لبلاده ، الا ان ممثل فرنسا الاميرال استيفا قد أصدر قراراً سفيرياً من لدنه بدلا من المراسيم الملكية فى تسخير التونسيين للقيام باعمال عسكرية لفائدة المحور وحدث من جراء ذلك ان الناس قد امتنعوا من العمل مع الالمان وفى مصالحهم العسكرية استناداً الى انه لم يصدر مرسوم من جلالة الملك يلزمهم بذلك وازاء هذا الامتناع ورغبة الاميرال استيفا فى تنفيذ قراراته وأوامر حكومة فيشى الصادرة اليه فى اعانة جيوش

المحور أمر قوات البوليس بالقبض على التونسيين فى الاسواق والطرقات ووضعهم فى سيارات تحرسها قوات مسلحة وتسليمهم الى جنود المحور فى اماكن الشغل .

فالاوامر التى أصدرتها حكومة فيشى الى الفرنسيين فى بلادهم والى سكان الاقطار التابعة لفرنسا تنص على وجوب اعانة المحور بكل الوسائل وعدم التعرض لهم في أى عمل ومن خالف ذلك اعتبروه عدواً يناله ماينال الاعداء من العقاب .

نشرت هذه الأوامر فى الصحف وعلقت على الجدران ونادى بها المنادون فى كل مكان وكان الأميرال « استيفا » نفسه ممثل حكومة « فيشى » الفرنسية يطوف جهات المملكة على سيارته وينصح الفرنسيين بالامتثال لهذه الأوامر قائلا ان تعاوننا مع الألمان يجعلهم يعتمدون علينا ويمنحوننا ثقتهم ويعرضون عن الاتصال بالمسلمين ويطلقوا أيدينا فى حكمهم فأطاعوه وخدموا رغبات المحور فى بلادنا كما خدموه فى بلادهم ونقموا على كل من عارض أوامر حكومة « فيشى » أو لم ينفذها واعتبروا كل معاكسة تصدر من أى كان لأعمال جيوش المحور عداوة لفرنسا القائمة فى فيشى وعداء لأصحاب المصالح من الفرنسيين الذين طغى عليهم حب النفس والمال لجعلهم يخضعون لمن أمنهم عليها ولقد تلقت حكومتهم نفسها وعداً من دول المحور بأن لا يمسوها فى مستعمراتها بسوء ، وما دام الاستعمار قد اعترف لهم به أعداءهم وجلادوهم . وما داموا قد ضمنوا لهم مصالحهم فلماذا لا يخلصون لهم ولا يعادون من عاداهم ، وقد جردوا من كل معنوياتهم وتمحضوا للمادة فقط فأضحت المادة عندهم هى كل شىء وبذلك كان موقف جلالة الملك ضد جيوش المحور جالباً عليه نقمتهم ونقمة ذيولهم من الفرنسيين .

وهناك جهة أخرى جلبت لجلالته نقمة الاستعمار الفرنسى وابراقه وارعاده ، فلقد تقدم لنا أن ذكرنا خطاب جلالته لمدير المدرسة الصادقية يوم زارها وغضبه لوجود أكثرية من الأساتذة الفرنسيين بها وهى مدرسة تونسية . هـــذه الحادثة هى حادث يوم العيد وموقف جلالته من فرنسة الادارات التونسية بإزاحة الوطنيين عنها وتعبئتها بالعدد الكثير من الفرنسيين .

— • —

ففى يوم العيد الذى أعقب ولايته كان الاحتفال الرسمى مقاماً بالقصر الملكى والناس يتقدمون لجلالته بجميل التهانى على اختلاف مقاماتهم وطبقاتهم على الترتيب الذى جرت به العادة وجاء دور الموظفين فكان كل رئيس إدارة : يتقدم لجلالة الملك مهنئاً ثم يقدم له موظفى الادارة التى يرأسها حسب رتبهم وعلى هذه الصفة تعرض سائر الادارات وكان فى هذه اللحظة قد وقف الوزراء التونسيون وعددهم أربعة والمديرون الفرنسيون الذين هم فى الحقيقة الوزراء أصحاب السلطة والنفوذ وعددهم ثمانية ومر الموظفون امام جلالة الملك فاذا أكثريتهم الساحقة من الفرنسيين من بينهم أقلية ضئيلة لا تكاد تذكر من التونسيين فادارة المعارف مثلا بها مائة موظف من الفرنسيين وثلاثة عشر موظفاً من التونسيين فلما ابتدأ هذا العرض ظهرت علامات الانفعال على جلالة الملك وصرح قائلا إن هذه الادارات التى تعرضونها على ادارات فرنسية لا تونسية وانكم بسياستكم الاستعمارية قد ابعدتم التونسيين عن ادارة شؤون بلادهم وبذلك نزعتم الصفة التونسية من كل ادارة. ان المعاهدات التى بيننا تقتضى أن يدير التونسيون شؤون بلادهم بأنفسهم وان فرنسا لها وظيفة الرقابة والارشاد الا انكم خالفتم تعهداتكم واصبحتم تحكمون البلاد حكماً مباشراً تنفردون به دون أبناء البلاد .

فارتعدت فرائص الاميرال استيفا الحانق على جلالة الملك من قبل وصرح أمامه فى غير أدب ولا مجاملة قائلا انى أؤيد هذه الصورة من النظام الادارى وأنا راض عنه فاجابه جلالة الملك بقوله وأنا لا أثق بها ولا أرضى عنها وكادت أن تقع مشادة بين الطرفين لا يمكن أن يتكهن أحد بما تسفر عنه وسط ذلك الاحتفال العظيم الا ان تدخلات من شخصيات كبرى قد حالت دون الاستمرار فى هذه المناقشة الحادة وخرج ممثل فرنسا وانتهى الاحتفال وكان له فى الاوساط التونسية اثره العميق .

اهتزت الدوائر الاستعمارية لموقف الملك هذا واعتبرته عداء صريحاً ومساساً بشرف وناموس الاستعمار المقدس يجب أن يثأر له المستعمرون الفرنسيون من شخص جلالة الملك وكرامة الامة .

مذكرة جلالة الملك لحكومة فيشي

أمر جلالته بتحرير لائحة تتضمن مطالبة الامة التونسية بتغيير الحالة والرجوع الى نصوص المعاهدات وتمكينها من ادارة شؤنها بنفسها ، وبعث بها الى حكومة الماريشال بيتان التى هي الحكومة الفرنسية القائمة اذ ذاك ، ويجب أن لا ننسى حالة حكومة فرنسا فى ذلك الوقت ، واحتلال أراضيها من طرف دول المحور ، ورغبة ايطاليا فى الغاء معاهدة الحماية الواقعة بين تونس وفرنسا ، لان فرنسا لم تبق لها صفة الحامى ، وتعويضها بمعاهدة بين تونس وايطاليا تخول لجلالة الملك ولشعبه اوفر الحقوق ، وأوسع السلطات ، الا أن جلالته اعرض عن كل هذا ، وخاطب فرنسا ، معترفاً ضمنياً بارساله تلك المطالب اليها — ان العلاقات مستمرة بينهما وقائمة وان المعاهدات التى تربطهما لم تؤثر عليها الأحداث التى نزلت بفرنسا وفى ذلك من الوفاء ما فيه ، اذ لم يستغل جلالته المحنة التى تجتازها ولم يجهز عليها ولم يطعنها من خلف فهل قدر الفرنسيون هذا ؟ كلا انهم لم يقدروه ، وانما قدروا عواطفهم الملتهبة واحقادهم العنصرية ومراميهم التى يسعون لتحقيقها بازالة العرش كي تزول معه الذاتية التونسية وسلوك سياسة المحق والابتلاع ، بالنسبة للأمة فلننظر ما ذا وقع وكيف انتقم الفرنسيون انتقامهم الرهيب من الأمة والعرش وجيوش الحكومتين الديموقراطيتين اميركا وانجلترا تحف بهم ذات اليمين وذات الشمال ، تحميهم وتناصرهم وهم يعتدون ويفتكون .

اطلاق المعتقلين

بذلت الوزارة الوطنية بأمر جلالة الملك جهوداً جبارة فأطلقت سبيل كثير من المعتقلين السياسيين وجاءت بالمبعدين ومكثت زمناً طويلا وهى تعمل جادة بتأييد جلالة الملك لاطلاق سراح البقية الباقية وعدد المبعدين والمعتقلين كثير والاحكام الصادرة عليهم بلغت أعلى درجات الشدة والتهم التى الصقت بهم كانت فى نهاية الخطورة ، وكان الفرنسيون لا ينظرون لأوامر العفو هذه بعين الارتياح ، بل تغلى

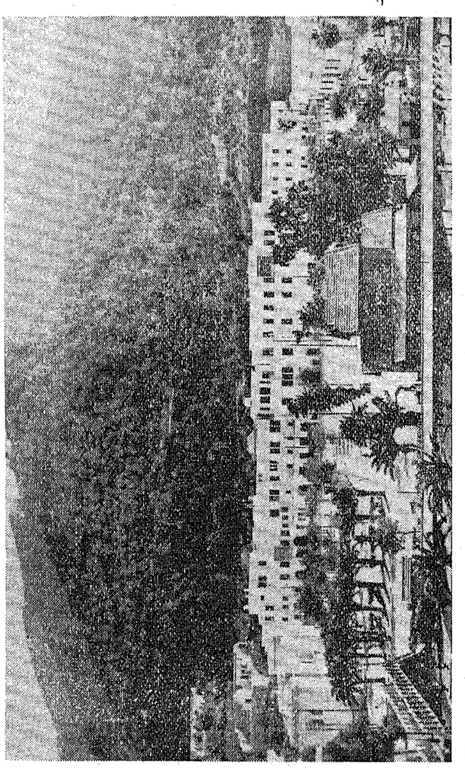
مراجل الحقد فى صدورهم كلما رأوا واحدا من ضحايا بطشهم قد تخلص مما أوقعوه فيه ورجع إلى أهله وذويه، ولما كانت حكومة جلالة الملك هى المتسببة فى هذا العفو والخلاص فقد التهبت صدورهم حقداً عليها .

المعركة الاخيرة

كانت جيوش المحور بعد ان واجهت معارك حاسمة فى شمال المملكة وجنوبها مع الجيش الثامن والاول، قد يئست من الانتصار وأصبح من المستحيل عليها أن تبقى فى شمال أفريقيا، فأخذت واجهاتها تتقلص وامتدادها ينكمش، ومقاومتها الجبارة تتضاءل وأضحت عملياتها الحربية قاصرة على حماية المؤخرة وحفظ المنهزمين وحراسة الطريق لهم إلى « شبه جزيرة شريك » ليلتجئوا إليها ويركبوا منها البحر الى صقلية وقوصره التي هي أقرب نقطة من ايطاليا للسواحل التونسية وكانت بلدة « حمام الانف » التى هى مشتى الامراء والكبراء وبها القصر الملكي المقام على حماماتها المعدنية وكان يسكنه جلالة الملك وجميع أفراد العائلة المالكة وقد التجأ عدد كبير من التونسيين الى هذه البلدة لما بلغهم عنها من ان المتحاربين اعتبروها بلدة مفتوحة بناء على طلب جلالة الملك فارتفع عدد سكانها من ثمانية عشر ألفاً الى مائة الف أو يزيدون وموقع هذه البلدة فى رأس الطريق الذى ستدخل منه جيوش المحور الآتية من الشمال ومن الجنوب، شبه جزيرة شريك، فجيش الحلفاء القادم من الجنوب قد قطع سهول « النفيضة » ووصل جبال زغوان والجيش الاول القادم من الشمال قد انساب فى السهول المحيطة بالعاصمة التونسية ولم يبق له على بلدة حمام الانف الا نحو العشرين ك . م.وقد وقعت المعركة الاخيرة وجيوش المحور واقعة بين جيشى الحلفاء فى مسافة تتراوح بين الخمسين والستين . ك . م . ، وهناك دارت المعركة التى لايرتجى منها قادة جيوش المحور الا ربح الوقت وحماية الملتجئين الى شبه الجزيرة .

كثير من الناس كانوا يعتقدون ان المعركة الحاسمة لن تكون هناك ولم يخطر ببالهم ان منطقة حمام الانف المحايدة ستطلق فيها طلقة نارية، الا ان قائداً ألمانياً، أخطر جلالة الملك فى آخر لحظة بأن قوات المحور اضطرت للدفاع عن نفسها فى هذا المكان ولذلك فهو يخير جلالته بين أمرين نظراً للخطر الذى أضحى يهدد حياته، اما

ان ينتقل سريعاً الى جهة اخرى » وهـذا أضحى مستحيلا لإحاطة الجيوش بالمكان احاطة السوار بالمعصم » واما أن يلتجىء الى المانيا وسيجعل تحت تصرفه حالا طائرات



القصر الملكي في مدينة حمام الانف بضواحي تونس

ألمـانية تقله وأفراد عائلته فرفض جـلالته الامرين واحتج على مخالفة التعهدات التى قطعت له بحياد المنطقة ، ومن هنا ابتدأ عصر المحنة والابتلاء .

حمام الانف

كانت بلدة حمام الانف مكتظة بالسكان كما تقدم وكانت حالة التموين فيها متحرجة لانقطاع الطريق المؤدية اليها لمحاصرة الجيوش لها واحاطتها بها من كل مكان وانقطعت اسلاك النور وقنوات المياه فعز الاكل والشرب وانتشر الرعب والمرض .

وفى يوم الجمعة ٧ مايو ١٩٤٣ ، ابتدأ القذف الجوي على هذه البلدة من طيران الحلفاء وأخذت مدافعهم الثقيلة وغيرها تقذفها بالحمم وكان قد وضع الألمانيون على الربى المحيطة بالبلدة وحتى فى شوارعها بعض المدافع الثقيلة ، وسيارات مصفحة تحمل مدافع من عيارات مختلفة أعدت كلها لحماية الممر الواقع بين الجبل والبحر والذى هو الطريق الوحيد للعبور للجهة الأخرى والتقاء الجيش الثامن الزاحف من الجنوب بالجيش الأول الآتى من الشمال .

اشتد الأمر على الناس وأخذت قنابل الطائرات وقذائف المدافع تتساقط على الدور فتهدمها على سكانها ورصاص الرشاشات وشظايا القنابل تحصد الناس حصداً وخرج الناس فى هلع وفزع من مساكنهم فارين بحياتهم تحت ذلك الوابل الذى لاينقطع من القذائف النارية واعتصم قسم منهم بالجبل والتجأ قسم آخر إلى القصر الملكى يبحثون عن ملجأ يلتجئون إليه وماء يعالجون به ظمأهم ولقمة يتبلغون بها فقد كاد يهلكهم الجوع فما كان من جلالة الملك إلا أن أمر بادخالهم إلى المخابئ الخاصة بالقصر الملكى والمعدّة للأمراء لحشرهم معهم حتى ان المكان المعد لخمسين شخصاً أصبح فيه مئتان وزيادة وأمر جلالته جنود الحرس الملكى ، بنقل الماء والطعام إلى أولئك اللاجئين وامتنع جلالته عن الالتجاء إلى تلك المخابئ معهم برغم الحاح آله ووزرائه عليه فى ذلك وبقى مشغولا بتهوين الأمر على اللاجئين وإيواء الجرحى الذين يؤتى بهم إلى القصر ولندع الآن شاهد عيان حضر هذه الساعات الرهيبة يصف لنا الموقف وهو صاحب المعالى الأستاذ صالح فرحات وزير العدل فى حكومة جلالة الملك وكان ملازماً له فى هذه الأيام[1] وقد أوردنا وصفه فى الصفحات التالية:

---

(١) الاستاذ صالح فرحات من أشهر المحامين فى تونس ومن كبار أدبائها المعدودين وهو شاعر فى الذروة العليا باللغة الفرنسية وكاتب مبدع فى العربية ومن مؤسسى الحركة الوطنية الأولين والسكرتير العام للحزب الحر الدستورى التونسى ورئيس لجنته التنفيذية ، ترأس الوفود التونسية إلى فرنسا وناضل هناك نضال الابطال وعينه جلالة الملك المنصف وزيراً للعدل لما يعهده فيه من براعة وعلم واسع ووطنية صادقة ،

عذاب ملك

في يوم الجمعة ٧ ماى ١٩٤٣ وقع على مدينة حمام الأنف التى التجأ اليها مائة الف نسمة الرمى من طرف الطيران الحليف. وكان الألمانيون قد وضعوا على الربى وبطرقات المدينة نحواً من ثلاثين قطعـــة مدفعية لمحاولة منع الجيش الانكليزى من الولوج إلى الممر الذى يمتد بين الجبل والبحر

وحوالى الساعة ٥ مساء اقتبل جلالة المنصف جنرالاً ألمانيا أشعره بأن قوات المحور ستقاوم إلى النهاية بحمام الأنف فأجابه الملك بقوله لكنكم وعدتم بأن تكون حمام الأنف مدينة مفتوحة ؟

فأجاب القائد الألمانى : لكن مقتضيات الحرب ترغمنا على المقاومة هنا وأنتم وعائلتكم فى خطر محقق ولذا يجب أن تبارحوا المدينة إلى غيرها من الأماكن الأخرى أو أنكم تذهبون إلى ألمانيا وفى هذه الحالة نجعـل تحت تصرفكم جميع وسائل النقل

فأجاب جلالة الملك : لا أذهب إلى ألمانيا ولا أبرح حمام الأنف . وهنا أدى الضابط الألمانى التحية وانصرف وعلى أثر ذلك أصدر جلالة الملك التعليمات ليأوى جميع أفراد عائلته إلى الملاجى وأوصى حاشيته والمعينين بأن يقبلوا بهذه الملاجىء من كان هنالك دون ميز بين الأجناس والمعتقدات

لكن من سوء الحظ أن هذه الملاجىء والمخابىء لا يمكنها أن تأوى عادة إلا ٥٠ شخصاً لكن طيلة يومين وثلاث ليال تزاحم عدد يربو على المئات فى هذه الملاجى تزاحم سمك السردين فى الحق الضيق فريسة للجوع والعطش والاختناق

أما جلالة المنصف باى فرغم استعطاف وزرائه والحاحهم فقد رفض الالتجاء إلى المخابى رفضاً باتاً بل انه استمر ملازماً لحياته الاعتيادية دون أن يعبأ بالخطر

ولاهم له إلا ادخال أكثر عدد ممكن من الناس إلى ممـاشي القصر واسعاف الجرحى الذين يؤتى بهم اليه

ولقد كان جلالته ببيت كثير النوافذ البلورية تطل على الناحية الشمالية وبيده مرآة مقربة للمناظر وهو يتتبع برباطة جاش جميع المعركة وقد اخترقت شظية قنبلة زجاج إحدى النوافذ واحدثت جروحاً بساق أحـــد الضباط واصابت قطعة منهـا كعب جلالته لـكنه كان يعتنى بجرح الضابط دون التفات لما أصابه هو

وبعد زوال يوم السبت وقعت عدة قنابل على القصر كان يتخيل لمن هنالك انها زلازل أرضية حقيقية فغادرت فى الحين مخبىء وأخذت أركض تحت لعلعة الانفجارات الواقعة شظاياها على السقوف من معدن التول ونزلت الدرج مسرعا واجتزت معابر غير مسقوفة حتى وقفت منهوك القوى فى حضرة جلالة الملك فوجدته جالساً بموضعه الاعتيادى على (الـكنابي) المغطى بلحاف رمانى اللون الموضوع بين نافذتين عريضتين وكان قسم من بدنه بقرب النـافذة عرضة فى كل لحظة إلى شظايا القنابل ولما مثلت أمامه انحنيت تعظيماً ولثمته بل انى احتضنته وهنا قال لى : اجلس ماذا حدث فى (الداموس) أي « المخبأ »

فاجبته : اننا كدنا نختنق ياصاحب الجلالة لكننا فى مامن وسلام بداخله لـكنكم أنتم لستم كذلك هنا ان رعاياكم باجمعهم يحبونكم وهم يحرصون على سلامتكم حرصهم على اماق أبصارهم ولذا فانى أتوسـل اليكم بأن تغتنموا فرصة هذا الهدوء فتذهبوا إلى الملجأ

فابتسم فى وجهى أولا ثم علت عينيه سحابة عميقة من التأملات وبعـد الصمت لحظات قليلة قال لى بصوت رصين :

اجلس هنا بالقرب منى واستمع لما أقوله لك

انى مؤمن وأنا مذعن لارادة الله ومشيئته وكل ما كتبه لى الله من خير أو شر فلا راد له وليس فى امكاننا أن ندفع ما قدر لنا فى الأزل

ولما ألحفت فى الطلب أردف قائلا :

تريد أن أذهب الى الملاجىء . . . لأكون فى مأمن من الأخطار وأترك
ماية الف نسمة من أبنائى تحت رحمة القنابل والرصاص . . .

لقد اعتقد جميع هؤلاء اللاجئين أن البلاد التى يسكنها الملك فى مأمن من المخاوف
فكانت غلطتهم فادحة وأنت تريد أن أتخلى عنهم إن واجبى يقضى بأن أبقى فى موضعى
هذا وأن أتعرض لنفس الأخطار . . .

وقد قطعت علىّ هذه البسالة وهذا الإخلاص وروح التضحية وهـذه النفس
العظيمة الزكية توجيه كل خطاب . . .

وفى الساعة السادسة من مساء الغد الذى هو يوم الأحد قدم ضباط وجنود من
الانكليز على كميونة الى القصر واتخذوا شكل القتال والحرب والنزال والبنادق
بأيديهم وطلب ضابطان أحدهما برتبة قبطان والآخر برتبة ليوتنان يتكلمان اللغـة
الفرنساوية مقابلة جلالة الملك فوقع ادخالها الى قاعة الاستقبال التى كانت بالأمس
جميلة وأصبحت اليوم مشوهة بآثار شظايا القنابل يغطيها الغبار الكثيف مع تشويش
الأثاث وكثرة بقايا القطع الخشبية والزجاج المكسور وقطع الجبس الساقطة من
السقف والحيطان وكانت الصورة الزيتية لجلالة الملك قد خرقتها شظيـة كما سقط
تمثال العصفور البحرى المصنوع من العاج الذى كان يزدان به الخوان الأوسط على
جنبه مكسور الجناح . . .

وقد حيا جلالة الملك ضيوفه — وكان محاطاً بالمرفع شأنهم أشقـاؤه الأمراء
وبوزرائه وبعض المعينين — وهنأهم بانتصار الحلفاء .

فكان جواب الضباط جواب ود ومجاملة لكن كان فى الأمكان أن نقرأ فى
أنظارهم علامات الاستغراب وذلك انهم كانوا لا يظنون أن يجدوا الملك فى قصره
ذلك لأنهم كانوا يعتقدونه بعيداً عنه أى فى المانيا . وهنا تمتمت بالعربية انهـا لعلامة
سيئـة .

وابتدأت المحادثة بين الضابطين والوزراء وقد طلب الضابطان أن يرافقهما جلالة

الملك الى سان جرمان على مسافة كيلو مترين من حمام الأنف ليقع تقديمه الى جنرال انكليزى .

ان الباى هو ملك بلاد محايدة . بلاد حبيبة للحلفاء وكان من شأن نظام البرتوكول أن لا يلبي دعوة الجنرال الانكليزى بل على هـذا الجنرال أن يأتى اذا أراد لزيارة مليكنا .

وقد فهم الضابطان الحيثيات التى قدمها الوزراء التونسيون وعزما على الإتيان بالجنرال الانكليزى الى قصر الملك .

وفى هذه الأثناء طلب الليوتنان الانكليزى من الملك ان يهدى وساماً الى الجنرال فأجابه جلالته عن طيبة نفس وسيكون ذلك رمز المودة والصفاء .

وحينذاك بعث الوزير الاكبر فى طلب وسام الصنف الاكبر لوسام الافتخار مع وشاحه .

وقد وصل الجنرال الانكليزى فاجلسه جلالة الملك على مقعد وثير على يمينه وهناه بسلامة القدوم باسم الامة التونسية كما هناه بانتصار الحلفاء

وفى الوقت الذى كان يستعد فيه جلالة الملك لتوسيم الجنرال دخل ضابطان برتبة قبطان الى القاعة وأسرا بعض كلمات فى اذن الجنرال فنهض هـذا الاخير واقفاً فى الحين ورفض التوسيم قائلا (لقد وقع هجوم المانى مضاد ويجب أن اذهب لطردهم أما التوسيم فسيقع فيما بعد) ثم صافح جـلالة الملك وخرج بغاية السرعة مع بعض الضباط من حاشيته ولم يبق بالقاعة الا الضابطان اللذان قدما اخيراً وكانا يبتسمان خفية ويتكلمان الانكليزية دون أن يفهمهما أحد ويتبادلان الاشارات بعيونهما ثم يكلماننا ببرودة قائلين (يجب أن يذهب الباى الى تونس)

فلاحظ لهم بعض الوزراء قائلا : فى امكانكما أن تقولا جلالة الباى المعظم . فلو كنا نحن نتكلم عن ملككم لقلنا جلالة ملك انكلترا .

فكان جواب أحدهما بلهجة تنم عن الصلف والاحتقار : جلالة الباى . جلالة الباى يجب عليه أن يخف لاتباعنا .

لكن لماذا ؟

ليقابل جنرالا انكليزياً

فاعاد الوزراء القول بانهم كانوا أوضحوا الى الضابطين اللذين قدما فى الاول بانه غير ممكن للملك ان يلبى دعوة جنرال وان كان منتصراً

فكان الجواب : لا فائدة من المناقشة يجب أن يذهب معنا واننا نمهله لذلك مدة ٥ ثوان

وأخرج أحد الضابطين ساعة من جيبه وأخذ يقلبها بحركة عصبية وينظر فيها بين آونة وأخرى

وفى هذه الأثناء دخل الكومندان دوروز قراى مدير الجيش التونسى الى القاعة وانحنى أمام جلالة الملك وحينذاك وقع اطلاعه على الحالة . . . ففتح مناقشة حادة مع الضابطين الذين ظهر أن عزيمتهما لم تتغير وطلبا أن يذهب سمو الباى بانفراده الى العاصمة فى احدى الكميونات التى لهم .

وقد احتججنا باقصى ما لدينا من الشدة على هذه التصرفات .

وأخيراً قيل للضابطين الانكليزيين إذا كان يجب أن يذهب جـــلالة الملك فلا يذهبن إلا مصحوباً بأشقائه ووزرائه وأمير لواء حرسه وفى سيارته الملوكية

فأجاب أحد الضابطين بصلف قائلا ولماذا ؟ أفليست هـذه الكميونة بجميلة ؟ أنها تسير سيراً حسناً وهى التى ربحت الحرب . . .

فأجاب الوزراء : ان ذلك لايهم كثيراً .

وكان الضباط يتكلمون فيما بينهم على اللباس المخصوص بالمساجين من كبار الجناة الذى كان مستعملا فى القرون الوسطى ويسمى (كاميزول دى فورس)

فاحتج الوزراء أيضاً . وكان الوقت يمر سراعاً وجلالة الملك هادئاً مطمئناً لم

يحصل له أى تأثر وكان ينظر أحياناً إلى المدينة وأحياناً إلى البحر ولا يبدو عليه إلا قليل من الاهتمام بأمر الضابطين البريطانيين ثم اتجه فى النهاية نحونا وخاطبنا قائلا : أبنائى يجب أن أتبعهم ولو كانت المسألة تتعلق بى خاصة فما كنت بالذى أطيع أمرهم لكننى لا أريد أن أتسبب فى مصاعب لا للأمة التونسية ولا لكم . فلنذهب معهما ثم نهض جلالته قائماً واتجه نحو درج القصر فانبعاه صامتين.ولما ركب جلالته سيارته الخاصة أدى له الحرس الملكى التحية العسكرية وركب معه أحد الضابطين بسرعة وجلس بالقرب من جلالته بالمكان المعد للوزير الأكبر فلم نتردد لحظة فى اصدار الامر إلى أميرالاى الحرس الخاص بانزاله فصعد أمير الالاى الى السيارة وجلس بين جلالة الملك والضابط ومازال به حتى اضطره للنزول الى الارض وفى الحين قفز الضابط الذى كانت عيناه تقدحان شرر الغضب الى المقعد الامامى بجوار السائق فأنزلناه مرة أخرى وجلس مكانه أمير ألاى الحرس وتحركت السيارة الملوكية تتبعها الكميونة الانكليزية وسيارات أخرى واتجهنا جميعنا الى العاصمة على الطريق الأصلى الكبير وفيما بين حمام الأنف وسان جرمان شهدنا كفاح الطبجية من الجنود الانكليز ومؤخرة الايطاليين والألمانيين وكانت القنابل تمر فوق رؤوسنا وتنفجر هنا وهناك وكان رصاص الرشاشات يمر قريباً من اذاننا ويصطدم باسفل الجبل .

وأخيراً وصلنا الى العاصمة فساقونا لا إلى القنصلية الانكليزية للتفاهم مع قنصل انكلترا بل أوقفوا السيارات امام كاراج السفارة العامة وهناك احتشدت عدة مئات من الأوروبيين خاصة كما لو كانت جمعتها الصدف . . . اقتبلونا بابتسامات الهزء والسخرية وكانوا يهمسون فيما بينهم ويصخبون ويشتمون ويصفرون والبعض يهتف ساخراً وبقينا هنالك نحواً من نصف ساعة (كانت علينا كالدهور) معرضين لأنظار هذه العصابة اللئيمة السافلة التى أوسعتنا شتماً وقبحاً واتهاماً لا يستند الى أساس ...

انا لم نسمع جميع ماقيل لنا لكن ها كم بعض ماوصل الى آذاننا . . .

كان أحد الشبان الفرنساويين يتناقش مع كتلة على مسافة ثلاثة أمتار منا وقال بصوت مرتفع : (ليس هو بأجمل منى . وهو له الحق أن يمتلك مائتى امرأة ولم يرخص لي أنا إلا فى واحدة . . . (وهنا قال كلمة سافلة منحطة تدل على نذالته) وكان

لونهم
آخرون قريبين مثل هـذه المسافة يصرخون جميعاً (لقد جاءوا للحصول على وسام ، الصليب الحديدى . . .)

وهذه العبارات السخيفة قيلت امام رجال البوليس والجندرمة الذين لم يحركوا ساكناً . . انها لحماية غريبة . . .



« صاحب المعالي السيد صالح فرحات وزير العدل »

هـذا بدلاً من أن تصدر من هؤلاء الوحوش القذرة وهؤلاء الزعانف الخبثاء الذين يحيطون بنا كلمة احترام لجلال المصاب الذى كنا نتحمله بصبر وأنفة

وكنا والاشمئزاز يحز حناجرنا وعلامات الاحتقار بادية علينا ننظر هذا القطيع

لكن لاخلاق لهم ثم نتساءل فيما بيننا بالنظر وما عسانا أن نفعل امام القوة العمياء

لقد كنا نفضـــل أن يلقى علينا القبض وأن يقع رمينا بالرصاص أحسن من اخضاعنا لهذه المحنة . وكان جـلالة الملك والألم العميق يحز قلبه يقول لنا : (اعفوا عنهم وتجاوزوا عن سيئاتهم) وبعد مضى عشرين دقيقة على وصولنا وصلم . بينوش الكاتب العام للحكومة التونسية وكانت تظهر عليه علامات انشغال البال فانحنى بغاية الاحترام امام جلالة الملك ثم صافحه وهو لم يدر لماذا نحن هنالك . ثم قال لنا إنه سيبحث عن حقيقة ذلك ثم اتجه نحو القنصلية الامريكانية وبعد غياب خمس دقائق عاد الينا ومعه م . اوتركاهيه قنصل الولايات المتحدة الذى صرح بلهجة ودية بان المسألة مجرد هفوة . ويمكن لجلالة الملك أن يعود . فعدنا

ولقد وقعت أثناء مغيبنا أشـياء كثيرة بالقصر فجنود الحرس الخاص جردهم الانكليز من السـلاح كما اعتدى البريطانيون والبنادق الرشاشـة بأيديهم على حرمة القصر وكانت النسوة والاطفال مازالوا يبكون

وكان يوجد امام قاعة الطابق الارضى التى اعتاد جلالة الملك الجلوس بها ضابط وجنديان انكليزيان يقومان بالحراسة

اننا لم نتمكن من الفهم . . . لم نكن أعداء الانكليز وقد أعلنا حيادنا على رؤوس الاشهاد بل اننا قاومنا السـلطة الطليـانية الالمـانية وكنا ننتظر بفارغ الصـبر قدوم الحلفاء

لماذا اذن هـــذا العدوان وهذا الامتهان الذى لامبرر له ولمـاذا يجرد رجال الحرس من سلاحهم وهذا التفتيش باليد المسلحة وهذا الاعتداء على القصر ؟

ان الحقيقة التى كانت تخفيها الضغينة والدسائس قد أخذت تظهر بوضوح . وقد قدم فى هذه الأثناء كلونيل من الجيش الانكليزى وقدم اعتذاراته الى جلالة الملك .

ان العـدالة تسير الآن فى منهجها الطبيعى وسيؤدى سيرها بدون شـك الى عودة مليكنا المعظم سيدنا ومولانا محمد المنصف الى عرشه المفدى »

صالح فرحات

لونهم

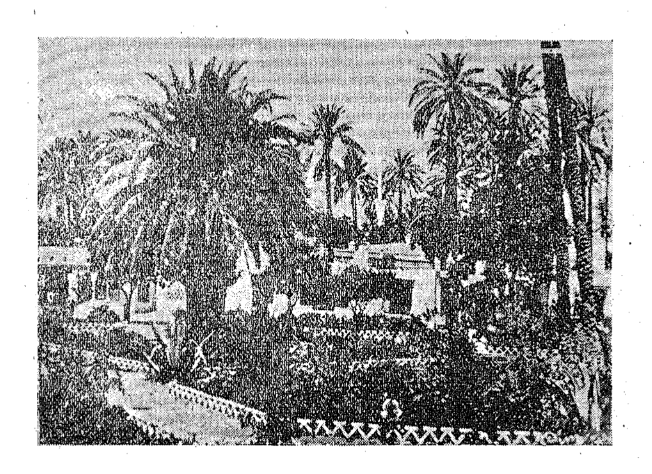
خلع الملك

وفي يوم الخميس ١٣ ماى ١٩٤٣ عقد الجنرال جيرو مع رجال الحملة الفرنسية المصاحبة لجيوش الحلفاء مؤتمراً بدار الاقامة العامة بتونس قرروا فيه خلع ملك البلاد الشرعي جلالة محمد المنصف وذهب الى قصر المرسى قبل منتصف النهار في ذلك اليوم وفد مؤلف من الجنرال جوان الذى تقلد منصب مقيم عام لفرنسا بتونس اذ ذاك ، والجنرال « بارى » قائد جيش الاحتلال الفرنسي بتونس، والجنرال «مورو» الذى تقلد مهام ادارة الامن العام بتونس فأبلغوا القرار المذكور الى جلالة الملك الذى قرروا خلعه وطلبوا منه التنازل عن العرش وأعلموه انه تقرر ابعاده الى الجزائر فاذا ماتنازل عن العرش فانهم يسمحون له بعيشة راضية بمنفاه كما يسمحون له بأن يستصحب معه من يشاء من أهله ورجال حاشيته واذا امتنع فانهم يعلنون خلعه ويذهبون به الى المنفى وحيداً وبعد مناقشة طويلة دارت بين جلالته ورجال هذا الوفد أصر جلالته على التمسك بعرشه وعلى عدم التنازل وعلى انه لاحق للفرنسيين لا من ناحية القانون الدولي ولا من ناحية المعاهدات التي عقدت بين فرنسا وتونس يخول لهم خلع ملك تونس أو حمله على التنازل وتولية غيره العرش .

وإزاء هذا الاصرار عمد الفرنسيون الى تنفيذ ماقرروه في ساعة مبكرة من صباح يوم الجمعة ١٤ مايو ١٩٤٣ وعلى أثر خروجهم من قصر الإمارة أحاطوه بالجند المسلح والدبابات ومنعوا الطرق الموصلة اليه على المارة وأحاطوا بلدة المرسى « التى انتقل اليها جلالته اثر حوادث حمام الانف » بالجنود ومختلف أنواع الأسلحة وكانت طائراتهم تحوم في سمائها من زوال يوم الخميس الى الصباح الباكر من يوم الجمعة حيث اقتحموا القصر على جلالة الملك وحملوه بالقوة في سيارة الى مطار « العوينة »

الابعاد

ومنه أقلته طائرة ومعه رجل واحد من خدمه وأنزل فى قرية « الاغواط » من صحراء الجزائر المحرقة حيث وضع فى غرفة ضيقة وأحيط بحرس شديدوعومل معاملة وحشية قاسية أرادوا أن يرغموه بها على امضاء وثيقة بالتنازل عن العرش



معتقل جلالة الملك في الاغواط من صحراء الجزائر

وفى نفس الوقت الذي ابتدأت فيه محنة العرش كان بداية مأساة أمة أيضاً فقد لاقت من اصطدام الجيوش فى التراب التونسى وفى كل شبر من الأرض مالاقت من رصاص البنادق ومقذوفات المدافع وقنابل الطائرات ومفرقعات ترمى فوق الأرض ومتفجرات تنبعث من جوفها وجيوش غازية تجوس خلال الديار ثاملة بخمرة نصر أو غاضبة من وقع هزيمة،وانتصبت الحملة الفرنسية المصاحبة لجيوش الحلفاء فى كل بلد

من بلدان المملكة تقبض على الناس وتفتش منازلهم وتلهب جلودهم بالسياط وتملأ بطونهم بواسطة مواسير من المطاط بمياه مخلوطة بالجير والكبريت الأصفر فاذا امتلأت بطونهم رفسها الجند بأقدامهم حتى تخرج المياه من فوق ومن أسفل وكثيراً ما أحدث لهم الضرب كسراً فى العظم أو جرحاً فى اللحم أو رضوضاً قد تؤول الى مرض خطير وكثيراً ما كانوا يضعون أسلاك التيار الكهربائى فى قبل أشخاص وآلات نحاسية فى أدبارهم ومضاغط حديدية فى أصابعهم كل ذلك لالزامهم باعترافات على أنفسهم أو على غيرهم بأنهم خدموا الألمان ولقد أطلقوا الرصاص على جماعات فى ساحات السجون وتحت أسوار المدن قتلوهم بالظنة دون تحقيق يثبت جريمة اوحكم من القانون بالقتل ولقد أدى اسرافهم هذا الى صدور إذن من القيادة العامة الأميركية فى الجزائر بعدم تنفيذ عقوبة القتل فى أى شخص إلا بعد موافقة القيادة الأميركية على تنفيذ الحكم الصادر عليه وبعد اطلاعها على ملف قضيته.

ولا تسأل عن انتهاك الحرمات وانتهاب الأرزاق وامتلاء السجون والمعتقلات بعلية القوم وأشراف الأمة وعلمائها وقضاتها الشرعيين وما يلاقونه فيها صباحاً مساء من التنكيل والتعذيب.

فى هذا الجو وتحت كابوس هذا الارهاب واستناداً الى القوة المسلحة وحماية جيوش الحلفاء وقواتهم التى جاءت لتحرير البلاد وأهلها من ظلم النازيين والفاشيستيين. نزلت هذه النكبات بالأمة ومثلت مأساة العرش.

بلاغ الحكومة

وفى صبيحة اليوم الذى أخذ فيه جلالة الملك نشرت الحكومة العسكرية بلاغاً رسمياً جاء فيه:

(ان الجنرال جير و القائد المدنى والعسكرى بعد أن درس بروح النزاهة الحالة الناتجة من تحرير البلاد التونسية رأى فى الظروف الحالية أن وجود جلالة محمد المنصف

جالساً على عرش البلاد أثناء احتلال البلاد التونسية من طرف قوات المحور من شأنه أن يضر بالأمن الداخلي والخارجي للبلاد التونسية التي تعهدت فرنسا الحكومة الحامية بضمانهما ولذلك قرر القائد المدني والعسكري خلع الملك محمد المنصف ونصب ولى العهد سمو سيدى الأمين باى خلفاً عنه حسب تقاليدالعائلة الحسينية) .

ان من يتأمل فى نص هـذا البيان تتجلى له النزاهة التى نظر بها الجنرال جيرو فى الحالة وحكم بما تقتضيه وإلا فما معنى الأمن الذى يحرص عليه بعد أن انهزمت جيوش المحور واستسلم آخر جندى منها واحتلت جيوش أميركا وانجلترا كأمل بلاد الشمال الافريقى وتحكمت فى أماكنها الاستراتيجية براً وبحراً وجواً ولا ندرى ولا أحد يدرى ما هى القوة التى يملكها جلالة الملك فى الداخل وفى الخارج والتى من شأنها أن تكون خطراً على أمن البلاد وأمن المحتلين لها من الحلفاء وأدلائهم الفرنسيين ولكن المسألة ليست مسألة تحقيق امن ولا منع خطر متوقع للفرنسيين والحلفاء وإنما هو إيجاد خطر محقق على تونس وذاتيتها فى عرشها وشخص ملكها وهـذا يتبين واضحاً جليا فى الاجراءات التى اتخذت ضد ولى عهد جلالة الملك عند ما نصبوه بدلا منه على العرش لأنهم إذا كانوا يتهمون جلالة الملك بالتعاون مع العدو أو الاعتداء على ناموس الاستعمار المقدس وتوقع خطر من وجود جلالته على العرش أثناء احتلال الحلفاء للبلاد فبأى شيء يتهمون ولى عهده وماذا صدر منه وأى خطر يتوقعونه من وجوده حتى يعتدون على سلطته ويسلبون نفوذه ويحيطونه بنظام هو صورة واضحة للالحاق وفرنسة البلاد وإزالة الحواجز والفوارق التى تقف دون امتزاجها بفرنسا من ذاتية وقومية ونظام حكم . فما كادوا يخلعون جلالة الملك ويبعدونه ويضعونه فى معتقلهم تحت الاضطهاد حتى بادروا بفرض إجراءات فى البلاد قطعوا بها خطوات شاسعة نحو هدفهم الذى يرمون إليه من زمان وإزالة الحواجز الذاتية التونسية فقد أمر الجنرال جيرو بعد خلعه لجلالة الملك محمد المنصف وتنصيبه لولىّ عهده صاحب السمو محمد الأمين باجراء انقلاب فى هيئة الحكومة التونسية ونظام الحماية الفرنسية المفروضة عليها واسع النطاق سلب به النفوذ والملك والسيادة من صاحب العرش ومن يخلفه وأسنده جميعه إلى المقيم العام ممثل فرنسا بحيث صيره

مظهر السلطات كلها ومصدر النفوذ فى البلاد فلم يعد ممثل فرنسا الذى يراقب تنفيذ معاهدة الحماية بل أصبح الحاكم المطلق والمشرع والمنفذ وأصبحت الهيئات الحكومية كلها تستمد منه وجودها ونفوذها فابتلع بذلك شخصية الحكومة التونسية كما ابتلع نوابه فى الآفاق وهم المراقبون المدنيون كل فروع تلك الادارة فالكاتب العام للحكومة التونسية قد أزيل وحل محله الكاتب العام لدى الاقامة العامة الفرنسية وبذلك صار هذا المنصب فرنسيا بعد أن كان تونسيا وتابعا للمقيم العام بعد أن كان تابعا للوزير الأكبر التونسى وصار الكاتب العام نائبا عن المقيم العام فى إجراء المراقبة الفرنسية وتقلد كل سلطة رسمية وفعلية فى البلاد وصار له المقام الثانى فى الحكومة وبذلك انقلب رئيساً للوزير الأكبر التونسى بعد أن كان موظفا تابعا له وليس هذا فقط بل أسندت للكاتب العام جميع سلط ملك البلاد ونفوذه وخصائصه على الادارات وهيئة الحكومة كلها وله الحق فى تعيين الموظفين الاداريين بمقتضى قرار منه ماعدا مديرى الادارات الذين أبقى أمر تعيينهم للمقيم العام وحيث اقتضى هذا النظام جعل الكاتب العام موظف مراقبة فرنسى فقد تقرر أن يمنع المجلس الكبير من النظر فى مصاريف إدارته المركزية مثلما هو ممنوع من النظر فى مصاريف ميزانية الاقامة العامة .

ونظراً إلى رفع درجته لهذه المنزلة العليا فقد رأوا الترفع به — وهو الذى يقوم مقام المقيم العام عند غيابه — عن مباشرة المراقبة بنفسه على جلالة الملك ووزرائه فقرروا إنشاء منصب عال يباشر شاغله تحت رئاسة الكاتب العام وسلطته إجراء المراقبة على الملك أطلقوا عليه لقب (مستشار الايالة) ويباشر معاونون له إجراء المراقبة على وزراء الملك ، وبعد مدة وجيزة وأثر حركات سياسية قام بها الحزب الحر الدستورى التونسى لمقاومة هذا الوضع ألغوا منصب مستشار الايالة دون أن يلغوا المراقبة نفسها وهي ليست المراقبة المنصوص عليها فى معاهدة الحماية ولكنها من نوع مراقبة المراقب المدنى للموظف الادارى التونسى الذى يطلق عليه اسم (العامل).

وتبعاً لهذا الانقلاب فى الحكومة المركزية احدثوا انقلاباً آخر فى خصائص ومتعلقات ممثل السلطة التونسية فى داخلية البلاد الذى هو العامل وخصائص

ومتعلقات المراقب المدنى ممثل المقيم العام فى اجراء المراقبة الفرنسيــة على السلطة التونسية فى جهات المملكة وبمقتضى هذا الانقلاب سلبت كل سلطة للعامل وصار عوناً من أعوان التنفيذ لدى المراقب المدني الفرنسى الذى أضحت بيده كل سلطة وكل نفوذ فعلى ورسمى فى داخل البلاد وقسمت البــلاد كلها إلى ثلاث مناطق اثنتين منها مدنية والثالثة عسكرية وهذا التقسيم تهيئة واضحة للإلحاق فنى الجزائر التى ألحقوها من قبل ثلاث ولايات على نظام الولايات الفرنسية فى نفس فرنسا وتابعــة لها فى التعداد وهذه الولايات المحدثة فى تونس يرمون من وراء احداثها الى جعل تونس مثل الجزائر ذات ثلاث ولايات تابعة لفرنسا .

تصرفات غريبة

وقد أضافوا إلى التراب العسكرى فى تونس مناطق أخرى لم تكن تابعة له من قبل وتوسعوا فيه بدلا من التضييق الذى كانت تطالب به البلاد من قبل وقد وضع على راس كل منطقة من هذه المناطق الثلاث أو الولايات مراقب ، أسموه مراقب الجهة اسندت اليه سلطة واسعــة جداً على مرافق المنطقة وعلى جميع المصالح الحكومية الموجودة فيها تحت ستار نشر النظام اللامركزى وأعطيت لمراقب الجهة جميع السلطة التى يباشرها المقيم العام فى دائرة منطقته وصار جميع الموظفين الذين كانوا تابعين اسماً لجلالة الملك ولوزيره الأكبر مرءوسين اسماً وفعلا لرئيس المنطقة مؤتمرين بأوامره والغريب من هذا ان السلطة الاسمية التى للكاتب العام بمقتضى المرسوم الملكى الصــادر فى ٢٧ مايو ١٩٤٣ — لمباشرة سلطة الملك نيابة عنه على ادارات ومصالح الحكومة قد اسندت هى الأخرى لرؤساء المناطق الثلاث المذكورة كل فى منطقته لا بمقتضى مرسوم ملكى ولكن بمقتضى قرار من المقيم العــام الفرنسى فى ٥ يوليه ١٩٤٣ — استند فى مقدمته على المرسوم الصادر من لجنة التحرير الوطنى الفرنسية فى ٢١ يونية ١٩٤٣ ومن هذا التصرف التشريعى الشاذ ومما سببه من الاجراءات فى ذلك العهد يتبين أن الفرنسيين يتعمدون تحويل اتجاههم فى ميدان النظام والتشريع إلى جعل مصدر كل نظام أو تشريع هو المشرع الفرنسي مباشرة واذ اقتضى صدور

تشريع تونسى من الملك فانه يصدر بطريقة آلية تبعاً للتشريع الفرنسى مستنداً اليه كما يصدر القرار الوزيرى فى العهد السابق مستنداً إلى المرسوم الملكى .

ولقد عززت سلسلة الاعتداءات على كل ما هو تونسى بالخطوة الجريئة التى خطاها المقيم العام وسماها الجزء الأول من برنامج الاصلاحات ونحن إذا نظرنا إلى هذه الاصلاحات نجدها تنطوى على الأمور الخطيرة التالية

١ — أضعاف شأن الوزير الأكبر التونسى وسلبه كل نفوذ والقضاء على ما كان له بصفته المستشار الأول لجلالة الملك من حق رئاسة الحكومة ورئاسة مجلس الوزراء وجعله فى الدرجة الثالثة بعد المقيم العام وبعد الكاتب العام الذى كان لا يتعدى مركزه مركز موظف تابع للوزير الأكبر خاضع مباشرة لسلطته .

٢ — اعطاء المقيم العام بصفة رسمية منصب رئاسة الحكومة ورئاسة مجلس الوزراء بعد أن كان كذلك بصفة فعلية دون استناد إلى أى نص قانوني صادر من جلالة الملك ما عدا نص واحد صدر بشأن حالة خاصة وهى حالة اقرار مجلس الوزراء لميزانية الدولة عند ما كانت الميزانية تعرض على المجلس المذكور قبل إنشاء مجلس الشورى والمجلس الكبير ففى هذه الحالة فقط يباح لممثل فرنسا حضور جلسات مجلس الوزراء ويتولى رئاسة المجلس ليمكن له حفظ مصالح دولته التى تعهدت فى معاهدة الحماية بضمان القرض الأول الذى عقدته تونس بعد إعلان الحماية ومن طبيعة الأمور أن تزول هذه الحالة الخاصة بمجرد زوال أسبابها .

٣ — الغاء منصب وزارة من مناصب الوزارات الاربع التى يتقلدها وزراء تونسيون وهو منصب وزارة الاوقاف ولا سبب لالغاء هذا المنصب الا أن الفضل فى احداثه يرجع الى ملك البـــلاد الشرعى الملك الوطنى الديموقراطى جلالة محمد المنصف .

٤ — جعل الوزير التونسى الذى يشغل منصب الوزارة الجديدة وزارة الشؤون الاجتماعية مساعداً للكاتب العام الفرنسى فى ادارة شئون هـذه الوزارة ، وبما أن الكاتب العام صار موظفاً فرنسياً بمقتضى اذن القائد الاعلى المدنى والعسكرى الفرنسى وأمر لجنة التحرير الوطنى الفرنسية فى ٢١ يونيه ١٩٤٢ فان وزير الشؤون

الاجتماعية باعتباره مساعداً للموظف الفرنسى على القيام باعماله سوف لا يكون وزيراً لجلالة الملك بل يصبح فى الواقع وزيراً للكاتب العام دون غيره وزيادة على هذا فقد وضع هذا الوزير تحت مراقبة معتمدين اثنين من الموظفين الفرنسيين زيادة على مراقبة رئيسه الكاتب العام بينما كان الوزراء الموجودون من قبل تحت مراقبة معتمد فرنسى واحد وفيما عدا هذه الامور فان الاصلاحات المزعومة تحتوى على احداث مجالس منتخبة صوريا فى البادية ، للسلطة الادارية فيها الكلمة العليا والنفوذ المطلق. والغاية من احداث هذه المجالس جعل النفوذ الاستعمارى الادارى يتغلغل فى البادية ويتحكم فى أبعد ناحية من نواحى الحياة التونسية ويمكن الحكومة من تنفيذ مشروعها الاستعمارى الخطير الذى تسميه مشروع تعمير البادية ذلك المشروع الذى ظهر جزء منه فى القانون الصادر فى ١١ يونيه ١٩٤٥ فاذا هو يجعل أمر استقرار ملكية التونسى لارض أو عقار اخر معين واستقراره بالسكنى فى جهة معينة يجعل جميع ذلك رهن مشيئة السلطة الادارية ومن يخالف هذه المشيئة ويحاول أن يتخير مقر ملكه ومحل سكناه وعمله وزراعته فانه يعاقب عقاباً صارماً ويجبر على الامتثال بالقوة القاهره .

حالة القضاء

وإذا الفتنا النظر الى الميدان القضائى نجد أن القضاء التونسى لم يكن بمنجاة من الاعتداء فقد توالت عليه سلة من الكوارث منذ وجود النظام الجديد للعدلية التونسية الذى سنته الحماية الفرنسية بحيث أصبح نطاق القضاء التونسى لا يعدو القضايا الشعبية العادية المتعلقة بالتونسيين وسلبت منه لفائدة القضاء الفرنسى جميع القضايا المتعلقة بالسلطة أو السياسة أو الصحافة أو الأمر والنظام العام واستحدثت جرائم جديده لم تكن من قبل وهى جرائم النية والقصد فيقال إن هذا المتهم كانت نيته كذا وكان يقصد من عمله كذا وان عمله من شأنه أن يحدث عنه كذا ويكفى أن يدرك الحاكم القصد والنية وما من شأنه أن يقع ليحكم على المتهم بالادانة . ولو ذهبنا نعدد

الانقلابات التى أحدثها الاستعمار عقب هذه الكارثة ونال بهـا من السيادة التونسية ما كان يرمى اليه لطـال بنـا المقام ولـكن نـكتفى بهذا المقدار الذى يعطى صورة واضحة للعدوان المزدوج من السلط الاستعمارية الفرنسية على جلالة الملك بخلعه واعتقاله وابعاده وعلى ولى عهده الذى خلفه على العرش بانتزاع السلطة والنفوذ منه واجراء أنظمة فى بلاده لم تؤخذ موافقته عليها ولم يـكن ليرضاها لأنها تنتزع منه حقوقه فى السيادة على البلاد ولم تـكتف بذلك كله بل أضافت اليه القضاء على كل الاصلاحات التى وضع أسسها جلالة الملك المبعد ، والرجوع بالبلاد والقصر الى النظم القديمة فقد اغتنمت فرصة استقالة الوزارة الوطنية تضامنا مع جلالة الملك واحتجاجاً على ما عومل به وشكلت وزارة اخرى من اتباعها ومنفذى سياستها المخلصين لتستعين بهم على انجـاز برنامجها فى القصر الذى ابدلت جهاز موظفيه ايضاً حتى لا يعترضها فى طريقها معترض .

الاضطهادات

وقد أبعدت اتبـاع جلالة الملك المنصف واقالت البعض منهم من وظائفهم وانزلت البعض الآخر عن الدرجات التى رفعهم اليها جلالة الملك وسحبت من آخرين الأوسمة والرتب العسكرية ، ولقد أحدثت هذه الاجراءات التى كانت تجريها السلطة الاستعمارية — لا باسمها ومنها مباشرة ، وانما باسم الجالس على العرش — موجة من الاستياء فى طبقات الشعب التونسى وخيبة أمل مريرة إذ الناس يتطلبون من خلف جلالة الملك وولى عهده أن لا يوافق على هذه الأجراءات وأن لا يتركها تصدر باسمه وتنسب اليه كي تتماص السياسة الاستعمارية من مسؤوليتها أمام الرأى العام وتقول انها اجراءات أرادها الجالس على العرش فأجراها ، وانه كان غير راض عن العهد السالف فغير آثاره وأزال رجاله فإن أغلب الأجراءات كانت بمراسيم ملـكية .

ثم أخذت السياسة الاستعمارية تروج فى البلاد أن فرنسا قد حاولت إرجاع جلالة الملك المنصف الى عرشه إلا انها اصطدمت بمشكلة ولى عهده الجالس على العرش فماذا تصنع معه اتخلعه فتكون قد خلعت ملـكين فى فترة قصيرة من الزمن ؛

وهنا اتجه الرأى العام التونسى والعائلة المالكة كلها إلى الجالس عن العرش يؤملون منه أن يعلن أن جلوسه على العرش هذا يعتبر نيابة عن صاحبه فاذا تقرر إرجاعه تركه له ورجع الى منصبه الأول وهو ولاية العهد، وتقول الدعاية الاستعمارية من ناحية أخرى لسمو الجالس على العرش انك إذا تنازلت عنه جاءوا بالذى بعدك واعطوه الملك بدلا منك لان جلالة الملك المنصف لا يمكن لفرنسا أن تسمح برجوعه إلي العرش

حرج موقف ولى العهد

ومن هنا أصبح موقف سمو ولى العهد فى منتهى الدقة وأضحى الشعب التونسى والعائلة المالكة فى الدرجة العليا من التحمس لقضية العرش وصاحبه المعتقل وابتدأت سحب الخلاف تظهر فى الافق ودعى صاحب السمو ولي العهد اليه صاحب المعالي الاستاذ صالح فرحات الكاتب العام باللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستورى التونسى ودعى عضو اللجنة التنفيذيه وأمين صندوقها ورئيس لجنة الشؤون السياسية فيها الاستاذ الشيخ المنصف المنستيرى وتحادث معهما فى الحالة وطلب اليهما الافضاء بما لديهما من آراء لحل المشكل فبسطا لدى سموه الحالة بغاية الايضاح وأشارا عليه بأن يطالب سموه بارجاع جلالة الملك ويستنكر ابقاءه فى معتقله الى الآن ويعلن انه متى وقع إرجاعه فانه يتخلى له عن العرش لأنه الآن ينوبه فيه وبذلك يصحح موقفه إلى جانب الملك الشرعى والعائلة المالكة والشعب ويقطع جهيزة كل خطيب ويأخذ الطريق على الدسائس الاستعمارية كلها فلا تجد منفذاً بعد اليوم لايقاع الخلاف بين العائلة المالكة وبين الشعب والعرش .

واجتمع أفراد العائلة المالكة نساء ورجالا ووقعوا لائحة احتجاج على خلع الملك وإبعاده وطلبوا فيها ارجاعه إلى عرشه وأهله وبلده وأرسلوها إلى الحكومة الفرنسية ونشرتها الصحف بفرنسا وكأنهم أرادوا بهذا أن يهيئوا الجو لسمو الجالس على العرش وأهل بيته ليقولوا كلمتهم أيضاً فى الموضوع وقام الشعب على بكرة أبيه بامضاء عرائض فى كل جهات المملكة وعواصمها وقراها وبواديها يطالب فيها الموقعون عليها بارجاع جلالة الملك إلى عرشه ويحتجون على إبقائه بعيداً عنه وعن

الوطن فأخـــذ البوليس يطارد الذين يطوفون بالعرائض وينتزعها منهم ويضعهم ويضع الموقعين عليها فى السجون ولـكن رغم ذلك كله قد تم كل شىء فى هذا الشأن وبصورة أعظم مما كان يقدره الناس .

واننا نذكر من بين ضحايا هذه الحوادث أبناء الورتانى الذين اعتقلوا فى معتقل «مارث» بالجنوب التونسى وشيخ الاحرار الدستوريين الأستاذ على كاهية والأديب الكبير والاقتصادى الفذ الأستاذ محمد بدره وقد اعتقلا فى توزر .

امتنع أفراد العائلة المالكة عن حضور الاحتفالات الرسميـــة وامتنع الشعب التونسى من المشاركة فيها ، فاذا وقعت اندس فيها أفراد من الشعب وهتفوا بحيـاة الملك المنصف وطلبوا رجوعه ونادوا بالاسـتقلال التام وأضحت جدران العـاصمة ـ تونس ـ والعواصم الأخرى التابعة لها مكتوب عليها بمختلف الألوان والادهان باللسـان العربى والفرنسى عبارات الدعاء بسقوط الاستعمار وحياة الاستقلال ورجوع الملك المبعد ، وأمست الاضرابات العامة تتوالى بين الحين والحين احتجاجاً على السياسة الاستعمارية التى لم تستجب لرغبة الشعب فى منحه حقوقه وارجاع ملكه ونشأ عن موقف العائلة المـالكة وتضامنها مع الشعب والملك المعتقل ان قطعت عن الكثير من أفرادها مرتباتهم الشهرية وأوراق التموين الخاصة بهم ، إلا أن الشعب ساندهم فى هذا التضييق الذى وقع الرجوع عنه بعد مدة .

يتقدمون المظاهرة

لأول مرة فى تاريخ تونس السياسى ينزل أمراء البيت المـالك التونسى بملابسهم الرسمية فيتقدمون أعظم مظاهرة وقعت فى البلاد منذ نشأتها السياسية وذلك بمناسبة ذكرى يوم ٨ مايو الذى هو يوم انتصار الحلفاء فى تونس وكما امتازت هذه المظاهرة بعظمتها وبوجود أفراد البيت المالك فى طليعتها كذلك كانت لها مغاز سـياسية كبرى لابد من ايضاحها لاتصالها اتصالا وثيقا بالموضوع .

يوجد فى البلاد التونسية فروع للأحزاب السياسية الموجودة فى فرنسا ، فالحزب

الاشتراكي له فروعه وجريدته اليومية باللسان الفرنسى « تونس الاشــتراكية » والحزب الشيوعى له فروعه وجريدته باللسان الفرنسى « المستقبل الاجتماعى » وأخرى باللسان العربى « الطليعة » ، وكذلك الحزب الرادكالى والراديكالى الاشتراكى والتجمع الشعبي كل له صحيفته وناديه ونظراً لتعدد صحف الفرنسيين القاطنين بتونس وكثرة نواديهم وتمتعهم بالحريات العامة كلها دون التونسيين الذين حرموا من جميعها فقد أصبح صوت الجالية الفرنسية هو المسموع فهم يكتبون ويتجولون ويخطبون ولا يسمع صوت غير صوتهم فى البلاد وقد اتفقت كلمتهم على حرمان التونسيين من حقوقهم واعتبارهم أعداءاً لأنهم تعاونوا مع العدو حسبما يتهمونهم بذلك باطلا وزوراً كما أنهم يعارضون فى إرجاع جلالة الملك ويقولون إن وجوده يحول دون ضم تونس للوحدة الفرنسية ولقد كان الحزب الاشتراكى والحزب الشيوعى من بين الأحزاب الفرنسية ، لهما صلة بالتونسيين وهى صلة ســيطرتهما على حركة العمال ونقاباتهم التى هى فرع للنقابات الخاضعة لهذين الحزبين فى فرنسا ، وطالما استعمل هــذان الحزبان الشغالين التونسيين فى الدفاع عن مبادئهم السياسية وللحصول على حقوق للشغالين الفرنسيين دون أن ينتفع الشغالون التونسيون بشىء غير الطرد من شغلهم وضرب البوليس لهم وسجنه إياهم .

كان فى عزم الحزب الاشتراكى والحزب الشيوعى إذ ذاك المشاركة فى مظاهرة يوم ٨ مايو بجموع عظيمة من العمال التونسيين يهتفون بحياة الاشتراكية والشيوعية والاتحاد الفرنسى التونسى فلا يسمع رجال العسكرية الانجليزية والاميركية وسفراء الدول الذين سيحضرون هذا الاحتفال غير الهتاف للوحدة الفرنسية ولا يشاهدون إلا جموعاً من التونسيين خاضعة منقادة لأفراد من الفرنسيين والمتفرنسين ولذلك رأت الأحزاب السياسية التونسية وقد كانت متكتلة فى جبهة واحــدة الاشتراك فى هذا الاحتفال بمظاهرة عظيمة رائعة تظهر للملأ أن ليس فى البلاد غير التونسيين وان لا هتاف إلا بالاستقلال ورجوع الملك والوحدة العربية وكذلك كان .

يوم ٨ مايو ١٩٤٤

ماكادت تأتى الساعة الثانية بعد زوال هذا اليوم حتى نزلت القوات الشعبية التونسية فى نظام كنظام الجند يكتنفها الحرس الوطنى ويقود كل منظمة منها قائدها والأمراء فى الطليعة يحيط بهم الزعماء ثم الأشراف والعلماء فطلبة الجامع الأعظم ، جامع الزيتونة ، فطلبة المعاهد الأخرى فالموظفون والتجار والمزارعون والشغالون وبقية أفراد الشعب .

كانت الشوارع مكتظة بهذه المظاهرة الممتدة مسافة طويلة اشترك فيها الكبار والصغار النساء والرجال ونزل اليها الشعب كله وتحرش البوليس بها مرات وهي تسير واراد إيقافها وتفريقها وحاول منعها من أن تمر أمام سرادق الاحتفال حيث قادة جيوش الحلفاء ورجال السلك السياسى وتحرش بها الفرنسيون المتظاهرون وبذلت كل الجهود من جميع الجهات لتحويل المظاهرة السلمية إلى مجزرة بشرية تسيل فيها الدماء ولكن هذه المحاولات قد اخفقت ولم يمكن التونسيون أعداءهم من الوصول إلى غاياتهم الدنيئة، وكان الفرنسيون يهتفون بسقوط الفاشيزم يلمزون بذلك التونسيين فيجيبهم هؤلاء هاتفين بحياة الحرية وعندما يهتف الفرنسيون بحياة فرنسا يجيبهم التونسيون بحياة الاستقلال وينادى الفرنسيون بحياة الوحدة الفرنسية والديموقرطية فيجيب التونسيون بحياة الجامعة العربية والإسلام .

مؤامرة

وماكادت تمر جموع الفرنسيين وغيرهم أمام السرادق وتضع أكاليل الزهور على قبر الجندى المجهول حتى ابتدأت جموع التونسيين تتدفق أمام تلك الهيئات الرسمية من كافة الدول الجالسة فى سرادق الاحتفال أمام السفارة الفرنسية فاندهشت تلك الهيئات أولا من مشاركة التونسيين فى هذا العيد مع أن الفرنسيين قالوا عنهم إنهم

من اتباع النازيين والفاشتسيين ، ثانياً أبهرهم حسن النظام والهدوء وهذه الكثرة الساحقـــة ، وقد بقيت الجموع تمر أمامهم مدة ثلثي ساعة هاتفة بالاستقلال والحرية ورجوع الملك وقد حاولت قوة الجنـــد والبوليس المسلحة الاشتباك معهم فى معركة إلا أنهم لم يمكنوهم من ذلك وانتهت المظاهرة بسلام .

ومما يدل على النية المبيتة أن رئيس البوليس لما ذهب إلى الجنرال ماست المقيم العام الفرنسى وجده فى السفارة بجوار سماعة التليفون وهو مضطرب الأعصاب كأنه يدير معركة فاعلمه بأن المظاهرة قد انتهت بدون أن يحدث أى حادث فانتهره وغضب عليه وفصله حالا من وظيفه قائلا : إننى كنت أريد حوادث لا حادث فاذهب انت من أمامى أما التونسيون فاني أنتظرهم فى منعرج الطريق وهذا المقيم نفسه كان صرح لاحدى الصحف بقوله انه إذا قدر للفرنسيـــين أن يتركوا تونس فاني أتعهد بأن لا أترك وراءى فيها إلا الخراب والدمار .

كان المقيم يريد فتنة ويتطلب مجزرة لأنه فى نفس ذلك اليوم وفى الوقت ذاته قام إخواننا الجزائريون بالقطر الشقيق الجزائر بمظاهرة مماثلة ولنفس الغرض فأوقعهم البوليس والسلطة الاستعمارية فى الفتنة التي أرادوها والتى حاولوا أن يقذفوا بالتونسيين فيها فاخفقوا . وقد وقعت حوادث صطيف . وجالمة . وغيرها فى بلاد الجزائر وذهب ضحيتها أكثر من أربعين ألف مسلم جزائرى وبما أن الجنرال ماست المقيم العام فى تونس لم يصل إلى ما وصل اليه زملاؤه فى الجزائر فقد أبرق وأرعد وقال أنه ينتظرنا في منعرج الطريق .

لقد أعرب التونسيون بهذه المظاهرة على أنهم أصحاب البلاد وأن معهم العـــدد الأكثر الذى يغمر غيره فيها وان الكلمة الأخيرة فى كل شيء لهم لا لغيرهم ، ومن هنا ابتدأت حركة مقاومة الشيوعية والاشتراكية وفصل الشغالين التونسيين عن هذين الحزبين الفرنسيين وضمهم إلى مؤسسة وطنية هي الاتحاد العام للشغل والسبب الرئيسى فى ذلك هو معارضة هذين الحزبين لأمانى الأمة فى الاستقلال وفى رجوع ملكها المبعد وحثهما على ادخال تونس فى الوحدة الفرنسية .

وكان مما قام به الاشتراكيون والشيوعيون أن جاءوا بشخصيات من رجال

حزبهم بفرنسا كونوا منهم لجنة أسموها لجنة الاستفتاء وضعوا لها برنامج عمل تقوم به وهو أن يعقدوا لها اجتماعات فى المسارح ودور السينما باقسام العاصمة وجهات المملكة يأتون اليها بأشخاص من اتباعهم وآخرين يؤجرونهم فاذا ما تكون اجتماع منهم ألقت لجنة الاستفتاء عليهم أسئلة فيجيبون عليها بما أوعزوا اليهم أن يجيبوا به فتسجل اللجنة الأجوبة ويقع الامضاء عليها من الحاضرين وترفع هذه المضابط إلى فرنسا وحتى لغير فرنسا كحجة على ما يطلبه التونسيون ، ومن الأسئلة التي تلقيها لجنة الاستفتاء على الحاضرين فى هذه الاجتماعات قولها : ماذا تريدون . ؟ فيجيبوا نريد الخبز والعمل ويسألونهم عن رأيهم فى اتحاد الشعبين التونسى والفرنسى فيجيبونهم بالموافقة الى غير ذلك من فصول هذه المسرحية التى تمثلها لجنة الاستفتاء وبهـــذه الأجوبة يستدلون ويقيمون الحجة على انه لا يوجد من يطالب بالاستقــلال ولا برجوع الملك . إلا ان الوطنيين قد تفطنوا الى هذا التدبير السخيف فصاروا يلاحقون هذه اللجان أينما توجهت ويملأون القاعات التى تعقد بها الاجتماعات فاذا سأل سائلهم ماذا تريدون . ؟ أجاب الحاضرون بصوت واحد بعكس ما كانت تريده اللجنــة نريد الاستقلال ورجوع جلالة الملك فتضطر اللجنة الى تسجيل هذا الطلب ولو كان معاكساً لما جاءت من أجله .

مطاردات

ولقد أخذ البوليس يتتبع هذه الاجتماعات ويطارد الذين يصرحون فيهـا بطلب الاستقلال ورجوع الملك فيقبض عليهم ويزجهم فى السجون ويحيلهم على المحاكم . إلا ان هذه الاجراءات لم تغير شيئاً من الوضعية وبقى الناس يتتبعون هــذه اللجان وينفذون ازاءها تلك الخطة حتى انتهت ورجعت الى فرنسا .

ولقد أثرت هذه الأعمال على الاشتراكية والشيوعية فى القطر التونسى فجعلت مؤسساتها تنهار ودعايتها تتقهقر تقهقراً سريعاً وانفض الشغالون التونسيون من حول النقابات التابعة لهـــذين الحزبين وانضموا الى الاتحاد العام للشغل وأضحى التجار وأرباب الحرف منخرطين فى الاتحاد الخاص بهم، والمزارعون كونوا جمعيات زراعية

وأسسوا لها جامعة يكتلوا حولها وبذلك اجتمعت القوات الوطنية حول بعضها وأضحت مقاليد أمورها بأيدى رجال منها من التونسيين بدلا من القادة الأجانب الشيوعيين والاشتراكيين وحاول المقيم العام الفرنسى أن يمثل مسرحية أيضاً لصد هذا التيار الوطنى الجارف فأوعز إلى رجال السلطة فى أنحاء المملكة ليجمعوا له الجموع ويهيئوا له المواكب العظيمة يهتف الناس فيها بحياته وحياة فرنسا فيأخذ من ذلك دليلا على ان الناس لا يريدون بالحكم الحاضر ولا بفرنسا بديلا وما كاد يقف المقيم العام فى أول بلدة زارها وسط الجموع العظيمة التى حشدت للقائه حتى علا هتاف تلك الجماهير بحياة تونس حرة مستقلة ورجوع جلالة ملكها واستمر هذا الحال يلقاه المقيم فى كل بلد حل به وأضحى البوليس يطارد الذين يهتفون بالاستقلال فى هذه الاجتماعات ويزج بهم فى السجون وتعددت القضايا التى من هذا النوع امام المحاكم وأمست أيام المحاكمات أيام مظاهرات أخرى تتردد فيها تلك الهتافات وعدل المقيم عن اتمام برنامج رحلتـــه الذى لاقى فيه من سوء الاقتبالات زيادة على تلك الهتافات ما جعله يفضل الاحتفاظ بكرامته عن المضى فى تحدى أمة غاضبة وشعب ناقم.

أيقن الاستعماريون من الفرنسيين أن الشعب التونسى أصبح يطالب باستقلاله والانفصال عن فرنسا التى أضحى يعتقد استحالة العيش معها ، ويقف مع جلالة ملكه متضامناً معه التضامن كله وان الدعاية التى ملأوا بها رؤوس جيوش الحلفاء وقادتهم قد كشفت الأيام عن بطلانها وكذبها وأقام التونسيون الحجة على ذلك ووجد رجال الدول الحليفة من رعونة الفرنسيين ما جعلهم يعذرون التونسيين فى مواقفهم ويدركون أن حقدهم على الفرنسيين له أسبابه وبدلاً من أن ترجع هـذه الأمور الفرنسيين إلى رشدهم وتجعلهم يغيرون سياستهم ، بدلا من ذلك ازدادوا غضباً على غضب ومضوا فى البطش والطغيان .

مذابح فى العاصمة

وقع حادث بسيط تقع فى كل يوم نظائره وأشباه دون أن يشعر به أحد إلا أن هذا الحادث بالخصوص قد جرى استغلاله لمقاصد سياسية . فقـد نشبت خصومة بين

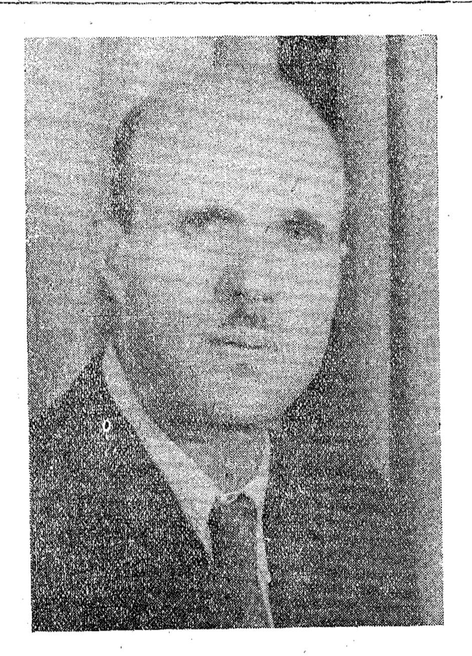
جندى سينغالى و بين أحد التونسيين فما كان من الجندى إلا أن ذهب الى الثكنة وشكا أمر الاعتداء عليه إلى رؤسائه وبدلا من أن يتتبعوا الجانى بالطرق القانونية أرسلوا فرقة الجند السينغالى كلها على العاصمة ومكنوها من السلاح فنزلت تقضى على كل من وجدته أمامها من الناس والأمتعة وحتى الحيوان ضرباً بالرصاص وطعناً بالخناجر وتحطيما بالفؤوس ، فقد اقتحموا الدور على ساكنيها وهتكوا الأعراض وفتكوا بالنساء والشيوخ والاطفال وذامت هذه المذبحة من العشية الى منتصف الليل مات فيها من التونسيين من مات وجرح من جرح واتلفت الامتعة وانتهبت الارزاق والقى البوليس القبض على الكثيرين من التونسيين وزجهم فى السجون العسكرية تحت حراسة هؤلاء السينغاليين أنفسهم وضباطهم الفرنسيين الذين أثاروهم على التونسيين .

ومن الغد اضربت البلاد واحتج الحزب الدستورى التونسى وزعيمه الاستاذ الثعالبي لدى سلطات الحلفاء العسكرية على هذه الفظائع والعمل الاستفزازى المنكر فما كان منها إلا ان عينت لجنة من ثلاث ضباط انجليزى، واميركي ، وفرنسي، فطافوا أماكن الحوادث وشاهدوا الضحايا الممثل بهم من شيوخ وأطفال ونساء في خدورهن واستنطقوا المجاريح فى المستشفيات وحرروا تقريراً فى ذلك أثبتوا به اعتداء الجند المسلح على التونسيين العزل ولم يكن لذلك من نتيجة الا نقل الفرقة السينغالية التى كانت مرابطة حول العاصمة الى جهة أخرى دون أن يحاكموا الضباط الفرنسيين الذين أثاروا الفرقة وارسلوها على البلاد ومكنوها من السلاح ، بل كان عليهم أن يمنعوها من القيام بهذا الهجوم المسلح وأن يرسلوا فرقة أخرى تكفها عن الفتك والتقتيل

مذبحة أخرى

كان من المأثور عن الجنرال « أزان » قائد جيش الاحتلال بتونس سنة ١٩٣٥ — انه كان يقول للمقيم العام « بيروتون » ينبغي أن نضرب للتونسيين المثل بارسال الجنود المسلحة عليهم تفتك بهم يوما واحداً فتستريحون من شغبهم مائة سنة ! ولعل المذبحة الاولى التى ذكرناها والثانية التي سنذكرها الآن كانت من قبيل ذلك المثل ..

فقد وقعت خصومة ايضاً بين جندى من فرقة (الجوم) الذين هم من برابرة جبال الاطلس وكانت مرابطة حول العاصمة مكان الفرقة السينغالية التي وقع ترحيلها ونشأ عن هذه الخصومة بين الجندى وأحد التونسيين مانشأ عن سابقتها وهو نزول الفرقة كلها الى العاصمة والاعتداء بالقتل والنهب وانتهاك الحرمات على أهاليها واحتج الوطنيون أيضاً على هذا الاعتداء وأضربت البلاد عن العمل واجتمع الشعب كله لتشييع الشهداء والقيت خطب التأبين على قبورهم وكان فى طليعة الخطباء الدكتور



« الحكيم احمد بن ميلاد »

احمد بن ميلاد عضو اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستورى التونسى والاستاذ صالح بن يوسف الكاتب العام للديوان السياسى فما كان من السلطة الاستعمارية الا ان قبضت عليهما وزجت بهما في السجن وعرضتهما على المحكمة العسكرية بتهمة الاعتداء على أمن الدولة الداخلى ! فحكمت عليهم بالسجن مع تأجيل التنفيذ ولكنها لم تتتبع القتلة من رجال فرقة « الجوم » ولا الذين اغروهم بالفتك من ضباطهم الفرنسيين ، ومن طريف ماقاله المحامي عن المتهمين فى تلك القضية لرجال المحكمة العسكريين وهو فرنسى مثلهم:

« انكم تريدون محاكمة هؤلاء لانهم هتفوا بالاستقلال وحثوا على طلبه فالأجدر بكم أن تحاكموا قبلهم ممثلى فرنسا الذين وقعوا نيابة عنها الوثائق الأممية فى المؤتمرات الدولية تلك الوثائق التى تقرر منح الشعوب إستقلالها وحق إدارة شؤونها بنفسها وانكم قد وضعتم هـــذا ضمن دستوركم فاذا كنتم تعدون طلب إستقلال أمة جريمة فالذين التزموا به هم الذين تجب مؤاخذتهم . »

مقاطعة فرنسا

وكان من أثر هذه الاضطهادات والسياسة الخرقاء التى سلكها الفرنسيون وارخوا لعواطفهم فيها العنان أن قرر التونسيون عدم الاتصال بأى فرنسى وعدم توجيه أى احتجاج لجهة فرنسية وعدم عرض أى طلب عليها وكان قد سافر قبل ذلك الدكتور أحمد بن ميلاد إلى الجزائر لحضور مؤتمر طبي فيها فطلب اليه غير واحد من زملائه القاء محاضرات لبيان الحالة فى تونس فقام بذلك وأدلى ببيانات وافية عن السياسة الهوجاء التى يسلكها الفرنسيون وآثارها الوخيمة فى التونسيين . وكان يحضر هذه المحاضرات كثير من رجال الحكم والسياسة والسلك العسكرى وحضر غير واحد من حاشية الجنرال « ديغول » فنقلوا اليه ما سمعوه فارسل كاتب سره الى تونس

لإجراء بحث عن الحالة وعن مركز المقيم العام الجنرال « ماسط » فقدم اليها هذا المبعوث وهو شاب عسكرى برتبة ـ ليوتنان ـ واجتمع بجماعة من رجال اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستورى التونسى وسألهم عن أشياء فبينوها له ولما طلب منهم تحرير تقارير فى هذه الأمور وتسليمها اليه ليبلغها إلى الجنرال « ديغول » أعلموه بما أجمعت عليه الأمة من عدم مخاطبة أى جهة فرنسية فى أى موضوع فاندهش لهذه المفاجئة وقال إنى آسف لوصول الحالة إلى هذا الحد ولقد زار هذا الرجل الزعيم الجليل المنعم الشيخ عبد العزيز الثعالبي وطلب اليه أن يضع تقريراً عن الحالة يتعهد هو بنفسه بأن يسلمه رأساً إلى الجنرال ديغول فأجابه الشيخ بما أجابه به الآخرون وزاد بأن قال له ، لولا أنك ضيفى وتسألنى عن أشياء تقتضى الآداب بأن أجيبك عنها لما سمعت منى كلمة فى هذا الموضوع واضطر هذا المبعوث إلى تحرير تقارير بنفسه ، دون فيها ما سمعه ورآه ، الا انه سلم تلك التقارير الى شخص ليطبعها له بالآلة الكاتبة فتسربت إلى يد البوليس السياسى فلم يشعر هذا الرجل وهو يحاول ركوب الطائرة راجعاً إلى الجزائر إلا والبوليس يفتشه وينتزع منه الأوراق وسرعان ماصدر له أمر بالذهاب إلى واجهة « كازينو » والحرب فيها قائمة على قدم وساق ولم يسع الرجل إلا الامتثال للأوامر العسكرية الصادرة اليه وفى كازينو لقى حتفه .

الاتصال بالحلفاء جريمة

لقد ابتدأ القوم يتناسون جريمة اتصال التونسيين بالألمان وحل لديهم بدلها اتصال التونسيين بالانجليز والاميركان فاضحى شغل البوليس السرى تتبع هذه الاتصالات ورفع تقارير عنها ضد القائمين بها ، ولقد قالت شخصية فرنسية كبيرة لرجل من السياسيين التونسيين أثناء حديث دار بينهما حول اتصال التونسيين بالألمان فقال التونسى ، ان الذين اتصلوا بالألمان من التونسيين هم الباعة وصغار التجار بحكم مهنتهم

أما الطبقة المثقفة وأعيان البلاد فقد لازموا الحياد ، فأجابه الفرنسى بقوله نعم قد لازموا الحياد ليتصلوا بعد ذلك بالانجليز والأميركان فأجابه التونسى هم حلفاؤكم.

وزير الاقتصاد

وجاء وزير الاقتصاد الفرنسى إلى تونس وحاول بعض أصدقاء الوزير أن يهيئوا له اتصالات بالتونسيين ، إلا أنهم اصطدموا بعزم المقاطعة الذى يزداد صلابة يوماً بعد يوم كلما ازدادت السياسة إمعاناً فى الارهاق والتنكيل ، فالأحكام العسكرية لا تزال قائمة والأحزاب السياسية لم يسمح لها بالظهور والصحف القليلة تحت رقابة قاسية وغيرها لا يسمح لها بالظهور وحرية الاجتماع والتجول مفقودة وحرمة الأشخاص والمنازل منتهكة والسجون والمعتقلات مملوءة بالمتهمين الذين يلاقون فيها العذاب الشديد وإدارة البوليس العسكرى والسياسى لا تزال تقبض على الجموع من الأمة وترمى بهم فى السجون .

الاتجاه الى الشرق

لما يئست الأمة التونسية من ارعواء الفرنسيين ورجوعهم إلى جادة الرشد وخابت آمالها التى علقتها على وجود الحلفاء اتجهت بطبيعة الحال إلى الشرق تستنجد بملوكه ورؤساء حكوماته وزعمائه وشعوبه اليقظة ، فقد أرسل الحزب الحر الدستورى التونسى وزعيمه الجليل المنعم الشيخ عبد العزيز الثعالبى النداء تلو النداء واللائحة تلو اللائحة مستنجداً بالعرب والمسلمين ليؤازروا تونس فى محنتها ويعملوا لكف أيدى ظالميها عن المضى فى الفتك بها والتنكيل ونضع الآن بعض صور لهذه النداءات واللوائح للحقيقة والتاريخ .

مذكرة

مرفوعة من الشعب التونسى الى أصحاب الجلالة

ملوك العرب

فى ٧ ماى سنة ١٩٤٣ دخل الحلفاء الى العاصمة التونسيـة . وفى نفس ذلك اليوم استولت السلطات الفرنسية المؤتمرة بأمر الجنرال جيرو وعلى الاداة الحكوميـة فى عاصمة البلاد . وأخذ الجنرال جوان يصرف الأمور بوصف كونه مقيما عاماً لفرنسا فى تونس

وفى نفس هذا اليوم ابتدأت معركة حمام الأنف حيث مقر جلالة الملك سيـدى محمد المنصف . تلك المعركة التى لم تنتـــه إلا فى مساء الأحد ٩ ماى . وعند انتهائها مباشرة . ووصول القوات الحليفة المحتلة الى ســاحة القصر الملكى بحمام الأنف بدأ التونسيون يرون أول فصل من فصول الرواية الجديدة التى نوى الفرنسيون تمثيلها فى البـــلاد التونسية بفضل تمكنهم من التمويه على الحلفاء وخديعتهم والتأثير عليهم بأكاذيب اخترعوها لأجل التحصيل على موافقة القيادة العليا الحليفة على ما يفعلون. زاعمين انهم يفعلون ما يفعلون لحساب الحلفاء مع ان الحقيقة الواقعـــة هى انهم لم يكونوا ليفعلوا شيئاً إلا لحسابهم ولأجل مصلحتهم العامة لا غير

ومن المؤلم للتونسيين انهم رأوا هذا الفصل الأول من الرواية يقوم بتمثيله رجال من قوات صاحب الجلالة الانجليزية بدافع تأثير الفرنسيين ومزاعمهم الباطلة . ذلك انه بمجرد وصول القوات الانجليزية الى القصر الملكى بحمام الأنف ، دخل فريق من الضباط الانجليز على صاحب الجلالة مليك البلاد التونسية وأجبروه على ركـوب سيارة صحبة وزرائه والانتقال معهم الى العاصمة فى حراسة قوة من الجيش الانجليزى وأتوا به فعلا الى ساحة السفارة الفرنسية بالعاصمة وأوقفوه هناك حصة غير وجيزة من الزمن دون أن ينزل من سيارته.. حيث عرضوه على أنظار من تجمع هنـاك من الفرنسيين الشامتين الذين كانت قلوبهم تغلى كالمرجل ضد هـذا المليك الديموقراطى

الذى رأوا فيه عدو استعمارهم اللدود . وبعد أن تمت هذه المأساة أرجعتـــه القوة الانجليزية الى قصره

وفى اثناء الفترة التى دامت فيها هــذه الرحلة قامت قوة أخرى انجليزية بالدخول عنوة الى القصر الملكى حيث أجرت فيه تفتيشاً دقيقاً وقامت بنزع ســلاح الحرس الملكى وذلك — كما قلنا — بناء على وشاية فرنسية تزعم أن الحرس الملكى شارك فى معركة حمام الأنف ضد قوة الحلفاء المهاجمة وان أفراده كانوا يطلقون نيران المدافع والرشاشات من القصر الملكى نفسه . ولـكن هذا التفتيش الذى وقع على أثر انتهـاء المعركة مباشرة أثبت كذب هذه الوشاية السافلة وبراءة القصر الملكى الناصعة

وانه لمن الموجب للأسف حقاً ان ظهور كذب هذه الوشاية لم تكن له النتيجة المعقولة من جانب الحلفاء وهى الاحتراز من أقاويل الفرنسيين . بل كان قصارى عمل الحلفاء هو انهم نفضوا أيديهم مرة واحدة من الأمور التونسيـــة التى لا تتعلق بالضرورات الحربية وتركوها كلها بين أيدى الفرنسيين يفعلون فيها ما يشــاؤون . وهذا ما كان يريده هؤلاء ليعملوا على تنفيــذ أغراضهم ومآربهم الاستعمارية دون تقيد بمشورة القيادة العليا الحليفة

خلع الملك

وهكذا قرر الجنرال جيرو يوم الخميس ١٢ ماى ١٩٤٣ بعد جلســة عقدها فى السفارة العامة بتونس خلع ملك البــلاد الشرعى سيدى محمد المنصف . وذهب إلى قصر المرسى قبل منتصف النهار من ذلك اليوم وفد مؤلف من الجنرال جوان الذى تقلد منصب مقيم عام لفرنسا بتونس . والجنرال بارى قائد جيش الاحتلال الفرنسى بتونس والجنرال مورو الذى تقلد مهام إدارة الامن العـــام . فأبلغوا القرار المذكور إلى المليك الذى قرروا خلعه طالبين منه التنــازل عن العرش واعلموه أنه تقرر ابعاده إلى الجزائر فاذا ما تنازل عن العرش فانهم يسمحون له بعيشة راضية فى منفاه ويسمحون له بأن يستصحب معه من يشــاء من أهله ورجال حاشيته . وإذا امتنع فانهم يعلنون خلعه ويذهبون به إلى المنفى وحيداً

وبعد مناقشة طويلة دارت بين سموه وبين رجال الوفد أصر الملك على التمسك

بعرشه وعلى عدم التنازل عنه وعلى أنه لا حق للفرنسيين لا من ناحية القانون الدولى ولا من ناحية المعاهدات التى عقدت بين فرنسا وتونس يخول لهم خلع ملك تونس أو حمله على التنازل وتولية غيره العرش

وازاء هذا الاصرار عمد الفرنسيون إلى تنفيذ ما قرروه فى ساعة مبكرة من صباح يوم الجمعة ١٤ ماى ونقلوا ملك تونس الشرعى على متن طيارة مبعداً إلى الاغواط من صحراء الجزائر. ونشروا فى ذلك الصباح بلاغا رسمياً جاء فيه « ان الجنرال جيرو القائد المدنى والعسكرى بعد أن درس على عين المكان بروح النزاهة الحالة الناتجة من تحرير البلاد التونسية. رأى فى الظروف الحالية أن وجود سمو سيدى المنصف جالساً على عرش البلاد — أثناء احتلال البلاد التونسية من طرف قوات المحور من شأنه أن يضر بالأمن الخارجى والداخلى للبلاد التونسية التى تعهدت فرنسا الحكومة الحامية بضمانه. ولذلك قرر القائد المدنى والعسكرى خلع سمو سيدى المنصف ونصب ولى العهد سمو سيدى الأمين باى خلفا عنه حسب تقاليد العائلة الحسينية »

تعليق على البلاغ

والذى يطلع على هذا البلاغ تأخذه الدهشة دون شك لهذا السبب الغريب الذى بنى عليه الجنرال جيرو هذا القرار. اذ كيف يعقل أن أمراً مضى وانقضى وهو « وجود جلالة سيدى المنصف جالساً على عرش البلاد » أثناء احتلال قوات المحور لها يكون له بعد أن دخل فى طيات العدم تأثير على المستقبل ومن شأنه أن يضر بالأمن الخارجى والداخلى للبلاد

على أن وجود جلالة سيدى المنصف جالساً على عرش البلاد أثناء احتلال قوات المحور لها لم يكن جناية من عمل سموه حتى يعاقب عليها. واذا كانت هناك جناية فى الأمر فالجانى انما هو الجنرال بارى قائد الجيوش الفرنسوية فى تونس الذى أخلى البلاد قبل أن يكون هناك احتلال ألمانى وانسحب بقواته إلى سوق الأربعاء وقد كان فى امكانه المقاومة وسحق قوة الاحتلال الألمانى الأولى التى احتلت العاصمة ومطاراتها دون أن يزيد عددها على ثلاثمائة جندى وعدد من الطائرات لا يتجاوز العشر

فاحتلال قوات المحور للبلاد لم يكن سببه وجود جلالة سيدى المنصف على عرشها بل تخلى الجيش الفرنسى عن القيام بالواجب الأول على فرنسا الذى فرضته عليها معاهدة باردو وهو حماية البلاد من كل اعتداء خارجى ذلك التخلى الذى لا سبب له إلا ما أصاب الجنرال بارى قائد الجيوش الفرنسية المحتلة وقتئذ من الفزع والتردد حتى اختار الانسحاب إلى الحدود الغربية ليكون له الوقت الكافى للتفكير فيما يصلح له بصفة شخصية لا بالنظر لمصلحة فرنسا . وإلى أى الشقين ينحاز ، وأراد فى سبيل ذلك أن يوازن بين قوات الحلفاء التى نزلت بافريقيا وبين قوات المحور التى سيأتى بها الى تونس وغيرها من الأراضى الافريقية ولأجل هذه الموازنة دون أي سبب آخر سافر الى الجزائر بحجة التفاهم شخصياً مع الاميرال دارلان

ثم ان توقع الاضرار فى المستقبل بالأمن الخارجى والداخلى للبلاد لا يسوغ فى عرف القانون أن تنتزع منه جريمة تسند الى جلالة سيدى المنصف مع ان قوة جندكم أيها الجنرال جيرو وقوة الحلفاء العظيمة كفيلتان بمنع كل محاولة اضرار بهذا الأمن مهما كان مصدرها ومهما كانت قوتها . على ان توقع الشيء مهما كان عظيم الأهمية لا يمكن أن يبرر خرق القانون الدولى والعبث بما تقتضيه المعاهدات وعدم الاكتراث بشرف امضاء فرنسا وبجميع ما أعلنه الحلفاء من الدفاع عن المبادىء الانسانية والعدالة الدولية وعن حقوق الأمم الضعيفة ضد عدوان التحكم والطغيان

ثم إن هذا السبب الذي بنى عليه الجنرال جيرو قراره بخلع جلالة سيدى المنصف اذا سلم كمبدأ يصح اعتماده فانه يمكن أن تكون له نتائج أخرى خطيرة كان من واجب الجنرال جيرو أن يقررها للفرنسيين. اذ يمكن أن يقال بمقتضى هذا المبدأ ان وجود سمو الامين باى نفسه ووجود العائلة المالكة فى هذا المقام العالى أثناء احتلال قوات المحور للبلاد من شأنه أيضاً أن يضر بالأمن الخارجى والداخلى للبلاد ولذلك يجب أن يقرر خلع العائلة الحسينية كلها واعلان الحاق البلاد التونسية بفرنسا . ولهذا ، وبما ان الجنرال جيرو لم يتخذ مثل هذا القرار فالواجب على التونسيين أن يكونوا ممنونين له غاية الممنونية . . !!

رجعة الى الماضى

والواقع ان « جريمة » جلالة سيدى المنصف فى نظر الفرنسيين ترجع الى عهد سابق على وجود الاحتلال الايطالي الألمانى البلاد .. بل هي ترجع الى صفات شخصية تحلى بها . ذلك ان جـلالته ديموقراطى بطبعه، توارث الفكرة الديموقراطية عن والده المقدس سيدى الناصر باى الذى تنازل عن عرشه عام — ١٩٢٢ — لاجل التحصيل لأمته على الحقوق الدستورية التي كانت تطالب بها . وتوارثها أيضاً عن جده المقدس سيدى محمد باى الذى منح شعبه سنة — ١٨٦١ — دستور عهد الامان ومما يجب أن يلاحظ هنا ان صاحبة الجلالة الملكة فيكتوريا العظيمة ملكة انكلترا قدرت ما انطوى عليه ذلك الملك من الافكار الديموقراطية فأهدته أعلى أوسمة بلادها . ولا عجب فى ذلك من ملكة أعظم وأقدم أمة ديموقراطية ، وكذلك فعـل حفيدها جلالة الملك جورج الخامس الذى اهدى جـلالة الملك الناصر بن سيدى محمد المذكور وساماً عالياً لنفس السبب تقريباً .

والملك الذى يتوارث الفكرة الديموقراطية أباً عن جد لا يستغرب منه أن يكون محباً لشعبه غيوراً على بلده وعلى حقها فى الحرية والحياة . ولا يستغرب منه اذا عمل على ترقية شعبه حينما يتبوأ عرش آبائه الكرام . وقد كاشف برغبته هذه الفرنسـيين دون غيرهم وطلب منهم أن يساعدوه على تحقيق هـذه الرغبة المشروعة ولـكن ممثلى حكومة فرنسا لدى الحـكومة التونسية اختصـوا بسياسة المماطلة ولم يعيروا رغبات جلالته أذناً صاغية ، فاضـطر أن يخاطب رئيس الدولة فى فرنسا رأساً . وفعلا أوسـل كتاباً بذلك الى المـاريشال بيتـان فأجابه عنـه المـاريشال بالموافقـة على طلبـاته . ولـكن على الرغم من ذلك لم يشأ الفرنسيون المحليون أن يخضعوا لما قرره رئيس دولة فرنسا المسيطرة على البلاد وقتئذ ولا أن يجيبوا رغبات ملك البلاد الشرعية التى تنحصر فى المطالبة بتنفيذ معاهدة الحماية واحترام الحقوق التونسية المقررة بهذه المعاهدة .

مشادة خطيرة

وحدث بعد هذا بقليل فى ١ اكتوبر ١٩٤٢ أن جاء أول عيد للفطر يحتفل به فى عهد سموه . وفى الموكب الذى أقيم بهذه المناسبة ، والذى يحضره الموظفون العالون حسب التقاليد الرسمية لتقديم تهانيهم إلى ملك البلاد اندهش جلالته حينما شاهد أن الأغلبية الساحقة من الموظفين الذى حضروا فى التشريفات . بل جميع من حضر كانوا تقريباً من الفرنسيين . فعبر عن دهشته هـــذه للمقيم العام ولمعاونيه رؤساء الإدارات . وقال لهم إن هذا لهو أعظم برهان على حرمان التونسى من وظائف بلاده العالية حيث أن الذين لهم منهم حق حضور التشريفات كانوا لا يكادون يظهرون لقلتهم . وهـــذا عكس ما تقضى به معاهدة الحماية التى تجعل الأداة الحكومية فى يد التونسيين وتقرر للفرنسيين وظائف الإرشاد والمراقبة ليس إلا .

وقد أجاب المقيم العام الأميرال أستيفا على ملاحظات ملك البلاد العادلة جواباً قاسياً خرج به عن حدود اللياقة والآداب . فوقع بسبب هذا الجواب حادث خطير بذلت فى سبيل تسويته وساطات من قبل أناس هم محـــل الأتهام من قبل الفرنسيين اليوم . وانتهى المشكل بسلام بعد اعتذار المقيم العام وأعراب جلالة سيدي المنصف عن تعلقه بالمعاهدة .

وبتلك المناسبة أعرب المقيم العام عن عزمه على أجابة طلبات جلالة الملك وانجاز تنفيذ ما جاء فى جواب المرشال بيتان السابق الذكر على هذه الطلبات . ولم تمض أيام قلائل على هذا حتى نزل الحلفاء بالمغرب والجزائر واحتلت قوات المحور البلاد التونسية وبدأت الحرب فى تونس فتعطل بسبب إنصراف الانظار إلى هذه الحالة الجديدة إنجـاز ما وعد به المقيم العام جلالة الملك المعظم ثم من بعد فترة وجيزة عاد جلالته إلى مطالبة المقيم العام بانجـاز الوعد المذكور وانتهت المحادثات إلى مرحلة وافق عليها المقيم العـــام موافقة تامة . وبعد أن أستوثق سموه من هذه الموافقة قدم الوزراء التونسيون أستقالتهم ليتركوا المجال فسيحاً لأجراء السياسة الجديدة . وبمقتضى الاتفاق شكل سموه فى ٢ جانفى ١٩٤٣ وزارة جديدة تقوم على مبدأ المشاركة الفعلية فى الحكم واختار لها شخصيات عرفت بماضى وطنى وبعد عن وظائف الحكومة .



« دولة الوزير الأكبر السيد محمد شفيق رئيس الوزارة الجديدة »



« صاحب المعالى السيد عبد العزيز الجلولى وزير الاوقاف »

وقد أثار هذا السلوك من جلالة الملك المعظم . ونجاحه فى الحصول على إنجاز بعض مطالبه غضب الاوساط الاستعمارية الفرنسية وعدوا ذلك جريمة لا تغتفر وخطراً جسيما على مصالحهم الخاصة وعلى امتيازاتهم التى يعدونها دائماً مصالح فرنسا. ونقلوا أخبار ذلك على حسب أهوائهم الى عاصمة الجزائر وهناك فى الجزائر قامت قيامة الفرنسيين وقر قرارهم فى شهر مارس ١٩٤٣ على خلع جلالة الملك المنصف والغاء العائلة الحسينية المالكة والعرش التونسى والحاق تونس بالجزائر وجعلها مقاطعة رابعة.

وطنية الملك المنصف

هذا هو تفصيل ما جرى فى البلاد التونسية أثناء عهد ولاية سيدى المنصف وتلك هي (جريمته) الحقيقية في نظر الفرنسيين وطرق العقاب الذى قرروا انزاله به خاصة وبالتونسيين عامة جزاء ابتهاجهم بأعمال مليكهم ومحبتهم وولائهم له والتفافهم جميعا حوله وتأييدهم له تأييداً مطلقاً، وتلك هى حقائق الامور أما ماوجهوه له عند احتلال الحلفاء للبلاد من الاتهامات بموالاة المحور فهى اتهامات كاذبة ودعاو باطلة اختلقوها لتبرير أعمالهم نحوه ونحو التونسيين أمام الحلفاء ولخداع الحلفاء عن حقيقة أغراضهم وضمان سكوتهم عن كل اعتراض على سياستهم التى عزموا على سلوكها فى هذه البلاد.

لقد زعموا أمام الحلفاء أن جلالة سيدى المنصف كان يعمل مع المحور ويؤيده فيما كان يجريه أيام احتلال قواته للبلاد . مع أن الواقع الثابت ثبوتاً قطعياً ورسمياً أن سموه كان على العكس من ذلك تماماً وانه كان يناصر قضية الحلفاء وينحاز إليها بكليته لأنه كما قلنا ديمقراطى بالطبع ورث النزعة الديموقراطية أبا عن جد ، وقد أعلن فى فاتحة الحوادث تمسكه بسياسة الحياد التام بالنسبة للمتحاربين . وأراد سموه أن يجعل من هذه السياسة ذريعة يعتصم بها ضد رغبات سلطات المحور ورجال حكومة فيشى الذين كانوا وقتئذ يخدمون ركاب القوات المحورية.

وقد عارض جلالته فعلا سلطات المحور فى الرغبات التى قدموها ، على الرغم من موافقة ممثلى حكومة فيشى لهذه السلطات موافقة تامة فقد امتنع من الترخيص

بتجنيد الشبان التونسيين للعمل العسكرى والمدنى لمساعدة قوات المحور . وامتنع كذلك عن إجراء تعديل فى معاهدة الحماية كانت ترغب فيه إيطاليا وقدمته الى جلالته بواسطة وزيرها المفوض بومبيرى الذى عاد الى تونس لأجل هذا الغرض لتحقيق مطامعها من وراء هذا التعديل وامتنع أيضاً عن إجابة رغبة الألمان في استعمال سموه وسائل الدعاية الألمانية من راديو وغيره ضد الحلفاء لما أغارت طائراتهم على بعض المدن التونسية وعلى القيروان بالأخص . وامتنع مرة أخرى عن اشهار الحرب على الحلفاء لما طلب الألمان منه ذلك حينما أعلنت العراق الحرب على دول المحور ليكون من ذلك الاعلان جواباً على هذا العمل من جانب الحلفاء . وفى غير ذلك من الأمور أصر جلالته كل الاصرار على التزام خطة الحياد التى اختارها سياسة شخصية له ضد رغبات سلطات الاحتلال المحورية وممثلى حكومة فيشى وجميع هذا ثابت فى الوثائق الرسمية التى لا مجال للطعن فيها بحال .

أما مايقال عن منحه أوسمة شرفية لممثلى سلطات المحور فان حقيقة الأمر فى هذا الموضوع هى أن الأميرال استيفا المقيم العام وقتئذ طلب من سموه منح هذه الأوسمة فرفض جلالته الطلب ولكن المقيم العام عاود الطلب مرة أخرى واحتج بأن منح الأوسمة لرجال من الأجانب من حق فرنسا أن تطلبه من جلالته لمالها بمقتضى معاهدة الحماية من النظر المطلق فى مسائل السياسة الخارجية . وعلى الرغم من هذا البرهان فان جلالته أغفل الأمر مرة أخرى فعمد الاميرال استيفا الى تقديم مطلبه فى مذكرة كتابية رسمية . وعند هذا فقط لم يجد جلالته بدأ من إجابة طلب المقيم العام ممثل فرنسا الحامية .

ولوكان جلالة سيدى المنصف يعمل حقيقة مع المحور لاستطاع أن يمزق معاهدة الحماية ، خصوصا لما طلبت منه إيطاليا ذلك . ولتمكن أيضا من أن يقضى على المركز الخاص الذى كان ولا يزال للفرنسيين فى تونس . ولكن الواقع الثابت بالادلة والبراهين أن سموه كان على عكس ذلك تماماً وكان ينتهز الفرص لاثبات عزمه على التمسك بمعاهدة الحماية وانه انما يستنكر هضم حقوق رعاياه والاعتداء عليهم ،

ومن ذلك انه صرح لمبعوث جريدة « تونس جورنال » تصريحات نشرتهـا الجريدة في عددها الصادر بتاريخ — ١١ — جانفى ١٩٤٣ أي بعد ان شكل جلالته حكومته الجديدة بأيام ، وقد جاء فى هذه التصريحات اعرابه عن « رغبته فى أن يكون للبـلاد التونسية ولفرنسا فى مستقبل الأيام مصير واحد ، وقال للمراسل بعد ذلك « غير انه قد ارتكبت فى الماضى غلطات وفى بعض الأحيان اكتسبت تلك الغلطات صبغة مظالم حقيقية ولكننى أتحقق ان الماريشال بيتان لوكان على أتم علم منها لابدى سخطه عليها ، وأضاف جلالته « اننا مستعدون لضرب صفح عن الماضى . . . واننا واثقون من ان فرنسا سوف تبرهن عن تفهمها لمطالبنا وعن تعلقها باهداب العدل فيمكننا حينئذ أن نعمل جنباً لجنب . »

فهل الذى يتخذ مثل ذلك الموقف ازاء سلطات المحور ويصرح بمثل هذه التصريحات هو موال لالمانيا وايطاليا وعدو للحلفاء ولفرنسا . . . . لاشك ان كل ذى ضمير يشعر بمقدار ذرة من الانصاف لابد له أن يعترف بالحقيقة الواقعة وهي ان جلالة سيدى المنصف باى على العكس من ذلك موال للحلفاء وموف لفرنسا .

حقد الاستعمار

ولكن الحقد يعمي صاحبه عن حقائق الامور فكيف به اذا اجتمع مع الغرض. والحقد والغرض هما اللذان حملا الفرنسيين على اتخاذ هذا الموقف نحو جلالة سيدي المنصف وعلى تضليل الحلفاء حتى لايوجهوا اليهم أي اعتراض ، بل وحمـلاهم على إبعاد جلالته بعد أن خلعوه الى الصحراء المحرقة وحيداً لارفيق له من أهله وبنيه أو من خاصة حاشيته ، واختاروا لإقامته مكاناً تصل فيه درجة الحرارة الى خمسـين سنتيغراد فى الظل وأخذوا يضيقون عليه العيش فى هذا الجو الخانق مصرحين له انهم لايغيرون سلوكهم معه حتى يمضى لهم على صك تنازله عن العرش حتى انهم منعوه من لبس الملابس الخفيفة المناسبة لفصل الحر وما زالوا به يراودونه على ما يريدونه منه من تنازله عن عرشه مرهقين له لأجل الحصول على ذلك بشتى أنواع الارهاق حتى أمضى لهم على صك التنازل الذى أعدوه . وكان ذلك فى يوم من ايام تبلغ فيها شدة

الحرارة منتهاها وهى ايام شهر جويليه وقد صادف ان كان اليوم الذى امضى فيه جلالته صك التنازل من جملة ايام طغت فيها على شمال افريقية موجة من الحرارة لاتطاق عند ساحل البحر فضلا عن الصحراء ، حتى ان الموظفين الذين أرسلوهم اليه لحمله على الامضاء كانوا فى تلك الأيام يقضون بياض النهار داخل حمام يجرى فيه الماء البارد بصورة دائمة نظراً لشدة حرارة الجو [١]



المنزل الذى اعتقل فيه جلالة الملك المنصف فى تنيس

(١) وقد مرض جلالته بعد ذلك من شدة الحر والمضايقة الشديدة التى ضايقوه بها وخيف على حياته فنقلوه من الاغواط الى « تنيس » على الساحل الجزائرى .

وان فى هذا السلوك من قبل الفرنسيين لأعظم دليل على شعورهم بان قرار خلع جلالته كان قراراً غير شرعى . والحق ان خلع ملك البلاد عن عرش آبائه وأجداده الذى جلس عليه بمقتضى التقاليد والقوانين التونسية لا بمقتضى هبة من فرنسا — لهو أمر لا تملكه فرنسا سواء بمقتضى القانون الدولى أو بمقتضى نصوص المعاهدات المعقودة بينها وبين تونس ، بل هو فى الواقع مخالفة صريحة لهذه المعاهدات فان الفصل الثالث من معاهدة باردو المنعقدة فى ١٢ ماى سنة ١٨٨١ يوجب على فرنسا حماية شخص الملك وحقوقه وعرشه وحكومته وبلاده ، بل يوجب عليها هذه الحماية الشخصية حتى بالنسبة لجميع افراد العائلة الحسينية المالكة .

وراثة العرش

إن وراثة العرش التونسى تجرى طبق تقاليد ونصوص قانونية مستمدة من أحكام الدين الاسلامى الحنيف . ولهذه التقاليد والنصوص من القوة والأثر فى نفوس التونسيين وفى نظرهم ما هو أقوى بكثير مما يحدثه انتخاب مجلس نيابي لرئيس الجمهورية . ولذلك فحينما رأى التونسيون ذلك الموقف الرائع الذى وقفته الأمم الديموقراطية وخاصة انجلترا فى قضية لبنان وتأييد ارادة الشعب اللبناني المتمثلة فى رئيس الجمهورية وحكومته الوطنية المختارة فان أولئك التونسيين جميعاً شعروا بالألم الذي لا مزيد عليه لما رأوا من أعراض الحلفاء وجمودهم إزاء ما وقع وما هو واقع فى تونس من اضطهاد أمة صغيرة ضعيفة لا حول لها ولا قوة . واعتداء مستمر على حريات أفرادها وعلى الكرامة الانسانية وعلى الحقوق والقوانين . وأعظم من ذلك على عرش البلاد وعلى ذلك الملك الشعبي الديموقراطى المحبوب جلالة سيدى المنصف

نعم لقد جرى كل هذا وأكثر منه بمرأى ومسمع من سلطات الحلفاء المحتلة ولم يحرك أحد ساكناً لنصرة الحق ورد عادية الطغيان عن هذه الأمة الضعيفة المسالمة فى حين كنا نرى الحلفاء أنفسهم لم يجروا فيما بعد حينما احتلوا الأراضى الايطالية على أى خطة انتقام ولم يقدموا على المساس بمركز ملك إيطاليا على الرغم من موقفه العدائي ضد الديموقراطية ومناصرته الصريحة المتواصلة للفاشيستية وإعلانه الحرب بجانب

ألمانيا وعلى الرغم من مطالبة العناصر الديموقراطية فى ايطاليا بابعاد هذا الملك عن عرش البلاد

ولا سبب لاختلاف موقف الحلفاء فى تونس عن موقفهم فى لبنان وايطاليا إلا تصديقهم الدعاية الكاذبة التى أذاعها الفرنسيون ضد التونسيين ومليكهم وإلا التهم الباطلة التى رموهم بها من أول يوم من أيام احتلال القوات الحليفة للبلاد .وقد أيقن التونسيون بمبلغ تأثير الدعاية على الحلفاء فاختاروا أن لا يقوموا بأية وسيلة من وسائل الاحتجاج ضد ما وقع من اعتداء على العرش التونسى وعلى الجالس عليه الذين لها أعظم منزلة فى القلوب حتى لا يؤول الفرنسيون أى حركة من حركة الاحتجاج والاعتراض بأنها محاولة اخلال بالامن لعرقلة عمل القوات الحليفة المحتلة

وبازاء هذا الموقف الصامت الذى اختاره التونسيون أخذوا يعملون على ازالة ما علق بالأذهان فى الأوساط الحليفة من الأثر السيء لتلك الدعاية الفرنسية الكاذبة والتهم الباطلة . فقدموا التقارير العديدة الى السلطات والشخصيات الانجليزية والامريكية تحمل البراهين الساطعة على براءة التونسيين ومليكهم وتكشف القناع عن حقيقة الموقف الذى وقفوه أيام احتلال قوات المحور للبلاد

وفى الوقت نفسه لم يحجموا عن القيام بمحاولة أخرى مثل هذه مع الفرنسيين فاتصلوا بهم كثيراً وافهموهم موقف الشعب التونسى وحقيقة شعوره ومبلغ تمسكه بمليكه المبعد وبكرامة وقدسية العرش . وقد قاموا بهذه المساعى أيضاً لدى معظم الشخصيات البارزة التى لها أثر فى دوائر لجنة التحرير وذلك مثل الجنرال ديغول والجنرال كاترو و م : ما سيغلى وغيرهم

وفى الوقت نفسه كانت التقارير الرسمية الشهرية التى يرسلها العمال والمراقبون المدنيون إلى جهات الاختصاص المركزية فى العاصمة تثبت إجماع الرأى العام التونسى حتى الفلاحين والبسطاء وسكان البادية على المطالبة برجوع الملك الشرعى إلى عرشه وباحترام قدسية العرش . كما تثبت تلك التقارير أن اهتمام التونسيين بتحقيق هذا الأمر هو أعظم بكثير من اهتمامهم بأمر النقص فى مواد التموين وحتى اللباس والمواد

الضرورية الأخرى . ومن إهتمامهم بأمر الاضطهادات والاعتداءات المتواصلة في كل مكان على الحريات الشخصية التي عمت البلاد التونسية كلها حتى الجهات التي كان يحتلها الحلفاء من أول الأمر ولم تقتصر على الجهات التي كانت تحتلها قوات المحور . وفي هذا وحده أعظم دليل على أن الفرنسيين إنما كانوا مدفوعين فيما فعلوا بدافع الانتقام والتشفي من التونسيين لا بدافع الغيرة على مصالح الحلفاء ولا بدافع القضاء على كل موالاة للعدو . وما هذه التهمة الباطلة التي الصقوها بالتونسيين عامة إلا ذريعة لتنفيذ مآربهم وستراً لأغراضهم .

ثم ان هذه التقارير الرسمية الشهرية وتلك البراهين القوية التي قدمها التونسيون الى الفرنسيين من أمثال من ذكرنا سابقاً أسماءهم جعلت بعض الأوساط الرسمية تهتم بهذه المشكلة التي نسميها مشكلة العرش وتبحث عن أحسن الحلول التي يجب أن تحل بها لازالة حالة التوتر المعنوي التي أخذت تتجسم بوضوح في البلاد كلما تقدم الزمن . وقد أخذ تفكير الفرنسيين يتجه الى هذه الناحية لا سيما بعد أن شعروا بأنهم حققوا على يد سمو الذي نصبوه خلفاً عن جلالة سيدي المنصف أهم الأغراض الاستعمارية التي كانوا يصبون الى تحقيقها والتي كان تحقيقها في طليعة الأسباب التي أملت عليهم خلع مليك البلاد الشرعي سيدي المنصف عن عرشه لما عرف عنه من التمسك الشديد بحقوق بلاده والثبات في الدفاع عما يراه حقاً لا سبيل الى التهاون فيه. بحيث انهم كانوا يتحققون سلفاً انه لو بقي سموه على العرش لما أمكن لهم بلوغ مآربهم التي حققوها بغاية السهولة مع خلفه

محبة الشعب للملك

وازاء هذا رأى التونسيون أن يوجهوا عرائض الى لجنة التحرير الوطني الفرنسية ورئيسها الجنرال ديجول تعبر عما لهم من رغبة اجماعية واتحاد وثيق حول المطالبة برجوع مليكهم الشرعي المحبوب جلالة سيدي المنصف الى عرشه واحترام قدسية هذا العرش

ولقد أقبل التونسيون من مختلف الطبقات ومختلف النزعات على امضاء هــذه العرائض اقبالا منقطع النظير فى تاريخ النهضة الوطنية ولم يصدهم عن ذلك ما قامت به الحكومة المحلية من محاولات لمنعهم من الامضاء وذلك باستدعاء من تظن انهم هم القائمون بهذه الحركة وتهديدهم للكف عن مواصلة عملهم. فهى لم تظفر الى الآن بطائل. ولم يجدها هذا التهديد نفعاً فان التونسيين مصممون كل التصميم على المطالبة بعودة مليكهم الشرعى الى عرشه. وعلى السعى المشروع فى سبيل تحقيق ذلك ولو كره الكارهون

والتونسيون حين إتخاذهم هذا الموقف وعزمهم الأكيد على الاصرار عليه إلى النهاية لم يكونوا مدفوعين الي ذلك بدافع العناد أو التصلب فى الرأى أو بالعامل السياسى وحده. بل انهم كانوا مدفوعين بالعامل الدينى قبل كل شىء لأن الشعب التونسى من أشد الشعوب العربية والاسلامية تمسكا بدينه. وقد أعرب عن ذلك اعراباً صادقا صريحاً فى عدة مناسبات لاسيما فى قضية التجنيس.

والدين الاسلامى الحنيف يقضى بأنه إذا انعقدت البيعة الشرعية لأمير من امراء الاسلام لايحق لأى أحد مهما كانت الصفة التى ينتحلها لنفسه أن ينقضها بعد إبرامها. ولا يجوز ذلك إلا لهيئة الجماعة الاسلامية بعد أن يقرر أهل الحل والعقد من رجال الدين العاملين وفق قواعده وأحكامه أنه حدث مايوجب نقض تلك البيعة وموجبات نقض البيعة تنحصر فى ارتداد الأمير عن الدين الاسلامى وكفره بأحكامه أو فقد الأمير لعقله. وما سوى ذلك لايحل أبداً نقض بيعة الأمير ولا يخلع هذه البيعة من رقاب المسلمين.

هــذا ومن جهة أخرى فنظراً لأن الدين الاسلامى يسند السلطتين الروحية والزمنية إلى الأمير فان جميع شؤون الجماعة الاسلامية تتوقف على وجوده وعلى قيامه بمأموريته السامية. وكذلك فان جميع القائمين بشؤون الجماعة الاسلامية إنما يقومون بذلك نيابة عنه. ويدخل فى هــذه الشؤون القضاء الشرعى وامامة الصلاة وما أشبه ذلك. فاذا ما أبعد الأمير الشرعى عن عرشه فيجب أن يتم ذلك الابعاد

وفق قواعد الدين الاسلامى وأن يقام خلف للأمير المخلوع بمقتضى بيعة شرعية صحيحة حتى يمكن أن تستمد منه النيابة الشرعية للقيام بتلك الأمور من شؤون الجماعة الاسلامية ، وإذا لم يتم هذا وكذلك إذا لم يكن خلع الأمير صحيحاً من الوجهة الشرعية الدينية فان شؤون الجماعة الاسلامية تتعطل وما يجرى منها لا يكون صحيحاً من الوجهة الدينية.

لهذه الأسباب فإن الشعب التونسى المسلم المتمسك بدينه يجد نفسه فى حالة حرجة بسبب ابعاد مليكه عن عرشه بصورة غير شرعية ولا ترضاها أحكام الدين الاسلامى الحنيف . بل أن الشعب التونسى كله يشعر شعوراً صادقاً بأن حياة الجماعة الاسلامية فى هذه البلاد تجرى اليوم بصورة منافية لأحكام الدين الاسلامى الحنيف وبذلك تكون الجماعة الاسلامية بالبلاد فى حكم العدم من الوجهة الدينية . وهذا ما لا يرضاه أحد من المسلمين بحال .

هذا هو السبب الأصلى فى موقف التونسيين وفى إجماعهم على المطالبة برجوع مليكهم سمو سيدى المنصف باشا باى الى عرشه . ولذلك فانهم لايعدلون أبداً عن الكفاح المشروع لتحقيق طلبهم العادل وجعل حياة جماعتهم الاسلامية موافقة لأحكام الدين الاسلامى الحنيف .



نص مذكرة

مرفوعة من الحزب الحر الدستورى التونسى الذى يترأسه الزعيم — الجليل
المنعم الشيخ عبد العزيز الثعالبي الى رئيس الحكومة المصرية
صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

تونس فى ١٠ مارس سنة ١٩٤٤
الحمد لله

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس الحكومة المصرية حفظه الله ورعاه وأمده بعونه وتأييده على ما يقوم به لخير العروبة والاسلام من توحيد الاتجاه فى مختلف بلاد العرب والاسلام وتوحيد جهود العاملين لبناء المستقبل المجيد للامة العربية كلها

السلام عليكم أيها الزعيم العظيم ورحمة الله وبركاته وبعد فانا فريق من اخوانكم العرب المسلمين المخلصين لمبدأ العروبة المسلمة الموحدة نلتمس من مقامكم الرفيع أن تسمحوا لنا بأن نبدى لكم ما يخالج نفوس أهل هذه البلاد العربية النائية من عظيم الاعجاب بما بذلتموه من جهد مشكور هذه الأيام فى سبيل الوحدة العربية حيث جمعتم حولكم ممثلى البلاد العربية وزعماءها ورؤساء حكوماتها ومبعوثى ملوكها . فكان فى تلبيتهم دعوتكم واجتماعهم حولكم وتأييدهم لمشروعكم نصر وأى نصر يتوج الحياة المجيدة لمصطفى النحاس باشا زعيم مصر وزعيم الشرق وزعيم العروبة والاسلام .

واسمحوا لنا أيها الزعيم العظيم أن نقول لكم بغاية الصراحة والاخلاص انه بقدر ما كان يتضاعف سرورنا كلما رأينا شاهداً جديداً على تأييد مختلف البلاد العربية لهذا المشروع العظيم .كان يتضاعف حزننا فى هذا المغرب العربى المسلم كلما رأينا مضياً فى هذا السلوك الذى كنا نسميه — قبل يوم غرة مارس ١٩٤٤ — اعراضاً عن شق عظيم من بلاد العروبة والاسلام يبتدىء من الحدود الغربية لبلاد الكنانة العزيزة

وينتهى غرباً بالبحر المحيط . يسكنه شعب متمسك باسلاميته كل التمسك شديد التحمس لعروبته ولفكرة الوحدة العربية عامل على أحكام إتصاله مع اخوانه فى الشرق . ولقد أقام فى كثير من المناسبات الماضية الأدلة الناصعة على ذلك خصوصاً عند رفضه لمشروعي التجنيس والسياسة البربرية . ذينك المشروعين اللذين إعتمدت عليهما السياسة الأستعمارية الفرنسية لفصل أهل هـذه البلاد عن جسم الجامعتين الاسلامية والعربيـة . فهب فى وجهها شعب هذه البلاد للدفاع عن كيانه وعن اسلامه وعروبته واصطدم مع القوة الغاشمة وقدم فى هذه المقاومة العدد العديد من الضحايا من خيرة أبنائه ولم تردعه جسامة التضحية وفداحة الخسارة عن المضى فى هذه المقاومة حتى استطاع بقوة عزيمته وعظيم ايمانه أن يقضى على المشروعين الاستعماريين اللذين تسندهما القوة الغاشمة القضاء المبرم الذى لا قيام لهما من بعده بحول الله .

وبصرف النظر عن هذا فان الحقيقة البديهية المجردة التى تتراءى للناظر الى المصور الجغرافى لبلاد العرب توجب على العاملين فى سبيل الوحدة العربية أن لا يغفلوا أمر دعوة هذا الشعب العربى المغربى إلى المساهمة بنصيبه فى بناء الوحدة المباركة ذلك أن بلاد العرب كما نراها فى المصور الجغرافى تتمثل فى شكل طائر قلبه بلاد الكنانة وجناحه الأيمن بلاد الشرق الادنى والجزيرة العربية وجناحه الايسر بلاد المغرب . فكيف يمكن لهـذا الطائر الجميل أن يحلق فى سماء العز والسودد والرقى إذا كان فاقدا أحد جناحيه . بل كيف يستطيع أن يقف فى وجه أوروبا الجديدة وأميركا الغنية القوية يطالبهما بحقه فى الحياة والحرية والاستقلال ويحتفظ أمامهما بعزته وكرامته وهما اللتان تناديان منذ الآن بأن مستقبل العالم بعد الحرب يجب أن يكون بأيدى ثلاث من الأمم لا غير هى التى توزع الحظوظ وتقسم خـيرات العـالم بين من تشاء وفق النظام الذى ستضعه للعالم كله .

ويجب أن لا نغفل عن حقيقة أخرى وهى أن هذا الشرق من بلاد العروبة قد ابتلاه الله دون بقية البلاد العربية بالاستعمار اللاتينى الذى هو أشد أثراً على كيان الأمة العربية من الاستعمار الانجلوساكسونى . فان هذا الاستعمار اللاتينى قد جعل همه فصل

أهل هـذه البلاد العربية المغربية عن أرومتهم وعروبتهم وتاريخهم وماضيهم المجيد وإبعادهم عن كل اتصال بإخوانهم فى الشرق . وسعى لتحقيق هـذه الخطة جاهدا بكل مايملك من قوة جاعلا عماد سياسته هذه ادخال عوامل الانحلال على كل مقومات الأمم التى تحفظ كيانها بين أهل هذه البلاد . وبازاء ذلك سلكوا كل سبيل يفضى الى ابتلاعهم فى بوتقة العنصرية اللاتينية المستعمرة لهم . وإحقاقاً للحق يجب أن نقول ان المستعمر ـ على الرغم مما استعمله من جهود وقوة ـ لم يفلح فى هذا السلوك حتى فى الجزائر وطرابلس الغرب ذينك القطرين اللذين كان الظانون يظنون ان العروبة قد فقدتهما الى الأبد . فهاهي أحداث هذه الحرب قد بعثت فيهما أخيراً روحاً قومية قوية تسر كل ضمير وطنى عربى ولله الحمد واذا كان قطر طرابلس الغرب قد أراحه الله من مستعمره الشـديد الوطأة راحة أبدية فان الأقطار الثلاثة الأخرى . تونس والجزائر ومراكش . لاتزال تجاهد هذا الفريق من مستعمريها الذى تظاهر بالاخلاص لقضية الحلفاء ضد عدوهم فجازوه عن انتصارهم فى أفريقيا باقامته مقام الحاكم المطلق العامل فى سبيل الخروج من هـذه الحرب بامبراطوريته سليمة قوية ممتزجة فى بوتقته امتزاجاً لم يكن ليحلم به من قبل

واذا كان زعماء هذا الفريق من الفرنسيين قد منوا بالفشل والاخفاق فى أمر قضية لبنان بفضل قيام تضامن عربى اجماعى وثيق فى وجوههم صـدهم عن الوصول الى أغراضهم والمضى فى طغيانهم فانهم مع الأسف الشـديد يكادون يلاقون النجاح على مايلوح فى هـذا المغرب العربى لالسبب إلا لانهم لم يلاقوا امامهـم الا مقاومة شعب أعزل ضـعيف غفل عنه اخوانه من الشعوب العربية الاخرى فلم يؤيدوه فى مقاومته ولم يرفعوا أى صوت بالاحتجاج على ما أصابه والتأييد له فيما يلاقيه من إعنات وشقاء ومحاولة تضامن لرد عادية الطغيان عنه

ومن المؤلم ان خطة الاعراض التى أخذت بها شـعوب الشرق العربى ازاء ماهو واقع فى المغرب العربى قد شجعت ذلك الفريق من طغاة الاستعمار الفرنسى الغاشمين فاستثمروا هـذا السلوك الظالم ووسعوا نطاقه أخيراً حتى شمل سائر بلاد المغرب كلها من تونس شرقاً الى مراكش حتى المحيط الغربى

وأول مابدأوا به حينما دخلوا الى البلاد التونسية فى ذيل جيوش الحلفاء عند تمام الهزيمة على جيوش المحور أن خلعوا مليكها العادل الديموقراطى المحبوب محمد المنصف بدعوى كاذبة ليس لها أى ظل من الحقيقة . فزعموا انه كان يعمل مع المحور ويؤيده فيما كان يجريه ايام احتلال قواته للبلاد مع انه على العكس من ذلك تماماً انما كان يناصر قضية الحلفاء وينحاز لها بكليته وقد عارض سلطات المحور فى كثير من الامور الهامة على الرغم من موافقة ممثلى حكومة فيشى لهم موافقة تامة فقد امتنع من الترخيص بتجنيد الشبان للعمل العسكرى والعمل المدنى لمساعدة قوات المحور وامتنع كل الامتناع من إجراء تعديل فى معاهدة الحماية كانت ترغب فيه إيطاليا لتحقيق بعض مطامعها من وراء هذا التعديل . وامتنع كذلك من إجابة رغبة الألمان فى استعمال وسائل دعايتهم من راديو وغيره للتشنيع على الحلفاء لما أغارت طياراتهم على المدن التونسية وعلى الأخص مدينة القيروان التى هدمت فيها بعض المعالم الأثرية التى يرجع تاريخ انشائها إلى عهد الفاتحين المسلمين الأولين . وامتنع كذلك من اشهار الحرب على الحلفاء لما طلب منه الألمان ذلك حينما أعلنت العراق الحرب على دول المحور ليجعلوا من ذلك جواباً على هذا العمل من جانب الحلفاء . وأصر سموه كل الاصرار على التزام ما أعلنه أول الأمر من سلوك خطة الحياد بازاء المتحاربين ليتفادى مثل هذا الضغط من جانب سلطات المحور المحتلة المؤيدة من طرف ممثلى حكومة فيشى وجميع هذا ثابت بمقتضى وثائق رسمية لامجال للطعن فيها بحال ولم تكن غاية سموه من إعلان الحياد إلا خدمة مصالح الحلفاء حتى يعتصم به حينما يطالبه ممثلو المحور أو حكومة فيشى بأمر لا يتفق مع مصلحة الحلفاء ولا دافع له على هذا الا لأنه ديموقراطى شعبي بالطبع .

والحقيقة الواقعة أن هذا المليك العظيم لم يأت الزمان بمثله فى ملوك تونس من ال الحسينيين وعلى الأخص الذين عاشوا تحت نظام الحماية الفرنسية . وقد امتاز بالوطنية العظيمة والغيرة النادرة على حقوق بلاده وشعبه والمحبة الفياضة المتدفقة لهما إلى جانب فطنة فائقة ونظرات صائبة وعزيمة ثابتة لا تنثنى وصلابة شديدة فى الدفاع عما يراه حقاً لبلاده وشعبه وفى المحافظة على مقومات الأمة وكيان البلاد . كل ذلك مع

التمسك كل التمسك بمبدإ منصبه كملك عصرى عادل عامل يستشير أولى الرأى السديد وأهل الوطنية الصادقة ويستزوز الرجال المخلصين العاملين في حقل الوطنية . ويسعى للقضاء على كل شقاق فى البـــلاد ولتوحيد جميع العاملين وجمعهم تحت لواء العدل وتوجيههم جميعاً للعمل الصالح لفائدة الأمة وخدها دون أى اعتبار شخصى

ولا شك أن من يتحلى بهذه الصفات وغــيرها من الخلال الحميدة لا بد له أن يصطدم مع رجال الاستعمار وهذا ما حصل بالفعل عدة مرات وكان النصر حليفاً لثبات سموه فى الدفاع عن حق أمته فى كل مرة سلك فيها هذه الخطة وخذل رجال الاستعمار خذلاناً مبيناً وقد زاد ذلك من التفاف الأمة وتوحيد آمالها حوله حتى صار قوة عظيمة خشيتهـا جميع قوات الاستعمار وامتد نفوذه وصدى أعماله إلى ماوراء الحدود التونسية العربية الى الجزائر ومراكش حتى لقد صار أهل الجزائر يهتفون باسمه وبجلائل أعماله المجيدة فى سبيل خدمة أمته

هذا هو السبب الوحيد الحقيقى الذى حمل الطغاة من الفرنسيين اليوم على انتهاز فرصة دخولهم الى تونس دخول الغزاة المنتصرين فى ذيل جيوش الحلفاء فاقدموا فى أول يوم من دخولهم على خلعه وابعاده الى صحراء الجزائر وحيداً لارفيق له من أهله وبنيه أو من خاصة حاشيته واختاروا لاقامته مكاناً تصل درجة الحرارة المعتادة فيه الى خمسين درجة سانتيغراد فى الظل ثم أخذوا يضيقون عليه العيش فى هذا الجو الخانق حتى أنهم منعوه من لبس اللباس الخفيف المناسب للحر مصرحين له أنهم لا يغيرون سلوكهم معه حتى يمضى لهم على صك تنازله عن العرش وما زالوا به يراودونه على ذلك مرهقين له حتى امضى لهم ذلك الصك فى يوم من أشد أيام شهر يوليو حرارة وصادف ان كان من جملة أيام طغت فيها على شمال افريقيا موجه حرارة غير معتادة حتى أن الموظفين الذين أرسلوهم اليه لحمله على امضاء الصك كانوا يقضون بياض النهار فى حمام يجرى فيه الماء البارد بصورة دائمة نظراً لشدة حرارة الجو الخانقة وهكذا أمضى عظمته صك التنازل عن العرش فى يوم يوليو ١٩٤٣ تحت مختلف عوامل الضغط والاكراه

ان خلع ملك البــلاد هو أمر لا تملكه فرانسا بمقتضى ما بينها وبين تونس من

معاهدات بل هو فى الواقع مخالف مخالفة صريحة لهذه المعاهدات فان المادة الثالثة من معاهدة (باردو) توجب على فرانسا عكس ما فعله هذا الفريق من الطغاة باسم فرانسا وتفرض عليها حماية شخص الملك وحقوقه وعرشه وحكومته وبلاده من كل اعتداء بل تفرض عليها هذه الحماية الشخصية حتى بالنسبة لجميع أفراد العائلة الحسينية المالكة

وكان هذا الفريق من الطغاة المستعمرين قد شعروا بما فى عملهم الذى أقدموا عليه من مخالفة صريحة للتعهدات فسعوا جهدهم لحمله على التنازل عن العرش بوسائل مختلفة ولما رفض عروضهم عمدوا الى وسائل الارهاق والتعذيب حتى فازوا منه أخيراً بما يرغبون ولكن الاكراه لم يكن يوماً ما من الوسائل التى تكسب الأعمال والأشياء أى صبغة قانونية اللهم الا صبغة مزيفة لا تثبت أمام الواقع والعدالة الحقة بحال

ان وراثة العرش التونسى تجرى طبق تقاليد ونصوص قانونية مستندة على أحكام الدين الاسلامى الحنيف فيما يخص البيعة ولهذه التقاليد والنصوص من القوة والأثر فى نفوس التونسيين ونظرهم ما هو أقوى بكثير مما يحدثه انتخاب مجلس نيابى لرئيس للجمهورية فاذا ما رأينا هذا الاجماع الأكيد والتضامن الوثيق من قبل شعوب الشرق العربى وحكوماته وملوكه فى تأييد قضية لبنان واحترام الارادة الشعبية اللبنانية الظاهرة فى انتخاب رئيس الجمهورية واختيار حكومة صاحب الدولة رياض الصلح الوطنية فان التونسيين خاصة وأهل المغرب العربى عامة قد تألموا شديد الألم حينما رأوا أنفسهم محرومين من عطف إخوانهم فى الشرق العربى وتأييد حكوماته لارادتهم الشعبية الاجماعية الظاهرة فى الالتفاف حول مليكهم الشرعى المحبوب والمطالبة بارجاعه إلى عرشه ومقامه السامى

وان التونسيين لايزالون يطمعون فى أن يحظوا بهذا التأييد لقضيتهم الذى نالت مثله لبنان وانتصرت بسببه ذلك الانتصار الباهر العظيم ذلك أن بيعة هذا الملك المحبوب لا تزال فى أعناقهم ولا يمكن أن ينقضها عمل الطغاة الظالمين . وللبيعة أحكام شرعية كما تعلمون رفعتكم لها أثر عظيم فى حياة الجماعة الاسلامية وفى القضاء الشرعى

على الخصوص وكل هذا معطل الآن بسبب ابعاد ملكنا الشرعى عن عرشه وجماعتنا الاسلامية تحيا الآن حياة حرجة لا ترضاها أحكام الدين الحنيف والشعب التونسي متمسك كل التمسك بدينه كما هو متمسك بقوميته وعروبته وتضامنه مع اخواته من شعوب الشرق

وإذا كان التونسيون يتألمون لما لا قوة من أعراض إخوانهم فى الشرق عن تأييدهم وإظهار العطف عليهم فى محنتهم فانهم يأخذون على الحلفا والأمم الديموقراطية ان جرى كل ذلك بمرأى ومسمع من سلطاتهم المحتلة بل لقد جرى من الاضطهاد والتعذيب والترويع والمصادرة ما يشيب لهوله الولدان حتى لقد بلغ عدد الذين سجنهم الفرنسيون أو اعتقلوهم فى ميادين الاعتقال بتونس وحدها من عهد احتلال الحلفاء إلى الآن ما يتجاوز الأربعين ألفاً . جرى كل ذلك والسلطات الحليفة ترى وتسمع ولا تحرك ساكناً لنصرة الحق والكرامة البشرية ورد عادية الطغيان عن أمة ضعيفة مسالمة . بينما كنا نرى الحلفاء أنفسهم لم يقدموا على أى اضطهاد أو انتقام فى إيطاليا ولم يصدر عنهم أى مساس بمركز ملك ايطاليا بعد الاستسلام على الرغم من عدائه لهم ومناصرته الطويلة للفاشيستية وإعلانه الحرب عليهم بجانب ألمانيا وعلى الرغم من مطالبة العناصر الديموقراطية الايطالية بابعاد هذا الملك وانزاله عن عرش إيطاليا

بل أن الحلفاء أنفسهم قاموا أيضاً قومة صادقة فى وجه هذا الفريق نفسه من الطغاة الفرنسيين عندما أنزلوا رئيس الجمهورية اللبنانية عن كرسيه وألقوا به وبرجال حكومته فى غيابات السجون ومازال الحلفاء يضغطون بشدة على أولائك الفرنسيين حتى أكرهوهم على ارجاع الحق إلى نصابه واعادة الحرية إلى رئيس الجمهورية ورجال حكومته والخضوع لارادة ذلك الشعب اللبنانى العربى الأبى فى التمتع بحقه فى الحرية والاستقلال واختيار من يريدهم من أبنائه لتسيير دفة الحكم

فما السبب فى اختلاف سلوك الحلفاء هنا وفى ايطاليا ولبنان ؟ هل السبب ان ملك ايطاليا ورئيس جمهورية لبنان والشعب الايطالى وأغلبية الشعب اللبنانى مسيحيون بينما ملك تونس وشعبها مسلمان أم هو أن العالم الاسلامى والعربى قام فى وجه

الفرنسيين قومة صادقة أثناء حادثة لبنـان وجد جموداً تاماً أثناء حادثة خلع ملك تونس واضطهاد شعبها ؟

وعلى كلا الحالين فامر ذلك خطير يجب على قادة العالم الاسلامى والعربي وزعمائه الأبرار معالجته بحكمتهم. وازالة سوء أثره فى النفوس . ومازال فى الوقت متسع للأخذ بأيدى التونسيين والتضامن معهم فى قضيتهم

والواقع أنه يجب على شعوب الشرق العربى الأدنى أن تهب سريعاً لمناصرة اخوانهم فى الغرب لأن هؤلاء الحلفاء من الفرنسيين قد أوجسوا خيفة من قيام حركة الوحـدة العربية وقرروا أن يعملوا جاهدين على معارضتها بكل ما فى وسعهم من حول وقوة وعلى منع المغرب العربى من الاشتراك فيها مهما كلفهم الامر بعد ما رأوه من تأثير تضامن العرب واتحادهم فى قضية لبنان . ولقد أدلى أحـــد زعمائهم وهو الجنرال كاترو إلى جريدة (تام) الفرنسية التى تصدر فى الجزائر بحديث نشرته الجريدة المذكورة فى أحد أعدادها الصادرة فى منتصف شهر اكتوبر الماضى فتعرض الجنرال المذكور إلى حركة الوحدة العربية وتاريخ ظهورها منذ عهد بعيد والاطوار التى تشكلت فيها ثم زعم أنها بعيدة عن أن تكون فكرة الأغلبية فى البلاد العربية بل هى فكرة بعض أشخاص من المثقفين ورجال السياســة من المسلمين فيهم قسم ذوو بصيرة وعقل نير يقدرون المصاعب التى تعترض سبيلهم فلا يتوسعون فى الامر بل يقتصرون على تحقيق برامجهم فى بلاد الشرق العربى فقط . ومنهم قسم أصحاب خيالات وأوهام تتجه مراميهم حتى أعمدة هرقل وتستهدف ادخال بلاد شمال افريقيا فى نظام الوحدة وهم يرون إمكان التغلب على المساحات الشاسعة والحقائق الجغرافية والاقتصادية والتاريخية قاطعين بخيالاتهم نفس الطريق الذى قطعه المجاهدون المسلمون الأولون فى الأيام الخالية . وبعـد أن أوضح صاحب الحديث ما فى هـذه الفكرة من خطر على الفرنسيين وعلى الامبراطورية الفرنسية نادى فى قومه بأنه يجب السعى لصد مسلمى شمال أفريقيا عن الانجذاب نحو الشرق العربى والعمل على إدخالهم بدلا من ذلك فى حظيرة الأمبراطورية الفرنسية وذلك بتكوين جامعة تضم

بين أحضانها الفرنسيين وسكان شمال أفريقيا على أن يتم تكوين هذه الجامعة فى نطاق الوحـــدة والامتزاج التام بالنسبة لمسلمى الجزائر وفى نطاق فكرة الأمبراطورية بالنسبة لمسلمى تونس ومراكش .

وقال أيضا . ان شمال أفريقيا يقف الآن أمام تيارين يتجاذبانه تيار شرقى وآخر غربى ولا بد له من الانحياز إلى أحـــد التيارين وقد فاز إلى حد الآن تيار الغرب بالتأثير فى أهل هذه البلاد . ويجب علينا أن ننجح فى الاحتفاظ بتلك البلاد وتغليب تيار الغرب على تيار الشرق .

ثم قال أخيراً . ان هـذه هى المشكلة التى تواجه فرنسا اليوم ويجب أن تجد لهـا الحلول اللازمة وأخذ يبين لقومه طرق هذه الحلول بالنسبة لأهل كل بلاد من بلاد المغرب الثلاثة وهذه الحلول تنتهى بفرنسة كل بلاد حسب السياسة التى تلائمها .

ولما عقد مؤتمر برازافيل أخيراً كانت المشكلة التى أوضحها صاحب الحـديث السابق الذكر هي الموضوع الرئيسى بين الأبحاث التى دارت فى ذلك المؤتمر .

ولو اقتصر القوم على القول دون العمل لهان الأمر لـكنهم قرنوا القول بنشاط حثيث فى العمل وعمدوا إلى قلب الأوضاع واضعاف مقومات الأمة وبقايا الاستقلال الغابر من عرش وحكومة وطنية وجميع ما يستمد السلطة من هذين الركنين بل أخذوا فى سحق كل ما يذكر الامة بمـاضيها وعزتها واستقلالهـا الغابر وحريتها المسلوبة . وان ما فعلوه فى هذه المدة التى لا تتجاوز التسعة أشهر يساوى أضعاف ما فعلوه طيلة مدة الاحتلال التى أربت على الستين عاماً .

والقوم يسيرون على هـذه السياسة دون أن تداخل أنفسهم أى شفقة أو رحمة . والصحافة الاستعمارية تراقب السير على هـذه الخطة بغاية اليقظة والدقة . وعند ما تتوهم أن فى سلوك بعض المنفذين لهذه السياسة خروجا عن المنهج المذكور أو شيئاً من الشفقة والرحمة والعناية بالعنصر الاهلى تهب الجريدة التى تتفطن لذلك الى رده للجادة المرسومة . ومن هـــذا القبيل ماجاء منذ بضعة أسابيع فى جريدة تسمى (لابريس) حيث كتبت مقالا قالت أنها تعبر فيـــه عما سمته جزع الجالية الفرنسية بأسرها من

روية بعض نوايا طيبة نحو العنصر الاهلي ستنقلب يوماً ما إلى هفوات يعسر تداركها . ثم أضافت التأكيد بأن سلوك سياسة عناية فسيحة تلقاء العنصر الاهلي يمكن أن يكون أمراً جريئاً بدون حرج فى الميدان الاجتماعي غير أن هذه السياسة يجب أن لاتتدرج نحو مساواة هذا العنصر فى الحقوق مع الفرنسيين إلا بقدر ماتنمو وتتقوى الصبغة الفرنسية لأقطار شمال أفريقيا . ولهذا تنادى بأنه يجب السعى فى توسيع نطاق التعمير الفرنسى بأفريقيا الفرنسية .

والذى يلاحظ أن هذه الجريدة هي لسان من ألسنة حركة التحرير الفرنسية ولها صلة متينة بالرجال الرسميين هنا .

تلقاء هذه النزعة الاستعمارية الطاغية يجب على شعوب الشرق العربي وحكوماته الرشيدة المتبصرة أن تسعى لانقاذ شعوب هذه الأقطار المغربية العربية حتى لا يفقد العالم العربي جزءاً هاماً من ناحية مساحته الشاسعة وموقعه الجغرافى الهام ومن ناحية عدد سكانه والخيرات التى ينتجها ولهذه الأسباب نفسها يجب أن تشارك شعوب المغرب العربي فى مشروع الوحدة العربية . ويسرنا أن نقول لرفعتكم ان التونسيين خاصة والمغاربة عامة اهتزوا فرحاً وسروراً حينما سمعوا النبأ الذى زفه لهم مذياع لندن مساء يوم الأربعاء غرة مارس الجارى عن البيان الذى ألقيتموه رفعتكم فى مجلس الشيوخ بشأن مشاركة أهل شمال افريقيا فى مشروع الوحدة العربية . وقدأيد لهم هذا البيان ما توقعوه من قبل عن الصعاب التى تحول بين القائمين بهذه المساعى المباركة وبين دعوة ممثلين عن المغرب العربي للمشاركة فى مشاورات الوحدة العربية ثم للمساهمة فى أعمال المؤتمر من بعد . فان هذا المؤتمر المنتظر سينتهى ولا شك إلى اتخاذ قرارات تفرض واجبات على المشاركين فيه يجب أن يعملوا على تنفيذها كل فى بلاده . وسلطة التنفيذ فى يد الحكومات . ومن هنا يختلف الوضع فى بلاد الشرق العربي عن الوضع فى بلاد المغرب العربي . فالأولى تتمتع بوجود حكومات وطنية فما لزعمائها الأبرار القول الفصل فى ادارة دفة الأمور كلها . أما الثانية فسلطان الحكم فيها بيد المستعمر الذى يسعى إلى عكس غاية المؤتمر وهو يصرح جهاراً بأنه يرمى إلى انتزاع بلاد المغرب العربي من نطاق العالم العربي وادخالها بصورة نهائية الى حظيرة امبراطوريته

وعندنا انه يجب للوصول الى ابعاد هذه الصعوبات وحل المشكل أن يسعى زعماء الوحدة الأبرار لدى حكومات الحلف الديموقراطي وواضعي ميثاق الاطلانتيك إلى تحقيق الأهداف التالية :

أولا — فيما يخص تونس

ا — ارجاع الملك صاحب العظمة محمد المنصف المبعد الآن فى الجزائر إلى عرشه واحترام قدسية هذا العرش وحقوق الجالس عليه

ب — إعادة نظام الحكومة الوطنية الذى شرع فى تطبيقه المليك المذكور وتوسيع نطاق هذه الحكومة حتى تشمل سيطرتها جميع نواحي الحكم فى البلاد كما كان ذلك معمولا به فى السنوات الأولى من عهد الاحتلال الفرنسى لها

ج — استناد هذه الحكومة الوطنية الى نظام نيابى انتخابى حر يستمد وجوده من دستور عهد الأمان الصادر عام ١٨٦١ الذى وافقت عليه كل من دولتى انجلترا وفرنسا ولكنه عطل فيما بعد ولم يلغ إلى الآن بسبب ما كان من احتجاج حكومة انجلترا على تعطيله وقتئذ وسعيها بواسطة قنصلها العام حتى حصلت على تصريح رسمى من عظمة الملك يؤكد فيه ابقاء ذلك الدستور . وبالطبع يجب أن يدخل على نصوص ذلك الدستور تعديلات تجعله موافقاً للأنظمة العصرية ومحققاً للمبادىء الديموقراطية الأصلية

د — الرجوع بنظام الحماية إلى ما كان عليه فى عهد الاحتلال الأول وتطبيق نصوص المعاهدات تطبيقاً دقيقاً عادلا يلزم معه كل جانب حده دون أن يجاوزه الى الاعتداء على حقوق الجانب الآخر بحيث يكون الحكم المباشر فى أيدى حكومة وطنية ويقوم الفرنسيون بمهمة المراقبة والارشاد ليس إلا ويكون لهذا الاجراء صبغة وقتية ينتهى بانتهاء هذه الحرب ليحل محله النظام الذى يقرره مؤتمر الصلح لتطبيق ميثاق الاطلانتيك على البلاد التونسية وتمكينها من التمتع بحقها من الاستقلال والحرية

ه — اطلاق سراح جميع المبعدين والذين حشروا فى السجون والمعتقلات بسبب تهم سياسية أو بسبب تهم ترجع الى دعوى الاتصال بقوات المحور التى اتخذت ذريعة فى الواقع للتشفى من الوطنيين التونسيين والتخلص ممن يظن أنهم أعداء الحكم الفرنسى

و — ارجاع الموظفين الوطنيين المفصولين بسبب التهم السابقة إلى وظائفهم
ز — اطلاق الحريات العامة وقصر — الرقابة عند حدود الضرورات الحربية

ثانياً — فيما يخص مراكش

ا — احترام سلطة جلالة السلطان الملك الشرعى واحترام وحدة البلاد
ب — تشكيل حكومة وطنية تباشر الحكم بصورة فعلية مستندة إلى حكم نيابي ديموقراطى على أن يكون نفوذ الفرنسيين مقصوراً على المراقبة والارشاد طبق نصوص الحماية
ج — تطبيق نصوص المعاهدات تطبيقاً دقيقاً عادلا بصورة موقتة تدوم بدوام هذه الحرب ريثما يقرر مؤتمر الصلح المقبل النظام الذى تتمكن معه البلاد المراكشية من التمتع بمزايا وثيقة الاطلانتيك وبحقها فى الاستقلال والحرية
د — اطلاق سراح جميع المسجونين السياسيين واعادة الحرية للمبعدين وارجاع الموظفين المفصولين الى وظائفهم واطلاق الحريات العامة مع احترام مقتضيات الرقابة فى حدود الضرورات الحربية

ثالثاً — فيما يخص الجزائر

ا — تشكيل هيأة وقتية وطنية تقوم بمهمة الحكم فى البلاد بصورة موقتة ريثما يقرر مؤتمر الصلح النظام الذى سيطبق على الجزائر ليمكنها من التمتع بمزايا وثيقة الاطلانتيك وبحقها فى الاستقلال والحرية
ب — ينتخب هذه الحكومة الوطنية الوقتية مجلس نيابي ينتخبه الشعب انتخاباً حراً ويكون هذا المجلس ممثلا لجميع مناطق البلاد وعناصر سكانها تمثيلا عادلا على قاعدة المساواة التامة فى الحقوق والواجبات
ج — اطلاق سراح جميع المسجونين السياسيين واعادة الحرية للمبعدين والمعتقلين فى المحتشدات الاجبارية وارجاع الموظفين المفصولين الى وظائفهم واطلاق الحريات العامة مع احترام مقتضيات الرقابة فى حدود الضرورات الحربية
د — يبقى جميع الموظفين الفرنسيين الموجودين الآن فى وظائفهم يباشرونها تحت

سلطة الحكومة الوطنية الوقتية التى تقوم بعملها تحت ارشاد هيأة دولية مؤلفة من ممثلين عن الدول الحليفة هـــذا ويجب أن توجد فى جميع بلاد المغرب العربى الثلاثة مراقبة دقيقة من قبل الدولتين الديموقراطيتين الكبيرتين انكلترا وأميركا لضمان تحقيق تنفيذ السلطات الفرنسية لهذه القواعد تنفيذاً دقيقاً ولردكل طغيان من قبل الفرنسيين أو أية محاولة خروج عن الحدود المبينة فيما تقدم

فاذا ماتم لزعماء الشعوب والدول العربية وذعاة فكرة الوحدةالعربية والتضامن العربى نجاح مساعيهم هذه لدى الحلفاء وتمكنوا من الحصول لبلاد المغرب العربىعلى تحقيق هـــذه القواعد فان الحكومات الوطنية التى تقوم حينئذ فى تونس والجزائر والمغرب تقوم بواجب المشاركة بنصيبها فىمشروع الوحدة الغربية وتلتف جميع البلاد العربية حول زعيمتها مصر مسترشدة بالعطف والرعاية والتوجيه السامى من قبل جلالة العاهل المعظم فاروق الأول حفظه الله وبهدى وزعامة رئيس وزرائه حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا زعيم الشرق العربى وحامى حمى وحدته بلا نزاع

واننا لنسأل الله العلي الكريم أن يحقق هذه الامال وأن يوفق العاملين الصادقين المخلصين لما فيه خير العرب والاسلام وأن يجزيهم عن العروبة والاسلام أحسن الجزاء انه سميع مجيب وفى الختام نرجو من مقامكم الرفيع أن تتفضلوا بتبليغ تشكرات عرب المغرب الى حضرات جميع مساعديكم الاخيار ومعاونيكم الأبرار على تحقيق هذا المشروع العظيم ونخص بالذكر منهم حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد صلاح الدين بك وكيل وزارة الخارجية المصرية

ونكون كذلك سعداء اذ تتقبلون رفعتكم منا عظيم شكرنا وفائق احترامنا وشواهد اخلاصنا واعترافنا لمقامكم الرفيع بالجميل

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تونس تحريراً فى ربيع الانور ١٣٦٣ وفى مارس ١٩٤٤ .

رسالة

من الزعيم الجليل الشيخ عبد العزيز الثعالبي رئيس الحزب الحر الدستورى التونسى
إلى رفعة مصطفى النحاس باشا رئيس الحكومة المصرية
يستنجده ويستنصره

الحمد لله وحده

بعد الديباجة

تحية وسلاماً من صديقكم القديم عبد العزيز الثعالبي

وبعد فهذا صوت تونس العربية المسلمة تبعث به الى شقيقتها مصر موئل العروبة والاسلام تستصرخها وتستنجدها مما حاق بها اليوم من عذاب ونكال وظلم وعدوان من طرف الفرنسيين الذين رأوا فى فترة الاحتلال الألمانى للبلاد التونسية فرصة لشفاء الحزازات القديمة التى يكنونها ضد الشعب التونسى من جهة ولتحقيق أغراضهم السياسية الاستعمارية المتطرفة من جهة أخرى وذلك بدعوى تعاونه مع الألمان وفى هذا التقرير بيان موجز لحالة تونس اليوم واليكموه :

لما احتل الألمان البلاد التونسية كان الفرنسيون أنفسهم هم الذين سهلوا له هذا الاحتلال وذلك

١ — ان حكومة فيشى التى كانت سلطتها — اذ ذاك — تشمل المملكة التونسية قد بعثت لممثلها هنا الاميرال استيفا وأعضاده من الموظفين الفرنسيين فأمرتهم أن يقبلوا المحتلين المحوريين قبولا حسنا ويعينوهم فى مهمتهم إعانة صادقة . فلبى هؤلاء الأمر ونفذوه بدقة حتى ان المقيم العام م . استيفا خاطب الشعب التونسى فى المذياع يأمره أن يعين بدوره الألمانيين . وترجم خطابه هذا الى اللغة العربية وحتى الى اللغة العامية

ولما امتنع جلالة سيدى المنصف ملك تونس من اصدار الأمر القاضي بتسخير

اليد العاملة التونسية لفائدة الألمان بادر المقيم م . استيفا الى اصدار قرار فى هـذا التسخير ونفذه بالقوة حيث امتنع العملة التونسيون من الخدمة عند الالمان لما يتعرضون له من القذف الجوى

٢ — ان الجيش الفرنسى المحتل للبلاد التونسية بمقتضى الفصل الثانى من معاهدة باردو والمكلف بحماية البلاد التونسية من خطر الغزو الخارجى قد انسحب فى ظلام الليل وذهب صوب المغرب ولم يستطع تنفيذ ما التزمت به فرانسا فى الفصـل الثالث من المعاهدة المذكورة (ولم يقع تحرير تونس من تسلط المحور إلا بفضل الحليفتين انكلترا وأميركا) ثم ان السياســة الاستعمارية التى سلكتها فرنسا طيلة ستين عاماً فى البلاد التونســية والتى ما فتىء الشعب التونسى يشكو منها ويتذمر وينذر فرنسا بعواقبها الوخيمة تلك السياسة الجائرة التى وصلت بالشعب التونسى الى حالة مريعـة من البؤس والفاقة — قد جعلت من هذا الشعب الجائع العارى الجاهل شعباً موتوراً حانقاً متألماً وبذلك هيأته لأن يكون تربة صالحة لتقبل الدعايات الموجهة ضد فرنسا مستعبدته . فلما احتل الالمانيون البلاد التونسية استغلوا هذه الحالة فبادروا من اليوم الاول الذى وطئت فيه اقدامهم تراب البـلاد الى فتح أبواب الثكنات العسكرية وتوزيع اثواب الجيش المنسحب على جموع الشعب العارية . ثم عمدوا الى ترفيع اجرة اليد العاملة ترفيعاً كبيراً تلك اليد التى كان يستخدمها الفرنسيون بثمن بخس كما عمدوا من جهة أخرى الى كف تعديات اعوان السلطة الفرنسيين على الأهالي وكبح جماح غطرستهم . فأحس الشعب كان كابوساً ضاغطاً قد ارتفع عن صدره وشعر بان حاله قد تحسنت .واذا كانت الطبقات الفقيرة البائسة من الشعب قد دفعها بؤسها واحتياجها الى اظهار الولاء نحو الألمان الذى يعتبر الفرنسيون هم المسئولين عن أسبابه بسياستهم السيئة فان بقية طبقات الشـــعب التونسى بقيت محافظة على موقف العزلة والحياد وكـذلك الحـكومة التونسية وعلى رأسها جلالة سـيدى محمد المنصف الذى خلعه الفرنسيون ظلماً وعدواناً بدعوى تعاونه مع الألمان

واليكم الأدلة التى تثبت ان جلالة الملك محمد المنصف وحكومته لازموا — ابان احتلال المحور للبلاد التونسية — موقف الحياد المشرب بروح العطف نحو الحلفاء :

١ — لما عزمت الجيوش الاميركية على اختراق الحدود التونسية فى شهر نوفمبر عام ١٩٤٢ أرسل الرئيس م . روزفلت رسالة إلى جلالة الملك محمد المنصف يطلب إليه فيها أن يسمح للجيوش الأميركية أن تمر بتراب مملكته فأجابه جلالته برسالة يثبت فيها أن بلاده تعتبر نفسها محايدة وهي فى حال ضعف لا تسمح لها برد أى كان عن ترابها ويلتمس من الرئيس أن تراعى الجيوش الأميريكية عند حلولها فى التراب التونسى السكان المدنيين . كما وجه رسالة أخرى لملك انجلترا بمثل هـذا المعنى . وقد فعل جلالة الملك هذا فى الوقت الذى كانت فيه جيوش المحور تحتل البلاد التونسية وحكومة فيشى هي المسيطرة على تونس تتعاون معهم . وهو أقصى ما كان يستطيع فعله فى مثل تلك الظروف لفائدة الحلفاء ، ولوكان حراً لانحاز إلى جانبهم بدون شك

٢ — لما طلب المقيم م . استيفا من جلالته إصدار أمر فى تسخير اليد العاملة التونسية لفائدة الألمان امتنع جلالته من ذلك امتناعاً كلياً حتى اضطر المقيم أن يصدر قراراً من عنده بهذا التسخير .

٣ — لما عرض عليه قنصل إيطاليا العام معونته هو وحكومته فى إجراء الاصلاحات التى يرغب فيها سموه رفض ذلك .

٤ — لما حاول الالمانيون منه عدة مرات بمناسبة القذف الجوى الذى أصاب المدنيين أن يفوه بتصريحات فى المذياع ضد الحلفاء يشنع فيها بأعمالهم امتنع من ذلك أيضاً كلياً رغم الالحاح الشديد .

٥ — حاول الالمانيون كثيراً أن يعطى سموه أوسمة لبعض رجال القوات العسكرية والمدنيـة من سلط المحور فأبى ذلك عليهم ولما أعياهم منه الأمر لجأوا إلى المقيم م . استيفا فألح هذا على سموه أن يعطيهم الأوسمة حسب التراتيب القديمة التى تقضى بأن جلالة الملك يعطى الأوسمة لمن يعرضهم عليه ممثل فرنسا . ولكن الملك امتنع من ذلك إلا إذا تحمل ممثل فرنسا م . استيفا كتابة مسؤولية هـذا العمل . فكتب م . استيفا كتاباً يعترف فيه بأنه هو الذى يطلب توسيم الأشخاص المعينين وإن هذا العمل لايمس بموقف الحياد الذى اتخذه جلالته وحكومته .

فيستخلص من هذا أن جلالة الملك وحكومته والشعب التونسى لم يفيدوا الألمان ولا تعاونوا معهم وإذا كان بعض التونسيين البؤساء ضحايا السياسة الاستعمارية الفرنسية الجائرة الذين أغدق عليهم الألمان الخيرات والأرزاق قد ارتكبوا أعمالا ضد بعض المعمرين الفرنسيين فى البادية أو قاموا ببعض الأعمال لفائدة الألمان فليس من العدل أن يحمل وزر ذلك على سائر التونسيين وأميرهم فيعاملوا معاملة الجناة والأعداء. وإذا كان أحد قد أفاد الألمان حقيقة فهم الفرنسيون أنفسهم الذين بيدهم الدولاب الادارى والاقتصادى الذى كان التونسيون مبعدين عنه. فهم الذين سخروا لهم اليد العاملة قسرا وهم الذين سخروا لهم نتائج البلاد وأرزاق الفلاحين وحيواناتهم وأخيراً هم الذين تطوعوا للقتال فى صفوفهم. وعند ما ربح الحلفاء معركة البلاد التونسية وتم لهم احتلال كامل البلاد لم يؤخذ من هؤلاء الفرنسيين الذين عاونوا الألمان وخدموا ركابهم إلا القليل. وإنما عمد الفرنسيون لصب وابل نقمتهم ونكالهم على رأس الشعب التونسى فقد عمدوا غداة الاحتلال إلى خلع ملك البلاد الشرعى جلالة محمد المنصف الذى أجمعت على محبته قلوب شعبه متحدين بذلك الشرائع والقوانين والتقاليد وناقضين نفس ما التزموا به « الفصل الثالث من معاهدة باردوا القاضى بالتزام فرنسا بحماية شخص الملك وعائلته وأمن مملكته ضد كل خطر » ثم ما أعقب ذلك من تلك الموجة الانتقامية الرهيبة التى استهدف لها الشعب التونسى بدعوى معاونته للألمان والتى لم يكن الدافع لها فى الحقيقة إلا اعتبارات — سياسية استعمارية قديمة. وذلك أن الجالية الفرنسية التى كونت مصالحها على حاجة الشعب التونسى لم تكن تحدوها أية فكرة سياسية رشيدة ولا أى مبدأ أدبى سام بل كانت غايتها تحقيق مصالحها العادية ليس غير متجاهلة وجود الشعب التونسى ومصالحه بل كانت تزدريه وتحتقره وتضيق به ذرعاً وتعرب دائماً عن اطماع لاحد لها على إنقاض مصالحه. فكانت الحكومة الفرنسية التى تشعر بمسؤوليتها عن سياسة فرنسا العليا تعدل نوعاً ما من أطماع هذه الجالية وتخفف من غلواء شرها فلما أحست بأنها أصبحت حرة من رقابة أية حكومة مسئولة اطلقت لجماحها العنان وتحركت فى

صدورها الضغائن القديمة فاتخذت من تهمة التعاون مع الألمان ذريعة للتشفى والانتقام ولتنفيذ ما عجزت عن تحقيقه فى ظروف السلم الاعتيادية من القضاء على الذاتية التونسية وتحقيق حلم ضم تونس إلى فرنسا نهائياً الذى طالما تغنوا به ولهجت به صحافتهم هنا كجريدة (— تونس الفرنسية) وبذلك أصبحنا وجها لوجه أمام هذه الجالية التى صارت هي المتصرفة فى حظوظنا ... وبات الشعب التونسى ضحية لأطماعها واهوائها . فانطلقت الجندرمة الفرنسية فى ارجاء البلاد يقتلون وينكلون ويعذبون الناس أنواعاً من التعذيب لم يسمع بها إلا فى القرون الوسطى كتجريع الناس مقادير كبيرة من الماء المخلوط بالجير حتى تنتفخ بطونهم ثم يلقونهم على الأرض ويرفسونهم بأرجلهم حتى يموتوا . وكادخال الخوازيق فى ادبارهم . . . إلى غير ذلك من أنواع التعذيب التي لو ألفت لجنة بحث للتحقيق عنها لكشفت عما يروع ويهول . ولم يسلم من هذه الموجة الانتقامية حتى النساء البريئات فى منازلهن فى العاصمة نفسها كما وقع فى شهر يوليه حيث ان الفرنسيين سلحوا جند الزنوج (السينيغال) بالمتريوز والقنابل اليدوية وأطلقوهم فى حى باب سويقة وباب سعدون يقتلون الناس على قارعة الطريق ويهجمون على النساء الآمنات فى المنازل فقتلت بعض النسوة والفتيات فى خدورهن كما قتل وجرح الكثير من أفراد الشعب الأعزل . وقد حدث بعد بضعة أيام من هاته الواقعة الشنيعة ان وقعت حادثة نظيرتها تماماً فى بعض مدن القطر الجزائرى الأمر الذى يؤيد ما قلناه من أن الدافع الحقيقي لهذه الأعمال الانتقامية هى اعتبارات سياسية وعنصرية دنيئة تذرعوا لها بدعوى التعاون مع الألمان والا فان هؤلاء لم تطأ أرجلهم التراب الجزائرى مطلقاً حتى يتهم الجزائريون بالتعاون معهم . وهكذا أصبح الشعب التونسى اليوم رازحاً تحت وقر هذه السياسة المغرضة الجائرة وفرض عليه أن يتحملها صابراً صامتاً ليس له حتى حق التعبير عن ألمه أو ابداء التذمر والشكوى مما يقاسيه فان حرية القول والاجتماع محروم منها التونسيون بينما يتمتع بها الفرنسيون واليهود . فان تونس تعج اليوم بالصحافة الفرنسية واليهودية على اختلاف نحلها وأحزابها والتونسيون ليست لهم أية

صحيفة تدافع عنهم والصحيفتان العربيتـان الوحيدتان فى تونس وهما (النهضة) و (الزهرة) انما هما تحت رقابة قاسية

أظن أنه بهذه الالمامة المختصرة حصلت لـكم فكرة واضحة صحيحة عن الحالة التعيسة المرتبكة التى أصبح عليهـا الشعب التونسى وهى حالة لا تطاق . وأن تونس العربية المسلمة لترفع طرفها المخضب بالدمع وسط هذه الآلام والأحزان متجهة بنظرها الى قبلة العرب والمسلمين اليوم (مصر) العزيزة رأس العروبة المفكر وقلبها الخفاق وهى معقد أملها ورجائها الأخـير وإنى أنتهز فرصة وجودكم على راس الحـكومة المصرية واهتمامكم بالقضية العربية لاستفز همتكم الاسلامية ونخوتـكم العربية حتى تهتموا بقضية الشقيقةالعربية (تونس)وتجعلوا الرأى العام المصرى والصحافة المصرية تهتم بها وأن تبذلوا نفوذكم لدى المقامات الانجليزية والاميريكية حتى يحققوا لتونس مطالبها الشرعيةالعادلةالتى لاترمى من ورائها إلاالى العيش فى كنف الامن والسلام والأخذ بأسباب الرقى الأدبي والمادى الذى حال بيننا وبينـــه سوء الادارة الفرنسية

وهذه مطالبنا :

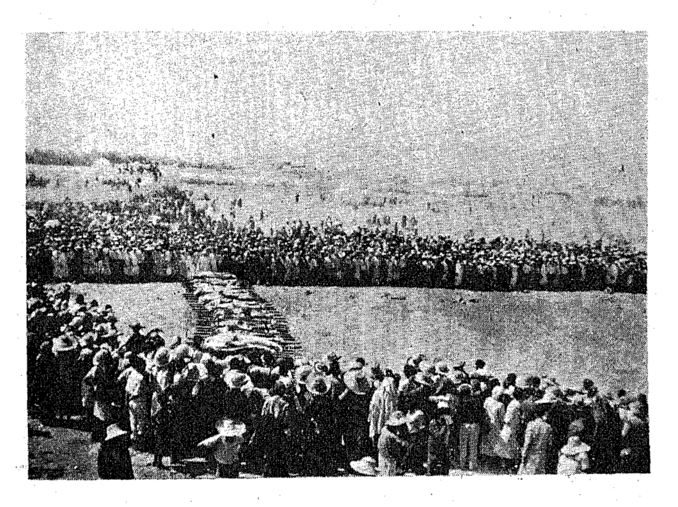
أولا — نظراً لـكون فرنسا أصبحت مغلوبة على أمرها وعاجزة عن الدفاع عن نفسها فضلا عن حماية غيرها ولم تستطع فعلا الوفاء بما التزمت به فى الفصل الثالث من معاهدة باردو القاضى بحمايتها لا من المملـكة التونسيـــة ضد كل خطر . بل أن الحـكومة الفرنسية التى خضعت لغالبيها هى نفسها التى سهلت لهم احتلال البـــلاد التونسية وساعدتهم عليه فتسببت بهذا العمـــل فى العبث بامن المملـكة التونسية الذى التزمت بحمايته

ثانياً — أن جيش الاحتلال الفرنسى الموكول اليه الدفاع عن البلاد التونسيةقد انسحب فى ظلام الليل ولم يقم بواجبه فى الدفاع ولو قام مدة أسبوع — وقد كانت قوات المحور فى أول الأمر ضئيلة للغاية لأمكن للقوات الانجلو اميريكيةالزاحفةنحو طبربة أن تحتل العاصمة فى شهر نوفمبر نفسه ولـكنه لم يفعل فأطال بذلك أمد محنتنا

ثالثاً — ان جماعة الفرنسيس الأحرار الذين أخذوا يتصرفون فى تراث فرنسا الاستعمارى قد خرقوا الفصل الثالث من معاهدة باردو أيضاً القـاضى بحماية شخص

الملك ضـد كل خطر وذلك بخلعهم لجلالة محمد المنصف ثم محاولتهم القضاء نهائياً على الذاتية التونسية وذلك بادماج تونس فى فرنسا منتهزين فرصة الارتباكات المالية وهذا ما صرح به أقطابهم فى مؤتمر (برازافيـل) الامبراطورى وصرح به رئيس النواب الفرنسيين فى تونس (كازابيانكا) . . . . . فنظراً لكل ما تقدم ونظراً للحقيقة الواقعة وهى انه لا يوجد اليوم حكومة فرنسية بمعنى الكلمة . . . . .

ونظراً لكون جماعة الفرنسيين الذين أوكل اليهم أمر التصرف فى حظوظنا قد أساؤا هذا التصرف وصاروا يعملون لتنفيذ أغراض الجالية الفرنسية وتحقيق أطماعها المتطرفة . وحادثة خلع جلالة محمد المنصف وحادثة جند السينيغال بباب سعـدون أنصع دليل على ذلك



صورة شهداء مذابح السينغاليين بباب سعدون وباب سويقة في تونس أثناء الولاة عليهم

ولهذا فان الشعب التونسى يرى نفسه حراً فيما التزم به محمد الصادق باى فى معاهدة باردو ويعتبر انه قد رجع للحالة التى كان عليها قبل يوم ١٢ مايو عام ١٨٨١

٤ — أن يسمح لجلالة محمد المنصف بالرجوع الى مملكته واعتلاء عرشه

٥ — أن تتولى الحليفتان انجلترا واميريكا اللتان تحتلان الآن المملكة التونسية عسكرياً أمر حماية أمن المملكة الخارجى طيلة مدة الحرب حتى يتسنى لتونس تكوين قوة وطنية كافية وأن تبذلا مساعدتهما لتأليف حكومة وطنية دستورية تعبر عن رغبة الشعب وتمثله تمثيلاً صحيحاً

٦ — أن يسمح لتونس أن تكون ضمن أمم الوحدة العربية وأن يكون لها فى مؤتمر الوحدة العربية من ينوب عنها نيابة صحيحة ويمثل الشعب التونسى تمثيلا صادقاً

٧ — أن تكون تونس ضمن الأمم الديموقراطية الحرة التى يمثلها دستور الاطلانتيك

* * *

هذه هى مطالبنا الشرعية العادلة التى تؤمل تونس من رفعتكم العمل على تحقيقها. وريثما يتم ذلك فاننا نرجو أن تعملوا ما فى وسعكم للتدخل لدى المقامات الانجليزية والأميريكية بالقاهرة حتى يسعوا لكف عادية الفرنسيين عنا وتخويلنا حرية القول والاجتماع حتى نستطيع ابداء آرائنا والدفاع عن أنفسنا حتى بالقول

وختاماً تقبلوا يا صاحب المقام الرفيع أطيب تحياتى وسلامى وفائق تقديرى وشكرى

ولتعش مصر ولتعش تونس حرة مستقلة ولتعش الوحدة العربية ؟

المخلص صديقكم عبد العزيز الثعالبي

مذكرة

في السياسة الفرنسية العامة بتونس بعد تحرير البلاد من قوات المحور
مرسلة الى جناب قنصل الولايات المتحدة وجناب قنصل بريطانيا العظمى
بتوقيع الزعيم الجليل المنعم الشيخ عبد العزيز الثعالبي
مؤسس الحزب الحر الدستورى التونسى ورئيس لجنته التنفيذية

ان السياسة الاستعمارية الفرنسية التى يعامل المسلمون بمقتضاها فى شمال افريقيا كانت دائماً خاضعة للنزعتين الآتيتين أولا نزعة مصدرها فرنسا وهى سياسية طويلة المدى ذلك أنها ترتكز على أصول وقواعد عامة للسياسة العتيقة الاستعمارية التى تتلخص فى تعمير الأراضى بالعنصر الفرنسى كالمستغل للأرض والموظف فى الادارة وصاحب رأس المال سواء كان هذا المستغل فرنسى الأصل أو اكتسب الجنسية الفرنسية فان تعمير الأرض بهؤلاء يسير مطرداً الى الغاية القصوى وفى الوقت نفسه تتظاهر هذه النزعة بابتعادها عن كل شطط فى طرد الأهالى طرداً منظما من ميدانى العمران والاقتصاد ثانياً نزعة محلية وهي نزعة المستعمرين الفرنسيين الذين استوطنوا الأراضى المحتلة هذه النزعة قصيرة المدى ذلك انها لا ترمى غالباً إلا للتحصيل العاجل على اشباع نهمتها وأغراضها الخاصة والاستحواذ على الثروة فى القريب العاجل سواء بواسطة المستعمر أو الموظف أو شركات الاستثمار صناعية كانت أو تجارية كل ذلك طبعاً على حساب ابن البلاد. وإن حرصها على مصالحها المحلية لا يتركها تنظر إلى مصالح فرنسا العليا . نتج عن هذا الازدواج فى النزعات أن حكومة باريس قبل الحرب كانت دوماً تقوم بدور المعدل بين النزعتين الأمر الذى ترتب عنه أنه بمجرد ما اختفت حكومة باريس بقوة الحوادث رأينا ادارة الأقطار الثلاثة بشمال افريقيا أرخت العنان لنفسها بدون أدنى رادع منهمكة فى النزعة الثانية مسرفة فى اتباع وسائلها الوخيمة وكدليل لما ذكرناه نقول ان الخطاب الذى ألقاه الوزير القديم :

م . فيانو بواسطة الراديو سنة ١٩٣٦ والذى أطنب فيه القول عن هــذه النزعة الاستعمارية المزدوجة وهذا الاختلاف فى المصالح قدكان مثار سخط عليه من طرف أحزاب الاستعمار الرجعية الفرنسية

الانتقام

ان تغيير الموقف ازاء التونسيين من طرف الجالية والحكومة الفرنسية أصبح فى غاية الوضوح والأنكى من ذلك أن هذا التغيير لم يكن فى صالح فرنسا ولا نزولا عند رغبة الفرنسيين بل انه صادر عن ضغينة غير معقولة ومتناهية فى الشطط وليس لها مبرر أبداً . لا ينكر أن بعض طبقات الشعب التونسى الفقيرة قد أظهرت مــدة الاحتلال مجاملة نحو الألمانيين إلا انه من المتأكد أن النخبة وكل الطبقة المفكرة من الشعب قد وقفت من جيوش المحور المحتلة موقف الاحتراز ، موقفاً كان على كل حال أشرف من الموقف الذى اتخذته أغلبية الفرنسيين بالمنطقة المحتلة ، أما أسباب مجاملة الطبقة الفقيرة من التونسيين للألمانيين فهى متعددة .

إن الألمــان الذين كانوا يعتقدون بأن احتلالهم للبلاد التونسية لم يكن إلا وقتيا وعرضا سطروا برنامجا للعمل واضحاً جليا وهو استعمال الطبقة الفقيرة للتحصيل على اليد العاملة اللازمة وإبعاد وإهمال الطبقة الميسورة المحترزة التى يصعب اقناعها وهى على كل حال غير صالحة للأشغال الاستعجالية التى يحتاجها الجيش الألمانى لهذا فقد استعمل الألمان دعاية بسيطة مناسبة للعقول الصغيرة التى يريدون الاستحواذ عليها ولمــا كان عدو الشعب هو الجندرمى وعون البوليس أخذ الألمان يهينون علناً هؤلاء الأعوان ممثلى السلطة الفرنسية وكذلك الشأن فى الأرباح فانها أحسن ضمان للحياة السعيدة وبناء على ذلك كان الألمــان يشترون البضائع بأثمــان باهظة وبمــا يطلب منهم بدون مماكسة الأمر الذى نشأ عنــه ارتفاع ضخم فى الأسعار والأجور وهكذا نشأت فكرة العطف نحو من جاء لينتقم وهو على جانب من القوة وليقتنى البضاعة بمــا يطلب منه من الثمن ويدفع الأجور المرتفعة مقابل العمل البسيط ومن جهة أخرى

فان فقدان المنسوجات قد ازداد بصورة عظيمة لانقطاع المواصلات منذ ثلاثة أعوام وتسخير أصواف البلاد تسخيراً غير معقول قد أعان الألمان فى عملهم فالعراء المخجل الذى كان عليه الشعب التونسى قد قابله الألمانيون بتوزيع ماعثروا عليه من مدخرات الجيش التى وزعوها على العراة وكسوا بها أجسادهم العارية بكل سخاء. وقد كانت الطبقة الميسورة من الشعب لاتهم الألمان إذ أنهم يتحققون أنهم غير مستقرين ولذا فهم فى غنى عن طبقه مثقفة كانت ترى وجوب التحصيل على اصلاحات استعجالية تضمن لها مستقبلها وتعكر على الألمان صفو علائقهم مع الفرنسيين وقد كان الألمان يتحققون أيضاً أن المسلمين المثقفين كانوا على بينة من حقائق المبادىء العنصرية وبعدها الشاسع عن روح الاسلام وإذا أضفنا لهذا كله جميع الأعمال التي قاموا بها كدعاية لهم مثل إطلاق سبيل المعتقلين السياسيين الذى استثمروه فى الدعاية إلى أبعد حد ونسخ القوانين الاستثنائية القاضية على حرية الصحافة وإظهار الاحترام العظيم للملك المحبوب من شعبه وإعطاء حرية ظاهرة فى إبراز سيادته وإطلاق الحرية لأفراد العائلة المالكة كل ذلك يبرر عطف الطبقة العامة من الشعب التى كانت تشهدهاته المظاهر وتقدرها ببساطة تامة ، هـذا العطف أثار ويثير الآن عدة مشاكل سخيفة وأعمال حقيرة تقوم بها السياسة الدنيئة .

هـذا وإن معظم من لهم حيثيات من بين الفرنسيين لا يتكلمون منذ وقع تحرير البلاد إلا بلغة التشفى والانتقام وانا نسمع بكل أسف أصـواتاً انكليزية تردد أناشيد الانتقام التى يتغنى بها الفرنسيون . لقد وقعت المبالغة فى هذا العداء بل فى هذه الحرب المقدسة التى أثيرت ضد المسلم التونسى حتى أن جلالة الملك قد نسبوا له نفوذاً وخطورة لم يحلم بها قط واتهموه بما اتهموه به .

أولا : أنه قد استدعى جنود المحور لبلاده .ثانياً : أنه قد أذن للقوات العسكرية الفرنسية بأن تبارح الثكنات وحتى قلعة « بنزرت » المحصنة وأن تسلمها للعدو .

لقد تناسوا أن هذا الملك منذ ١٢ ماى ١٨٨١ قد أصبح لا قدرة له أن يحكم حتى فى حرسه الخاص الذى يتركب من مئتى رجل وبيد كل منهم خرطوشتان لا غير . نعم أنه وقع إخلاء القلاع والحصون والثكنات بكامل الأيالة التونسية وشاهدنا

أيضاً مدافع ودبابات القوات الفرنسية مصطفة طول الطريق المؤدى للجزائر ابتداء من « مجاز الباب » إنها كانت تتردد فى اتجاهها مرة إلى الشرق وأخرى إلى الغرب حسب أغراض وميول قائد الفرقة لا أكثر ولا أقل وقع هـذا التردد طيلة أسبوع كامل انجرت منـه للتونسيين حرب ضروس كانوا ضحاياها وللحلفاء خسارة عشرات الآلاف من شبانهم.فلنتسائل ماهومقدار مسئولية التونسى فى هذا التردد الغيرالنزيه . ما هى مسئوليته ومسئولية جلالة الملك فى شؤون وظروف لم يكن ولا يمكن أن يكون دورهم فيها إلا سلبياً قهراً ووجوباً فهل كان على التونسيين وهم ليسوا بفرنسيين أن يتحيزوا لشق دون شق من الفرنسيين فى مـــدة أسبوع واحـد ومن حيث اللياقة الضرورية التى تربط كلا من المحمى والحامى ، فهل كان على التونسيين أن يقفوا غير الموقف الذى وقفوه والذى ينتقدون عليه اليوم ويعتبر بجريمة قاموا بها .

ان مجال الـكلام فسيح فى هذا الموضوع والتاريخ سوف يصدر حكمه على سياسة المنتقمين التى حلت محل سياسة المحررين إزاء شعب مهضوم جريمته الوحيـــدة ضعفه لا غير .

ان الصادق بأى ملك البلاد قد عقد معاهدة حماية عام ١٨٨١ مع فرنسـا التى فى باريس لا مع الجالية الفرنسية بالجزائر فيجب أن لا نغفل هذا الاعتبار وأنه بالرغم من نزول جيوش الحلفاء بالجزائر ذلك النزول الذى تلقتـه المدافع التى كانت بأيدى الحاكمين الفرنسيين وقتئذ فان مقيم فرنسا بتونس وهو الوحيد الذى له صفة تمثيلها لدى جلالة الملك لم يتخل عن منصبه ولبث بدار السفارة يقوم على شئون الفرنسيين والادارات المحلية بالبلاد لا باعتراف من حكومة « فيشى » فحسب بل بموافقة جميع السلط الفرنسية بالجزائر والدليل على ذلك أنها أسست نيابة للسفارة التونسية بمدينة الـكاف التى اتخذتها عاصمة لها قبل احتلال تونس وعلى رأس هذه النيـابة الجنرال « جوربون » ، وفى ذلك اعتراف ضمنى بأن الممثل الرسمى لفرنسا لايمـكن أن يكون سوى الأميرال « استيفا » الذى يقيم بعاصمة تونس بالرغم من الاحتلال المحورى للبلاد ومراعات للآداب فانا نتحاشى من افاضة القول فى الدور الذى لعبه هذا المقيم وهو دور وقع الاعتراف به رسمياً من طرف المحور بالشـكر الذى أسداه له فون

ريبانتروب والوسام الذى قلده إياه للخدمة الجليلة التى قدمها لألمانيا ولقضية المشاركة الفرنسية الألمانية

لقد حصل سوء تفاهم خطير جداً فهم يعتقدون أن فرنسا قد نصبت حمايتها على البلاد التونسية بمقتضى معاهدة ١٢ مايو سنة ١٨٨١ وهى معاهدة باردو التى يقولون أن جلالة ملك تونس الصـادق بأى قد قبلها وقتئذ بحرية كاملة ورضى بها حتى أن جنوده شاركت مع الجنود الفرنسية لارغام التونسيين الثائرين الذين لم يقبلوها .

وينص الفصل الثانى من هذه المعاهدة على أن جلالة الملك يرضى بأن تحتل السلطة العسكرية الفرنسية كل المناطق التى تراها صالحة لارجاع الامن واقراره من الحدود إلى السواحل وينتهى هذا الاحتلال متى اتفقت السلطتان العسكريتان التونسيـة والفرنسية على أن الحكومة المحلية أصبحت قادرة على حفظ الامن فى البلاد .

ومن جهة أخرى فان الفصل الثالث من نفس المعاهدة ينص على أن حكومة الجمهورية الفرنسية تتعهد بالمحافظة على شخصية الملك وعائلته وبلاده من كل خطر داخلى أو خارجى ، ويستدلون على حسن استعداد الملك وقتئذ وثقة الشعب بأن الحملة التونسية قد كلفت فرنسا أربعة وأربعين مليوناً من الفرنـكات براً وبحراً وأنها لم تخسر أثناء غزوة ابريل وغزوة يوليه سـنة ١٨٨١ سوى سبعمائة واثنين وثمانين رجلا بين قتلى وجرحى على أن الجيوش الفرنسية قد خسرت أكثر من ذلك من رجالها زمن السلم بالأراضى الجزائرية باعتراف م . قرينيه . وأما ما يخص الاربعة والاربعين مليوناً من الفرنـكات فقد وقع جمعها وزيادة عند تنفيذ الفصل الثـامن من المعاهدة وهو فرض الغرامة الحربية على القبائل التونسية وبيع ممتلكاتهم لتسديدها.

فالمعاهدة إذاً تشتمل على التزامين من الطرفين قبول الحماية من جهة الملك وتعهد فرنسا بالحماية من جهة أخرى ، فتونس وجميع ملوكها قد قامت بتعهداتهـا أحسن وأخلص قيام فى جميع جزئيات بنود المعاهدة التى عقدتها . فقد مضت اثنتان وستون سنة كانت تونس أثناءها خاضعة للحماية منتظرة نتائجها التى وعدت بها ، بل لقد تعدت تونس دائرة واجباتها التى حددتها لها النصوص ، إذ وقع تحويل البلاد إلى مستعمرة فى الواقع لتعميرها سواء بالعنصر الفرنسى أو بالعنصر الايطالى (اتفاقية ٢٨ سبتمبر

سنة ١٨٩٦ بين فرنسا وإيطاليا والتى كان من بين نتائجها ان رأينا عدد الايطاليين يرتفع من إحدى عشرة ألفاً ومئاتين فى عام ١٨٨١ — الى مائة ألف وخمسة آلاف فى عام ١٩٢١) وكذلك الشأن فى تعمير البـلاد بجيش الموظفين والمستعمرين الفرنسيين الذين ارتفع عددهم من خمسة آلاف عام ١٨٨١ — الى ١٠٨٠٦٨ عام ١٩٤٢ وعلى كل حال فان نمو عدد السكان من الأشياء المرغوب فى تحقيقها بالبلاد فى ما إذا كان هذا النمو فى العنصر القومى أما اذا كان فى العنـاصر الزاحفة من الخارج فانه ينقلب شراً كبيراً مثلما وقع فى تونس فنمو الوافدين قد وقع بفضـل الامتيازات التى تعطى اليهم بسخاء وعلى حسـاب ابن البلاد ، ويستخلصون من ذلك ان تونس قد قامت بواجباتها المقررة فى معاهدة باردو أولا فى اخلاصهـا المتناهي طيلة اثنين وستين عاماً ثانياً باعطاء أراضيها واحتلال اداراتها واستغلال مصادر ثروتها من طرف الفرنسـيين والأجانب الذين كانوا يستثمرون الامتيازات التى تحصلت عليها دولهم من فرنسا بدون تدخل تونسي ولا حـتى استشارة تونسية ، فتونس اذا قد دفعت حسابا عظيما من جانبهـا وقد بقي على فرنسا أن تدفع قسطها هي على الأقل بمنحها حمايتها العليا ضد كل خطر يهدد شخصية ملـكها أو عائلته أو يكدر صـفو مملـكته وأمنها « فصل ثالث . معاهدة باردو » ولا يمكن أن نغفل ان دخول الحلفاء لتونس لم يقع الا بعد استشارة وموافقة جلالة ملك تونس محمد المنصف (كتاب م . روزفلت له) بينما احتلال الأراضي التونسية من طرف قوات المحور لم يقع الا بفضل سحب الفرنسيين لحامية تونس سـحباً اختيارياً من معاقلها وقلاعها وتركها بدون قوة تحميها وهـذا فى حد ذاته مخالفة صريحة لبنود معاهـدة الحماية من طرف فرنسا .

ان هـذا الاهمال الخطير للالتزامات قد تفاقم أمره واتضح فيما بعد مغزاه وان هذه السياســة الخرقاء المخالفة لروح ونصوص المعاهدات يمكن تلخيصها فى النقط الآتية :

اولا : التواطىء والاتحاد الكلي بين الفرنسيين والغزاة المحتلين من الالمـانيين ذلك الذي يعبرون عنه بالمشاركة .



صورة جلالة ملك تونس محمد المنصف بملابسه الوطنية العادية التى كان يرتديها فى أغلب أوقاته إيناساً لشعبه وامتزاجاً منه بطبقاته

ثانياً : المقاومة الصريحة من طرف الفرنسيين لجيوش الحلفاء الذين قاموا مقام فرنسا فى تنفيذ تعهداتها من دفع الخطر الخارجى على تونس . ولنتسائل اذا ماذا كان موقف جــلالة الملك المنصف والتونسيين أجمعين فى الظروف الحرجة التى أوقعهم فيها ذلك الاهمال .

لقد كنا على بينة تامة من ان ممثل فرنسا الشرعى لو رفض قبــول الغزاة الالمانيين ولو رفضاً بسيطاً لـكان قد أخر الاحتلال وسمح للحلفاء بالوصـول الى الســواحل التونسـية وحماية البلاد حماية حقيقية ، ان التونسيين لم تكن بأيديهم وسيلة لصــد الألمان والوقوف فى وجوههم ودفع الغزاة عنوة بانفرادهم ، ولا ننسى ان كل القوات المرابطة بتونس الفرنســية منها والتونسية كانت تخضع عند بداية الحماية لأوامر السلطة الفرنسية خاصـة لذلك لم يبق للتونسيين من موقف ســوى موقف الحياد مع وجوب مراعاة جانب الغزاة من جهة والسلط والجالية الفرنسية المشاركة للغزاة من جهة اخرى ، وهو الطريق الوحيد الممكن سلوكه لحماية مصالح شعب لاقوة له على الدفاع . وقد لوحظ انه كان يجب على جلالة الملك أن يترك العاصمة المحتلة بجنود المحور ويلتجىء الى الكاف حيث يرابط الفرنسيون ان مثل هذه النظرية تعترضها عدة موانع .

اولا : ان الأنظمة الداخلية للحماية تمنع جلالة الملك وعائلته من الخروج خارج العاصمة وضواحيها القريبة .

ثانيا : وفيما اذا وقع هـذا الأمر فانه يعتبر من جلالة الملك كإهمال لبقية شعبه

ثالثا : ان السلطة المدنية والعسكرية الفرنسية لم تصرح جهاراً وبصـورة قطعية بموقفها من الحلفاء وجلالة الملك التونسي كان يجهل موقفه الذي يصبح فيه اذ التجأ الى الكاف هل يكون مؤيداً لقضية الحلفاء أو معارضاً لها ، ومن البديهى ان رئيس دولة لايمكن أن يتخذ موقفاً على العمياء وبدون ترو وحكمة فما هى اذاً مســئولية الملك

ورعاياه ؟ وما هي الجرائم التى اقترفوها والتى اوجبت تلك الاضطهادات الوحشية اضطهادات أصبحوا ضحية لها منذ بداية عهد التحرير ان التونسيين بأجمعهم يوجهون هذا السؤال فلا يجدون له جواباً ، وانهم ليتعجبون من ذلك خصوصاً اذا نظروا للغايات السامية التى نشبت من أجلها هذه الحرب والتى قررها الحلفاء وصرحوا بها أكثر من مرة والتزموا بها فى دستور الاطلانطيك .

الاضطهاد

من المبادىء المقدسة التى التزمت بها فرنسا عند احتلالها للجزائر احترام الاسلام ديناً ونظاماً وتنفيذاً لذلك ابقيت المحاكم الشرعية بالجزائر المستعمرة الفرنسية والمسلمون فيها يسيرون حياتهم الاجتماعية على منهج الشرع الاسلامى والشريعة الاسلامية هي الوحيـــدة فى العالم التى لم ينل الدهر من صحتها وتأثيرها ولم يرتد عنها معتنقوها منذ ثلاثة عشر قرناً ونصف .

فبعد مضى ٦٢ عاماً على الحماية بتونس وبفضل حوادث واهية قد خرق الجنرال جوان المقيم العام بالنيابة التزامات حكومته وانتهك حرمة هذه الشريعة فخلع ملكا مسلماً تحكم عائلته البلاد منذ ما يقرب من ثلاثة قرون بنفس الرعونة التى يعامل بها رئيس قسم ادارى أحد أعوانه فيطرده من خدمتـــه ، ومع ذلك فان عملا كهذا لا ينتظر أن تكون له أهمية تطبيقيـــة ولا فائدة سياسية أو عسكرية بل بالعكس . فالشريعة الاسلامية صريحة فى الموضوع ولا ينبغى لممثل فرنسا بالبلاد الاسلامية أن يجهلها أو يتجاهلها ، لانه

أولا : لا يجوز خلع ملك مسلم بواسطة غير المسلم

ثانياً : لا يجوز للمسلمين خلع ملك مسلم إلا فى ظروف محددة

ا ـــ إذا هو نبذ الاسلام أو أمر رعاياه بنبذه

بـــ اذا أصيب بعاهة تمنعه من مباشرة وظيفته كالعمى والصمم

جـــ اذا أجمع رعاياه على انه أصبح عاجزا على ادارة الملك وتأكدوا من ذلك .

تلك ثلاثة ظروف بينة وواضحة ومن جهة أخرى فان الملك لا يجلس على العرش إلا متى بايعه رعاياه على ذلك وهذه البيعة متى صدرت له أصبحت من حقوقه الخاصة . ومن المحجر على ملك آخر المطالبة بها لفائدته أو قبولها تفادياً من تصدع يحدث في جماعة المسلمين ، ولكل ملك الحق فى التنازل عن الملك إلا ان هذا التنازل لا تكون له قيمته الحقيقية ولا يخول لملك آخر أن يخلف المتنازل إلا متى وقع التنازل بدون ضغط مادى أو أدبي ، وبحرية تامة .

فنحن نرى من هذه النظرة البسيطة ان جلالة الملك محمد المنصف بالرغم من خلعه وابعاده وحتى تنازله الذى وقع بالمنفى تحت جملة من عوامل الاكراه بالرغم من ذلك لا يزال يعتبر من طرف التونسيين هو الملك الشرعى الوحيد .

واننا لنتعجب من سياسة كهذه تؤول الى أزمة شرعية أو غير شرعية يستمر فيها الفرنسيون والحرب العالمية تتأجج نارها دون أن نرى لها من فائدة ، بل ربما تكون لها عواقب وخيمة ونتعجب أكثر من ذلك عندما نشاهد الموقعين على دستور الاطلانطيك هم الذين يسهلون على الفرنسيين سلوك هذه السياسة .

فمنذ أول عهد الحماية وبفضل ما ألصق بنصوص المعاهدات من التفاسير قد أصبح جلالة الملك لا يمثل سوى رمزاً يعبر على استقلال البلاد الذاتى وفى نفس هذه الدائرة فان شخصية جلالة الملك وذاتيته لم تعودا قادرتين على القيام بأي دور كان فى الحياة العامة ، وهكذا فقد كان خلع جلالة الملك المنصف عملا صبيانياً بما صاحب ذلك من ضوضاء ، واعتداء آخر على احساس شعب ضعيف فى ذات العائلة المالكة التى تسوسه . ولقد صرح بعض الشخصيات الفرنسية من ذوى الحيثيات وذلك بعد تردد ان السبب الداعى لهذا التشفى هو ان جلالة الملك المنصف قد أساء الأدب نحو ممثل فرنسا الأميرال استيفا ومن الغريب أن نرى نفس هذا الأميرال قد أصبح موصوفاً بالخيانة من طرف « جريدة البلاد التونسية » التى تصدر بالكاف وجريدة الكفاح وقد كان الذين خلعوا جلالة المنصف باى هم الذين يتهمون الأميرال استيفا بالخيانة (١) .

---

(١) وقعت محاكمة الاميرال استيفا بتهمة الخيانة وحكم عليه بالسجن المؤبد الذى لا يزال به الى الآن

الاضطهاد السياسي

ان جميع الصحف التونسية عربية كانت لغتها أم فرنسية لا زالت محجرة وكذلك الأمر فى حرية القول والاجتماع والتنقل وحرمة المساكن والاشخاص وتعتذر الحكومة عن عدم الترخيص فى اصدار الصحف بفقدان الورق الا أننا نشاهد أن الورق متوفر للصحف الفرنسية أو التى تجامل الحكومة .

الاضطهاد الادارى

لقد شاهدنا احداث كثير من المناصب الجديدة لموظفين فرنسيين ، ورأينا الادارتين اللتين بقى فيهما حظ للتونسيين يقع غزوهما بمراقبين من الفرنسيين ومراقبين يراقبون هؤلاء المراقبين ، وأصبح جلالة الملك وكل وزير من وزراءه تحت نظر مراقب فرنسى ، وأضحى المراقبون المدنيون القدماء من الفرنسيين تحت مراقبة آخرين جىء بهم من الإدارة المراكشية وهكذا دواليك . ولقد صرح ممثل فرنسا بمراكش فى حديث له عن هذه الحالة قائلا : « إن البغلة التونسيـــة السمحاء قد أثقل كاهلها بعبء من أعباء القرون الوسطى » .

وبما أن الميزانية التونسية يصرف ثلثاها على الموظفين الذين أكثريتهم الساحقة من الفرنسيين فقد أصبحنا عاجزين عن فهم المآل ، ولا ندرى هل السر فى الاكثار من المناصب لترسيم عدد من الضباط المسرحين من الجيش أومحاسيبهم . !

أما السبب الرسمى فهو ما جاء فى بلاغ الحكومة بتاريخ ٦ يونية ١٩٤٣ وهو أن السياسة الحالية الفرنسية تسعى جهدها فى تمكين الشعب التونسى من الاستفادة من الخيرات الأدبية والاجتماعية التى اكتسبتها مدنيتنا طيلة قرون مع احترام عقائدنا وعاداتنا ، وكم كان أحسن لهذه السياسة أن تحترم نصوص المعاهـدة أما فيما يتعلق باحترام العقائد والأديان فلقد كان عليها للدلالة على صحة ماتقول أن تجتنب خلع جلالة الملك المنافى لجميع القوانين المدنية والدينية المقدسة ، ولقد زاد ذلك البلاغ

على ماتقدم بأن صرح : إن المبادىء التي جاء بها نص المعاهدة واتفاقية المرسى ستقع مراعاتها واحترامها بدقة ، ونحن ننصح لمن أراد أن يقتنع بصحة ذلك أن يراجع هذه المعاهدات، فسيلاحظ أنها وإن ذكرت الاصلاحات الادارية وقررتها فانها لم تسمح للدولة الحامية أن تعمل باسم الاستعمار على تعويض التونسى بالفرنسى فى الادارة من أعلى المناصب إلى أدناها كالنساخ وموزع البريد وحتى الكاتب على الآلة وسيلاحظ أيضاً وهذا أخطر أن ليس هناك ما يسمح لرئيس الجمهورية الفرنسية باصدار أمر فرنسى يخول للمقيم العام وحده الحق فى الاطلاع والموافقة على تنفيذ المراسيم القانونية التى يوقع عليها جلالة الملك « قانون ١٠ نوفامبر ١٨٨٤ » .

اضطهاد الحرب

من الاغلاط الفادحة والاعتقادات التى اختص بها المستعمرون الفرنسيون هي اعتبارهم دائماً للعنصر العربى صاحب البلاد كما يلى :

اولا : من الوجهة النفسانية كمجموعة من العيوب البشرية

ثانيا : من الوجهة السياسية هو مجبور على الخنوع امام كل ماهو فرنسي وهذا مايعبرون عنه بالاخلاص ، وعملا بالنظرية الاولى فان جميع مايمكن عمله لفائدته لايتجاوز مايعمل لفائدة الاشرار ، وعملا بالقاعدة الثانية فانه اذا مارفع رأسه ولو على طبيعته ينقلب مشبوها فيه حالا . والحكومة تبنى اعمالها على هاتين النظريتين ، اعمالها فى الاضطهادات الحربية الحالية فانها بعد ما كانت تعتبر أى علاقة مع المحور ولو تجارية جريمة عظمى أصبحت تعتبر نفس الاعتبار كل علاقة للعربى المسكين مع الانجلوامريكان « يراجع فى ذلك المنشور الذى يحجر على التونسيين الحظور بعيد يوم الاستقلال الاميركانى » ولا فائدة إذاً من التطويل وسرد الحوادث العديدة والفظائع التى جرت عقب الحرب فان ممثلى اميركا وانجلترا على علم تام من ذلك ونحن نثق بمعلوماتهم .



آخر صورة أخذت للزعيم الجليل الشيخ عبد العزيز الثعالبي بعد عودته من الشرق
إلى تونس وأخذه بمقاليد الحركة الوطنية فيها

الخلاصة

نحن لانجد أحسن خلاصة لتقريرنا هذا عن الحالة الحاضرة من تذكيرنا بالفقرة التى جاءت فى خطاب الرئيس روزفلت غداة سقوط الفاشيزم الايطالى حيث يقول « نحن عازمون على ارجاع الشرف الانسانى للشـــعوب المحررة من ربقة الفاشيزم وتمكينهم من تقرير مصيرهم والرجوع لحرية القول والمعتقد وتحريرهم من الفاقة والجزع هذا وعدنا لهم وقد بدأنا فى تحقيقه . »

ان كل المسلمين بالشمال الافريقي وعلى الخصوص التونسيين الذين ذاقوا مرارة احتلالين يلتفتون وآمالهم عظيمة نحو العالم الديموقراطى وينتظرون هذا الانجاز

عبد العزيز الثعالبي



مذكرة

مرفوعة من اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستورى التونسى
الى ممثلى الدول الديموقراطية الأربع

عندما إستلم جلالة ملك تونس محمد المنصف فى السابع من نوفمبر ١٩٤٢ رسالة الرئيس روزفلت التى يطلب فيها من جلالته باسم الحكومة الأميركية السماح لجيوش الحلفاء بالمرور من التراب التونسى أجاب جلالتـــه بأن تونس على الحياد وانها لا تتعرض لهذا المرور وبعد أيام قليلة نزلت الجيوش الجرمانية الايطاليـة بتونس وتحولت البلاد الى ميدان قتال لمـــدة ستة أشهر وبعد إنهزام جيوش المحور خلع الجنرال جيرو جلالة ملك تونس محمد المنصف وبعث به إلى الأغواط ليقيم هنـاك إقامة جبرية . فما هى الأسباب التى استند عليها فى ذلك .

يقول الجنرال جيرو ان جلالة الملك كان موالياً لجيوش المحور وانه كان خطراً على جيوش الحلفاء بتونس . ان الحقيقة غير هذا والذى يريد أن يغمض عينيـه عن مشاهدتها بدافع الغرض لا يمكنه أن يشاهد أعمال جلالة الملك اثناء احتلال الجيوش الجرمانية الايطالية لشرقى تونس .

١ — عندما دعا وزير المانيا المفوض « راهن » الوزراء التونسيين للاجتماع به صرح لهم انه يسر الجرمانيين والايطاليين أن تعلن تونس الحرب على الانجلوسكسون وهذا الطلب الذى قدم للوزراء بطريقة غير صريحة قد جعلهم يهتمون بالأمر فأخبروا ملكهم به فرد جلالته بكل صراحة انه قرر حياده علانية وانه لا يمكن أن يرجع عن هذا الموقف ومنذ ذلك الحين اعترى موقف السلطات الالمانية ازاء العرش والوزراء شيء من الفتور بسبب ذلك الرد

٢ — ولم تر السلط الالمانية من وسيلة للتعبير عن سخطها على موقف الحياد الا أن تطلب يومياً وبالحاح من السلطات التونسية تقـديم عدد كبير من العمال ،

وبعد قليل وقعت فى بعض الجهات التونسية وفى الساحل بالخصوص حركة احتجاج ومقاومة أثر الغارات الجوية الشديدة على المطارات والموانى التى ذهب ضحيتها عدد كبير من التونسيين ، وعرض الاميرال استيفا المقيم العام الفرنسى على الملك مشروع قانون يتعلق بتسخير اليد العاملة التونسية التى يطلبها الالمان بصفة جبرية فرفض جلالته الموافقة على هذا المشروع كما رفض المشاركة فى تنظيم اليد العاملة التى أوجدها من قبل المقيم العام بقرار منه خاصة والتونسيون الذين أريد تسخيرهم للعمل أجابوا بعدم الامتثال لذلك حتى يصدر أمر من جلالة الملك ، فامتناع جلالته من الموافقة على تسخير اليد العاملة قد احترم به حياد تونس الذى أعلنه من قبل .

٣ — أثر غارة جوية من طيران الحلفاء على مدينة القيروان ذهب ضحيتها مئات من التونسيين طلب م . « ملهاوزن » قنصل ألمانيا العام الذى يمثل السلطات المدنية الالمانية فى حال غياب الوزير راهن مقابلة جلالة الملك مقابلة متأكدة وعندما مثل بين يديه صرح له أن الحلفاء تجاوزوا الحكمة والرصانه بقذفهم المدينة المقدسة القيروان وأن من واجبه كملك لتونس أن يستنكر هذا العدوان بتصريح يذاع وينشر فى صحافة ومراكز اذاعة المحور فبقى جلالة الملك صامتاً فألح القنصل بشدة فرد جلالته قائلا هى الحرب وألح القنصل بعدها مراراً فكان رد جلالة الملك انى سأتفاوض مع وزرائي فى هذا الامر ثم نتحدث عنه من جديد ، وبعد هذه المقابلة الجافة لم تدر أي محادثة فى هذا الشأن بين السلطات التونسية والالمانية نظراً لاقتناع هؤلاء بأن جلالته حازم فى احترام حياده وان أى محاولة لحمله على اتخاذ موقف آخر لا تجدى نفعاً .

٤ — عندما وصل م . « بمبيرى » وزير ايطاليا المفوض الى تونس زار جلالة الملك وصرح له بأن ايطاليا بالخصوص ودول المحور بصفة عامة مستعـــدة كل الاستعداد لتحقيق مطالب الشعب التونسى فأجاب جلالته انى لا أطلب شيئاً الآن وانى أنتظر نهاية الحرب

٥ — لاحظ م . بومبيرى اثناء حديثه مع جلالة الملك انه مصاب بصمم خفيف

فعرض عليه أن يقدم له آلة تحسن سمعه فأجاب الملك مبتسما أشكركم ، لست فى حاجة إلى آلة وان سمعي حسن جداً حيث انى فهمت كل ما قلتموه .

٦ — منذ وصول السلطات الجرمانية الايطالية إلى تونس وهي تستغرب من ان جلالة الملك لم يقلدها أى وسام من أوسمته وتجاوزت ذلك فعبرت غير مرة عن رغبتها فى التحصيل على أوسمة وخشية خرق الحياد التونسى تصامم الملك والوزراء عن سماع هذه الرغبة وقبل نهاية القتال فى الميدان التونسى جاء الأميرال استيفا مقيم فرنسا العام يعرض على جلالته منح أوسمة للسلطات الجرمانية الايطالية . وقد رفض جلالته ذلك إلا أن الأميرال استيفا وجه رسالة عبارة عن طلب رسمي لتلك الأوسمة وجهها الى الوزير الأكبر التونسى مؤرخة فى ٩ ابريل ١٩٤٣ مبيناً فيها ، ان اعطاء الأوسمة لا يعتبر خرقاً للحياد التونسى بوجه من الوجوه ، فأعطيت استناداً على طلب ممثل فرنسا الرسمى

٧ — وفى شهر ابريل هذا نظمت السلطات الألمانية حفلة موسيقى عسكرية بالمسرح البلدى ودعت اليها الملك والوزراء وبعض كبار شخصيات القصر فامتنع الملك من اجابة الدعوة بحضوره شخصياً ولكن مجاملة أناب عنه اثنين من وزراءه وشيخ المدينة ، وقد حضر هذه الحفلة من جهة أخرى ممثل فرنسا الأميرال استيفا وجماعة من كبار الموظفين الفرنسيين .

٨ — عندما اشتدت الغارات الجوية على تونس وضواحيها الشمالية خاصة هاجر عدد كبير من سكان العاصمة الى حمام الأنف لاعتقادهم ان مقر جلالة الملك سيحترمه المتحاربون فاكتظت هذه البلدة بالسكان . وقد أراد جلالة الملك أن يتأكد رسمياً من ان المتحاربين يعتبرون حمام الأنف مدينة مفتوحة فكلف وزيراً من وزرائه بأن يطلب من السلطات الألمانية الاعتراف بمنطقة مفتوحة تتكون من قطعة أرض طولها ٢٠ ك . م . وعرضها ١٠ ك . م . تشمل بلدان حمام الأنف . رادس . سليمان . مرناق . ووافقت السلطات الألمانية على اعتبار مدينة حمام الأنف فقط كمدينة مفتوحة وأبلغوا ذلك للانجلوسكسون بواسطة الاذاعة واثناء ذلك شرع الحلفاء فى الهجوم بالميدان التونسى فلم يصل ردهم على العرض الايطالى الألمانى المتعلق بمدينة

حمام الأنف . وكان طبيعياً فى هذه الحالة أن تعد السلطات المحورية التى وافقت على اعتبار المدينة مفتوحة عدتها لاستبقائها واحترامها . ومع الأسف لم يقع أى شىء من ذلك وابتداء من يوم الجمعة ٧ مايو وضعت بطاريات على جبل حمام الأنف وفى المدينة الأمر الذى أباح للحلفاء رمى المدينة بالطيارات فى اليوم نفسه . ومن غير أن نكون فنانين عسكريين نستطيع أن نؤيد بحجة صحيحة ان السلطات الايطالية الألمانية لو أرادت أن يحترم مقر الملك لأمكن لها أن تنظم مقاومتها ببرج السدرية أو بمكان آخر وزيادة على هذا كان فى استطاعتها أن تخبر السلطات التونسية قبل المعركة بأيام قليلة بأن الضرورة الحربية ترغمها على اقامة جبهتها بحمام الأنف فيتمكن عدد كبير من سكان هذه المدينة من البحث عن ملجأ مأمون فى مكان آخر وتحفظ تونس من النكبات والضحايا .

٩ — لم يقع كل ذلك ولم يخبر الملك مع الأسف بأن المدينة المزعوم فتحها أضحت جزءاً من الواجهة وان حياته وحياة ذويه فى خطر إلا يوم الجمعة ٧ مايو ١٩٤٣ حوالى الساعة السابعة مساء ، بعد ابتداء المعركة إذ جاء جنرال المانى واخبره بذلك . وقد نصح له بمغادرة البلاد بالطيارة الى المانيا فرفض الملك بكل صراحة عرض الجنرال الذى قال : « ان جلالتك يجب أن تغادر حمام الأنف فرفض جلالته من جديد . »

١٠ — كل الناس يعرفون بتونس كرم جلالة الملك المنصف واللذة التى يشعر بها بدعوة عدد كبير من الشخصيات الممتازة من كل طبقات المجتمع التونسى . وكان فى إمكان جلالته أن يدعو ممثلى السلطات الألمانية والايطالية إلا أنه لم يفكر فى ذلك قط وأعلن أن موقفه الحياد وأنه لرجل الوفاء . فكان يرى الثبات على الحياد التام الذى أعلنه .

كل هذه الاعمال ومآثر جلالة الملك المنصف من الوضوح بحيث تثبت بصفة مقنعة أنه كان يريد احترام الحياد والدفاع عنه بعدم التصريح أوعمل شىء يوهم إحدى الدول المتحاربة أنه يواليها ضد الأخرى . وإنما يبرر هذا الموقف أنه جرى على مثل عائلية . لجده جلالة محمد باى وهب منذ ١٨٦١ نظاماً دستورياً للشعب التونسى

وقد شجع الفلاحة والحرف والفنون والآداب . وفى عهده الذى لم يمتد مع الأسف غير أربع سنوات عرفت تونس الرغد والسعادة . وكان أبوه جلالة الناصر باى أميراً ديموقراطيا كذلك ، ففى سنة ١٩٢٢ عندما رفضت مطالب الشعب التونسى تنازل عن العرش ولم يرجع عن تنازله إلا بصعوبة وإلا بعد أن قطعت وزارة ريمون بونكاري وعودا مؤكدة . وقد ورث جلالة المنصف باى هذه الآراء الديمقراطية فهو يحب الحرية والعدالة والانصاف ويساعد الجمعيات الخيرية ويشجع التعليم وهو يعين الفقراء يومياً حتى تنفذ مخصصاته .

فكيف يمكن أن نقبل لحظة واحدة أن هذه النفس الكريمة التى تعتنق آراء الشعب الديموقراطية بالفطرة تضاد الدول الحليفة الموافقة آراؤها فى الحرية والعدالة آراءه بالتدقيق . فلا يمكن إذن منطقيا اتهام جلالة المنصف باى بتهمة ولا توجيه أى لوم له من أجل موقفه ازاء السلطات الجرمانية الايطالية . بل بالعكس كان يحق له أن ينتظر من جانب الحلفاء تشكرات على موقفه العجيب المرن مع دول المحور فى الوقت الذى كانت تملك القوة وتحارب وتظهر جبروتها فى كل ميدان . ومع الأسف لم تجر الامور على هذا الشكل . الا ان الحقيقة التى لا يمكن أن تحتجب أبداً ستتبين لاعين العالم ولا تحدث سوى تلاف عادل للامر .

ب) البلاغ الذى نشره الجنرال جيرو على انه عزل جلالة المنصف لانه كان خطراً على أمن القوات الحليفة بتونس .

لا يمكن أن نفهم حقاً ان الملك الذى لاسلاح له ولا ذخيرة ولا معامل حربية استطاع أن يكون خطراً حربياً على أمن القوات الحليفة.على ان الشعب التونسي الذى لايزيد تعداده على ثلاثة ملايين نسمة والذى جرد من السلاح منذ زمن بعيد لا يقدر أن يثبت لاصغر وحدة حربية حليفة . فالمسألة كان ينبغي ألا تذكر اذ لاداعى الى اللجاج .

فما يكون السبب الحقيقي اذن للقرار الخطير الذى اتخذه الجنرال جيرو ضد ملك معتنق لآراء شعبه الديموقراطية وبلده من بلاد البحر الابيض المتوسط لا يطلب غير

حياة هادئة داخل حدوده ولا يريد أن تربطه مع جميع الدول غير أمتن العلاقات الودية .

انا لانخشى أن نؤكد ان الجنرال جيرو قد خدع بكل نذالة على حساب جلالة الملك المنصف الذى لايستحق المآل الذى احتفظ له به. ولقد خدعه جماعة من اصحاب المرتبات والامتيازات وذوى المصالح اجتازت الحدود فى عهد الاحتلال الالمانى الايطالى، وخوفاً من أن تحرمهم السياسة التى رسمها الملك من هذه المرتبات والامتيازات والمكاسب أطلقت ألسنتها بالثلب والافتراء. على ان جلالته كان فى غالب الاوقات متفقاً مع المقيم العام الا فيما يرجع الى مؤازرة سلطات المحور على مقتضى أوامر المرشال بيتان . وهذا ما يقتضيه الحياد التونسى .

فكيف يقبل أو يفرض فى هذه الظروف .أن جلالة المنصف كان خطراً حربياً أو سياسياً على الجيوش الحليفة بتونس وكيف استطاع الجنرال جيرو الذى عرف ألم السجن والنفى أن يصدق الوشايات ضد جلالته ويتخذ ضده قراراً مؤسفاً غير جدير بمقامه ويعد اتخاذه غلطة سياسية خطيرة .

وكيف وافقت أميركا وروسيا وبريطانيا التى هى الأوطان الكبيرة للحرية والعدالة والحق على خلع ملك عن عرش آبائه بالقوة . وانا لنحتار عندما نذكر الاهانات التى لحقت جلالة المنصف يوم دخول الجيوش الحليفة إلى حمام الأنف كما نعجب عندما نرى أن جلالته خلعه قائد الجيوش الفرنسية بافريقيا مع أن فرنسا التزمت التزام شرف فى معاهدة باردو بحماية الملك وأسرته التى كانت مالكة قبل معاهدة الحماية، ومع أن جلالته كسائر أجداده جلس على العرش لا بارادة فرنسا لكن بارادة الشعب التونسى الذى كان له الحق وحده فى خلعه . ان الاجراء القاسى الذى اتخذه الجنرال جيرو لا يعتمد على القانون ولا على المعاهدات ولكن على القوة وحدها . فهو لا يمكن أن يكون إلا مخالفاً للقانون وهو قد نزل على جلالة المنصف باى الذى لم يكن فى حرب مع أية دولة ولم يقم فى عهد الاحتلال الجرمانى الايطالى بشيء ضد الحلفاء ولا ساعد اعداءهم . فجلالته إذن لا يستحق هذا الإجراء . ويجب أن يقال أنه أصاب الشعب التونسى الذى يقدس ملكه فى الصميم .

ان دوى المعركة يبتعد شيئاً فشيئاً عن هذا البلد وليس ضرورياً ابقاء شعب بأسره فى حالة حزن ويأس ، فالواجب بكل صدق ان يرد له فى الأجل القريب ملكه الذى لا يمكن أن يكون خطراً على أى شخص .

وإنا لنؤمل من السادة روزفلت وستالين وتشرشل رؤساء الأمم المتحدة الثلاث الكبرى ان يحرصوا على تلافى هذا الخطأ . اللاسياسى وغير المقبول . دفاعاً عن قضية عادلة وتشريفاً لبلادهم . وارشاداً وتنبيها لحلفائهم الفرنسيين

٢٥ مايو سنة ١٩٤٣ .



مذكرة

فى القضية التونسية

قدمها الاستاذ احمد توفيق المدنى إلى سلط الحلفاء وممثل فرنسا فى الجزائر

تقدم لنا أن ذكرنا مدينة الكاف الواقعة فى الشمال الغربي من المملكة التونسية على مقربة من حدود الجزائر، هـذه المدينة اتخذها المقاومون الفرنسيون عاصمة لما يحتلونه من التراب التونسى بدلا من تونس التى احتلها الالمانيون، وأقاموا فيها حكومة يمثل فرنسا بها الجنرال «جوريون» كمقيم عام، والادارات الفرعية التي بها حولت إلى مصالح أصلية، وأقيم عليها موظفون كبراء واشيع إذ ذاك أن عامل جلالة الملك على هذه المدينة قد أقامه الفرنسيون ملكا فيها واطلقوا عليه لقب باي الكاف وقيل أن البيعة وقعت لغيره وهو أحد أفراد عائلة قدور المشهورة هناك والمهم أن الفرنسيين عقدوا مؤتمراً فى هذه المدينة بعد استقرارهم بها قرروا فيه كما ذكرناه، سابقاً، أنهم إذا احتلوا تونس يخلعون جلالة الملك ويزيلون الحكومة التونسية ويعلنون الحاق البلاد بفرنسا ويصيرونها مستعمرة مضمومة الي اختها الجزائر وقد بلغ نبأ هذا المؤتمر الى الاستاذ أحمد توفيق المدنى نخشي مغبة هـذا القرار على وطنه وحكومة بلاده وأفراد أمته فعمد إلى تحرير مذكرة أرسل بها إلى حكومات الحلفاء وإلى نفس السلط الفرنسية بالجزائر ويلاحظ انها املتها الظروف القاسية والمحنه التى تجتازها تونس إذ ذاك وما كان يشاهده ويسمعه وهو فى منفاه بالجزائر عما يبيته الفرنسيون لبلاده ويرى مقدار تأثر الحلفاء ورجال سلطهم هناك بالدعاية الفرنسية ونقمتهم على التونسيين لحاول أن يظهر فيها وهو يقرر أشياء اكثر مما هو يعارض المقررات أو يصادم سياسة معينة، فقد أعتمد على اعتدال اللجنة من جهة والاستشهاد بما يقوله الفرنسيون عن سياستهم وأعمالهم فى تونس والاحصائيات التى كانوا ولا يزالون يتخذون منها نشيداً يتغنون به عندما يريدون الامتنان عن التونسيين ولقد

ظهر الأستاذ المدنى أمام أعينهم وأمام الحلفاء كرجل معتدل ومنصف ولقد أجيب عن تلك المذكرة من طرف الذين أرسلها اليهم بأن الحاق تونس لم يقع ولا يمكن أن تزال الحكومة التونسية ، أما جلالة الملك فاذا ثبتت التهم الموجهة إليه من تعاونه مع المحور فانه يحاكم ، وإذا لم يثبت عنه شىء فلا يمكن أن يمس بسوء .

ولقد رأينا أن تثبت هـــذه المذكرة هنا لعلاقتها بموضوع الكتاب ولتحفظ كوثيقة سياسية لفترة من تاريخ تونس ومصارعتها للقوة الاستعمارية الفرنسية الغاشمة وكعمل صالح لابن بار من أبرز أبنائها المجاهدين أداه لها وهو فى منفاه ودافع به عن ملكه وحاول جهده أن يمنع الشر أو يخفف على الأقل من وقعة ويضيق دائرة ضرره وقد جعلها صادرة عن شخصه معبرة عن رأيه ولم يشأ أن يشرك فيها حزبه لانقطاع الصلة به طيلة مدة الحرب وعدم معرفته لاتجاهاته أثناء المحنة ، وهذا نص المذكرة المنقول من اللسان الفرنسى إلى اللسان العربى .

***

ان القضية التونسية التى كتب عنها كثيراً والتى تظهر اليوم أكثر غموضاً من ذى قبل تفرض على من يهمهم أمر تونس والتونسيين بأى وجه من الوجوه أن يقوموا بقسطهم فى حل المشاكل التى تنجم عنها — فقد قمت أنا فيما يتعلق بشخصي بتحرير هذه المذكرة وتقديمها لمن له النظر — وهذا العمل الضئيل سوف يكون هو قسطى الشخصي فى عمل النهوض التونسى الذى أتمنى أن يكون قريباً — ولقد أجهدت نفسى لاجتناب الحشو والتعقيد الأدبى رامياً بذلك إلى التوضيح وجعـله فى متناول الأفهام ونزيهاً قبل كل شىء .

لذلك أدخل فى الموضوع تاركاً للحوادث والأرقام وحـدها الكلام بمـالها من فصاحة بالغة ومقنعة .

هــــذا وقبل كل شىء فلنقل كلمة حول الشعب التونسى الذى فى نظرى هو أنق الشعوب التى تكون المجتمع العربى الاسلامى .

هو شعب ذكى للغاية حازم وناشط ودقيق الشعور . طيب وكريم سخى وشهم — فهو إذن الوارث الشريف لتلك المـدينة العربية المشرقة والتى نجد أطلالها بجميع المدن والقرى تقريباً —

فالمهد التونسى الذى تكون به الشعب أخرج لنا أمة بأتم معنى الكلمة متحدة الأجزاء اتحاداً تاماً فى جميع النواحى .

١ — اتحاد فى الجنس — ٩٢ فى المائة من الأمة عرب و ٥ فى المائة بربر مستعربين تماماً —

٢ — اتحاد فى اللغة — يتكلم كل التونسيين بدخول الأقلية اليهودية لهجة عربية نقية وتختلف فى قليل عن العربية الفصحى —

٣ — اتحاد فى المعتقد — ٩٨ فى المائة مسلمون

٤ — اتحاد فى المذهب — ٩٦ فى المائة مالكيون

٥ — اتحاد فى الثقافة — بفضل جامع الزيتونة ومدرستى الصادقية والعلوية والمدارس الحرة كالزوايا والكتاتيب والمدارس العربية الا فرنسية فان الشعب التونسى فى مجموعة سيما فى الأقسام الابتدائية يتلقى تعليما تهذيبياً ودينياً — وكلية الزيتونة التى أصبحت شهرتها عالمية تخرج كل سنة ٣٠٠ عالماً ينتشرون فى انحاء البلاد التونسية حيث يبثون بطريقة منظمة وحدة فى الثقافة والتفكير فى غالب أوساط الشعب

٦ — اتحاد فى السياسة — بدون أن نرجع للامبراطورية القرطاجنية التى ذهبت أصولها فى دياجير ليالى الزمان وبدون أن نرجع للدول الأهلية التى كانت تحميها روما ولا إلى عهد الأغالبة ولاة الخلفاء العباسيين

يمكننا أن نحقق أن الشعب التونسى قد كون سيما منذ عهد الحفصيين « ١٢٢٨ » دولة ممتازة وتقريباً دائماً مستقلة

أما هذا الاستقلال فقد تأكد واستقر بالخصوص على عهد الدولة الحفصية التى حكمت البلاد طيلة ثلاثة قرون ونصف تقريباً إلى « ١٥٧٤ » حيث انتشر النفوذ الأدبى والدينى للبلاد التونسية إلى تخوم الحجاز وقد عين السلطان الحفصى المعتصم خليفة على المسلمين وأصبحت أكثر من دولة اسلامية تطلب رعايته وحمايته لها —

وقد عقب هذا العهد عهد الاستقلال التام والقوة المسلم بها عهد الاحتلال العثمانى والذى كان من خصائصه لمدة أعوام قليلة فحسب ان كان على رأس البلاد حكومة مباشرة يقوم بها باشوات ترسلهم اسطنبول من قبل السلطان الخليفة بينما فى الحقيقة والواقع كان هذا العهد عهد حماية لأن السلطة الفعليـة كانت بيد موظفين تونسيين يشرف عليهم موظفون أتراك — وهذا العهد هو الذى شاهد ظهور دويلة المراديين ثم دولة الحسينيين التى تحكم البلاد اليوم .

فيمكننا مما سبق أن نلخص القول بأنه منذ سبعة قرون خلت تعتبر البـلاد التونسية بمعنى الكلمة الحقيقى دولة مستقلة سواء كان هذا الاستقلال تاماً عاماً مثلما كان عليه فى عهد الحفصيين أو كان هذا الاستقلال جزئياً كما كان فى عهد الحماية التركية

٧ — اتحاد فى الادارة — منذ سبعة قرون وهذا الاتحاد الادارى ظاهر للعيان ولا مراء فيه — وقد نجح الشعب التونسى فى التحصيل عليه بتسلسل عجيب وبفضل الاتحاد السياسى الذى بيناه حول سلطة مركزية مستمعة الكلمة ومحترمة الجانب ذات أحكام فى النظام ومتمركزة بتونس قاعدة المملكة

وطيلة السبعة قرون هذه كان السلاطين الحفصيون والباشاوات الأتراك والبايات الحسينيون يرسلون فى مختلف جهات المملكة عمالا للادارة ونواباً لإجراء القوانين بين الناس وقادة عسكريين للمحافظة على الامن واستخلاص الاداءات الدولية — وطيلة السبعة قرون هذه لم تتجه أنظار كافة السكان الا للسلطة المركزية الوحيدة المستقرة بالعاصمة ولم يعترف السكان الابسلطة عليا واحدة وهى سلطة ملك تونس — وقد اعترفت الحماية الفرنسية بهذه الوحدة الادارية وسارت عليها فى حكم البلاد

٨ — اتحاد فى الاقتصاد — ان الاتحاد الاقتصادى مضمون بتناسب واشتراك الجهات الخمس الاقتصادية وفى تقديمها لحاصلاتها لجميع السكان بالبلاد التونسية ، قمح بالشمال والشمال الشرقى ٤ ملايين من الأطنان — شعير بالجنوب ١٠٧٠٠٠٠ طن — زيوت الساحل وصفاقس ٨٠ مليون من الكيلوات — انعام الوسط والشمال الغربى ٢٠٨٠٠٠٠ رأس — عنز الجهات الجباليـة ١٧٠٠٠٠٠ رأس — بقر بتلك

الجهات ٤٨٠٠٠٠ رأس — تمر الواحات ٢٦٠٠٠٠ قنطار — حاصـــلات الصيد بالسواحل ١٢ مليون من الكيلوات — حلفا التلول ١٣٠٠٠٠ قنطار — واخيرا فان غابات البلاد التونسية تنتج ٤٠٠٠٠ قنطار من خشب الوقد والاستعمال ٤٥٠٠٠ قنطار خفاف — وكذلك مزارع الكروم بالشمال والشمال الشرقى تنتج مليونين هيكتوليتر من الخمر .

واذا أضفنا لهذه الخيرات الانتاج المنجمى الذى يبلغ ٢٠٠٠٠٠٠من الاطنان من الفسفاط ٨٣٠٠٠٠ طن حديد — ٣٢٠٠٠ طن رصاص ٣٥٠٠ طن زينقو وزاوق وغيرها ١١٠٠٠٠ طن فحم حجرى وأضفنا لها الانتاج الصناعى مقاطع ١٠٠٠٠٠٠ طن — جير ٥٠٠٠٠ طن سيمان ٤٥٠٠٠ طن تن ٣٠٠٠٠٠ كيلو — حيتان اخرى مصبرة فى الملح ١٤٠٠٠٠ كيلو . جلود البقر ١٨ طن واطنان من جلود الغنم ٣٠٠٠٠ متر من الزرابي و ٦٠٠٠٠٠ شاشية وجميع منســـوجات الصوف والحرير بتونس والساحل وواحات الجنوب وجدنا مجموعا متناسبا وهى ميزة اتحاد تام يضمن للبلاد ن تكتفى بمـا فيها مع بعض الاجتهاد الصناعى المحلى ويمكنها أن تعيش باقتصادياتهـا حياة اقتصادية مستقلة

هذا ولم يبق الآن سوى استعمال نفس النزاهة وعدم التحيز فى ذكر عمل الحماية الفرنسـية التى نصبت على البلاد عام ١٨٨١ بمعاهدة باردو وباتفاقية المرمى فى ١٠ جوان ١٨٨٣ — وينبغى فى هذا المنعرج الخطير والحاسم بالنسبة لبلادى التعيسة فيما يظهر أن أذكر بأقصى دقة ممكنة احصائية ستين عاما من هذا النظام الذى حكم البلاد غير متناســين من ذلك العمل شيئاً أو مهملين اياه حتى يتسنى لمن كان يهمه الوقوف على حقيقة الأمور أن يكون فكرة حقيقية ويصـــدر حكما سالما على الحالة التى سنبسطها له

ان هاته الاحصائية كسائر الاحصائيات تحتوى على أمور ايجابية وأخرى سلبية فلنطرق الامور الايجابية أولا (١) لقد عرفت البلاد التونسية طيلة هاته الستين عاما عهدا يكاد يكون كله سلم مفروغ منه ودائم فلم يقع بالبلاد مايستحق الذكـر

من الثورات وعمليات النهب وقد امتد سلطان الأمن على مناطق الجبال الممتدة من الشمال الى الصحراء بالجنوب وقد وقع استخلاص الاداءات بصفة منظمة

٢ — كما وقع تنظيم العدالة التونسية وجعلها عصرية كالعدالة الاوربية وأسست دائرة تعقيب ودائرة استئناف ومجالس ابتدائية ومجالس جهوية كما أسست مجلة قانونية بفصول مبينة متناسقة حيث المجلة المدنية والمجلة الجناحية والجنائية والتجارية الخ . . .

يقوم على تنفيذ هـذه القوانين حكام لهم من المقدرة والاستقامة والانقطاع والاخلاص ما تشهد لهم به الخاصة والعامة . ولا يسعنا هنا إلا أن نطأطىء الرأس أمام مجهودات كل من شارك فى هـذا العمل العجيب جـداً والذى هو من الفائدة العظمى بمكان مهما كان جنسه —

٣ — طرق المواصلات — ٢٠٠٠ كيلومتر من السكك الحديدية تقل ٤٠٠٠٠٠٠ من المسافرين و ٤٢٠٠٠٠٠ طن من البضاعة — و ٦٠٠٠ كيلو متر من الطرقات العامة و ٨٠٠٠ كيلو متر من الطرقات الأخرى .

٤ — خمسة مراسى عظمى — تحتل من الساحة ٢٥٠ هكتاراً باضافة ١٢ كيلومتر من الأرصفة وهي بتونس وبنزرت وسوسة وصفاقص وقابس — وتتلخص حركتها التجارية السنوية هكذا ١٦٠٠٠٠ مسافر ٤٥٠٠٠٠٠ طن من البضاعة مفصلة كما يلى : ١٥٠٠٠ دخلا وخرجا من المراكب ١٠٠٠٠٠٠٠ - عشرة ملايين من الاطنان من البضاعة المنقولة وتوفر — ١٦٠ مليون فرنكا من الاداءات القمرقية .

٥ — أشغال الرى — وقع احداث ١٥٠٠٠ موردماء منظمة وصالحة للاستهلاك وتتمتع ٧٠ فى المائة من الحواضر بتوزيع المياه الصالحة للشراب تجرى فى ١٨٠٠ كيلو متر من الحلاقم وهناك سد بالواد الكبير يمكنه ادخار ٢٠ مليون من الميترووات المكعبة من المياه وإرسال ١١ مليون منها للرى الفلاحى بالجهة —

٦ — البريد — ٥٦٦٠٠ كيلو متر من الأسلاك التليفونية و ١٧٣٠٠ كيلو متر من الأسلاك التلغرافية و ٢٢٣ قباضة بريدية تقوم بصرف مليار و ٣٠٠ مليون فرنكا من العمليات الصرفية و ٢٠٠ مليون فرنكا عمليات صندوق الادخار —

٧ ــ الجهاز الكهربائى ــ ٩ مولدة للكهرباء توزع ٦٠ مليون من الكيلوات وبها ١٤٠٠ كيلو متر من أسلاك التيار العالى و ٨٠٠ كيلو متر من أسلاك التيار الصغير ــ

٨ ــ التعليم العام ــ ٢٠٠٠ قسم تحتوى على ١١٠٠٠٠ تلميذ أوربيين وتونسيين

٩ ــ الاسعاف العام الطبى والعمل الصحى ــ ٢٣٠٠ فراش بمستشفيات ١٢٠٠٠٠٠ عيادة و ٤٠٠ طبيب مع اظافة معهد باستور ومعمل التلقيح به الذى يعالج سنوياً ١٧٠٠ شخصاً ويوزع ٩٠٠٠٠٠ كية تلقيح ضد الجدرى

١٠ ــ الاصلاحات السياسية ــ شرع فى الفصل بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ووقع تأسيس الوزارة العدلية وقسمت البلاد إلى خمس جهات اقتصادية وأسست مجالس الأعمال والمجالس الجهوية والمجلس الكبير ولجنة التحكيم « وهذه اصلاحات م . لوسيانسان » ووقعت محاولة تنفيذ مبدأ تمكين التونسيين من دخول المناصب العليا الادارية على عهد م . بيروطون

تلك هى باجمال احصائية أعمال الحماية بتونس الايجابية ولنبحث الآن فى أعمالها السلبية والتى هى أصل كل اتهامات التونسيين للادارة الفرنسية والتى هى بلا شك الداعى الأصلى بل الوحيد للمصـــادمات ولسوء التفاهم التى كان ينجم عنها سخط المسلمين العام .

١ ــ انعدام الضبط الادارى وقلة التباين المفروض بين سلط الحماية والسلطة التونسية الرسمية الأمر الذى نتجت منه الفوضى فى الادارات المركزية والجهوية من أعلاها إلى أسفلها

ان المعاهدات التى تربط الطرفين لا تدقق فى الواقع وظيفة الادارة التونسيـة ووظيفة المراقبة الافرنسية وهاته المعاهدات غامضة فى هذا الخصوص تاركة بذلك حرية كبرى فى التأويل للمجتهد فى تحديد هذين الامرين الذين هما من الاهمية بمكان وهما

أولا ــ مسألة السيادة والاستقلال والتى يقول فى شأنها الفصل ٢ هاته الكلمات المبهمة : « تتعهد دولة الجمهورية الفرنساوية بتخويل مساعدتها المستمرة لسمو الباى

وحمايته من كل خطر يمكن أن يتهدد ذاته أو عائلته أو يعبث براحة مملكته ،

ويقول الفصل الخامس من هذه المعاهدة « ينوب الدولة الفرنسية لدى سمو الباى وزير مقيم وظيفته السهر على تنفيذ أحكام هذه المعاهدة ويكون هوا الواسطة فى علائق الدولة الفرنسوية مع الادارات التونسية فى كل النوازل التى تهم الجانبين معاً ،

ثانياً — ومسألة ادارة الشؤون الداخلية للبلاد التى نشاهد تدخلا متزايدا فيها والفصل الاول من اتفاقية المرسى يقول فى هذا الصدد : لما كان مراد حضرة الباى المعظم أن يسهل للحكومة الفرنساوية اتمام حمايتها تكفل باجراء الاصلاحات الادارية والعدلية والمالية التى ترى الحكومة المشار اليها فائدة فى إجرائها ،

إن ابهام الالفاظ التى سبكت فيها هذه الفصول الاصولية هو الذى برر كل التدخلات فى جميع حركات وسكنات الادارة التونسية وغير معنى وروح الحماية اذ أنه فى الواقع قد انتهى الأمر الى وضع يد السفارة على الادارة العامة للبلاد على حساب حكومة الباي واستشعاراً لعدم وجود أي نص يحدد وظيفة الحامى والمحمى واعتماد على جهل وتواطؤ وجمود بعض الوزراء الذين يقع اختيارهم عمدا من بين الموظفين اللينين والعاجزين فان السفارة لم تبق للباى الا شبح سيادة وللحكومة التونسية الا نفوذ يحق أن نقول عنه انه وهمى ولا معنى له بالنسبة لمن يتقلده الا فى الأوسمة الشرفية والألقاب المزيفة .

فاعتداء السلطة الحامية على وظائف وميزات السلطة المحمية قد بلغ الى حد أن شاهدنا كاتب عام للدولة التونسية م، منصرون يثور على الاعتداءات المتفاقم أمرها من طرف السفارة بسبب هذا الازدواج وبجرة قلم يحذف الهيئة الادارية التي كانت رمز هذا الازدواج وهي ادارة الكتابة العامة ، والتي وقع ارجاعها فيما بعد ، ويحدث عوضا عنها مصلحة تعنى بتعيين ومراقبة العمال وهذه المصلحة وقع تصيبها بالسفارة العامة وهي تابعة لها في جميع متعلقاتها

٢ — السلطة التشريعية بتونس هى مثال الفوضى بعينها — فهى مبدئياً وشرعياً من متعلقات الملك وفعلياً فهى فى يد ادارة مكلفة بتنفيذها وهكذا تندمج سلطتا التشريع

والتنفيذ بصفة مطلقة فتلتجا سلطة ادارية هى محل تنازع من جميع النواحى فكانت الادارة هي التي تهيء لوائح الأوامر تلك اللوائح التى تكسب صبغة القانون بمجرد موافقة الباى وامضاء المقيم تحت كلمة وافق عليه وأذن بنشره

وبعبارة أخرى فان المكاتب الادارية هي التى تهيء الأوامر التشريعية مهما كانت أهميتها والباى يوقع عليها والمقيم يصدرها .

أما خطورة وغرابة هذه الصفة الشاذة فى التشريع فهى انها لاتراعى فى كل الأحوال الا مصالح الساعة الاستعجالية للادارة حتى انه أحياناً نجد أوامر متناقضة تتعلق بنفس مادة واحدة وهو أمر يحدث الفوضى ويبرر التنطع والأخطر من ذلك فى هذه الكيفية التشريعية هو انها تجعل فقدان المسؤولية وانعدامها قاعدة فى الحكم .

أما فيما يتعلق بالسلطة التونسية فغاية مدى مشاركتها فى تحرير القوانين التونسة التشريعية هى التوقيع عليها وختمها بالطابع الملكى

٣ — مشكلة الأراضى هي أكثر المشاكل تعقداً وقد كتب عنها كثيراً وما بلغته من التشهير كاف فى حد ذاته ويجعلنا فى غنى تام عن افاضة القول فيها فلنكتف اذن بالقول بان هذه المسألة تنقسم الى قسمين متباينين وتتلخص فى عملين :

أولا — اقصاء العنصر التونسى عن الأراضى الصالحة للزراعة

ثانيا — توزيع هذه الأراضى على الاستعمار الرسمى والفردى العظيم منه والحقير وهكذا يقصد من هذه الأعمال الوصول يوماً ما الى طرد الأهالي طرداً كلياً من أراضيهم والتكرم بها كلها للاستعمار .

فلقد قدر الكاتب القدير المعروف فينيود وكنون ان ثلثا من كامل مساحة الايالة التونسية قد وقع اعطاؤه للاستعمار والمستعمرين الذين لم يستعمروا قط بل الذين كانوا يقتنعون بتسويغ أراضيهم وهم بباريس أو بليون أو بليل الى صغار الفلاحين التونسيين أو المعمرين الايطاليين ونحن نعرف جانبا وافرا من هؤلاء المستعمرين الذين لم تطأ أقدامهم تونس حيث لهم عشرات الآلاف من الهكتارات — ١ — وهم اما سياسيون أو موظفون حالون

وزيادة على الاستعمار الفردى فهناك بكل الأسف استعمار الانتفاعيين اصحاب الشركات الرأسمالية وهو استعمار بمجموعات تمثلها هذه الشركات واليك بعضها :—
شركة النفيضة التي كانت تكسب ٩٦٠٠٠ هكتار يسكنها ١٠٠٠٠ من التونسيين يعيشون عيشة الرق — فقد اجرت الشركة الى فلاحين تونسيين صغار ٤٠٠٠ هكتار ثم ان هذا التراب الشاسع قد وقعت فيما بعد قسمته بين ماية مستعمر
— شركة التضامن التونسى ولها ٢٥٠٠٠ هكتار
— شركة المزارع الفرنسية بتونس ولها ٢٤٠٠٠ هكتار الخ . . .

ولقد سمح هذا النوع من الاستعمار للدولة ان وضعت فى ايدى عشرة اشخاص من كبار المستعمرين وبعض مئات من صغارهم بواسطة ادارة الفلاحة جانبا وافرا من الأراضى التونسية واستئصال ابن البلاد منها نهائيا — وقد كانت الوسائل المستعملة للوصول لذلك الانتزاع القانونى والامتلاك الرسمى والتنازل عن أملاك الدولة للاستعمار بل لقد وقع جبر ادارة الاوقاف على التنازل لادارة الاستعمار لضرورياتها عن عدة أراضى من حقوق الأوقاف بمعدل ١٨٠٠٠ هكتار فى السنة وبثمن تعينه الادارة يخول لجمعية الأوقاف أن تشترى به أملاكا بلدية عملا بما يسمونه شرط التعويض المنصوص عليه فى صكوك المحبسين — فالمعمر كبيرا كان او صغيرا لا يجد بتونس الارض فحسب بل والقروض اللازمة لمشروعه والاعتمادات بالبنوك مع التعهد بارجاعها أقساطا على ٢٠ سنة بينما التونسي الذى له ماللمعمر من الحاجيات لايجد من الاعتمادات سوى المبالغ المزرية التي تقدمها له شركة لاحتياط (الحديثة الانشاء) فالتونسى — مع بعض الاستثناءات اجبر هكذا على ترك الفلاحة لانعدام الأرض والقروض فأصبح عامل يومه بالفلاحة اوخماسا معززا بذلك جيش البؤساء الجرار من الرحل والسائلين الذين تعج بهم المدن

واذا استثنينا العدد القليل من التونسيين الذين تعلقوا بأراضيهم بالرغم من الصعوبات والمشاق العديدة والمختلفة الاشكال التى تعترضهم فى طريقهم وتعرقل أعمالهم غالباً فان أبناء البلاد قد أصبحوا بقوة الضرورة عمالا فلاحين أو خماسة — ومع هذا فان حالة اولئك لا تفوق بؤساً وتعاسة حالة هؤلاء

فالعامل الأجير الفلاحى اذا وجد عملا لا يقبض سوى أجراً زهيداً يتراوح بين ٨و١٤ ف « أو ١٥ و ٢٠ ف » منذ عهد قريب أجراً عن عمل يوم كامل من ١٢ الى ١٤ ساعة شغلا غير منقطع

وأما الخماس فهو يعيش مع عائلته بما يقدمـــه له الفلاح ويأخذ فى آخر موسم الفلاحة خمس ما تنتج ١٠ هكتارات بذراً أى ٣٠ شكارة قمحاً وشعيراً فى العام كله — فاذا دققنا الحساب وجدنا الخماس أجيراً بمبلغ ١٥ ف يومياً

من ذلك أن العامل والخماس يسكنان مشاتى وهى مجموع أكواخ موبوءةووسخة حيث تتعذر بها الحياة العادية وتبلغ نسبة الخسائر فى الأطفال ٤٠ فى المائة وهى نسبة مخيفة جداً — فقد أصبحت هذه الأكواخ مستودعاً لمجموع من الأمراض المعـدية والتى تنزل الخسائر المفجعة سيما فى سنوات الجدب فالسل والحمى ضاربة أطنابها هناك.

فالعامل الناقص القوت والذى يسكن تلك البقاع الموبوءة والعديم الكساء تلك الأشياء التى تجر له الكثير من الحرمان فى الضروريات مع ما يقاسيه من الأمراض الأدبية والتى هى وليدة هذه الحالة الخطرة .

فالعامل هكذا يصبح عاجزاً عن كل اجهاد نفس والقيام بأى نشاط مثمر — فعندئذ يوصف بل يتهم بالكسل — ويا للسخرية — وسرعان ما يقع تعويضه بالعامل الأجنبى الذى يجد ما يلزمه من التموين ومرافق السكنى .

فالمجلس الشورى التونسى حاول بتردد تأسيس استعمار صغـــير تونسى يرمى الى اقرار التونسيين بأراضيهم وقد اقترع فى عام ١٩١٩ وخصص قرضاً بأربعة ملايين من الفرنكات و ٢٣٣٥٠ هكتاراً وقع سحبها من أملاك الدولة لاحلال فلاحين تونسيين صغاراً إلا أن هذا المسعى المحمود لم يقع التمادى فيه لعـدم وجود القرض اللازم بالرغم من قرض عام ١٩٢٠ وتأسيس صناديق الاحتياط — فالحالة عام ١٩٤٢ لا تختلف عنها فى عام ١٩٢٠ والجهود التى بذلت لم تكن متناسبة مع حاجيات المشروع وأهمية القضية وعدد الفلاحين الواجب اقرارهم .

واذا نظرنا فى حالة الرحل بالوسط والجنوب نجـــدهم غير متمتعين بامتيازات ونقدر أن نقول عنهم انه لم يقع عمل شىء يذكر لفائدتهم .

فسكان الساحل وحدهم أو على أصح تعبير سكان شرق البلاد التونسية وسكان الواحات هم الذين نجد عندهم شيئاً من الازدهار ويعيشون بالنسبة لبقية سكان البلاد عيشة ممتازة — وبفضل معاصر زيوتهم و معامل الصابون ونخيلهم وأنعامهم ومنسوجاتهم الصوفية يحتلون مرتبة ذات بال فى الحياة الاقتصادية التونسية .

٤ — المشكلة الأدبية — ان هذه المشكلة ليست بأقل أهمية من التى أسلفنا الكلام عليها ومن خصائصها عدم اعتبار التونسى والاساءة له واضطهاده والاعتداء عليه الأمر الذى يكون التونسى ضحيته فى كل الأحيان من طرف بعض السلط وبعض نواب الجالية الأوربية — وهذه الأعمال المنكرة لم تكن منذ الاحتلال غير اظهار احساسات البغض الذى يضمره المستعمر للجنس التونسى العربى المحمى — فلقد اكتست صبغة حملة تباغض شنعاء والتعريض بالأهلى ومناوشاته على صفحات « تونس الفرنسية » وفى لغة قذرة كلغة «دوكرنيار» وأضرابه و«تريدون» الذين كانوا يقولون مثلا « العربى هو » « البيكو » الأبدى » واذا اعترضك فى طريقك عربى وأفعى فاقتل العربى قبل الأفعى » الخ ذلك .

فهذه الجريدة وعدة أوراق أخرى أقل منها قيمة كانت تصب على رأس التونسى يومياً وادا من التهم المتشابهة والشتم والثلب الوضيع والأكاذيب والترهات

ولفظة « بيكو » هو النعت الذى ينعت به أفراد الجالية الأوربية عادة باحتقار وعدم اكتراث التونسى بصرف النظر غالباً عن طبقته الاجتماعية أو ثقافته وباستثناء بعض الفرنسيين الذين لهم تربية حسنة والذين يعتبرون أن الخروج عن دائرة الآداب هو فساد خلق فان بقية الجالية الأروبية كلها سواء بالمدينة أو حتى بالبادية وحتى من الطبقة السفلى الايطالية العارية الرأس وحافية الرجل يلذ لها أن تجرح التونسى والتونسية المحترمة باستعمال هذا اللفظ الجارح الأمر الذى من شأنه توسيع الخرق الذى يفصل بين العنصرين المتساكنين بهذه الديار .

٥ — عدد الموظفين المرتفع بصفة خارقة للعادة — ان هؤلاء الموظفين الذين يسمون بحق « آفة الميزانية » يفوق عددهم بكثير حاجيات البلاد وضروريات الادارة فمن يبحث فى الميزانية يجد ان ٦٠ فى المائة من المصاريف تخصص للادارة وهذه

الحال عديمة النظير فى العالم وهو رقم قياسى بلغه الميزان التونسى فلقد أبهت م . بيروطون ذلك وأراد أن يضع حداً لهذا الاسراف إلا أنه بارح تونس ولما ينفذ فكرته .

وهناك شيء غريب فى حد ذاته وغير مبرر هو ان هـذا الجيش من الموظفين لم يشمل سوى عدد ضئيل من التونسيين يشغلون وظائف ثانوية وعلى الخصوص فى مصالح البريد وأعوان البوليس وادارة المال بينما أبواب الادارات الأخرى مغلقة فى وجوههم غلقاً محكما وبكل قساوة — وقد أراد م . بيروطون أن يتدارك هذه الحال أيضاً فقرر مبدأ قبول التونسى فى الوظائف العليا بعد توفر شروط الأهلية والمقدرة فيه إلا أن هذا المبدأ لم يطبق لحد الآن سوى فى ٣ أو ٤ قضايا — وهكذا فالنخبـة المكونة بالمعاهد الفرنسية قد وقع طردها من ادارة بلادها باستثناء مصالح العدليـة التونسية والأوقاف التى هى اسلامية قلباً وقالباً .

وليس هذا المرض كله — فهنالك بكل الأسف زيادة عن اقصاء التونسى عن ادارة بلاده عدم التساوى مع زميله فى الأجر إذا وقع قبوله بها — ومبدأ « إذا تساوى العمل تساوى الأجر » مجهول كل الجهل بتونس — وأنكى من ذلك فانعدم التساوى فى الأجور ليس هو بين التونسى والفرنسى فحسب بل هو أيضاً بين التونسى والأجنبى — وهذه القاعدة مطلقة بكل دقة بالمصالح التى تقوم عليها شركات خاصـة (شركة الغاز والأثقال والمناجم الخ . . .) حيث تجد اليد العاملة الايطاليـة متسعاً ذا بال وحيث يشاهد هذا الأمر الغريب ثلاثة قباض بالأرتال افرنسى وايطـالى وتونسى يقبض الأول ١٠٠٠ ف فى الشهر والثـانى ٨٠٠ ف والثالث ٦٠٠ ف — وفى الحال ان العمل فى ذاته وزمنه هو واحد بالنسبة لهم الثلاثة —

وهكذا فى جميع الادارات الأخرى العامة والخاصة والاصلاح الذى شرع فيه أخيراً لم يثمر بعد —

٦ — مبدأ عدم المساوات بين اروبيين وتونسيين — ان هذا المبدأ مطبق فى جميع الأحوال وجميع الميادين — وهو ظاهر كل الظهور فى الهيئات النيابية المحلية— ونشاهد بدعوى حماية التفوق الاستعمارى الخـلابة ان عدد التونسيين المسلمين الذين

يعدون ٢٣٠٠٠٠٠ ومتمتعون باستقلال مبدئى و ١٢٥٠٠٠ فرنسى وُهمِ الضامنون لهذا الاستقلال ولجميع الحقوق والمميزات التى لهذا الاستقلال يمثلهم نواب متساوون فى العدد وعكساً لطبيعة الأشياء فان « المحمى » يجرد من حقوقه وعلى الخصوص حق ادارة شؤون بلاده من طرف من كان واجبه ووظيفته تخويله التمتع بهذه الحقوق .

٧ — الخطر الايطالى — لقد وصلنا الآن الى ما نسميه بالخطر الايطالى — ان فرنسا سهلت لايطاليا بعدة اتفاقات معها سهلت لها مأمورية اقرار جالية ايطالية كثيرة وآخر احصائية تفيد ان عدد الايطاليين قد بلغ ١٣٠٠٠٠ نسمـــة بادخال الايطاليين المتجنسين أخيراً — ففرنسا قد نشطت الاستعمار الايطـالى الذى سرعان ما أصبح مالكا لعدة مناطق شاسعة ويحتل اليوم المنصب الأول فى فلاحة الكروم — فمزارع الكروم تنقسم هكذا بتونس :

٩٤٣٨٠٠٠ هكتار للافرنسيين الذين يبلغ عددهم ٧٧٢ مستعمر .

١٠١١٢٠٠٠ هكتار للايطاليين الذين يبلغ عددهم ١٩٢٣ .

ويفلح التونسى ٢٢٢٥٠٠٠ هكتار من عنب الاستهلاك « عنب المائدة » .

فان النزوج الايطالى الى تونس الذى ارادته ونشطته فرنسا قد كان مخطراً على التونسيين وهو يقع على حسابهم سواء بالفلاحة أن بميدان الشغل .

ولتسمية الأشياء بأسمائها الحقيقية والاصداع بالحقيقة العارية ولو كانت مرة فاننا مجبورون على أن نشاهد أن فرنسا تنفيذاً لرغبتها فى جعل تونس مستعمرة حيث تقابل العنصر الاسلامى بالعنصر الأروبى المسيحى رأت أن مصلحة تسديد العجز الناتج عن قلة الفرنسيين باقرار (الأخ اللاتينى) واحلاله محل الفرنسيين والذى يمكن استعماله فى يوم من الأيام كأداة تنصير فعالة — إلا أنه قد شاهدنا منذ عام ١٩٤٠ — النتيجة العقيمة لهذه السياسة العمياء والغير معقولة —

٨ — التعليم العام — ان التعليم من الوجهة التونسية هو ناقص جداً — فالتونسى يتلقى تعليمه غالباً فى الكتاب أولا والزوايا ومعهد جامع الزيتونة — وإذا خرجنا عن المدن والقرى فان المدارس الافرنسية عديمة الوجود — وحتى فى البقاع التى

توجد فيها هـــذه المدارس فان الحظ الذى ينال التونسى منها مزرى للغاية ومحدود ولا أصدق من الاحصائيات فى هـــذا العدد — ينقسم عـدد التلامذة الذى يبلغ ١١٠٠٠٠ نسمة هكذا .

٢٥٠٠٠ تلميذاً فرنسياً من جالية يبلغ عددها ١٢٥٠٠٠ شخص .

٩٠٠٠ « يهودياً « ٧٥٠٠٠ «

٤٦٠٠٠ « مسلماً » عنصر يبلغ عدده ٢٢٠٠٠٠٠ نسمة والذى له ٢٥٠٠٠٠ طفلا فى سن الدراسة أى ان عدد الاطفال الذين ليسوا بالمدارس يبلغ ٢٠٠٠٠٠ يعززون جيش مساحى الاحذية والحمالين والسائلين وهي مدارس العاهات والاجرام

٩ — الاسعاف الطبي — ان الاسعاف الطبي غير متوفر كما يجب وهي مشكلة للانتقاد — وخارج المدن وبعض مراكز الاستعمار فانه لايوجد بالبادية التونسية المحضة لاطبيب ولا صيدلانى ولا قابلة رسمية ولا ممرضة ولا مستوصف — وتهاون الاوساط الحكومية فى هـــذا الميدان بين — فغالب البادية التونسية متروكة لمدعى التطبيب الذين يقومون بمهمتهم تحت أعين القانون ويزرعون شرورهم .

١٠ — المشكلة البلدية — ان ماقدمناه من الكلام على الاسعاف الطبي ينسحب ذاته على البلديات — وباستثناء الأماكن التى غالب سكانها أوروبيين فانه لايوجد أى مصلحة بلدية تتعهد بالاعمال الضرورية — فالسلطة هنالك بيد العامل الذى يمثله الشيخ فى سائر القرى وهذا الاخير يعمل مايستطيعه من العمل بل مايريده منه .

فمن البديهى إذن أنه بالاماكن الخالية من الاستعمار والمسكونة خاصة بالتونسيين لا توجد طرق ولا أعين ماء ولا مراكز بريدية ولا مكاتب ولا كهرباء ولا أشغال رى وهؤلاء التونسيون لايعرفون الادارة إلا فى أشخاص أعوان الاستخلاصات الذين يعترضونهم أحياناً بالاسواق فيصبحوا هكذا على هامش الحياة العصرية حيث أطردوا منها لاسباب سياسية عليا .

١١ — انعدام الحريات الاصولية الثـلاث — حرية الصحافة وحرية الكلمة والاجتماع وحرية المؤسسات وهو الامر الذى زاد المسألة أشكالا والمرض شدة فبعد السياسة الحرة التى افتتحها المقيم العام بيشون والامر العالى الصادر فى ١٤

ـ اكتوبر ١٨٨٤ الذى سحب على البلاد التونسية القانون الفرنسى الصادر فى ٢٩ جويلية ١٨٨١ رأينا أوامر متعسفة وجائرة تكتم الصحافة مدة ٢٠ عاماً من جانفى ١٩٣٢ ـ إلي يومنا هذا وحسب التشريع الجاري به العمل الآن انه يسمح لاجنبي كايطالى مثلا باصدار جريدة بينما التونسى لا يجد نفس السهولة لاصدار صحيفة عربية ـ وقد تنوسى ان المسلم هو بأرضه . وأن اللغة العربية هى اللغة الرسمية للبلاد .

وأما حرية الاجتماع فهى ما زالت راضخة لحكم الأمر العالى الصادر فى ١٢ مارس ١٩٠٥ الذى أخضع كل اجتماع لرخصة تطلب من الادارة سلفاً

أما المشاريع فمهما كان نوعها ومشربها وغايتها فهى خاضعة للرخصة القانونية وهذه الرخصة التى لا تؤخذ إلا بأقصى الأتعاب والمشاق فهى تحت حكم السحب الادارى فى كل آن وحين (فصل ٢ من أمر ١٥ سبتمبر ١٨٨٨)

١٢ ـ التجنيس ـ ان سياسة التجنيس الوخيمة قد اسفرت على نتائج عقيمة وكانت أصل الحوادث الدامية والاحتجاجات الصارمة التى لا زالت عالقة بالأذهان ذلك لأن تلك السياسة النادرة والغير مصيبة لم يكن الغرض منها سوى تشجيع رعايا الملك الذى تعهدت له فرنسا بحمايتها لذاته واحترام حقوقه وأقدسها حرية بسط سيادته فى جو ملؤه الهدو والسلام فهاته السياسة تشجع هؤلاء الرعايا على ترك جنسيتهم التونسية وقانونهم الشخصى الاسلامى للتحصيل على الجنسية التونسية التى تضمن لهم بعض الامتيازات المادية البحتة كتسهيل دخولهم للوظائف العامة وتقدمهم فيها بسرعة والتحصيل على مرتبات ضخمة ومنح عديدة والثلث الاستعمارى الخ . . .

فلقد أفيض الكلام فى مضار هذه السياسة والشر الذى نجم عنها للتونسى ولنذكر هنا انها قد ضربت التونسى فى أعز شىء لديه وهي كرامته وجنسيته وعلى الخصوص دينه وقد تقرر أن من يخرج عن حكم شريعته طوعا منه يعد ملحداً ومرتداً وهكذا فالمتجنس يصبح مرتداً باعتناقه الجنسية الفرنسيه

ولسنا فى حاجة لنعيد القول فى وصف المناظر المحزنة والممزقة للافئدة التى نجمت عن تطبيق هذه السياسة التجنيسية تطبيقاً أعمى وحاد : طلاق مشوه ورفض باستعمال القوة لدفن المتجنس بالمقابر الاسلامية ونبش الأموات المدفونة خفيـة ورفض

الاوروبيين لقبول المتجنس بمقابرهم بسبب أن الميت ليس بمسيحى وتأسيس مقابر للمتجنسين الذين أصبحوا لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء .

واذا لخصنا القول فى هذا الصدد نقول بدون تردد أن مسألة التجنيس التى لم تمعن فيها الادارة وطبقتها بكل اعوجاج فى بلد تعهدت له فرنسا باحترام استقلاله وسيادته ومؤسساته السياسية والدينية هى من أمهات الغلطات بل هي أعظم غلطة ارتكبتها الادارة الفرنسية بتونس

١٣ — مساوىء الادارة — ان التونسيين قد أنهوا المرار العديدة للسلطالعامة سواء بتونس أو بباريس ما تجنيه الادارة وما ينتج عن ذلك من مساوىء فلطالما احتجوا بقوة باللسان والقلم ضد أغلاط السياسة الفرنسية بتونس وقدأرسلوا الوفود لتونس ولفرنسا لبسط تذمراتهم والمطالبة بالعدالة والتفهم أى بالرجوع الى الجادة المثلى وفهم الحماية فهماً مخلصاً ونزيهاً

وقد كان الجواب دائماً « الضغط » فمن عام ١٩٠٢ الى عام ١٩٣٩ شاهدنا سلسلة طويلة من الصحف الموقوفة وسجن الناس والإبعاد الادارى والاعتقال

هذا ولا ننكر أن الحركة الدستورية الأولى قد حصلت على بعض الاصلاحات إلا أنها كانت اصلاحات غير كاملة أى غير كافية — فهى من صنيع م . لوسيان سان وبما انها غير كاملة وغير كافية فهى لم توقف الضغط ولقد أخذت أكثر مما أعطت .

تلك هى الأعمال السلبية للحماية التونسية بتونس بسطناها بدون تحيز ولا ضغينة — فهى كما يلاحظ كثيرة جداً وتفوق بكثير الأعمال الايجابية — فنظام نتيجته تلك هو بكل صراحة نظام قد أفلس تماماً . —

والتونسيون بالرغم من عدم رضاهم وامتعاضهم قد شاركوا فى هذه الحرب بجانب الفرنسيين لابنزوة بل بكرامة وامتثال . والجازات العديدة التى تحصل عليها الكثير منهم بساحة القتال تدل دلالة واضحة على انهم جديرون باخوانهم جنود حرب ١٩١٤ — ١٩١٨ وكأسلافهم ايضا فقد كانوا يظنون ان مابعد الحرب سوف يقع علاج أمراضهم — الا انه بكل الاسف فإن مابعد الحرب أو على أصح تعبير المرحلة الأولى التى ختمت بهدنة ١٩٤٠ كان الانكسار والاستمرار على أغلاط الماضى —

فلم يطرأ أي تغيير فى الحالة وطبيعياً فان كلا من العشب التونسى والادارة سيبق على ما هو عليه الآن وفى مثل هـــذه الحالة الفكرية التى زادها تعكرا ابقاء المئات من التونسيين بالسجون ومناطق الاحتشاد والابعاد .

وجد الاحتلال الجرماني الايطالى فى البلاد التونسية بين ١٠ و٢٠ نوفمبر١٩٤٢

فالباى وهل كان يمكنه أن يعمل غير ذلك قد استمر فى المشاركة مع حكومة الماريشال التى كانت (رسمياً) تتمنى انتصار المانيا . وللتحصيل على عطف التونسيين والتحقيق من معونتهم يوماً ما وستر مطامع إيطاليا فى تونس أوعزت ألمانيا لحكومة فيشى أن تعطى الاصلاحات المطلوبة من طرف الامير ويظهر أنهم أطلقوا سراح المساجين السياسيين كلهم ويظهر أيضاً أن حكومة تونسية متركبة من عدة وزراء قد تشكلت وبسطت فعلا نفوذها على المنطقة المحتلة من البلاد — وإذا قلنا (يظهر) لأننا نجهل مايجرى هنالك .

الخلاصة

ان البيان السالف يتعلق بالماضى و بالحالة الواقعية بتونس وأما الخلاصة فينبغى لها أن تطرق مايتعلق بالمستقبل وحده .

وقبل أن أبدى أي فكرة كانت وأقدم الحلول التى كانت تظهر لى صالحة للمشاكل المختلفة القائمة فاني أتمنى أن تتحرر بلادى من النير الأجنبي فى أقرب وقت ممكن بالرغم من الصعوبات القائمة وأن يكون هذا التحرير خاتمة المطامع الايطاليـة التي اعتبرها خطراً على البلاد التونسية — وهذه المبادىء التي افترضها لتنظيم الدولة التونسية في المستقبل فى جميع علائقها وجميع ميادين نفوذها

مسائل مبدئية

١ — اقرار النظام الملكي — وهو النظام الذى يتلاءم مع رغائب الشعب التونسى وتقاليده وهو النظام الصالح بطبيعيه ومستوى مدنيته — كما يجب أيضا إقرار العائلة الحسينية الشعبية فلها منزلتها عند التونسيين وغيرهم .

٢ — منح الاستقلال الداخلى الواسع — (شبه الاستقلال السورى) وتكوين حكومة تونسية قوية وقادرة على ادارة شؤون البلاد

٣ — عدم مؤاخذة واضطهاد التونسيين الذين شاركوا مع حكومة فيشى فى التبعة مع السلطات الألمانية بموافقة وتحت تأثير الاميرال استيفا ممثل تلك الحكومة

قبل التحرير الكلى

بجانب الجنرال جوريون كاهيـــة المقيم بالكاف يجب تأسيس أدارة مركزية تونسية تقبل على الأمور السياسية والأدارية ، العمال والعدالة والأحباس الخ . . . ، وتهتم على الخصوص بالمسألتين الحاليتين : التموين والاسعافات الاستعجالية لضحايا الحرب — وتبسط هذه الادارة نفوذها على كامل المناطق الحرة الآن والتى سوف تتحرر فيما بعد .

بعد التحرير

تأسيس حكومة تونسية لدى جلالة الملك تتركب من ستة وزارات

١ — رئاسة الوزارة ووزاوة الخارجية

٢ — وزارة الداخلية والدفاع القومى

٣ — وزارة المال والأشغال العامة

٤ — وزارة العدلية والأوقاف

٥ — وزارة الفلاحة والشؤون الاقتصادية

٦ — وزارة التعليم العام والصحة

ويقع احداث أربع لجان كبرى بجانب السلطة المركزية

١ — لجنة أبحاث مكلفة بتحضير وعرض تقرير على الدولة فى ظرف شهر فى اللوائح التى لها علاقة بالاصلاحات التى لها صبغـــة استعجالية وضرورية — وعلى

الحكومة أن تسرع بانجاز هذه الاصلاحات لا أن تكتفى كما هو جار به العمل الآن بحفظ التقارير بالخزينة الدولية .

٢ — تأسيس لجنة تشريع تتركب من مشرعين ورجال القانون وظيفتها تحضير وتحرير النصوص القانونية ولوائح الأوامر المعروضة على ختم الملك — وتدوم هذه اللجنة الى أن يصدر الدستور التونسى

— تأسيس لجنة اقتصادية دائمة

— ولجنة أضرار الحرب

٣ — كما يجب طرد كل الايطاليين الذين لم يتجنسوا قبـــل عام ١٩٢٠ وحجز أملاكهم لفائدة منكوبى الحرب — وكل وظيفة يشغلها ايطالى ترجع باستحقاق لتونسى

٤ — ويجب أيضاً توزيع المواد الغذائية توزيعاً واسعاً واستعجالياً من حبوب والبان مصبرة وتوزيع الأقمشة للشعب التونسى الذى يقاسى آلام الحاجة المرة والذى تهدده مجاعة مخيفة والذى عرف أهوال الحرب إذ أن بلاده كانت مرسحاً للمعارك القاسية العنيفة

٥ — وعلى الحكومة التونسية أن تشهر الحرب على دول المحور وتوقع على ميثاق الأطلانطيق وتقف رسمياً بجانب الدول المتحدة — وتشارك تونس فى الحرب بارسال فيلق لخط النار يحارب تحت اللواء التونسى ويقع جمعه بواسطة التطوع الاختيارى — وبما أن تونس قد وقع جرحها جروحاً بليغة طيلة هذه الكارثة فليس من الممكن استعمال التجنيد الاجباري .

ويجب استخدام كل الأفراد الصالحين بالأشغال التى تفتح بالمدن والقرى للنهوض العام بالبلاد —

٦ — اقرار التونسى الفلاح الصغير بالأرض بكل سرعة حسبما تقرره اللجنة الأولى وفتح قروض لمدة طويلة تسمح لهؤلاء الفلاحين بالاشتغال فى ظروف تجعلهم قادرين على إرجاع الازدهار والنمو للفلاحة التونسية التى كانت تتمتع بها من قبل.

٧ — حرية الصحافة مع مراقبة تتفق وضروريات الحرب

٨ — ارجاع أملاك اليهودالتونسيين وتخويلهم جميع حقوقهم التى كانوا يتمتعون بها قبل عام ١٩٤٠ فى دائرة الفصل الرابع من عهد الأمان التونسى الصادرعام ١٨٥٧ والقائل : ان رعايانا الاسرائليين لن يكرهوا على ترك دينهم ولن يعترضهم أى حاجز فىالقيام بطقوس دينهم وسيقع احترامها وصيانتها من أى اعتداء كان حيث أن وجودهم فى رعايتنا يفرض علينا أن نضمن لهم الامتيازات التى تخولها لهم حالتهم والواجبات الملقات على عاتقهم .

٩ — تنقيص ٤٠ فى المائة من عدد الموظفين والتساوى فى المرتبات بين جميعهم فى جميع الرتب والأقسام — ويجب قبول الموظفين بواسطة المناظرات حيث تكون الجدارة والمقدرة هما الشرطان الأصليان للدخول للوظيفة .

١٠ — تمكين التونسيين الذين تجنسوا بالجنسية الفرنسية من حق الرجوع للجنسية التونسية بشرط طلبهم لذلك ورغبتهم فيه —

عند انتهاء الحرب

١ — يشارك نائب مفوض على تونس فى مؤتمر الصلح

٢ — يكون لتونس نائب فى كل مؤتمر دولى وبالهيئة التى سوف تدخل جمعية الأمم

٣ — تشكيل لجنة كبيرة تقوم مقام مجلس دستورى تمنح تونس دستوراً حراً مقتبسا من المبادىء والمنظمات الديمقراطية

٤ — ابطال العمل بمعاهدتي ١٢ ماى ١٨٨١ و ١٠ جوان ١٨٨٣وابرام معاهدة جديدة بين الحكومة التونسية والحكومة الفرنسية تحفظ مصالح الجانبين وتسوى نهائياً العلائق بينهما

تلك هى الخلاصة التى رأيت من واجبي استنتاجها من بيانى هذا بصراحة يساويها تعلقي بالحقيقة وعدم التحيز — ورجائى أن يكون عملي هذا لفائدة القضية التونسية

ومقداراً لمشاركتي فى ارجاع بلادى لما كانت عليه الأمر الذى سوف يكون عمل فرنسا وحلفائها الأقوياء والتى سوف تقوم به يوم تضمد جروحها

وفى صالح فرنسا وحلفائها أتمنى أ ن يكون ذلك العمل الاسلامى وعلى الخصوص بالبلاد العربية بفضل تاريخنا الماجد ونخبة الرجال العظام الذين قدمتهم للاسلام والذين لهم مكانة أولى فى العلوم والآداب والفنون العربية وأخيراً بفضل جامع الزيتونة الذى أصبح يعترف له بانه المعهد الوحيد لشمال افريقيا والمنفرد فى ذاته

فابن خلدون وابن رشيق وابن منضور وابن عرفة وخير الدين أولئك الذين يفتخر بهم الاسلام نشأوا بتونس وخلفوا بها تآليفهم الخالدة — وبمنبع النور والعلم أى جامع الزيتونة نبغ علماء أجلاء ومشهورون كان لهم اثر حسن على العقلية بشمال أفريقية — وذلك دليل على الدور العظيم الذى لعبته تونس وتلعبه بشمال افريقيا والأثر الذى يحصل بهاته البلاد كل مايتعلق بتونس وكل مايمس بحياتها مباشرة أو غير مباشرة بصفتها بلاد عربية اسلامية وهى المعقل الاخير لكل مابقي من الثقافة العربية والحضارة الاسلامية فلقد فهم ذلك المحتلون الحاليون لها ولا أشك فى ان فرنسا وحلفائها يفهمونه اكثر منهم

لذلك لى اليقين بان الدول الديمقراطية سوف يظهرون للشعب التونسى تحريراً أكثر عملا وأخصب نتائج من تحرير المستبدين المزيف

احمد توفيق المدنى

صحافى

عضو باللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستورى التونسى (الدستور)

وعضو الوفد الثالث التونسى بباريس



الأستاذ احمد توفيق المدني عضو اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستورى التونسى ورئيس لجنة الشؤون الاسلامية بها وعضو الوفد التونسى الثالث بباريس ومؤلف كتاب : تاريخ الجزائر . وقرطاجنة فى أربعة عصور . وعثمان داى تونس . وجمعية الأمم . تقويم المنصور وقد أبعدته الحكومة الفرنسية إلى الجزائر وهو مقيم بها الآن . عالم واسع الاطلاع صحفى مقتدر سياسى بعيد الأفق

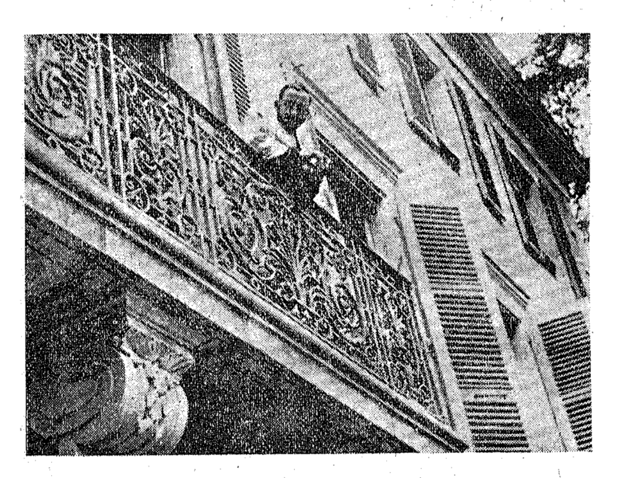
انتهينا الآن من اثبات المذكرات التى تبين بوضوح فترة الاحتلال الألمانى الايطالى لتونس وما تقدمها وما تلاها كما تصور بدقة الاعتداء على العرش والاضطهاد والتنكيل اللذين منيت بهما الأمـة ، وتقدم لنا أن ذكرنا سلوك السلط الاستعمارية الفرنسية مع سمو ولى العهد الذى خلف جلالة الملك على العرش وكيف انتزعت منه السلط التى هى من خصائصه وكيف أوقعت الخلاف بينه وبين الأمة واستغلت ذلك لاضعاف الذاتية التونسيـة وتوهين القوة التى أحاط بها جلالة الملك المعتقل عرش المملكة التونسية ، فسمو ولى العهد هذا قد وقع بين تحدى الاستعمار له وبين مطالبة الأمة لسموه بالتضامن معها فى الدفاع لفائدة ارجاع الملك المنصف

أما جلالة الملك المنصف فانه بعد أن اعتقلوه مدة فى بلدة الأغواط وانتزعوا منه تحت عوامل الضغط والارهاب وثيقة تنازله على العرش نقلوه الى بلدة تنّس من بلاد الجزائر وهى وإن كانت فى مناخها أحسن من الأغواط بكثير إلا انه كان فيها تحت حراسة مرهقة ونرى لزاماً علينا بل من واجبنا أن نذكر بهذه المناسبة ما قام به الشعب الجزائرى الشقيق نحو ملكنا المعتقل من الحفاوة والاكرام والتعظيم فقد غمروه بمظاهر ولائهم وكرمهم العربى فكان كبراؤهم يزورونه ويقدمون اليه الهدايا وعامتهم يراسلونه فى المواسم والأعياد ويهتفون بحياته كلما خرج والتقوا به فى طريق ولقد بذلوا مساعى مشكورة فى الدفاع عن قضيته وإقناع السلط الفرنسية فى الجزائر وباريز بوجوب إرجاعه ، ولقد اعتراه مرض خطيره هناك فخف الاطبـاء لعلاجه وتوافد الناس لزيارته ولما قدم من تونس وزيره وطبيبـه الخاص الحكيم محمود الماطرى واخوة جلالته لاقوا من الحفاوة فى الجزائر ومن أهلها ما يثلج الفؤاد وعلى الأخص صاحب السمو الجنرال محمد باى أخ جلالة الملك فقد لقى سموه حفاوة خاصة لما امتاز به من سعة العلم ورقة الشعر والمكانة فى الأدب ، وان تونس وجلالة ملكها وعائلته المحترمة لا تنسى للشعب الجزائرى الشقيق هذا العطف والاكرام اللذين عرفت بهما الجزائر العربية المسلمة فى مختلف العصور



صاحب السمو الجنرال محمد باي أخ جلالة الملك المنصف وهو فى مدينة بو الآن يقيم إلى جنب أخيه منذ حدثت له أزمة المرض في الشتاء الماضى وقد أخذت له هذه الصورة على حين غفلة منه وهو فى شارع من شوارع مدينة بو

غير أن السلط الفرنسية الاستعمارية لم تكن مرتاحة إلى هذا الولاء والاخلاص والاكرام والحفاوة التي تلقي بها الشعب الجزائري ذلك الملك العربي المسلم المخلص لشعبه والذي أصبح اسمه في ذلك القطر تخفق له القلوب وتترنم به الأفواه ، كما أن وجود جلالته في الجزائر قد سهل على الكثيرين من أفراد شعبه الاتصال به فرأت السلط الاستعمارية أن تقصيه عن كل ذلك وتنقله إلى فرنسا وتضعه في بلدة « بو » على مقربة من الحدود الاسبانية بلدة لا تعرفه ولا يعرفها ولا يجد من أهلها إلا عدم الاكتراث أو نظرات العداء وكلمات الإيذاء من الحردين الناقمين لقد تم ذلك ونقل على باخرة حربية وأعطيت له التحيات العسكرية عند ركوبها وعند النزول منها وحققوا بهذه النقلة ثلاثة أشياء (١) الامعان في اقصائه عن وطنه وأهله ومحبيه (٢) وحرمانه من عطف اخواننا الجزائريين عليه (٣) ابعاد الأمل من أدمغة الذين يفكرون في قرب ارجاعه .



جلالة ملك تونس محمد المنصف يشرف من نافذة معتقله في مدينة بو بفرانسا

ولقد زاره أثناء اقامته فى تنس كثير من الشخصيات الأميركانية والانجليزية وحتى الفرنسية وفتحوا معه الحديث فى قضيته فدافع عن نفسه ضد جميع التهم التى ألصقت به ووضع بين أيديهم الحجج والوثائق التى لا تقبل الطعن وتحدثوا معه عن مسألة تنازله عن العرش فكان مما قاله لزائريه « ماهي قيمة وثيقة تؤخذ من إنسان تحت عوامل الضغط والارهاق فى معتقل ثم تؤخذ فيها ،شهادة رجلين من أعوان السلطة القاهرة التى أخذت ذلك الاعتراف ، ان جميع الشرائع والقوانين لا تقر الالتزامات التى تقع تحت عوامل القهر . »

والآن ننتقل من الوثائق إلى اثبات أقوال بعض الصحف التى لهـــا أهميتها فى الموضوع ، فهى تصور لنا إذا كانت تصدر فى الشرق رأي إخواننا الشرقيين فى هذه القضية وتعطينا صورة من فكرة الفرنسيين وغير الفرنسيين من الأوربيين إذا كانت صادرة فى أوربا ، نثبت منها فكرة أنصار الحق الذين وقفوا موقف الدفاع عن قضية تونس وملكها وفكرة أنصار الباطل الذين كانوا يغرون حكومتهم بالمضى فى الخطة التى اتخذتها وعدم الرجوع فيها وابقاء جلالة الملك فى معتقله وهي الفكرة التى كان يدين بها م . جورج بيدو ، وزير الخارجية الفرنسية ويسانده فيها الجنرال ماسط الذي كان مقيما عاماً إذ ذاك والذي يتظاهر بولائه لسمو ولى العهد الجالس على العرش الآن . ويقول انه على وفاق معه وصلة الود بينهما متينـة بينما هو يغتصب منه نفوذه وسلطانه ويجبره على اقرار نظم لايرتضيها ، ونضع هنا صورة تمثل سمو ولى العهد مع الجنرال ماسط وهي ناطقة بهذا الود المزعوم وقد أخذت عن مجلة الحياة التونسية التى تصدرها السفارة العامة فى تونس



صورة صاحب السمو الأمين باى الجالس على العرش التونسى الآن خلفاً لجلالة الملك محمد المنصف .

وإلى يساره الجنرال ماصط المقيم العام الفرنسي سابقا فى تونس وهي ناطقة بمظهر الود والولاء ....

أقوال الصحف :

بريد لندرة

رسالة عزام باشا إلى الشعب والشبيبة بأفريقيا الشمالية

فى مساء الأحد ٨ سبتمبر ١٩٤٦ اقتبل سعادة عزام باشا أربعة من الشبان التونسيين بلندرة عز الدين عزوز ، ويوسف العبيدى ، والهادى بن عمر ، ونور الدين بن عمر نواب الحزب الحر الدستورى بلندرة .

وقد حضر المقابلة الكاتب الخاص لسعادة عبد الرحمن عزام وحضرة الصادق عزام امام الجامع الأعظم بلندرة .

فقد تفضل سعادة عزام باشا ببيان موقف الجامعة العربية من مشاكل افريقيا وعدد العقبات التى تعترض الشعوب المغربية فى طريقها إلى الوصول لتحقيق رغائبها

أجل أن تونس والجزائر والمغرب تسترعى اهتمامنا بصفة خاصة واهتمام الجامعة العربية التى لا يمكنها أن تفهم معنى لوجود عالم عربى بغير هذه البلاد الثلاث —

ثم استطرد الكلام حول مقاومته للاستعمار الايطالى الغاشم بطرابلس والمجهودات التى يبذلها داخل الجامعة العربية لحماية كل البلاد العربية ضد المغتصبين الأجانب وأعرب عن إعجابه بشعب شمال افريقيا ونضاله الباسل ضد الاستعمار الفرنسى كما صرح أنه معجب كل الاعجاب بموقف سيدنا محمد المنصف باشا باى وأنه واثق من أن الشعب التونسى سيصل إلى غايته العزيزة طال الزمان أو قصر وهى استقلاله التام ودخوله للجامعة العربية .

عن جريدة (أسبوع فى العالم) فى ٢٢ مارس ١٩٤٧

ان المقيم العام الجديد م . مونص سيواجه بتونس حالة دقيقة جداً ذلك لأننا نشاهد الآن بالمملكة الحسينية التونسية ازدهاراً جديداً للحركة الدستورية ولاشك

أن الشيء الذى أعان على هذا الازدهار هو طول مدة شغور الاقامة العامة الذى نتج على تعويض الجنرال ماسط —

وفى ٥ فيفرى أرسل عدد كبير من الشخصيات البارزة الدينية والسياسية وخاصة السادة فرحات شنيق والماطرى والجلولى أرسلوا إلى م . فانسان اوريول و م . راماديي تلغرافاً يطالبون فيه بارجاع المنصف باى المنفى بمدينة بو منذ عام ١٩٤٥ وهم يعتبرون التنازل الذى صدر عن الملك المنصف إنما فرضته القوة وكان الأمير مكرها عليه وهذا العمل فى ذاته مخالفة صريحة لمعاهدة باردو —

قضية (المنصف) هي قضية الاستقلال

« ان لسمو الباى شخصيته الخاصة وهي فوق الأشخاص — عزام باشا »

لايزال « محمد المنصف » مليك تونس الشرعى رهين المنفى فى جنوب فرنسا بالرغم من تدخلات جامعة الدول العربية التى طلبت بطريقة رسمية إرجاع المنصف إلى وطنه وملكه من حكومة باريس ، لكن هــذه أخذت تساوم المليك على العودة وتماطل وتراوغ حسب عادتها المألوفة . ومن المعلوم أن الشعب التونسى بأكمله يطالب اليوم بعودة مليكه المحبوب ليسهر على مصالح الوطن ويشهد عصر النهوض والتحرر الذى رامه وسعى لتحقيقه فكان جزاؤه الخلع والابعاد خرقاً لقانون الأمم ولنص المعاهدة التى فرضت بها فرنسا حمايتها المشئومة على تونس .

هذا وقد عادت قضية الوطن التونسى الآن متمثلة فى قضية مليكه المقصي عنه ، كما صرح الأستاذ صالح فرحات زعيم الحركة الاستقلالية فى تونس . والحقيقة التى لا مراء فيها هى اننا إذا قلنا قضية « المنصف » عنينا قضية الشعب التونسى إذ لا يمكن الفصل بينهما . فالشعب هو الجسد والمنصف روحه . وهــــذا لايستغرب إذا نحن ذكرنا أن هيئة الاقامة الفرنسية كانت اقترحت على « المنصف » عند ماتولى الأمر على تونس سنة ١٩٤٢ أن يجعل له « سينما » فى قصره لكى يتلهى بهـا عن مهام دولته فرفض قائلا : (سينما ئى شعبي ، فانا أحبه ولا أطيق أن تمضى حصة من حياتى دون ان اتطلع اليه ..! »

ذلك هو سر تعلق الشعب التونسى بمليكه الديمقراطى الفذ . فهو يؤمن بعودة « منصفه » الكريم اليه عما قريب لانها عودة الحق ، والحق يعلو ولا يعلى عليه . وهو يعتبر هذه العودة افتتاح عهد الاستقلال وتقلص ظل الاستعمار البغيض . وكما صرح صالح فرحات أيضاً ، « التونسيون كانوا يطالبون بالاصلاح عن طريق تحقيق المطالب الدستورية قبل اقصاء مليكهم الأوحد ، أما اليوم فانهم عادوا يطالبون بالاستقلال التام ولن يرضوا عنه بديلا ! »

يفهم مما سبق سبب حيرة فرنسا بشأن القضية التونسية فان هي عملت على إرجاع « المنصف » الى وطنه كان معنى ذلك استقلاله ، وان أبقته فى المنفى استمر غضب الشعب التونسى عليها وتنديده بسياستها الخرقاء وقاطعها نهائياً .

ومهما يكن من الأمر فالتونسيون سوف يظفرون لامحالة بالاستقلال الذى ينشدونه وان تمادت فرنسا فى مماطلتها ومراوغتها التى لن تنفعها الى الأبد ، وذلك برفع قضية وطنهم الى هيئة الأمم المتحدة ، بواسطة جامعة الدول العربية ، ضمن قضية المغرب العربي التى زار الزعيم بورقيبة هاته الديار من أجلها . وستخسر فرنسا صداقة التونسيين لها نهائياً ان هى لم تسرع بفتح باب العودة الى الوطن حالا امام مليك تونس المفدى وتعترف لشعبه الأبى بحقه الشرعى المهضوم فى الحرية والاستقلال ولأن تفعل ذلك راضية خير من أن ترغم عليه ... وكل آت قريب ...

عن جريدة البيان الامريكية فى ١٣ مارس ١٩٤٧ « تونس »

عن جريدة « جونيف » فى ٥ — ابريل ١٩٤٧

تونس فى مارس ١٩٤٧ —

خلافا لما هو جار بالبلاد الأوربية التى فقدت ملوكها فان البلاد التونسية لها اليوم ملكان — ملك قضت به الظروف . الأمين باشا باى وهو المتربع الحالى على العرش والأخر ملك روحى المنصف باى — خلعته فرنسا وجعلت منه « ضيفها المحروس » باحدى دور مدينة بو

ان اسم المنصف باي الذي قلما كانت تذكرة الأوساط الفرنسية بعد التحرير قد بدا اليوم يدور ببعض الأفكار — وفى هذه الأيام الأخـيرة قام كاتب من كتبة السيجىتى م . بوزانكى الذى تربطه بتونس عدة روابط فنـادى علانية بوجوب ارجاع الباى المخلوع وهذا أمر يستحق الملاحظة إذ أنه قلما رأينا أحد أنصار ماركس يدافع على عرش ومن أخرى فهناك نائب مسلم بالمجلس القومى السيد قاضى عبدالقادر أكد للمجلس أنه من فائدة العلائق الفرنسية الاسلامية أن تعاد للمنصف بأي كامل حقوقه المسلوبة —

وبما أنه من المحتمل أن تأخذ قضية المنصف باي دوراً دقيقاً بالنسبة للدولةالحامية رأينا أن نلخص للقراء هذه القضية بايجاز —

جرت العادة بالعائلة الحسينية الألبانية الأصل أن ينتقل الحكم عند موت الباي المباشر إلى العضو الأسن بعده بالعائلة أي ان ابن الملك المباشر لا يمكنه بحال أن يطمع فى العرش عند موت والده بل ان ابن عم الراحل هو الذي يتربع على العرش عند وفاة ابن عمه وهذا مايجعل الاعتناء بصحة أفراد العائلة المالكة من الأهمية بمكان —

صعد المنصف باي على العرش فى ١٨ جوان ١٩٤٢ وهو أسن أفراد البيت الحسينى بعد وفاة سلفه احمد باي — وتعاقبت الحوادث بسرعة كبيرة وخاصة منذ عام ١٩٤٠ كاد الانسان ينسى معها ان استيفا كان يمثل الماريشال بيتان بالمملكة التونسية — ثم انه بعد بضعة أشهر نزل الأمريكان بافريقيا الشمالية — ووسط هذه العاصفة كان موقف المنصف باى دقيقاً جداً — ولما كان محميا من فرنسا المغلوبة كان يمكنه أن يتعاهد مع قوات المحور وخاصة مع ايطاليا التى كانت أغراضها تظهر قريبة التحقيق وقتئذ — إلا أن المنصف باي لم ينخدع ولم يقع فى الفخ الذى نصبه له بعض المغرضين فاكد على الملا انه يجهل القوانين العنصرية وحافظ على توازن صعب بين اليهود والمسلمين — وكذلك فى الرابع من شهر أوت ١٩٤٢ طلب من استيفا أن ينجز الاصلاحات الداخلية التى لخصها له فى عريضة قدمها للأميرال وفى ٧ نوفمبر ١٩٤٢ أرسل الرئيس روزفيلت للباى برقية شخصية يطلب فيها منه السماح لجيوش

الحلفاء بالمرور بحرية من التراب التونسى — وطبيعى ان فيشى قد فرضت على الباى أن يتخذ وقتها موقفاً مخالفاً لرغبة الرئيس روزفيلت كل المخالفة .

إلا ان المنصف باى بديبلوماسية نادرة أعلن حياده وترجى من الحلفاء بدون جدوى - أن يتركوا بلاده خارجة عن الخلاف إلا أن قوات المحور أخذت فى الضغط على الباى من جانبها وعرض بومبيارى سفير إيطاليا على الباى عدة وعود خلابة رفضها المنصف بكرامة وعلو همة — ثم ان الرائخ من بعد إيطاليا طلب من الباى تسخير اليد العاملة التونسية فرفضها المنصف لكن استيفا تمم للألمان ذلك ومكنهم من اليد العاملة المطلوبة — وأخيراً فى ابريل ١٩٤٣ طلب من الباى توسيم بعض الشخصيات المحورية فرفض ذلك الوزير الأكبر محتجاً بالموقف الحيادي الذي اتخذه المنصف باي إزاء المتحاربين — الا أن استيفا ألح وأرسل فى ذلك مكتوباً مؤكداً أن لا تناقض بين اعطاء تلك النياشين وموقف الحياد الذي أعلن عنه الملك المحايد فى نوفمبر ١٩٤٢ —

ولما تم التحرير أنذر الجنرال جيرو فى ١٤ مايو ١٩٤٣ المنصف باي بالتنازل فامتنع هذا الأخير من ذلك — فوقع نفيه إلى لغواط على متن طائرة ومنها الى تنس ثم بعد تنازله نقل إلى مدينة بو التى يقيم بها الآن منذ اكتوبر ١٩٤٥ —

ان هذا الخلع قد احدث بطبيعة الحال حالة شرعية عجيبة ذلك لأن معاهدة باردو فى ١٨٨١ تتضمن ، ان حكومة الجمهورية الفرنسية تتعهد بتخويل مساعدتها المستمرة لسمو الباي وحمايته من كل خطر يمكن أن يتهدد ذاته أو عائلته أو يعبث براحة ممالكه ، ومن جهة أخرى فان هذا الخلع قد أحدث من الناحية الشرعية الاسلامية حالة خاصة فالمسلمون يقولون اليوم ان الملك هو رئيس دينى وامام لجميع الأمور الدينية ومبايعته ومن باب أولى واحرى خلعه لا يتأتيان بأى حال من الأحوال إلا من طرف سلطة اسلامية —

فماذا يقال من الجانب الفرنسى ؟ يقولون ان خلع المنصف لم يقع إلا لأنه كان يظهر دائماً للدولة الحامية حالة فكرية تخالف المعاهدات الجارى بها العمل إلا أن

وزارة الخارجية لم تقم لحد الآن بعرضها على الرأى العام الحجج الكتابية على مايقع تداوله بالنوادى والمجتمعات .

وربما كانت الكلمة التى قالها أحد الساسة الفرنسيين أخيراً هى الحقيقة الواقعية نظراً لاتساع دائرته وعمق معرفته بشئون شمال افريقيا « فقد قال قضية المنصف باى أجل لا شك وانه قد وقع ارتكاب غلطة فادحة فهل نضيف غلطة أخرى عن الأولى بارجاع المنصف باى الى عرشه ؟ »

وعلى كل حال فان الملك المخلوع قد أصبح محور القضية والقطب الذي تتجه نحوه كل الرغائب التى ترمى الى التحرير من النفوذ الفرنسى — وكلما علم سكان تونس أن الباى الحالى سوف يمر بانهج تونس أغلقوا أبواب دكاكينهم وقد التجأ فى عيد المولد الأخير الى « انحراف ديبلوماسى » حتى لا يشاهد مناظر مكروهة كانت تعترضه فى زيارته التى كان ينوى القيام بها للمدينة

وفى افريقيا الشمالية حيث يسود الهيجان فان قضية المنصف باى يمكن أن تكون فى يوم من الأيام السبب الذى يؤدى الى ثورة عامة لا يقدر مداها

محمد المنصف

عن جريدة البيان الأمريكية

ولد محمد المنصف فى الأيام العصيبة التي طوق فيها جيش فرنسى عرمرم مدينة تونس دون سابق انذار واحتلت فيها الفصائل الفرنسية قصر الباى محمد الصادق وأرغمته على توقيع معاهدة « باردو » المشهورة عام ١٨٨١ ، المعاهدة التي زالت بها السيادة الوطنيةعن هذه البلاد العربية وفرضتبها عليها الحماية الفرنسية ثم تلتها اتفاقية « المرسى » عام ١٨٨٣ ، الاتفاقية التى امعنت فى انتهاك الحرمات القومية وتقييد السلطات المحلية واطلاق يد الفرنسيين فى أمور هذا القطر الى حد جعل الحماية اسماً معناه السيطرة المطلقة والاسترقاق .

فى هذا الجو القاتم نشأ الأمير . وظل فى مرارة شديدة يشاهد بعينه مصرع السيادة القومية وزوال مظاهر الاستقلال فى بلاده حتى تبوأ العرش بحكم الأقدمية

عام ١٩٤٢ فظهر منه من علو الجناب وقوة البيان والحرص على الكرامة والأخذ بأسباب الديمقراطية الصحيحة ونشرها بين الشعب ماجعله حبيب التونسيين الأكبر والرجل الذى يعلقون عليه أكبر الامال فى أمر استقلال البلاد واستعادة كرامتها والسير بها فى معارج النجاح .

وينتمى محمد المنصف الى فرع من فروع الاسرة المالكة فى تونس يحبه الشعب جدا . وقد أيد والده محمد الناصر باى الحركة الدستورية أصدق تأييد وتنازل عن العرش مدة ٤٨ ساعة فارغم الفرنسيين بعمله هذا على الاعتراف بهذه الحركة ثم توفى فى ظروف وملابسات مجهولة جعلت البعض يظن انه مات مسموما .

ويتحدث شباب العاصمة ان عاهل البلاد محمد المنصف ذهب الى الكلية الصادقية متنكراً فى احد الايام ، وجلس مع الطلبة يشاركهم فى الاستماع ، حتى عرض الاستاذ وهو فرنسى لشىء من تاريخ الاحتلال ، وجاء به على غير وجهه الصحيح فانبرى المنصف يناقشه ويصحح له أغلاطه فلم يسع الاستاذ مع هذه الحجج والأسانيد الا الموافقة . عندئذ عرف الملك الاستاذ والطلبة بنفسه فقابلوه بعاصفة من التصفيق والهتاف فقال للطلبة : « لاتجبنوا عن أن تردوا الحجة بالحجة امام أى كان وان تبرئوا تاريخنا مما وصم به . »

ويروون عنه انه مر فى أثناء الحرب بأحد المخابز فرأى الخباز يدفع العرب الى الى الوراء ويؤثر الأجانب بالخبز عليهم فأنبه على ذلك تأنيبا بالغا وأمر باقفال مخبزه ولم يأذن باعادة فتحه الا بعد أن تعهد الرجل أن يقدم الاهالى على الدخلاء

أما ابتعاده عن مظاهر الأبهة التى كانت تحف بجلال الملك قبله فحدث عنها ولا حرج . وكثيراً ما كان يراه الناس فى العاصمة يسير فى الشوارع وحده أو يسوق عربته ويقف ويخاطب المارة ويسلم عليهم ، أو يركب جواده ويخرج الى الريف ويحدث الفلاحين ويسألهم عن أعمالهم كأنه واحد منهم .

وقد نسخ عادة تقبيل اليد فثار بعض أفراد اسرته عليه واتهموه بالخروج على التقاليد المرعية فلم يبال بهم ، فمحمد المنصف لايسمح حتى لخادمه أن يقبل يده .

صبحى الطيب

عن جريدة « الجمهورية الجديدة » فى ٢١ نوفمبر ١٩٤٦

هل ستحدث أزمة فى العائلة الحسينية بتونس

لما تحررت تونس فى شهر مايو ١٩٤٣ من طرف الجنود الحليفة المنتصرة « استقال » المنصف باى الذى تولى الحكم بالبلاد منذ أقل من عام عندئذ وكانت استقالته تلك على غاية من التكتم وعوض بنفس التكتم بابن عمه الأمين . . وقد قام الجنرال جيرو والحلفاء بهذا العمـــل السياسى — فماذا كان موقف المنصف باى مدة الاحتلال يا ترى

بمجرد نزول الألمان والطليان بتونس اتصلوا بطبيعة الحال بالملك المحمي لكن لأول زيارة قام بها ممثلو السلط « المدنية » للباى أعلمهم هذا الأخير ان معاهدة باردو التى تربط تونس بفرنسا تفرض ان مقيمنا العام هو وزير خارجيته

ومن المحقق ان موقف الوطنيين والباى نفسه كان هو عدم التأثر واجتناب كل المظاهر المعادية لفرنسا والتى كان المحتلون يهيئونها لهم —

ولكنهم كانوا يفكرون فى استثمار الفرصة لأقصى حد فيسترجعون النفوذ الذى حرموا منه لفائدتهم وأما الباى فقد أدلى بعدة تصريحات استقلالية — ثم ان جدران المدينة قد كتب عليها « حرروا المنصف » بعيد نفيه وحرروا البلاد

واليوم وقد هـــدأت العاصفة فان بعض النوادى السياسية تود مراجعة القرار الذى اتخذ ضد الباى المخلوع — لذلك فانه من الممكن أن يسترجع المنصف باى عرشه يوماً ما خصوصاً وان الأمين باى الذى تعتمده فرنسا كما هي العادة يزداد انكماش الشعب عنه يوماً فيوماً — وان عطف الشعب التونسى كله تقريباً متوجه نحو المنصف باى ورجوعه تتمناه كل المنظمات الديمقراطية الأهلية منها والفرنسية — وقد لوحظ اليوم أن نفى المنصف باى قد أحدث « روحانية » منصفية لاشك أنها ستنقلب ضد فرنسا .

فتأثير المنصف باى على منصبه وتفوقه الأدبى عليه قد جعلا منه الشخص الوحيد

القادر على إقناع الشعب بوجوب اقرار تونس برضاها داخل الوحدة الفرنسية فى نظامها الحالى — ورجوع المنصف سيقوى نفوذنا الذى سيرجع للأفكار وسيعين على انجاز بعض الاصلاحات الديمقراطية المتأكدة وكذلك فان أنصار الجامعة العربية من الدستور الجديد سيضعون أحسن أسلحتهم الدعائية . فرجوع المنصف باى سيضمن النجاح لبرنامج الاصلاحات الذى أعده هذه الأيام المقيم الجنرال ماست .

تعليق — هذا لون من المساومة التى يقوم بها الفرنسيون مع جلالة الملك وتلك هى النقط التى يقدمونها كشروط لارجاعه وهو يعرض عنها ويمتنع منها .

نظرات عن البلاد التونسية

عن جريدة « لاديبيش دوكستانطين » فى ٢٧ فبراير ١٩٤٧

يقدم الكاتب مدينة تونس كشمس وضاءة تبهر الناظر بأشعتها مما أنسى السكان فى اضرارهم الناتجة عن الفاجعة الكبرى الأخيرة ثم يقول أن كفاحاً آخر بدأ لكنه شديد وهادى ومتستر تحت ستار سليم الظاهر — ويقول أن روح هذا الشعب الصغير المتمسكة بمبدئها تمسكا متيناً تتوق الى هدف واحد وهو الاستقلال —

وهذا الهدف انما هو بمجموعة غلطاتنا — وما هو جدير بالملاحظة وداع للغرابة هو ان فى هذه المملكة التي خنع علمنا فيها لهزيمة عام ١٩٤٠ وهذا العلم يرجع اليوم يرفرف بكل فخر بفضل الانتصارات الفرنسية نجد بهذه البلاد نفسها مناقشة فى العظمة الفرنسية ومنازعة فيها بل قل انها محقرة تماماً —

وانا لنجد ذلك كله فى التعبـــير عن ملية عنصرية وجدت قوتها فجأة بفضل اضطراباتنا وسياستنا المترددة الضعيفة —

ولا أدل على ذلك من الاضطرابات التى أصبحت الاقامة العامة مسرحاً لها — فلقد أبعد الجنرال ماسط المغضوب عليه بصفة غير مرضية إذ أن المقيم لم يعلم ذلك إلا بواسطة الصحافة المحلية — ثم ان خلفا عنه عين وهو م . برتو مالبث حتى عوض هو الآخر بشخصية تنتظرها اليوم البلاد التونسية بفارغ صبر —

فلقد ظهرنا أمام الشرق الذكى فى مظهر الاضطراب بل قل الفوضى — وهكذا فى نفس الوقت الذى أصبح أدق الساعات فى المآل التونسى المشوش كانت المهمة السفيرية ضحية الشهوات والخزعبلات .

على العرش

يوجد على العرش الحسينى ملك منفى وسط شعبه وزمانه — ففى عقر قصره الفخم يشاهد الملك بكل شهامة انفضاض الشعب من حوله فى صمت لانه خبيب لفرنسا — ولأنه أراد أن يتبع الطريق المستقيم فقد وجد عداء من شعبه وبرودة تامة — ومظاهر عدم رضى الشعب به تتكرر فى كل فرصة وفي كل مناسبة بانتظام كلى —

وإذا ما برح قصره وذهب لتونس فان المدينة تخلى وتصبح فارغة من السكان ولا تجد إنساناً بالأسواق — فبمناسبة عيد المولد النبوى علم السكان أن الأمين باى سيقدم لتونس ليشارك شعبه فى سروره وأفراحه فاذا بالأفراح تنقلب اتراحا —

فاسمه قد أصبح اليوم غير مقبول ونفوذه متقلصاً ظله ولم يعد الناس يعترفون إلا بزعيم واحد من اسمه على الشفاه كلها وساكن بجميع القلوب الا وهو المنصف باى.

هذا المنصف هو ذلك المنفى الذى أكره على تنازله لأسباب والذى يسكن الآن بمدينة بو — فقد كان هذا الباى زمن الاحتلال من أنشط المشاركين للألمان إلا أن الواقع انه أصبح يعد ضحية وأصبح الناس يشعرون نحوه باخلاص حار وتعلق متين خصوصاً وهو غائب عنهم — وهذا التعلق قد تعدى نطاق التمسك بالعائلة الحسينية بل انقلب ذا مغزى خاص وهو المطالبة بالتحرير من الحماية الفرنسية

الحقيقة التونسية :

ان الحقيقة التونسية لتدمى أفئدتنا — إذ أنها أمر واقع لامراء فيه — وعلى أننا اذا توهمنا خلاف الواقع فان أوهامنا سرعان ماتتقشع فقد خاطبت زعيمين سياسيين متخالفين فى النظرية ظاهراً لكنهما متحدان فى الغاية التى ينشدانها —

أحدهما السيد محمد بن رمضان الذى أغدقت عليه الدولة ما أغدقت من الأوسمة والنعم الرسمية وهو رئيس القسم التونسى للمجلس الكبير وهو نسخة من مجالسنا الملية العتيقة — فهو محافظ فى الظاهر وإخلاصه ذو وجهين —

أهو حبيب لفرنسا ؟ فهو يحبه وينفيه — وقد عبر عن رأيه الصريح فى المذكرة التى سلمها إلى م . بيدو والتى جاء بها « يلزمنا حكومة مسئولة لدى الشعب التونسى » .

صيحة حقد :

أما الشخص الثانى الذى أدى بى بحثى إلى ملاقاته فهو يزخرف كلامه — ذلك هو رئيس الدستور القديم المحامى صالح فرحات الوزير السابق للعدلية مدة المنصف باى — فى مكتبه بنهج انقلترة رقم ٢٥ أمكننى أن أسمع منه صيحة حقد ضد فرنسا وهذا الرهط من قدماء الأوتوقراطيين يطنطن بهـذه الألفاظ الضخمة « دستور المحيط الأطلسى » « حق الشعوب فى تسيير شئونها بنفسها » « الديموقراطيه » وبكل كبرياء فهو يفسخ صكوك سيادتنا المزدوجة — وآخر عباراته فى هذه الثورة الأدبية كانت « ان تونس تريد استقلالها — وفرنسا لم تعمل شيئاً لفائدتنا هنا » .

ثقـة :

ان هؤلاء الأدعياء الذين يحقرون أعمالنا ويذكون القلق التونسى لفائدتهم ولمنفعتهم الشخصية من يمثلون ياترى ؟ فهل هم قادرون على تهديد مآلنا تهديداً سيكون له أثره فى القريب العاجل ؟

هنا يقدم الكاتب كولونا للقراء بكونه أعرف الناس بالبلاد والعباد وقد سأله عن ذلك فأجاب كولونا قائلا

حقاً ان قلقا واقعيا يخيم بكامل الامبراطورية ذلك القلق الذى لا يمكن التحقير منه ولا المبالغة فيه — وعلائمه ظاهرة جلية وبالرغم من الصعوبات الحالية فانه لايزال فى امكان فرنسا تدارك الحال لكن ذلك كله رهين السياسة التى تنوى حكومة الجمهورية اتباعها هنا وهذه السياسة يجب أن تكون شديدة وحرة فيجب اقصاء كل العناصر المشاقة وحل الدستور ويلاحظ ان الشعب لم يتغير فالتونسيون يلتفتون لفرنسا وهم يعلمون ان كل ماينتظرونه سوف يأتيهم من حمايتنا وليس لهم ماينتظرونه من المشوشين الذين يخدمون مصالحهم الخاصة تحت ستار الاستقلال — ومما لاشك فيه اننا نريد أن نترك التونسيين شيئا فشيئا فى عملنا هذا لكن هنالك شيء واحد ومبدأ لاتنازل عنه وهو « حقوق فرنسا »

تعليق — كولونا هذا هو زعيم الاستعماريين فى تونس وقد عبر بهذا عن فكرة أنصار الاستعمار فى علاج المشكلة القائمة بين تونس وفرانسا وهي سلوك سياسة شدة من جهة وحرة من جهة أخرى ولا ندرى كيف يتصور التوفيق بينهما ويقترح حل الحزب الدستورى وابعاد رجاله ثم سلوك سياسة التدرج والمراحل بالتونسيين تلك المراحل التى لايعلم الا الله بدايتها ونهايتها ثم يقول أخيراً وهو بيت القصيد ان هناك حقوق فرانسا وانه لاتنازل عنها بالمرة

الاستاذ صالح فرحات

المحامى والشاعر وزعيم الدستور القديم يستقبلنى فى بيته بتونس

« عن جريدة باريز بريس » « ١٠ مايو ١٩٤٧ »

بمجرد ما تطأ أقدام الانسان الأرض التونسية يشعر ان الميدان السياسى تشغله شخصيتان مبعدتان الآن وهما المنصف باى والحبيب بورقيبة فالمنصف باى قد اكره على التسليم فى مقاليد الأمور تحت حرارة كانت تبلغ ٥٦ درجة فى الظل ثم أبعد إلى مدينة بو بالرغم منه بعد مضى ١١ شهراً على ولايته العرش ، والحبيب بورقيبة مؤسس وزعيم الدستور الجديد قد اختار لنفسه النفى الى القاهرة فى ٢٩ ابريل ١٩٤٥ حيث وصلها بعد مضى شهر قضاه فى البحر على ظهر مركب بسيط .

استقبلني الأستاذ صالح فرحات بمنزله بـ « الكرم » بالقرب من تونس وقدم لى صورة كبيرة الحجم أرسلها أخيراً له الحبيب بورقيبة مع اهداء من خط وامضاء بورقيبة هذا نصه :

إلى أخى فى الكفاح وأستاذى القديم رجل الاخلاص والصدق ومثال نكران الذات الذى طالما فقدته فى أعمالى مع أشواقى . اطلعت على اسم المصور فاذا هو أجنبي من نيويورك وعندئذ تحققت من أن بورقيبة يقيم هناك الآن .

ان صالح فرحات زيادة على شواغله الصناعية والسياسية هو شاعر رقيق من شعراء اللغة الفرنسية وقد ظهر لى أنه أحد قادة شمال افريقيا الاصعب مراساً وتوجيهاً نحو الوفاق والمفاهمة إلا أنه يؤكد لى قائلا أنا مثال الوفاق التام إلا أنه بكل الأسف

لقد نفدت جميع مالدينامن وسائل المفاهمة ولست أخاطبكم كزعيم وطنى أو وزير قديم بل كأحد عباد الله المجردين . هذا وان فرنسا هى الآن بصدد لعب ورقتها الأخيرة بتأييدها مباشرة لأقلية من المستعمرين تعمل ضد مصالح ملايين من التونسيين وضد مصالح الوطن الاقتصاديه قبل السياسة وبكثير من البراعة أخذ رئيس الدستوريين القدماء يشرح لى الوجهة المنطقية للحركة الوطنية بتونس وأكثر من الميدان السياسى والعاطفى فهو يرى — وذلك ما أظنه مخطىء فيه — ان استقلال تونس سيسمح لحكومة البايات أن تقوم بانجازات صناعية عظيمة فهو يقول لم تقع انجازات تذكر لحد الآن لذلك فنحن لم نعد نقبل أنه فى القرن العشرين تسعة أعشار التونسيين بائسين وأكثر من ٥٠٠,٠٠٠ ألف من أبنائنا يجوبون الطرقات لعدم وجود المدارس التى تأويهم أو تظنون أن بمثل هذا يمكن توجيه الشعب التونسى نحو استقلاله السياسى والاقتصادى فنحن ندفع ضرائب كثيرة ٧٪ من الميزانية التونسية تدفع لموظفيكم

ويعلق كاتب المقال على هذه التصريحات بأن المقيم العام الحالى موافق مبدئياً على هذه النظرية وهو قد عقد العزم على ادخال اصلاحات محسوسة :

أهى مسألة طرابيشى ؟

عن جريدة البيان الاميركية ٢٥ نوفامبر ١٩٤٦

استدعى المقيم العام الجنرال ماسط الزعيم الأستاذ صالح فرحات رئيس الحزب الحر الدستورى القديم لمقابلته بالسفارة العامة فرفض الاستاذ صالح فرحات الدعوة وعندئذ أرسل له المقيم نائباً عنه للمفاهمة معه بمكتبه فى شأن الاصلاحات التي يريد ادخالها على المملكة التونسية طالباً منه ومن بقية رجال الحزب تأييدها فأجابه بمحضر بقية رجال الحركة الوطنية : ان الشعب التونسى لا يرضى بغير الاستقلال وأنه لا يقبل الدخول فى مفاوضات مع فرانسا الا بعد ارجاع جلالة الملك المنصف الى عرشه واجراء انتخابات لتأسيس برلمان تونسى وتعيين حكومة مسؤولة أمامه وعند ذلك تقرر هذه الحكومة نوع العلاقات التى ستكون لتونس مع فرانسا .

ويقال ان من جملة ما عرضه المقيم مع مبعوثه على الأستاذ صالح فرحات هو ان

فرانسا فكرت فى اعطاء ترضية كبيرة للتونسيين فقررت أن يكون مديروا الادارات الفرنسيين الذين يشاركون فى مجلس الوزراء التونسيين لابسين للطرابيش

أما آن للفرنسيين أن يدركوا أن ما يطالب به التونسيون هو حقهم فى الحرية والاستقلال الذى اغتصبه منهم الاستعمار وهو أمر لادخل الطرابيش فيه

خيال المنصف باى يسود المملكة التونسية

نشر م . دومانتيى المراقب المدنى سابقاً بالمملكة التونسية فى جريدة (أسبوع فى العالم) سلسلة مقالات عن المملكة التونسية وأحداثها وتعرض فى الفصل الذى نشر فى ١٤ ديسمبر ١٩٤٦ لقضية جلالة الملك المنصف فقال بعد أن مهد بمقدمة طويلة عن تاريخ الحركة السياسية التونسية وتطوراتها مانصه :

(جلس المنصف باى على العرش التونسى فى ١٩ يونية عام ١٩٤٢ وهو حادث فى العائلة الحسينية أحيا الشعور القومى وأذكاه لأن جلالته خلف ملكا كان يقول عنه الناس أنه يهتم بشؤونه الخاصة أكثر مما كان يهتم بشؤون الدولة التونسية وفى الوقت نفسه كان النفوذ الفرنسي تحطمه الدعاية المشتركة بين فيشى وبرلين فأصبح فى الدرك الأسفل من الاعتبار وقد بدأت النخبة التونسية المفكرة تقتنع بأن الظروف المتولدة عن الحرب من شأنها أن تفتح لتونس طريق استقلالها بحيث أن جلالة المنصف باى كان يعتبر لدى الرأى العام التونسى الرجل الذى هيأته الأقدار فى وقت الحاجة إليه لجمع القوى حوله والسير بالبلاد نحو استقلالها وهكذا فان جلالته حسب التعبير المتعارف يومئذ كان « فوهرير » الشعب التونسى ، أما الشعب فقد اعتقد أن ساعة الاستقلال أضحت قريبة فتنمر ضد الفرنسيين ورجع حزب الدستور لنشاطه علانية فى كافة أنحاء البلاد وفتح نواديه من جديد وأحيا منظمات الكشافة والتعاون والمواساة كالهلال الأحمر وكان ينظم الاستعراضات العديدة لجنوده تحت العلم التونسى الذى كان يخفق فى مقدمة هذه الاستعراضات واتفق شقا الحزب الحر الدستورى التونسى القديم والجديد على ترك الخلاف جانباً ونبذ المنافسة وانضووا كلهم تحت لواء المنصف باى وأصبح الناس يومئذ يقولون لايوجد حزبان بل

دستور واحد ، أما جلالة المنصف باى فقد حسب لطغيان الدستوريين المتطرفين عليه حسابه فعمد إلى حل يسمح له فى آن واحد بالتسلط على الحركة والاعتماد عليها عند الاقتضاء فترأس الدستور بنفسه وكان صاحب السمو حسين باى أخوه قد قام فى هذا الصدد بدورعظيم إذ كان الواسطة بين جلالة المنصف باى والقادة الدستوريين.

خلع المنصف باى :

كانت سياسة المنصف باى فى ظاهرها ترمى إلى إحياء الشعور القومى فى الشعب التونسى وارجاع ثقته فى العرش واستثماره عند الحاجة لاسترجاع مميزات السيادة التونسية المفقودة وكان برنامج الاصلاحات الذى قدمه للمارشال بيتان يعتبر خطوة أولى فى هذا الصدد ومن جهة أخرى فقد كان جلالة المنصف باى يعلن للملأ احترامه للمعاهدات ووجوب الرجوع إلى أصولها حيث أنه كان يرى أن هذه المعاهدات قد وقع تغيير مبادئها عند التطبيق وكان يقصد من عمله هذا أن يرجع للبلاد التونسية ذاتيتها الأمر الذى من شأنه أن يجعلها فى مصاف الدول ويمكنها من اسماع صوتها وتقديم رغائبها الاستقلالية يوم عقد مجلس الصلح إذا ما سمحت الظروف بذلك ولما احتلت جيوش المحور البلاد التونسية كان للمنصف باى مركز مدعم الأركان داخل البلاد أما فى ميدان السياسة الخارجية فقد كان يمتنع من التحيز لشق دون آخر فى كفاح كان يفوق مقدرته كثيراً ولا دخل له فيه لذلك لما سمع برسالة الرئيس رورفلت اليه التى حجزها استيفا اقتصر على تسليم جواب سياسي دقيق لسفير الولايات المتحدة وقد كان أكثر فصاحة فيما بعد وأشد لهجة لما اجاب وزير ايطاليا المفوض بومبياري الذي جاءه يعرض عليه عقد معاهدة مع ايطاليا فقد أجابه بأن معاهدة باردو تربطني بفرنسا وتمنعني من أي عمل ديبلوماسي تخاطبوها في الموضوع ففي الحالتين خاطب المنصف باي دولتين أجنبيتين مباشرة غاضا الطرف عن فرنسا وكان دائماً يتمسك بنصوص المعاهدات ومن ذلك الحين اعرضت السلط المحورية عن مخاطبة القصر وتفاهمت رأساً مع الادارة الفرنسية وحاولت من جهة أخرى التأثير على الشعب لتكسب عطفه عليها، أما المنصف باي فقد استمر على عمله الداخلي فألف فى غرة جانفي ١٩٤٣ وزارة

جـديدة انتخب هو بنفسه رجالاتها فكان شنيق الوطنى المعتدل هو رأسها والحكيم الماطرى رئيس الدستور الجديد سابقاً روح هذه الوزارة وهذان الوزيران اللذان كانا يشكان فى انتصار الحلفاء النهائى كانا يسيران بحذق بين الدســـتور والمحور واستيفا بمثل حكومة فيشى ، الا ان الرعاع من الأمة التونســية قد أظهروا زمن الاحتلال المحزن احساسات عدائية ضد فرنسا وقاموا بمشاركة مع الألمان فاتفق الجنرال جيرو والحلفاء على خلع المنصف باي وعندما تم تحرير البلاد وفى يوم ١٢ مايو١٩٤٣ طلب الجنرال جوان المقيم العام بالنيابة من المنصف باى أن يتنازل عن العرش فلما امتنع من ذلك وقع ابعاده للجنوب الجزائرى وهناك بعد بضعة أسابيع قضاها فى عزلة تامة بمعتقله هناك تنازل عن العرش فنقل الى « تنس » ومنها الى « بو » حيث يعيش الآن فى جو من الصـــمت رهيب وخلفه ولي عهـده على العرش سمو الأمين باى وهو رجل بشوش.

تكوين المبدأ المنصفي

لقد كان لخلع المنصف باى وقع سيء فى نفس الشعب التونسي الذى كانت أفكاره قد اضطربت بعد انتصار الحلفاء فندم على سلوكه مدة الاحتلال ورجع يؤنب نفسه عما قام به وأصبح المنصف باى فى نظر الشعب التونسي ضحية التفكير فى نجاح القضية التونسية فنشأت روحانية جديدة فى البلاد وهي المنصفية وتحت تأثيرها استقبل الباى الجديد استقبالا غير مناسب فى البلاد حتى من طرف الاستقراطيين التونسيين الذين هم أطوع الناس للنظام الحكومى . ثم ان حلول المذهب المنصفي محل الدستور بشقيه اللذين بقيا متباينين فى الواقع كون جبهة متحـدة تحت راية المنصف باى وأكثر من ذلك فان البورجوازيين والمثقفين الغير منتمين للسياسة من قبل قد انضموا للدستوريين واتفقوا على مبـدأ قومي معهم الى ان قال : فارجاع المنصف باى لعرشه هى المقدمة للمبدأ القومى الا ان هـذا المبدأ قد سطر برنامجه بدون اعتبار لرأى المنصف باى فيه ولذلك فمن المحتمل أن يقع خلاف يوماً سواء بين المنصف باى وأنصاره أو بين الوطنيين أنفسهم وقد جمع بينهم اليوم مبدأ المنصف باى . لقد برزت فكرة جـديدة أضحت ترمز للشـباب اليوم ذلك ان كثيراً من الشبان التونسيين قد ابتعدوا عن

العائلة الحسينية التى لم تحسن الدفاع عن استقلال البلاد وأصبحوا يرمون الى انشاء نظام جمهورى والمنصف باى سيقع ارجاعه ليكون رئيساً للجمهورية

الشيوعيون والدستوريون :

هل هذا من تأثير الشيوعية فى تونس ؟ أجل ان الحزب الشيوعى التونسي الذى قاوم المنصف باى متهماً اياه بالمشاركة مع الفاشيزم قد انقلب الآن يدافع عنه وبناصره وبدأت العلائق بين الشيوعيين والدستوريين قريبة متبادلة وقد ساعد نجاح الشيوعيين بفرنسا على تقرب الدستوريين من الجامعة العربية والجامعة الاسلامية اللتيان تمثلان روح الاسلام وتضادان الشيوعية مضادة كلية ولما لم ينجح الحزب الشيوعى فى استمالة الدستور للعمل معاً قرر العمل بانفراده لفائدة تحقيق المبادىء الوطنية والدستوريون الذين لا يمكنهم الاستغناء عن هذه المساعدة بقوا على حذر من ذلك وانبعث الدستور من جديد فى اتفاق وفى نطاق أوسع ولو لم يندمج الشقان فى منظمة جديدة ، وبعد أن تحدث الكاتب عن المؤتمر الوطنى التونسي المنعقد فى ٢٧ رمضان ١٣٦٥ قال ان اتحاد هؤلاء المؤتمرين كلهم حول مبــدأ وطني تونسي وولائهم جميعاً للمنصف بأى أمر لا يختلف فيه اثنان ويظهر ان الدستوريين المتطرفين هم الذين كونوا ذلك

كان المنظمون للمؤتمر عرضوا لائحة شديدة اللهجة متهمة فرنسا بسوء قيامها بمهمة حمايتها للبلاد والمطالبة بالاستقلال لقد كانت مناورة عملية متطرفة والغاية منها معارضة الاصلاحات الموعود بها .

المســتقبل :

نستنتج من تطور الحالة الأخيرة بالبلاد التونسية نظرية فلسفية وهى ان الشعب التونسي أصبح له شعور حي بشخصيته القوية تلك الشخصية التى يشهد بها التاريخ طيلة القرون العديدة حيث كان للبلاد التونسية ناموس خاص بها وحياة شخصية تمتاز بها عن بقية بلاد المغرب وهــذا الشعور تغذيه اليوم الحركة الوطنية العصرية فالنخبة المفكرة تعبر عما يخالج الشعب التونسي من احساسات غامضة وقد تكونت في هــذه النخبة نزعتان نزعة عنــد المثقفين بمدارسنا والمتشبعين بثقافتنا وبمبادئنا السياسية

وهؤلاء يتجهون لفرنسا الحرة للحصول منها على تحقيق رغائبهم ومشاركة أوسع فى حياة بلادهم أما النزعة الثانية فهى نزعة الأوساط التى بقيت سجينة الثقافة الاسلامية وهؤلاء يتجهون الى الشرق ويحلمون بالاستقلال التام وفى كل من الحالتين فان الرغائب السياسية ناتجة عن شعور نفسانى بالحقارة والاستعباد وقلما اظهرت فرنسا استعداداً وتفهماً لرغائب التونسيين أمكن للنخبة العصرية الموصوفة بأنها موالية لفرنسا أن تأخذ الحركة بيدها وتحاول أن تحصل من فرنسا على الاصلاحات المنتظرة وأن تسطر معها برنامج تطور العلائق التونسية الفرنسية — واذا أظهرت فرنسا الشدة فان النخبة المتطرفة التى تناصر حركة الجامعة الاسلامية هى التى تمسك الحركة الوطنية بيدها وتعمل على اخراجها عن الحظيرة الفرنسية وهذه هي الحركة التى لها أصول نفسانية عميقة ومتشعبة لا يمكن تعطيلها ولا الحد منها باصلاحات سياسية محدودة المدى ولا مقاومتها بالعنف وحل هذه المشكلة ينبغى أن يسلك فيه مسلك الكياسة لأن تماسك أجزاء هذه الحركة وقوتها الحالية هما نتيجة ازمة الثقة التى حدثت بهذه البلاد ولا شك ان الحركة السياسية العالمية لها صداها فى الحركة الوطنية التونسية الداخلية فمكانة فرنسا برقعة الشطرنج العالمية من مكانة القطع الأخرى بنفس تلك الرقعة لها تأثيرها أيضاً على هذه الحركة وفى الانقلاب الذى أحدثته الحرب فى الشعوب تشعر البلاد التونسية بالعوامل التى تتجاذبها مداً وجزراً داخل الحظيرة الفرنسية وفى هذه العوامل يظهر ان الشعور الشعبى له قيمة عظمى وان الثقة فى هذا المضمار أمتن بكثير من المعاهدات وأنجع منها

قضايا الوطن المغربى

استجواب السيد قاضى عبد القادر

نعرب هنا نقلا عن « الجريدة الرسمية الفرنسية » نص الاستجواب الذى قدمه نائب مقاطعة قسطينة السيد قاضى عبد القادر للحكومة الفرنسية ، وألقاه على مسامع مجلس الأمة الفرنسى فى جلسة يوم ١١ مارس ١٩٤٧ قال :

سيداتى ! سادتى !

لقد طلبت استجواب الحكومة عن موقفها تجاه دستور الجزائر السياسى وانى لا أريد الآن أن أبسط كامل القضية إلا أنى أرى استلفات نظر الحكومة لوجوب ايجاد حل سريع لمشكل القطر الجزائرى .

ان بلاد فرنسا قد خرجت من النظم الوقتية لكن القطر الجزائرى لايزال يعيش تحت وقرها تيك النظم وفى هـــذا الأمر مظلمة كبرى لشعب يزيد عدد أفراده عن العشرة ملايين .

يخيم على قطر الجزائر بأسره جو ثقيل مخطر وهناك صحافة تشن غارة شعواء كريهة تبذر بها بذور التفوق والخلاف وسوء الظن .

ثم ان المسلمين الجزائريين لايعلمون إلى يومنا هذا ماهو مركزهم وما هي حالتهم فوق أديم أرضهم أنهم أغلبية مطلقة لكن هـذه الأغلبية تعامل هنالك معاملة أقلية ليست بذات أهمية .

أما الأقلية الأوربية الحقيقية من السكان فهى التى تباشر السلطة وتستحوذ على كل نفوذ للاحتفاظ بامتيازاتها وهــذه الأقلية الأوربية ترفض رفضاً باتاً احراز المسلمين على حق المشاركة فى السلطة .

وأما قرار يوم ٧ مارس فهو يحارب بعنف وشدة لأنه اعترف لبعض المسلمين بشيء تافه من الحقوق .

ان المجلس التأسيسى الفرنسى الأول قــد رفض قبول المطلب الذى قدمه إليه الدكتور ابن جلول راغباً إدماج القطر الجزائرى بفرنسا بصفة تامة .

أما المجلس التأسيسى الفرنسى الثانى فقد رفض المطلب (المناقض لذلك) الذى تقدم به السيد عباس فرحات .

فنحن اليوم نتقدم اليكم بسؤال كبير ونطلب منكم أن تجيبوا عنه ونقول لكم .

هل نحن فرنسيون ؟ وأى سوء ترونه فى احرازنا على أغلبية السلطة الفرنسية هنالك وفى وجود التساوى التام المطلق بين سائر ساكنى القطر الجزائرى بقطع النظر عن أجناسهم ومعتقداتهم ؟

أما إذا كنتم ترون أنه لا ثقة لكم فى مسلمى الجزائر كى يباشروا السلطة والحكم وإذا كنتم تريدون أن يبقوا على ما كانوا عليه طيلة ١٢٠ عاماً من الاحتلال ، رعايا اهالى ، فلتقولوا لنا ذلك بصراحة .

ان الجزائر التى شاركت فى المجهود الحربى العالمى إلى جانب فرنسا ستعرف كيف تظهر شخصيتها . واننا سنبرهن على أننا أمة ثم أننا مثل سائر الأمم لنا حق العيش تحت الشمس حياة حرة تلك الحياة التى تخولهـا الديمقراطية الفرنسة لسائر الذين أعانوها على تحطيم الديكتاتوريات العدوة .

سيدى رئيس الحكومة لقد تقدمت أمام مجلس الامة عـــدة مشاريع عن نظام الجزائر ولا ريب أن عدة مشاريع أخرى سوف تقدم كذلك فاسمح لى بأن أعلمك سيدى الرئيس انـ المسلمين يرفضون كل مشروع من شأنه إبقاء الحالة الحاضرة أو ما هو شبيه بالحالة الحاضرة .

ان الحل الوحيد الذي يرضى المسلمين والذى هو مطابق للدستور الفرنسى انما هو الحل (الاتحادى) اذ أنه يسمح لسائر سكان القطر الجزائرى بالاحراز على حق العمل على بساط التآخى وبادارة بلادهم داخليا ضمن دائرة الاتحاد الفرنسى .

لكل هذه الأسباب . ولأسباب أخرى سوف أذكرها خلال استجوابي قبل أن يتعين موعدالمذاكرة يوم ٢٨ ماى الآنى حسب تعيين الحكومة والمجلس .

ثم انى رغم غياب سيدى وزير الخارجية الذى أردت استجوابه عن سياسة فرنسا فىالبلاد الاسلامية أريد أناذكر لكم سرور المسلمين عامة بانتقال عبدالكريم من منفاه الى فرنسا ولقد يكون سرورنا أعظم لو أن الباخرة التى سوف تنقله من هنالك تعرج على سواحل المغرب حيث تنزله فى وطنه .

على أننا نطلب من فرنسا أن تزين سياستها الاسلامية بارجاع سيدى المنصف باى لتونس اذ انه قد وقع خلعه وابعاده عن وطنه من جراء أعمال وغلطات لم يرتكبها هو انما ارتكبها غيره وعلى الأخص الأميرال استيفا .

رجوع المنصف باى لتونس سيكونـ مدعاة سرور رعاياه التونسيين وسائر المسلمين على الاطلاق . انتهى

وأخيراً وقعت المصادقة باجماع على تعيين موعد الاستجواب ليوم ٢٨ مايو المقبل.

محمد المنصف باى تونس

وعدوان فرنسا عليه وعلى عرشه

نشرت جريدة الجلاء السورية تحت هذا العنوان بعددها الصادر فى ٤ ذى الحجة الحرام ١٣٦٥ — المقال الآتي بقلم الأستاذ الكبير الوطنى الفذ المجاهد محمد على الطاهر رئيس مكتب الاستعلامات الفلسطينى بالقاهرة وصاحب جريدة الشورى الغراء ، وقد قدمت جريدة الجلاء الأستاذ لقرائها بهذه الكلمة

« الأستاذ محمد على الطاهر علم من أعلام العروبة والايمان والكفاح وهو يمنح حبه وهواه للوطن العربى بأسره، لا يفرق بين قريبة وبعيدة ، وفى قطعته هذه يعرض على الأمة العربية صورة من صور الكفاح فى شخصية ملك عربى لم يساوم فى كرامة أمته ولم يهادن فى حقها ، وجريدة الجلاء التى تعتز بعطف الأستاذ الطاهر عليها تشكره وتسجل له أياديه البيضاء على القضية العربية وجهاده المتصل من أجلها وتضحيته فى سبيلها وفقه الله وإخوانه العاملين المجاهدين »

ونظراً للصلة الوثيقة بين الاستاذ محمد على الطاهر وقضية المغرب العربى وقضية تونس بالخصوص ورجالها العاملين وارتباطه بهم بالصداقة الخالصة منذ أكثر من ربع قرن وعطفه على هذه الحركة ومناصرته للحزب الحر الدستورى التونسى وزعمائه على خصومهم فى الداخل والخارج فانا نرى من واجبنا أن نشفع كلمة الرصيفة (الجلاء) بكلمة منا وإن لم تف بحق الأستاذ فانها تذكر بالصلة التى أخفتها احداث الحرب وويلاتها الى حين :

نشأ الأستاذ محمد على الطاهر فى فلسطين ، وهو وطن مصابه ذى ثلاث شعب ، فقد انتقل من سوء إدارة الأتراك الى وصاية الانجليز ثم استعمار الصهيونيين فنشأ الأستاذ مجاهداً واستمر فى الجهاد العنيف دون هوادة أو انقطاع ربع قرن أو يزيد قضى هذه المدة بعيداً عن وطنه وأهله يطارده الاستعمار وينكل به ، وهو يتألم بآلام وطنه ويلتذ آلام جهاده .وكما كان منتدى الاستاذ محمد على الطاهر مجمع عظماء الرجال ومشاهير



الأستاذ محمد على الطاهر
رئيس مكتب الاستعلامات الفلسطيني بالقاهرة ومدير جريدة الشورى

المجاهدين من أقصى المشرق الى أقصى المغرب، كذلك كانت صفحات الشورى ملتقى أقلامهم، وساحة جهادهم ضد الاستعمار الذى يعانونه من مختلف الأجناس والحكومات، فالزعيم الثعالبي والعلامة احمد زكى باشا وفضيلة الاستاذ الزنكلوني والأمير شكيب ارسلان والسيد احمد حلمي باشا واضراب هؤلاء وأمثالهم قد جمع بينهم وعرف بعضهم إلى بعض اما بادارة الشورى أو فى منتدى الاستاذ الطاهر عميد المنكوبين والمجاهدين .. وقد اتصل بتونس وحركتها الوطنية ورجال حزبها الحر الدستورى بواسطة الزعيم الجليل الشيخ عبد العزيز الثعالبي رحمه الله منذ جاء مصر سنة ١٩٢٣ وبواسطة الاستاذ محمد

على الطاهر انتشرت الدعاية لقضية فلسطين فى كل بلاد المغرب وانتشرت دعاية تونس وقضيتها فى صحف المشرق ولدى منظماته السياسية بما كان يبذله الاستاذ الطاهر فى هذا السبيل ، فلم يكن عمله لفائدة قضية تونس مقصوراً على ما ينشره فى جريدته بل كانت له مجهودات أخرى غير ذلك يقوم بها ثم يرى نفسه مقصراً من غيرته وشدة عطفه فيستمر ويزيد . ومن ذلك انه لما قرأ فى الصحف ما نشر بشأن قضية جلالة ملك تونس بادر بتحرير هذه المقالة ونشرها فى جريدة الجلاء السورية لأنه لا يملك الآن صحيفة ولم تشغله احداث وطنه الجسام عن موالاة عطفه على تونس ودفاعه عن قضيتها وجلالة ملكها ضحية الاستعمار وهذا نص مقال الاستاذ الذى نقلته جرائد لبنان وفلسطين والعراق واميركا عن جريدة الجلاء ونشرته على صفحاتها :

مقال الاستاذ الطاهر

أفضى جلالة الملك محمد المنصف باي تونس وهو فى منفاه بمدينة « بو » بفرنسا بحديث صحفي خطير الشأن ، يجدر بكل عربي وكل مسلم أن يتدبره وينعم فيه نظره ، اذ لا يكفي ان يطالعه الانسان ثم يمر به كما يمر بالأخبار والتصريحات السياسية العابرة بل يجب أن يفكر فيه ملياً وان يقف امامه طويلا ، فهو كلام ملك عربي نزع عن عرشه الذى ورثه عن أسلافه العظام ملوك تونس الحسينيين الذين وقفوا فى وجه أوربا منذ ٢٥٠ سنة وقد عاصروا لويس الرابع عشر وصمدوا فى وجهه وفى وجوه من جاء بعده الى ان تمكنت فرنسا الجمهورية أم الحرية وصاحبة قانون حقوق الانسان من العدوان على تلك المملكة العربية العريقة فى المدنية والحرية السياسية واحتلالها ، ويكفي ان تونس هي صاحبة أول دستور فى العالم الاسلامى قبل دستور الدولة العثمانية الاول وقبل دستور مصر وقبل دستور ايران

* * *

تحدث الملك المنصف عن موقفه فذكر كيف ان الجنرال جيرو قد اعطى لنفسه الحق فى أن يخلعه عن عرشه الذى لا يملك حق نزعه عنه الا أمته وشعبه ولم يكتف الجنرال بذلك بل نفاه الى صحراء « لغواط » حتى كاد الملك المنصف يقضي نحبه لسوء المعاملة التى عومل بها .

ولم يستعمل الملك المعتدى عليه الألفاظ العادية وهو يسرد قصة فرنسا معه وغدرها به، بل استخدم التعبيرات والأساليب الدبلوماسية. والا فان التعبير الصحيح لما وقع هو ان جيرو الآبق قد اغتنم فرصة انتصار الامريكان والانكليز على الألمان فى تونس فدهم العاصمة وهى فى حالة البلبلة وانزل الملك الشرعى عن عرشه، وهو عمل لا يختلف عن عمل باچى سقا لما تمكن من عرش الأفغان وتسنمه بضعة أيام، فلو كانت انكلترا أو أميريكا فى افغانستان لأقرته على العرش الأفغاني ولأصبح صاحب الجلالة!

وهكذا فان أميريكا وانكلترا قد أقرتا جيرو على ماصنع من عدوان وكانتا السبب فيه فلولاهما لما تمكن جيرو من الوصول الى تونس وارتكاب هذا الوزر العظيم الذى أقرته فرنسا وهي لاتزال تئن من وطأة سنابك خيول الألمان التى كانت تدوس عاصمتها باريس وتنزل بفرنسا كلها أنواع الهوان.

فاذا كان هناك من يسأل فى نظر العالم العربى عن تلك الجريمة فانما المسئول هى ميريكا فى الدرجة الأولى ثم انكلترا لانهما خدعتا البلاد المغربية وأوهمتاها بأنهما جاءتا لانقاذ الحضارة والمدنية من الألمان!

فلو عرف المغاربة ان مجيء الاميريكان والانكليز للمغرب يقصد منه توطيد قدم فرنسا على انفاسهم لكانوا وقفوا فى وجوه الأميريكان والانكليز والالمان ولكانوا اشغلوهم بمعارك طاحنة قد تغير نتيجة الحرب

وكم كان مهيناً لفرنسا وحليفتيها وصف الملك المنصف لعدوان فرنسا عليه وعلى عرشه وهو يقص على الصحافى قصته فقد ذكر ان الألمان كانوا قد طلبوا منه الانحياز اليهم فأبى الا أن تبقى بلاده على الحياد ولكن فرنسا الناكرة للجميل اتهمته بانه كان يخطب ود النازية وماكان هذا الملك الحصيف الا حريصاً على وطنه وشعبه فكان عقابه على إتزانه وبعد نظره الخلع عن العرش وتحكم فرنسا فى بلاده على أشنع الصور ومعاملته معاملة غير لائق صدورها من كريم نحو كريم

وما أروع قول هذا الملك المندوب: «اذا كان المنفى كفارة عن سياستنا الداخلية حمدنا الله على اختياره ايانا لبذل هذه التضحية واستحق جيرو شكرنا لان موقفه هو الذى اكسبنا هذا الفضل النادر»

فيالها من تضحية أن يضحى ملك من الملوك نفسه فى سبيل شعبه؛ وقد عرف

الشعب التونسي لمليكه الشرعى هـذا الفضل فأرسـل اليه فى العيد الفا وخمسماية برقية تعرب له عن تهانى الهيئات التونسية بأسرها . وما أظن انه يوجد احتجاج على الاستعمار وتقدير للملك المنصف أبلغ من هذه البرقيات

***

لقد كان فاجعا حقاً وصف جلالة الملك المنصف لكيفية معاملة فرنسا له لترغمه على النزول عن عرشه فقد سرد المندوب ذلك على الوجه المفجع الآتى

« وكان الملك المنصف قد نفى أولا الى « لغواط » فى الصحراء ؛ حيث عانى من آلام المنفى اقساها ولم يطق حرارة الجو فى هذه المنطقة فأغمى عليـه مرارا ورضى بالنزول عن العرش وهو يعلم ان هـذا النزول الذى اضطر اليه خلو من كل صـفة قانونية سـواء فى نظر الشرائع الاسلامية أو النظم الخاصة بتوارث العرش التونسى فهو نزول صوري ليسمح له بمغادرة هذه المنطقة التى كان يخشى أن يقضى نحبه فيها فنقل الى تنيس على الساحل الجزائرى وأقام بها ردحا من الزمن تحت حراسة عسكرية شديدة ، ثم جىء به الى مدينة « بو » فى اكتوبر سنة ١٩٤٥ فشعر فيها على الأقل بشيء من الراحة التى هيئت له فرصة لاسترداد صحته واستعادة ثقته بنفسه

هـذا مختصر وجيز لوصف الفظاعة الخسيسة التى عومل بها ملك عربى عريق من قساة المستعمرين فليحفظه ويتدبره كل عربى فى هذه الدنيا وليحمل للاستعمار المجرم من الحقد ماهو جدير به، والاحتقار للذين يعتدون على أوطاننا وعلى ملوكنا

وان مايجعل الملك المنصف يفاخر به بعد تفانيه فى سبيل بلاده ان والده الخالد الملك محمد الناصر كان خير قدوة للملوك المخلصين فقد وقف بوجه فرنسا فى شهر فبراير سنة ١٩٢٢ وأصر على مايريده لخير وطنه وهددها بالتخلى عن العرش ؛ ولولا ان فرنسا وعدت بالنزول على ارادته لقامت ثورة فى البلاد التونسية لايدرى الا الله عاقبة قيامها على فرنسا فى تلك الأيام ؛ ومع ذلك فقد نكثت فرنسا عهدها ، شأن الاستعمار منذ أوجده الشيطان

ولايسعنى وأنا أختم هذا المقال الاأن أرسل أزكى تحية الى الملك المنصف يشاركنى فيها العالم الاسلامى والامم العربية شرقا وغربا فقد كان حافظا للعهد أمينا على حقوق بلاده حتى النهاية فكان مثلا أعلى للملوك الأمجاد الذين سيخلدهم التاريخ جيلا بعد جيل .

القاهرة

محمد على الطاهر

الاخوان المسلمون وجلالة ملك تونس

محمد المنصف

اتصل نائب الاخوان المسلمين فى فرنسا بجلالة الملك المنصف غير مرة ونشأ عن هذا الاتصال تقدير جلالة الملك لهذه المؤسسة الاسلامية تقديراً أعرب عنه باهدائها صورته المحترمة وكتب عليها بخطه الكريم : الى جمعية الاخوان المسلمين العتيدة مع الدعاء الخالص لكم للوصول الى أهدافكم السامية، ولما ألمت بجلالتـه تلك النوبة من المرض بادر مبعوث الاخوان بتحرير رسالة الى جريدة الاخوان المسلمون اليوميـة ونشرتها مع صورة جلالة الملك التى أهداها لها دفاعاً عنـه والفاتاً للعرب والمسلمين للأخذ بناصره وهو فى مثل تلك الحالة الأليمة من المرض والاضطهاد وليست هـذه المرة الأولى ولا الأخيرة التى تعنى فيها جمعية الاخوان المسلمين بقضية المغرب العربى وتونس خاصة وجلالة ملكها المعتقل على الأخص بل هي تواصل هذه العناية وترفع فى كل فرصة تمر صوتها باستنكار مظالم الاستعمار الفرنسى وتعسفه فى تلك الأقطار وطالما كانت منابر الخطابة فيها وساحات نواديها وصفحات ما تصدره من صحف مفتحة أمام أبناء المغرب يدافعون فيها عن قضيـة بلادهم ويجدون ممن حولهم فيها العطف والتأييد ونحن نثبت هنا نص تلك المقـالة التى كانت بداية الاتصـال الميمون وفاتحة العناية بقضية جلالة المنصف من طرف الاخوان المسلمين

باريس فى ١٠/١١ لمراسلنا الخاص : (تأخر فى النقل) .

لم تـكن هـذه أول مرة أتشرف فيها بزيارة جلالة المنصف باى — ومقابلته — فقد حظيت بذلك مرات ، وكانت تصريحات سموه دائماً من ذلك النوع القوى العتيد الذى يزلزل ثبات الحكومة الفرنسية واقض مضاجعها وكان سموه يتتبع أخبار حركة الاخوان المسلمين بكل اهتمام ، ويخصهم بكثير من عطفه واهتمامه السامى ويرى فيهم أملا جديداً لمجد المسلمين وتحريرهم ، وكان يسره منها خاصة أنها حركة إسلامية عامة وليست حركة قومية قاصرة على قطر من الأقطار ، وقد قال لى سموه فى صدد تأييد هذا الاتجاه « أن الوطن العربى كله وطنى ، وكل بلاد الاسلام بلادى » .

وها هى ذى صورته المهداة إلى الاخوان المسلمين ، حاملة توقيعه الملكى الكريم أكبر شاهد على هذا العطف السامى .



صورة جلالة الملك المنصف التى أهداها للاخوان المسلمين
وكتب عليها بخطه الكريم :
الى جمعية الاخوان المسلمين العتيدة مع الدعاء لكم الخالص
بالوصول الى أهدافكم السامية

وكنا نفضل دائماً — بنصح وإيعاز من حاشية جلالته وأقاربه المقيمين معه — ألا ننشر شيئاً عن جلالته حتى لا نعطى لفرنسا حجة تستند إليها فى إزعاج سموه ومضايقته خصوصاً وقد تردد فى الأوساط العربية فى فرنسا منذ عهد ليس بقريب تحرش السلطات الفرنسية بسموه وتفكيرها فى نقله إلى منفى ناء باحثة لذلك عن أوهى الأسباب .

قصة الذئب مع الحمل

وازدادت هـــذه الشائعات عقب تحرير بطل المغرب الأمير عبد الكريم وما أحدثه من هزة عنيفة فى الأوساط الاستعمارية الفرنسية التى رأت فى هذا الحادث نذير شؤم على سياستها الاستعمارية فى افريقيا الشماليه ، وعاملا جديدا يدفع بالحركة الوطنية نحو تحقيق أهدافها والوصول إلى أغراضها .

وبلغ غيظ السلطات الفرنسية حداً جعلها تبحث عن جهة قريبة تستطيع أن تصب عليها سخطها فلم تجد فى يدها سوى ملك تونس الأسير فى مدينة « بو » باقليم « البرانس » وأرادت أن تأخذه بذنب الأمير عبدالكريم تطبيقاً لمبدأ الذئاب القديم الذى صورته أصدق تصوير قصة الذئب مع الحمل . .

سارعت الحكومة الفرنسية عقب حادث الأمير عبدالكريم إلى ارسال رسولها إلى الملك الأسير يعلنه بأنه لم يعد له الحق فى الخروج من قصره الذى يسكنه إلا إذا كان مصحوباً بحرس من الجند حتى لا يتمكن من الهرب « هو أيضاً » . ولكن الملك العربى أبى أن يخرج محاطاً بالجند . وأعلن مدير الاقليم الذى كان يتفاوض معه بأنه لن يخرج من قصره إلا حراً وان قرار الحكومة الفرنسية لا يمكن إلا أن يكون حكما عليـه بالسجن فى منزله ، وأنه مضطر إلى البقاء فى منزله محملا الحكومة الفرنسية مسئولية كل ما ينتج عن هذا السجن .

مرض خطير

وترتبت على هذا السجن الذي لم يكن له أدنى مبرر آلام نفسية عميقة فى نفس فى هذا الملك الأبى مما أدى إلى إصابته بنوبة خطيرة من مرضه القديم « ضغط الدم » نتج عنها

شلل فى الساق وصل إلى أقصى خطورته فى مساء ٢٣ سبتمبر واستدعى له أطباء من المدينة لعلاجه فقرروا أن حالة سموه تنذر بخطر . وأنه لابد من استدعاء بعض الاخصائيين من باريس .

وكان حاكم اقليم البرانس الذى يعتبر مندوب الحكومة الفرنسية لدى سموه على علم بكل ذلك ، ورغم هـذا فان حكومة فرنسا المسئولة عن صحة سموه والملزمة أمام العالم بالعناية به ومعالجته لم تحرك ساكناً . . .

ولما وصلت أنباء ذلك الى باريس وكان الجميع منذ أن علموا بمسلك الحكومة الفرنسية عقب فرار الأمير «عبد الكريم قد امتنعوا باختيارهم عن زيارة سمو المنصف باى وتواصوا بعدم إزعاجه أو إعطاء فرنسا حجة لنقله ، أحدثت أنباء مرضه صدمة عنيفة وأثارت غضباً كان مكبوتاً وسارعت الجالية التونسية وعلى رأسها السيد جلول فارس مندوب الحزب الحر الدستورى بباريس للبحث بمعاونة الدكتور «احمد صمعية» الطبيب التونسى عن الأساتذة الاخصائيين الذين استقلوا طائرة من باريس إلى «بو» فى مساء ٢٥ / ٩ / ١٩٤٧ حيث يقيم الباى لاسعافه ، وكان على رأسهم الأستاذان مورلاس ومارتيفا من كبار أساتذة كلية الطب بباريس . كل هذا كان بمجهود الجالية التونسية الباريسية وعلى نفقتها، أما حكومة فرنسا التى اعتقلت الباى والتى تلتزم أمام القانون وأمام الضمير الانسانى بعلاجه والعناية بصحته فقد وقفت موقفاً سلبياً ، ولم يفعل مدير الاقليم أكثر من الذهاب إلى قصر سموه « للاستفسار » عن حالته . .

يد الله

وكان من لطف الله ورحمته أن تمكن الأطباء من مقاومة هذه النازلة . واطمأنت قلوب التونسيين رعايا المنصف باى ومحبيه حينما علموا بأن وطأة الخطر قد زالت . وأن سموه سار فى طريق الشفاء .

وكانت وفود التونسيين لا تنقطع عن مدينة (بو) منذ أن ذاعت أنباء مرضه ، وكنت ترى فى بو وفوداً من جميع طبقات الشعب التونسى من أمراء البيت المالك إلى الزعماء والأعيان إلى وفود نقابات العمال والتجار والطلاب .

ولكن فرنسا لم تسرها كل هذه المظاهر الحماسية التى تؤكد تعلق الشعب التونسى بمليكم الأسير ، فبمجرد أن أعلن الأطباء زوال حالة الخطر رفضت الاقامة العامة الفرنسية فى تونس أن تعطى تأشيرات بالسفر الى فرنسا لمن يرغبون فى زيارة الباى لتهنئته بنجاته ، حتى أفراد عائلته وخاصة أحفاد سموه وأبناء أخيه ، بحجة أن سموه قد شفى كأنه ليس من حق التونسيين أن يروا مليكهم إلا اذا كان مريضاً ، أما اذا كان سليما فلا . . .

وثيقة اتهام للحكومة الفرنسية

من حق كل ذى ضمير إنسانى أن يعرف من المسئول عن هذه المأساة التى نكب بها هذا الملك العربى الكريم . فاذا استحلت فرنسا لنفسها أن تنفى ملكا شرعياً محبوباً من شعبه وتسلب منه عرشه لأنه يريد أن يدافع عن حقوق شعبه المغصوبة ويطالب له باستقلاله وحريته ، وذلك بحجة حماية مصالحها الاستعمارية فى تلك البلاد المنكوبة — فأى حجة تستطيع أن تقدمها للعالم تبريراً للاستهتار بصحة هذا الرجل العظيم وبحياته

ونحن لا نريد أن نتطوع بالكشف عن مسئولية الحكومة الفرنسية عن مرض المنصف باى وكل ما يترتب عليه من أخطار على حياته . فقد سجل ذلك بكل وضوح وصراحة في تقارير الأطباء الذين باشروا علاجه،وهم فرنسيون لا تستطيع فرنسا أن تتهمهم بالكذب أو التحيز أو التواطؤ مع « الجامعة العربية » .

وها نحن نقدم لقرائنا وللضمير العالمى هذا التقرير الذى رفعه الأطباء الى الحكومة الفرنسية مبيناً أسباب المرض والاجراءات التى يجب عليها اتخاذها لتلافى عودته وها هو :

« الاطباء الموقعون على هذا — الدكتور « سيميان » طبيب باطنى والدكتور « لوبلاى » أخصائى فى أمراض القلب والدكتور « تاث » أخصائي فى أمراض المسالك البولية — وهم المعالجون لسمو المنصف باشا باى ، يرون من واجبهم لفت نظر السلطات العامة (فى الحكومة الفرنسية) الى الحقائق الآتية :

قد أصيب سمو الباى بنوبة من ضغط الدم نتج عنها شلل فى الساق وفى المثانة .

هذه النوبة التى بدأت اثارها تسـير نحو الزوال كانت قد تطورت الى حالة مزمنة خطيرة من ضغط الدم وقصور الـكلى . ويخشى عودة مثـل هذه الحالة فى فترات قصيرة أو طويلة

ومن المقطوع به أنها ناشئة عن آلام نفسية بسبب حالة السجن التى يعيش فيها المريض يضاف الى ذلك ان الجو الاوربى وعدم الحركة قد زاد زيادة كبيرة فى حالته كما أظهر لنا ذلك الكشف الاكلينيكى وتحليلات المعامل التى أجريت بنظام منذ عامين

« ان التحسن المأمول لصحة المريض العامة — وهو وحده الكفيل بمنع عودة نوبات قد تكون أخطر ، بل وقد تجر الى عواقب وخيمة جداً — يمكن تحقيقه اذا اعيد المريض الى جو موطنه الأصلى والى الوسط الذى تعودته صحته

ومن جانبنا — نحن الأطباء المعالجين — نخلى أنفسنا عن كل مسئولية اذا لم تتخذ الاجراءات الضرورية فى الاتجاه الذى أشرنا به . »

دكتور لابلاى دكتور البرت ناشو . دكتور سميان

ما قولك يا فرنسا

واضح لمن يريد أن يفهم ان الأطباء سجلوا ما شاهدوه عن سبب المرض الناشىء عن الجو الأوربى البارد وعن حالة السجن التى قضت الحكومة الفرنسيـة بها على المنصف باى بدون سبب ولا مبرر

وواضح أيضاً ان الأطباء — وهم فرنسيون — يرون ان ضميرهم يوجب عليهم مصارحة الحكومة الفرنسية بأن صحة سموه مهددة بأعظم الأخطار ، مما يفهم منه ان ذلك يهدد حياته نفسها ، إذا لم ينقل سموه الي بلاده التى تعود جوها أى إلى تونس — وانهم — أى الأطباء الفرنسيين أخيراً — لا يكونون مسئولين عن أى خطر قد يصيب جلالته إذا لم تتخذ الاجراءات لنقله الى تونس

بقى على الحكومة الفرنسية أن ترد على ذلك فان كانت تريد أن تقوم بواجبها نحو

المحافظة على صحة سموه وجب عليها أن تعمل بما أوجبه الأطباء المعالجون الفرنسيون. وإلا فواجبها أن تفسر لنا موقفها لتقول لنا وللعالم كله هل هى تريد المخاطرة بحياة هذا الملك الأسير ، وهل تريد سجنـــه فقط أم انها تريد شيئاً آخر أكبر من ذلك وأخطر لا نريد أن نسميه

على فرنسا التى تدعى صداقة المسلمين والعرب أن تبين لنا ما إذا كانت المسألة مجرد اهمال وعناد أم انها مؤامرة على حياة المنصف باى

والاخوان المسلمون ، ومن ورائهم العالم أجمع ، ينتظرون الجواب . . .



صورة فضيلة المرشد العام للاخوان المسلمين الشيخ حسن البنا

أبقاه الله وأيده بروح منه

ننشرها تيمناً وتقديراً واعترافاً بالجميل

الاجماع فى الداخل وفى الخارج

على المطالبة بالاستقلال التام

وارجاع جلالة الملك الى عرشـه

كانت الدعاية الاستعمارية تستند فى تبرير ابقاء جلالة الملك فى معتقله والحالة السياسية فى البلاد كما هى الى ان المطالبة بحقوق الأمة وارجاع جلالة الملك انما كان مصدرها الدستوريون وحدهم وان غير الدستوريين من التونسيين لم يدلوا برأيهم فى الموضوع وان المنظمات السياسية والاجتماعية الفرنسيـة تعارض فى ارجاع جلالة الملك وفى إحداث أى تغيير وان رغبة طائفة معينة من الناس لا يمكن أن ترضخ لها الحكومة وتنفذها فتعتــدى بذلك على آراء وميول الآخرين ولما كانت الأحزاب الفرنسية المعادية للجبهة الانجلو امريكية أو التى لا تنظر الى اتجاه التونسيين اليها بعين الارتياح قد أرادت أن تستغل الموقف وتستثمر اليأس الذى بدأ يدب فى الجماعات التونسية من ايجاد حل لقضاياهم بواسطة تدخل الجبهة الانجلو اميركية أو اسـداء نصحها لحلفائها الفرنسيس أو اظهار استنكارها للسياسة التى يتبعونها فى شمال افريقيا التى من شأنها أن تعكر أمن حوض البحر المتوسط الغربى ، أرادت هذه الأحزاب الفرنسية أن تستغل هذا الموقف من جهة وأن تسترجع ثقتها التى فقدتها فى الأوساط التونسية بسبب معارضتها لاستقلال البلاد ورجوع ملكها الشرعى اليها . كما أن غير الدستوريين من التونسيين المنتظمين فى جماعات علمية أو أدبية أو فنية قد أرادوا أن يكذبوا زعم الدعاية الاستعمارية بأنهم لا يفكرون كما يفكر قادة الحركة الوطنية من الدستوريين فوقع السعى فى عقد اجتماعات ضمت نواب هيئات سياسية واجتماعية مع شقى الحزب الحر الدستورى التونسى وكان عددها ١٨ هيئة اجتمعت تحت عنوان الجبهة الوطنية للدفاع عن حقوق تونس والتحصيل على الحريات العامة فيها وأصدرت البيان التالى الذى أجمعت عليه الجماعات والاحزاب التونسية والفرنسية وهذا أهم ما جاء فيه

نظراً الى ان الشعب التونسي قد شارك بدماء أبنائه وبمجهوداته لتقوية الانتاج للفوز على الاستعمار النازى والفاشيستى حتى تستطيع الحرية والديمقراطية ان تفوز بالقطر التونسي على الاضطهاد الاستعمارى .

ونظراً الى انه بعد مضي ثمانية عشر شهراً على انهزام المانيا الهيتلارية لازال النظام الاستعمارى سائداً بالبلاد التونسية رغم ان ذلك النظام وقد حكم عليه الشعب الفرنسي حكما مبرما ورغم انه متنافى مع الغايات الحربيــة التى حاربت لأجــل انتصارها الدول المتحدة .

ونظراً الى ان الامة التونسية تطمح بكل حق فى التحرر من نظام مثل هذا وتريد التحصيل على استقلالها .

لذلك قرر المجتمعون أن يوحدوا أعمالهم داخل الجبهة الوطنية التونسية ليتحصلوا فى العاجل الأكيد على تطبيق برنامج المطالب الآتية :

اولا : الغاء معاهـدة الحماية الشيء الذى ينجز عنه حتما الغاء الجهاز الاستعمارى بأكمله ، السفارة العامة . المراقبات المدنية الخ . . .

ثانيا : انتخاب مجلس وطنى تونسي بالانتخاب العام المباشر المتساوى والسرى مجلسا تأسيسيا يكون ذا سيادة تامة .

ثالثا : انشاء حكومة تونسية حقيقية تكون مسئولة امام ذلك المجلس .

رابعا : استرجاع كل الحريات الديمقراطيــة (الغاء حالة الحصار والرقابة رفع التحجير على الحزبين الدستوريين الجديد والقديم الخ . .)

خامسا : احترام الجنســية التونسية التى يجب ان يكون اعتناقها ممكنا ولا يمكن ضياعها .

سادسا : الاعتراف الفعلى باللغة العربية كلغة رسمية بالبلاد وكلغة التعليم .

سابعا : الغاء نظام القياد كآلة للاضطهاد الاستعمارى وانشاء مجالس بلدية منتخبة فى كل انحاء القطر التونسي وتوزيع سلط القائد الادارية والعدلية والمالية على متوظفين تونسيين ذوى كفاءة .

ثامنا . رجوع المنصف باى واطلاق سراح كل المساجين التونسيين الذين كانوا ضحية للاضطهاد الفاشيستي والاستعمارى والعنصرى .

تاسعا : اعطاء أراضي أساطين الاستعمار الفيشيين والشركات الكبرى وأراضي المحتكرين والهناشير الشاسعة التابعة لكبار المعمرين الى صغار الفلاحين والخماسة الفقراء.ومن لا أرض لهم واعطاء الفلاحة المواد اللازمة لاستثمار تلك الأراضي واستغلال خيراتها .

عاشراً : تطبيق كل الوسائل التى من شأنها أن تحسن حياة الجماهير الشعبية من الشغالين والمتوظفين والفلاحين والحرفيين وقدماء المحاربين والمنكوبين والبطالين الخ . .)

ان نواب الأحزاب السياسية والمنظمات المذكورة أعلاه يعتبرون أن برنامج العمل هذا المطابق للرغبات القومية التونسية يضمن المصالح المشروعة لكل الناس دون فرق فى العنصر ولا فى الجنس ولا فى الدين .

وهم يريدون ضمان فوز هذا البرنامج باتحاد مع الشعب الفرنسى ومع كل الديمقراطيين الفرنسيين الذين لايريدون الاضطهاد الاستعمارى لشعب من طرف شعب آخر وهم يثبتون أن مصلحة الشعبين تقضى بتعويض اتحاد بلادين مبنى على الجبر والغصب باتحاد اختيارى مقبول بكل حرية وتحترم السيادة القومية التونسية فيه .

وهم لذلك ينادون كل التونسيين — دون فرق فى طبقاتهم — أن يوحدوا جهودهم داخل الجبهة الوطنية التونسية حتى يحرروا أمتهم من الوطأة : الاستعمارية وحتى يحرز شعبهم على الحرية وعلى السعادة .

وفى الوقت نفسه انعقد فى القاهرة مؤتمر من نواب الاحزاب العربية وأصدر لائحة هذه أهم فصولها

١ — ان المؤتمر يحتج ضد نزوح الطليان لطرابلس والسياسة الشديدة التى تتبعها الحكومة الفرنسية ببلاد فزان وسوء سلوك الادارة الانكليزية بطرابلس —

٢ — وان المؤتمر يتضامن مع جميع الدول الشمال الافريقية ويؤيدهم فى المطالبة

باستقلال الاقطار الثلاثة : تونس . والجزائر . والمغرب —

٣ — وان المؤتمر ينكر على فرنسا محاولتها الفاشلة لضم افريقيـــا الشمالية للوحدة الفرنسية —

٤ — وان المؤتمر يحتج ضد سياسة أسبانيا بالمغرب ويطالب بوضع حد للسياسة الزجرية التى تعامل بها الأحزاب القومية الملية —

٥ — وان المؤتمر يطالب برجوع مولانا محمد المنصف باى على عرشه وبتحرير الأمير عبد الكريم وارجاعه لمسقط رأسه وسراح كل المبعدين السيـاسيين شمال الافريقيين

٦ — وان المؤتمر يطلب من الجامعة العربية أن تخص القضية الشمال الافريقية ببحث خاص فى اجتماعها المقبل وأن تسعى فى مد هذه الأقطار بجميع ما فى وسعها من التأييد والمعونة للتحصيل على استقلالها التام وانضمامها للجامعة العربية —

* * *

القاهرة — طلبت الحكومة السورية من الجامعةالعربية أن تضع القضية التونسية فى مواضيع اجتماعها المقبل —

دمشق — صرح رئيس الجمهورية السورية لمراسل الديوان العربى للصحافة والنشر بما يلى : بلغوا اخوانى بشمال افريقيا المكافحين فى سبيل نيل استقلالهم التام اخلص عواطفى وتمنياتى وتأييدى لهم فى جهادهم ذاك

تحاول وزارة الخارجية الفرنسية فى هذه الأيام أن تضغط على سمو مولانا محمد المنصف باى للتحصيل منه على موافقته على الانضمام للوحدة الفرنسية فكان جواب الملك المنصف انه لا يرضى بأى حماية أجنبية وأن تونس هى بلاد عربية حرة مستقلة —

وجه قادة الأمة السياسيون نداء الى البلاد العربية كافة يطلبون فيه منها مؤازرة شقيقتها تونس فى كفاحها الاستقلالى

كما أن مؤتمر المغرب العربى الذى انعقد فى القاهرة وضم أكثر هيئات الدفاع عن افريقيا الشمالية وقضايا أقطارها قد كان من جملة مقرراته استقلال البـلاد التونسية استقلالا تاماً وأرسل الى جلالة الملك محمد المنصف برقية يعلن فيها ان مؤتمر المغرب العربي يعتبر أن خلع جلالته كان تعدياً على حقوق الشعب التونسى ونقضاً للتعهدات

التى تعهدت بها فرنسا نحو عرش تونس وان عمل الجنرال جيرو وموافقة الحكومة الفرنسية الموقتة والجمهورية الرابعة عليه ليس له أى صبغة قانونية تبرره ولهذا فان المؤتمرين يعلنون بالاجماع تضامنهم التام مع الشعب التونسى فى المطالبة بارجاع جلالة الملك محمد المنصف الى عرشه وتمكينه من جميع حقوقه الشرعية الثابتة له بمقتضى البيعة التى ما تزال الأمة التونسية بجميع هيأتها وطبقاتها تؤيد بها جلالته

من جلالة ملك تونس الى عظمة سلطان مراكش

وحدة آلام واتفاق أهداف

تلقى مكتب المغرب العربى صورة رسالة كان قد بعث بها جلالة محمد المنصف باي إلى جلالة ملك مراكش ، لمناسبة زيارة جلالته لطنجة . وهذا نصها :

حضرة صاحب الجلالة أخينا محمد بن يوسف ملك مراكش المعظم .

« أما بعد فقد أزعجنا نبأ المأساة التى أحلها الطغيان العسكرى بالدار البيضاء يوم هدرت الفوضى المسلحة ذلك الدم البرىء الطاهر أشباعاً للجشع الاستعمارى الممقوت وحنقا عل أمتكم التى سما الوعى القومى فيها بشكل هدد مطامع المستعمرين . ولكن سرعان مانقل البرق إلينا من موقفكم الخالد بمدينة طنجة ما انسانا المحنة على مرارتها ففضلنا اكبار النخوة العربية فى عاهل مراكش الأغر على التألم لمحنة الفنا أمثالها ولا مناص من نزولها بكل أمة تنشد الحياة الكريمة .

ولهذا فقد أهابت بى لحمة الجنس ووحدة الآلام والآمال واتفاق الأهداف والوسائل إلى الأعراب عما تولانى من مزيد الغبطة بقيادتكم لحركة شعبكم القومية حتى يكون الدافع الاستقلالى الذى هان علينا الملك فى سبيله شاملا فى المغرب العربى المستقل الموحد .

على أننا نلجأ إلى ثقتنا بالله عز وجل واعتدادنا بايمان شعبنا واخلاصه واعتزازنا بنصرة إخواننا فى العروبة لتحقيق مارددتموه جلالتكم فى آفاق طنجة مما عبر عن أمانى الشعب المغربى العربى باسره . . حقق الله أمانينا بمنه وكرمه والسلام عليكم ورحمة الله ·

صدر بمنفاه بمدينة (بو)　　　　　　محمد المنصف

نداء

من لجنة تحرير شمال افريقيا بنيويورك

أيها الشعب التونسي الكريم

منذ أربع سنوات : حذا الفرنسيون «الأحرار» حذو هتلر، فتنكروا لتوقيعاتهم وتعهداتهم التى قطعتها حكومتهم ، وخلعوا ملككم الشرعى . — صاحب السمو سيدى محمد المنصف ، ولكى يبرروا تعسفهم . قال المأجورون الفرنسيون أنهم يتهمون سموه بالتعاون مع النازيين والواقع أن الأمير انفرد ، فى تونس بالدفاع عن قضية الديموقراطيات .

منذ أربع سنوات : خلع الفاسيستى جيرو مولاكم ونفاه بعيداً عن بلاده ، وهذا جزاء لكم وليرفع من شأن أعدائكم ويطيل أيامهم .

منذ أربع سنوات انقضت : ومولاكم المحبوب لايزال مسجوناً . . . وراء قضبان الاستعمار الفرنسى يهينه الشيوعيون فى مدينة «بو» صباحا مساء ، ويتجسس عليه البوليس الفرنسى دون انقطاع .

أربع سنوات انقضت : ومولاكم فى ذل وهوان ، وهو مسن مريض ، وقد أبى إلا أن يحذو حذو والده المغفور له الناصر باى ، فيخرج على تقاليد الخضوع والخنوع وفى سبيل ذلك ضحى بكل عزيز لديه ، دفاعاً عن شرفكم وحريتكم .

أربع سنوات انقضت : وأنتم يامعشر المواطنين تواصلون معيشتكم اليائسة الصامتة

اربع سنوات انقضت : لم يسجل الرأى العام العالمى فى خلالها إلا نكرانكم لجميل مولاكم الشهيد فى ظل وطنيتكم العاجزة الفاترة .

أيها الشعب التونسى الكريم

الحقوق لن تنال والعدل لم يحقق بتقديم عرائض والتبرع بتصريحات محمومة لايسترد الاستقلال ولا يصان بالتغنى بالمبادىء الولسونية ومبادىء ميثاق الاطلنطكي .

ان حقوقك وحريتك واستقلالك لن تحقق إلا برجوع المنصف باي إلى أمته
سائلوا اليوم زعماءكم ماذا فعلوا وما هم فاعلون لاعادة عاهلكم العزيز إلى وطنه
سائلوا زعماءكم ماذا فعلوا وماذا هم فاعلون لتحريركم من سياسة الاستعمار الفرنسى الغاشم طوال ال ٦٦ عاماً المنصرمة

أيها الشعب التونسى الكريم
ان شرفك شعاره : المنصف باى
ان حريتك شعارها : المنصف باى
ان سعادتك شعارها : المنصف باى

مكتب لجنة تحرير شمال افريقيا
نيويورك الولايات المتحدة

هل توافق فرنسا على اعادة باى تونس الى عرشه ؟

جاءنا من تونس ان جمعية الشبان المسلمين بعاصمة تونس أقامت حفلة خطب فيها فضيلة شيخ الاسلام الحنفى الاستاذ الشيخ محمد الصالح بن مراد خطاباً سياسياً طالب فيه برجوع ملك تونس الشرعى المنصف باى الى عرش تونس. كما ان فضيلة قاضى تونس الاستاذ الشيخ الطيب سيالة ألقى خطاباً استهله بالكلمات الآتية : «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً» وأيد فيه مقررات المؤتمر الوطنى فى اعلان سقوط الحماية. والمطالبة بالاستقلال. وقبل انتهاء المهرجان قرر الحاضرون الاحتجاج على سياسة فرنسا فى البلاد ورفضهم الاصلاحات التى جاء بها المقيم ماسط وموافقتهم على لائحة المؤتمر الوطني. ثم تفرق الجمع وقد تعالت الاصوات بالأناشيد الوطنية والهتاف بحياة المغرب العربى المستقل

الصباح.

يسعى الوطنيون التونسيون لدى الحكومات العربية والجامعة العربية لحملها على التدخل سريعاً لفك اعتقال سمو باى تونس السابق، سيدى محمد المنصف، الذى خلعه الفرنسيون ونفوه الى داخل البلاد الفرنسية

المصور.

اصبح المنصف باى شعار الرغائب التونسية

عن جريدة «كومبا» ٣٠ — اكتوبر ١٩٤٧

ان العاطفة تغلبت على المبادى بتونس حيث أصبح فيها شخص المنصف باى مثالا حيا للشعور الديني والقومى والنزعة الديموقراطية ويستدل الكاتب على ذلك بما يشاهده الزائر لتونس مكتوباً على جدران البلاد : نطالب برجوع المنصف باى. حرروا المنصف باى . لن نرضى بالاستقلال بديلا ويقول الكاتب ان المنصف باى قد استولى فى ظروف حرجة للغاية حيث كان تحت تأثير استيفا وضغط القوات الألمانية غير أن الحلفاء بمجرد تحرير البلاد وتحرير قصر الملك نفسه اضطروه للتنازل عن الملك فكان هذا الاعتداء على ملك استمال قلوب الشعب بمثابة صدمة أخرى اصطدم بها التونسيون خصوصاً بعد مرور الدعاية الألمانية بالبلاد التونسية حيث تمكنت من التأثير على الشعب بتوجيه دعايتها ببراعة تامة ضد ايطاليا ثم ضد فرنسا ووعدها باستقلال تونس وحمايتها للدستور بينما كان موقف الزعماء السياسيين والملك نفسه شريفاً جداً إذ رفض السياسيون موافقة الألمان وأعلن الملك حياده أى عداءه لهم إذ أنه كان أعزل. وتجاهلهم تمام الجهل وكذلك كان المنصف باى محترزاً نحو بواب دولة محتلة هى نفسها وأظهرت عجزها عن صيانة بلاد تعهدت بحمايتها بينما سحبت منها جنودها عند وجوب الدفاع وكان عطف الباى عن الدستور وارادته فى اظهار سيادته العملية ومظاهر أعماله كل ذلك قد أذكي فى نفوس التونسيين طموحا الى التحرير السياسى الشيء الذى أمكن بفضله التوفيق بين الأحزاب التونسية المتنافرة بالامس وشكل وزارة لم تر تونس مثلها قط ضمت الأستاذ صالح فرحات والحكيم الماطري ونواب التجارة والأغنياء مثل محمد شفيق وعبد العزيز الجلولى وبعبارة أخرى فقد كان المنصف باى فى نظر الشعب مقاوماً للألمان وللحماية الفرنسية ولحكومة «فيشى» ان التحرير الذى كان ناجحاً عسكرياً لم يكن موفقاً سياسياً اذ قضى على آمال التونسيين اما خلف المنصف باى فقد سار على عادة اسلافه تاركا لممثل فرنسا ادارة ومسؤولية النفوذ . ثم يقول : ان سياسة السكوت أو الاتهامات السخيفة

والملفقة ليست هى الحل الوجيه الذى توجبه الحالة ومع كونى اتحقق ان الرجوع في قرار استعجالى اتخذته الحكومة الوقتية مدة الاضطراب والفوضى انما هو المظهر السلبي للسياسة المراد اجراءها بتونس وانى أرى أن هذا الامتناع انما هو خروج من المعقول وتعنت سيقضيان على الثقة النفسية التى يرتكز عليها كل شيء

ريح عاصفة على شمال افريقيا

« عن جريدة لباتاى ٢٥ / ٤ / ١٩٤٧ »

قدم مبعوث هـذه الجريدة إلى البلاد التونسية واجتمع فيها بعدة شخصيات سياسية وجرت بينه وبينهم محادثات فلنستمع إليـه وهو يتحدث عن الأستاذ صالح فرحات الزعيم الوطني الكبير والسكرتير العام للحزب الحر الدستورى التونسى يذكران الأستاذ صالح فرحات قال له : الحقيقة أننا لم نعد نثق بكم بيد أن الجنرال ماسط لما حاول الاتصال بنا رفضنا ذلك لقد سمعنا الوعود العديدة والكلام الكثير وصورت لنا الصداقة التونسية الفرنسية فى مئادب لقد فات الوقت وانقضى والآن يلزمنا الأعمال بدلا من الأقوال. أن الشخص الذى يحادثني عليه بدلة فرنجية ومتخرج من كلية باريز ولقد اتفقنا أن نتحادث بكامل الصراحة وبدون تحمس وكرجل يتحدث إلى رجل وبعد أن بين الكاتب أن تونس وفرنسا يمثلان الاسلام واروبا ويقول أن البلاد التونسية يسكنها منذ ستين عاماً تونسيون وفرنسيون وان مشاكلها تهم الجانبين وهم جميعا لم يجدوا الحل المرضى لها وهو يرى أن القلوب وحـدها هى التى تقدر على التقارب وايجاد ذلك الحل إذا ما أرادت ذلك ويؤكد أن الدستورى المتطرف يعترف بذلك إذا تجرد من جنونه الاستقلالى ، أما مايطلبه التونسيون فهو استقلالهم التام العاجل ذلك ما صرح لى به محادثى الذى استرسل يقول : أنتم شعب ونحن كذلك شعب والمساواة هى التى تقربنا من بعضنا لا الاستعمار وأراد محادثى أن يناظر بقضية الفيتنام حيث لم تحترم فرنسا عهودها فقاطعتة بقولى لنقتصر على تونس فقال أن هناك شبه تام بين البلادين فانكم لم تحترموا أيضاً معاهدة

سنة ١٨٨١ فقد التزمتهم أن تحموا شخصية جلالة الملك وعائلته فخلعتموه وليس لكم حق الخلع بل هو حقنا حسب أنظمتنا وتقاليدنا ، لقد تجاوزتم حدود نفوذكم ولن يغتفر الشعب لكم ذلك أبدا .

ويقول الكاتب أنه تحدث لوزير تونسى فوضع أمامه قضية الملك أيضاً قائلا له : الله ورسوله والمنصف ويعترف الكاتب أن اسم المنصف يتغنى به البدو فى منازلهم بكافة أنحاء المملكة ثم انه يعترض على محادثة الزعيم الأكبر الأستاذ صالح فرحات فيسأله عما قامت به فرنسا من مقاومة الأمراض وانشاء المدارس وإجراء أعمال الرى وإقامة السدود ونشاط الزراعة المكانيكية وتوفير رؤوس الأموال والتعمير فيحرجه فى ظنه بقوله أليس ذلك بشىء يذكر لفرنسا ؟ فأجابه : أجل كل ذلك كلا شىء بل أن فرنسا قد تسببت فى تأخرنا وعدم انجاز كثير من الأعمال وما تفتخرون به الآن كان يمكن أن يتم بدونكم تعتزون بمدارسكم هاكم احصائية رسمية من المجلس الكبير توضح لكم أن نسبة المتعلمين من الشعب لا تتجاوز ٢ — أو — ٣ ٪ فأنتم تعطلون سير التعليم ولا تريدون للشعب أن يتعلم إذ أن بؤس الشعب وجهله يسخران لكم اليد العاملة الزهيدة الثمن . وفرنسا عوضاً من اجراء سياسة تبادل تجارى بينها وبين مستعمراتها فانها تسير على سياسة فلاحية استعمارية من طراز القرون الوسطى ولى على ذلك أدلة منها أننا نرى العربى يموت جوعاً إلى جانب مزرعة تبلغ مساحتها ستة آلاف هكتار هي على ملك شركة أجنبية ثم يقف محدثي ويدلى بأقصوصة من جريدة عربية حذفتها الرقابة فيؤكد أن ما حذفته الرقابة هنا سينشر بالقاهرة وبالعالم أجمع ويختم حديثه بقوله لقد انتهى الأمر فعليكم بالرحيل ولا تتأسفوا علينا فتونس ستقوم بما يجب عليها وحدها أن الأميركان والروس لم يتحرجوا من تأجير الفنيين الألمان واننا سنؤجر الفنيين الفرنسيين بدون ضغينة ثم يقول المراسل أن ماسمعه من هذا الدستورى المتطرف قد تكرر على سمعه فى جميع الأنحاء التى مر بها وسمع كثيراً من أمثال هذه العبارات . قضية المنصف باى . المشاكل الأرضية . الاستقلال . العمال التونسيون . التلاعب الشيوعى . القاهرة . الجامعة العربية وأوامرها . آثار الاحتلال الألماني . عدم وجود مبدأ قار فرنسى فى القضية التونسية .

اصلاحات بالمملكة التونسية

عن جريدة « كليا » ١٩٤٦/٩/٦

بعد أن أسهب الكاتب فى مقدمته عن أسباب توتر العلائق بين فرنسا والتونسيين واعراض الأخيرين عن كل مفاهمة مع فرنسا قال :

ومما زاد فى تعكير الحالة الحاضرة وارتباكها هو خلع المنصف باى واعتمادفرنسا على الباى الحالى بينما الشعب التونسى بأسره مشغوف بالمنصف باى الذى خلعه الجنرال « جيرو » اثر تحرير تونس بتهمة المشاركة مع العدو . أما وقد تبين ان هذه التهمة كانت ملفقة ولا أصل لها فان المنصف باى المعتقل اليوم فى مدينة «بو » أصبح مدافعاً عنه من طرف الجميع وكل المنظمات الديموقراطية تطالب الآن برجوعه ومعلوم ان ابعاد المنصف باى قد أحدث فكرة منصفية بين التونسيين وضد فرنسا بطبيعة الحال ويرى الكل ان المنصف باى لما له من نفوذ وسلطة على الشعب التونسى كان يمكنه أن يقر الحالة الراهنة للحماية ويجعلها مقبولة من طرف الشعب وكذلك يرى الكاتب ان رجوع المنصف باى سيرجع الهدوء للأفكار ويستفيد من ذلك النفوذ الفرنسى ويقضى على مطامع بعض الدول الأجنبية الاقتصادية والسياسية ويظهر ان فكرة رجوع المنصف باى قد وجدت لها أنصاراً بتونس وبفرنسا ، وأخيراً بعد أن تحدث الكاتب عن حركة الدستوريين والنقابيين والمفاوضات التى فتحتها فرنسا لقبول الاصلاحات التى ابتكرها الجنرال ماصط قال : ان الحل ظاهر الآن فبالنسبة للديموقراطيين التونسيين يكون الحل برجوع المنصف باى واجراء اصلاحات اقتصادية فى الداخل تحت نظره ورفع حالة الحصار وتأليف حكومة تونسية ذات تمثيل شعبي متسع

ويقول الكاتب : ان هذا يرجع النفوذ لفرنسا ويقمع النفوذ الأجنبى ويهدم الجبهة الوطنية التى يسعى الشيوعيون لتكوينها .

حول تعيين مقيم فى تونس

يظهر ان حزب م . ر . ب . له موقف عدائى ضد م . مونص الذى سيعين مقيما عاماً فى تونس لأنه يرى رجوع المنصف باى الى عرشه وبذلك عاد الكلام من جديد بشأن تعيين هذا الرجل للإقامة العامة فى تونس وبينما تدور المناقشات حول هذا الأمر نشاهد هيجاناً يسود المملكة التونسية فالمظاهرات تقع ويطالب الناس فيها برجوع المنصف باى ونشاهد ضدية حزبية تتوطد يوماً فيوماً وراء شخصية المنصف باى الذى يؤيده الوطنيون وشخصية الأمين باى الذى يؤيده الرجعيون والاستعماريون والعناصر الديموقراطيـة التى تؤيد المنصف باى تؤكد انه وقع اتهامه ظلماً بالمشاركة مع العدو وتصرح ان « جيرو » أراد أن ينتقم فى شخصه من رجل من رجال التقدم والتطور الذى يعتبره خطراً يهدد الاستعمار وقد بلغت لفرنسا برقية موقعة من رئيس المؤتمر الوطنى التونسى السيد العروسى الحداد ومن رئيس الاتحاد العام التونسى للشغل ونواب الحركة الوطنية التونسية الدستور الجديد والقديم أرسلت هذه البرقيـة إلى م . فانسان أوريول رئيس الجمهورية الفرنسية و م . رامادي رئيس الوزارة الفرنسية وفيها : ان الاعتـداء الصريح الذى صـدر من « جيرو » على جلالة المنصف باى قد أضر العلائق الفرنسية التونسية أيما ضرر وهـذا الاعتداء هو خرق للتعهـدات التى قطعتها فرنسا على نفسها ويحقق الموقعون للبرقية ان الأسباب التى انتحلها « جيرو » باعتدائه قد تبين غلطها وهم يطلبون فى النهـاية من فرنسا الديموقراطيـة أن ترجع فى هذا الاعتداء الذى قام به شخص اعتمد على نفوذه العسكرى

ومن جهة أخرى فانه يقال ان الجفاء نحو الباى الحالى ينمو يوماً فيوماً خصوصاً بعد الخلاف الذى وقع بينه وبين شيخ الاسلام الذى اولاه الباى المبعد واقاله الباى الحـالى فنشأ عن ذلك إضراب عام فى البـلاد ومظاهرات احتجاجية شاركت فيها النسوة المسلمات اللائى دخلن لأول مرة المعمعة السياسية ويصرخن بحيـاة المنصف باى ، وقد رفض النواب البلديون بتونس «نواب القسم التونسى» الذين وقع اختيارهم طبعاً ما عدا ثلاثة منهم المشاركة فى استقبال الباى الحالى بالبلدية اثناء احتفال المولد

وعلى ذكر احتفال المولد هذا الذى وقعت فيه تلك المظاهرات الشعبية لفائدة ارجاع جلالة المنصف باي نذكر انه وقع اجتماع عظيم بجامع الزيتونة ضم الآلاف من التونسيين التى فيه الأستاذ الحبيب شلبي عضو اللجنة التنفيـــذية للحزب الحر الدستوري التونسى ومدير حركة الشبيبة الحرة خطاباً بديعاكان له تأثيره العميق هذا نصه:

أيها الاخوان الكرام !

منذ أربع سنوات جاء جنرال فرنسوي ليست له أي سلطة أو صفة رسمية فعمد الى خلع ملكنا الشرعي المحبوب الذي ندين له بالاخلاص والولاء وهو جلالة سيدنا ومولانا محمد المنصف باي ، خلعه ظلماً وعدواناً متحدياً بذلك القانون الدولي العام الذي لايســمح لأحد الطرفين المتعاقدين بالاعتداء على الطرف الآخر ، ومتحدياً معاهدة باردو نفسها التى ينص فصلها الثالث صراحــة على : « ان فرنسا تلتزم بحماية شخص الباي وعائلته وأمن مملكته » لاأن تعمد الى الاعتداء على نفس الباي وحرمته وخلعه قوة واقتداراً وظلماً وعدواناً كما فعل هذا الجنرال ، ومتحدياً شعورنا الدينى وقانوننا الاسلامى الذى لايسمح بخلع الملك الا بمقتضى موجبات شرعية كحالة العجز البدني أو الخروج عن أحكام الشرع الاسلامى الامر الذى لم يحصل شيء منه بالنسبة لملكنا المحبوب سيدى المنصف باى . ولذلك فان الشعب التونسي لم يعترف قط ولن يعترف بهذا الخلع الجائر الظالم الذى فرضته القوة والطغيان بل انه لم يزل ولن يزال معتبراً ان المنصف باى هو ملكه الشرعى الوحيد الذى يدين له بالاخلاص والولاء . وان بيعته لازالت — شرعا — فى اعناقنا كما يفرضـه الدين الاسلامي الحنيف . ولا يمكن لجنرال فرنسى ثائر لاشأن له وقد نبذته الآن حتى أمته لايمكن لهذا الجنرال أن ينقض أحكام الشرع الاسلامى ويجعلنا نتحلل من بيعة أميرنا الشرعى الذى بايعته الأمة عن طواعية ورضى . ولذلك فان الشــعب التونسي لا يعترف بغير جلالة المنصف باى ملكا له . وان سمو الجالس على العرش التونسي اليوم الأمين باى ليس ملكا بالاصالة بل بالنيابة عن المنصف باى . ذلك ان هنــاك مسألة مهمة تتجاوز الأشخاص تتجاوز شخص المنصف باى والأمين باى وهي مسألة الذاتية التونسية المتمثلة فى العرش التونسي الذى يجب أن لايبقى خالياً ، فعندما خلعت القوة الغاشمة

الملك الشرعى سيدى المنصف باى وأبعدته عن بلاده وجب أن لا يبقى العرش التونسي رمز الذاتية التونسية خالياً فأجلس عليه ولي العهد بمقتضى التقاليد الموروثة سمو الامين باى حينئذ بيد انه لم يكن ولن يكون ملكا بالاصالة بل بالنيابة عن الملك الشرعى الذى حالت قوة قاهرة بينه وبين عرشه وبلاده وان احكام الشرع الاسلامى نفسه تمنعنا من التملص من بيعة ملك بايعناه مختارين ودنا له بالطاعة والولاء

وان الحزب الحر الدستورى قد قام منذ الوهلة الاولى بواجبه فى هذا الصدد فأرسل غداة خلع المنصف باى احتجاجا الى رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية م. روزفلت والى رئيس الحكومة الانجليزية م. تشرشل على خلع المنصف باى ولم تأت فرصة الا انتهزها للاعراب عن غضب الشعب التونسي وعدم اعترافه قط بهذا الوضع الجائر. فعندما حل الجنرال ديجول بتونس فى ماى ١٩٤٤ قابله بعض أعضاء الحزب واحتج لديه على خلع المنصف باى ولكن الجنرال ديجول تنصل من تبعة ذلك الخلع وألقاه على غيره أى منافسه ومزاحمه اذ ذاك الجنرال جيرو.

وعندما انتهت الحرب وتألفت بفرنسا حكومة وقتية اعترفت بها الدول تفاهمنا معها بصفة غير مباشرة فى مسألة المنصف باى ولكنها أجابت بأنها حكومة وقتية ليست لها الصلاحية الكافية لفصل المشاكل الكبرى كمسألة المنصف باى إذ ان مثل هذه المشاكل لا تضطلع بحلها إلا الحكومة القارة النهائية.

وها هى اليوم قد تألفت هذه الحكومة القارة واستقرت الأمور نهائياً فى فرنسا ولذلك فان الحزب الحر الدستورى رأى اليوم أن الوقت قد حان لاثارة قضية المنصف باى ومطالبة الحكومة الفرنسية بتدارك الغلطة الفادحة والمظلمة الصارخة التى ارتكبها جنرال فرنسى غير مسؤول فى ظروف من الارتباك والفوضى.

فعمد الحزب أولا الى ارسال تلغراف مطول الى الحكومة الفرنسية بسط فيه جميع الأمور المخالفة للقانون والمعاهدات وأحكام الشرع الاسلامى التى وقع خرقها بخلع المنصف باى وطالب بارجاعه الى عرشه.

وثانياً قرر اضراباً عاماً أمس واليوم احتجاجاً وتضامناً لتأييد التلغراف المرسل من الحزب لفائدة قضية المنصف باى.

ولما انتهى الخطيب من كلامه ترددت كلمة الله اكبر من الحاضرين ونادوا بحياة المنصف باي بين زغاريد النسوة الحاضرات فى الاجتماع

فى بلاد المغرب الأقصى

خمسة وعشرون مليوناً يستنجدون بنا فهل نخذلهم

خمسة وعشرون مليوناً من النـــاس يملكون أخصب الأراضى ويرثون أرقى الحضارات ويتمسكون بأقوى الأخلاق وينحدرون من أكرم الأعراق ومع ذلك فهم اليوم بعد الحرب العالمية الثانية وبعد قيام هيئة الأمم المتحدة ما يزالون يرسفون فى الأغلال والقيود ويسـامون أنواع الذل والعبودية ويمنعون من أقدس حقوق الانسان ويقاد زعماؤهم الى المنافى والسجون وما يزال بطلاهم الكبيران : الأمير محمد عبد الكريم الخطابى وسمو الباى محمد المنصف يعيشان عيشة البؤس والغربة والحرمان! من يصدق ان هذا يقع اليوم !!.ومن يصدق ان هذه الملايين الخمسة والعشرين تشكو فلا يستمع الظالمون الى شكواها وتثور فيخمدون ثورتها بالحديد والنار وتتحرك فيبطشون بها أبشع أنواع الفتك والبطش من يصدق فى هذا ... ولكنها الحقيقة الواقعة ولكنها فرنسا ذات الثورة الفرنسية فرنسا التى تدعى بأنها أول من أعلن حقوق الانسان فى العصر الحديث فلم تخجل ان تصب نيرانها على الآمنـــين فى بلاد الشام وهي لا تزال تحتفل بالنصر. ولا تخجل اليوم ان تضطهد خمسة وعشرين مليوناً من بنى الانسان كل ذنبهم أنهم عرب وأنهم مسلمون وان فى اعراقهم دماء الذين حملوا مشعل الحضارة إلى اباء الفرنسيين والانـكليز والألمان وسائر شعوب أوروبا ... .

أين هى الدول الكبيرة

وهذه الدول الكبيرة اليوم التى ما تزال تصم اذاننا بمبادىء العدالة وكره الاستعمار والدفاع عن حريات الأمم ... أين هى اليوم ؟ ما بالها لا يهز ضمائرها عذاب خمسة وعشرون مليوناً ما برحوا رازحين تحت نير الاستعباد عشرات السنين. ان تشرد بضعة ملايين عن بلادهم فى أوروبا أقلق بال تلك الدول كلها وأقض مضاجع رجالها حتى وجدوا من ذلك وسيلة لاتمام عمليـــة الغدر التى بدأت بها انـكلترا فى فلسطين ولم تخجل يومئذ أن تعلن أنها تريد بذلك أن تكافىء من أسعفوها بالمال فى الحرب الأولى لجاء هؤلاء اليوم يتممون الغـدر باسم الانسانية المشردة المعذبة التى

لا تجد مأوى ولا مسكناً . . . لم يا هؤلاء ! لم تحملكم الانسانية على أن تسرقوا من شعب صغير وطنه لتضعوا فيه من سلبتموهم أنتم أرضهم وديارهم وعذبتوهم بأيديكم وشردتموهم بقنابلكم ومدافعكم ورماحكم ثم لم تحملكم الانسانية على أن تردوا لخمسة وعشرين مليوناً كرامتهم وحريتهم وترفعوا عنهم البغى والظلم وتحولوا دون أفظع محاولة جرت فى التاريخ محاولة ادماج شعب كامل فى شعب آخر غريب عنه فى عقيدته ولغته ودمه وأرضه ! ترون هذه المحاولة المجرمة من احدى حليفاتكم وشريكتكم بمجلس الأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة ثم لاتحركون ساكنا ولاتبدون ألماً ولا استنكاراً . . . .

انسانية اليوم

أنها انسانية مصطنعة أنها انسانية ماكرة خادعة أنها انسانية الصياد يلقي الحب للطائر لا ليطعمه بل ليصيده انها انسانية الفتك والتدمير والتخريب انها انسانية القنبلة الذرية وسينتقم الله من رجالها يوم تحق عليهم الكلمة وستقف منهم الأجيال المقبلة أشد من موقف محكمة نورمبورغ من مجرمى الحرب لقد حكمت عليهم بالاعدام لأنهم أثاروا حرباً وسلبوا تحفاً وأثارا وأعدموا بضعة آلاف من الأسرى فماذا يكون حكم التاريخ على من اثاروا حروباً وسرقوا أوطاناً وأفسدوا اخلاقاً واعدموا شعوباً.

كفرنا بهذه الانسانية

هى انسانية كفرنا بها اليوم ولن يخدعنا بها ولن يدعونا الى الايمان بها ولو فى بعض دولها الكبرى إلا خائن مأجور أو جاهل مغرور أو صابىء عن عروبته وإسلامه أو جاحد قدر أمته وبلاده أما جماهيرنا المؤمنة الواعية التى فتحت أعينها على حقائق المكر والخداع والتسابق إلى الغلبة والاستعمار باسم المبادىء والمثل العليا فلن يغرها بعد اليوم ذاك السراب الخداع ولن تعتمد فى الاحتفاظ بكرامتها على أية دولة من الدول ! لن تعتمد إلا على الله مالك الملك ولن تستمد القوة إلا من إيمانها ولن تعتز إلا بشخصيتها وتراثها ولن تمد أيديها إلا إلى نفسها وأنها لترى فى قرار الجامعة العربية بشأن هذا الشعب العربى المجاهد — الشعب المغربى الذى يعد فى طليعة الشعوب العربية بأساً ونضالا وإيماناً — خطوة متواضعة أولى لما يجب أن تقوم به من

خطوات عملية جريئة تؤدى إلى انقاذه من محنته وانتشاله من كبوته وازالة القيود عن حريته وكرامته .

الى رجال العروبة والاسلام

يارجال العروبة والاسـلام ان امرأة عربية صرخت وهي فى بلاد الروم « وا معتصماه ! » فنصرها خليفة وأنقذها جيش وحررتها امبراطورية ! وها أن خمسة وعشرين مليونا يستصرخونكم اليوم « واعروبتاه ! وا اسلاماه ! » فهل تخذلون ولهم جامعة تضم سبعة دول واخوان يبلغون خمسين مليوناً وأعوان يعدون اربعمائة مليون ؟ ! وان سلطان مصر فى الحروب الصليبية أبى أن يبتسم فى مجلسه لأن فى ثغر دمياط بضعة آلاف من المسلمين أحاط بهم الصليبيون فمنعوهم الطعام والشراب وها أن خمسة وعشرين مليوناً من اخوانكم حاصرهم الفرنسيون فمنعوهم من الاتصال بكم ومن بث شكواهم إليكم فهل تجتمعون ؟ وهل تضحكون ؟ وهل تجدون من فراغ البال ما تلهون به وتلعبون ؟ !

يا أبناء العروبة والاسـلام ! ان خمسة وعشرين مليوناً من إخوانكم يشكون اليكم فهل تعرضون ؟ ويستنجدون بكم فهل تخذلون ؟ !

٨ — ١٢ — ١٩٤٦ مصطفى السباعى

باى تونس السابق يرفض الرجوع

القاهرة — أظهرت الحكومة الفرنسيـة رغبتها فى ارجاع جلالة المنصف باى تونس إلى عرشه على شرط أن يؤيدها فى سياستها الاستعمارية ويقـدم لها شواهد الاخلاص والولاء . ولكن جلالته أصر على موقفه الوطنى الخالد رافضاً اباءالنزول عند حكم فرنسا . وقد قام الجنرال ماسط أخيراً بمحاولة لاستمالته بواسطة رئيس مديرية بو (جنوب فرنسا) حيث يقيم جلالته فأعرض جلالته عن هذا المندوب الخاص . وقد رفض من قبل كل مفاهمة مع فرنسا مطالباً إياها قبـل كل شىء برفع الظلامة عنه ورجوعه إلى عرش تونس وبعد ذلك يقع التفاوض بين فرنسا وقادة الشعب لاعطاء تونس حريتها واستقلالها . طرابلس الغرب

تماثيل لسياسة الجمهورية الرابعة

نحو تونس

ان آثار السياسة الاستعمارية الفرنسية فى الشعوب التى امتحنت بها والأوطان التى نفذت فيها قد سجلها الباحثون فى صفحات التاريخ وأقام لها الناحتون تماثيل تعبر عن مختلف أوضاع تلك السياسة ومراميها ، وضعوها فى منعرج كل طريق بالبلاد التى استعمروها لكى تذكر أهلها الذين استعبدهم الاستعمار واستغل أوطانهم وجهودهم ونكل بهم أفظع تنكيل بأعماله فيهم ومقاصده نحوهم .

لحوادث غزوهم لتلك الأوطان وقتلهم لأهلها وتغلبهم على أبطالها كلها مرسومة على ألواح تذكارية خلدوا بها هذه الوقائع لأبطالهم الغاصبين كما خلدوا بها الحقد فى قلوب المغلوبين ، إذ هى تذكرهم كلما نسوا أو أرادوا أن يتناسوا المجازر البشرية التى ذهب أسلافهم فيها ضحية الدفاع عن حريتهم وحقهم فى وطنهم .

وهناك معان أخرى ترمز اليها السياسة الاستعمارية بتلك التماثيل لنواياها وحقيقة ما ترمى اليه من قريب أو بعيد فهـذا تمثال « الكردينال لافيجرى » الذى أقامه الاستعمار الفرنسى فى باب البحر من مدينة تونس يعترض الداخل منـه وفى إحدى يديه الانجيل وفى الأخرى الصليب . انجيل الاستعمار لا انجيل عيسى وصليب القهر والغلبة لا صليب الفداء ، فهو رمز المسيحية الاستعمارية المادية القاسية لا المسيحية الروحانية اللينة ذات الرحمة والعطف

وفى رأس أكبر شارع بالعاصمة التونسية حيث ينزل القادمون من البواخر فى الرصيف تجد تمثال « جول فيرى » بطل احتلال تونس مصعراً خده يرمز إلى كبرياء الاستعمار وتونس المسكينة فى صورة امرأة بدوية تقف تحت رجليـه على أطراف أصابع قدميها تقدم له خيراتها ممثلة فى عرجون من التمر وهو ينظر إلى العامل الايطالى الجالس تحته من ناحية أخرى وبيده الفأس آلة العمل ووراءهم جميعاً طفـل فرنسى يلقن طفلا عربياً أحرف الهجاء من كتاب بيده

لقد أخذ الاستعمار خيرات تونس دون أن ينظر اليهـا نظرة شكر ، واستغلت البلاد من طرف الفرنسيين بأيدى الايطاليين وغير الايطاليين من الأوربيين ولم يقدر لإبن البلاد أن يكون أجيراً مساوياً لاولئك الآجانب فيها

اما رمز التعليم فهو رغم مرور ثلثى قرن على الاحتلال لا يزال فى عهد الطفولة ولم تتمتع أكثرية الأمة حتى بتعلم احرف الهجاء .

نحن الآن فى عهد الجمهورية الرابعة وازاء فرنسـا الجديدة ابنةالثورة والمقاومة اللتي انبتتهـا المحنة واخرجها للوجود عسف المحتل وظلم المستعبد فلننظر الى التمثال الذى اقامته لترمز به إلى سياستها نحو تونس انها اقرت الماضى ولم تغير منه شيئاً وأرادت أن تبنى حياتها وسياستها عليه وان تختص دونه بشىء جديد تمثله صورتان احداهما فى تونس فى قصر السعادة والاخر فى فرنسا بمدينة « بو »

قصر السعادة فى بلدة المرسى من ضواحي تونس حيث كان يقيم جلالة الملك محمد المنصف تمر فى كل يوم الجموع العظيمـــة صباحاً مساء امام ذلك القصر الفخم وينظرون الى شرفاته ونوافذه حيث كان يجلس جلالة الملك يحييهم ويحيونه ويهتفون بحياته فيبتسم شاكراً ويزداد حباً لهم وعطفاً عليهم هــذا القصر الآن مقفل النوافذ خافت النور يسوده الصمت وضعف الحركة وقلة المـارة من حواليه فقد شهد هــذا القصر كارثة حصار الجند له ووضع مختلف الأسلحة من حواليه ومرور الطـائرات فى جيئة وذهاب من فوق ســطوحه وشاهد اقتحام الجنرال « جيرو » له مع رفاقه وخلعهم جلالة الملك بالقوة وأخـذه من القصر الى الطائرة للمكان الذى تقرر إبعاده اليه وجعـله معتقلا له . « الاغواط » من صحراء الجزائر المحرقة . . يمر الناس اليوم امام قصر السعادة فيقولون هنا خلعت فرنسا ملـكنا المحبوب ومن هنا أخذته ، وفى الاغواط عندما يمر سكان صحراء الجزائر بذلك البيت الحقير الذى اعتقل فيه جـلالة الملك يقولون هنا وضعت فرنسا ملـكا عربياً مسلماً احتمى بها نخلعته وأبعدته

وفى (تنس) من شاطىء الجزائر وفى قمة ذلك المرتفع يمر الناس بقصر قصى مكث فيه جلالة الملك مدة من منفاه فيقولون كان هنا ملك تونس الذى خلعته فرنسا .

وفى مدينة « بو » من البلاد الفرنسية القريبة من خدود اسبانيا قصر عتيق يحمل فى مطاويه احداثا تاريخية جلى يقيم جلالة الملك محمد المنصف وابنه الذى اعتقل معه الامير محمد الرؤوف باى واخوة جـلالة الملك وعائلته وحاشيته الذين اختاروا أن يقاسموه هذه الحياة والا يتركوه وحيداً فى منفاه خصوصاً بعد مرضه

ان كل من زار هذا القصر أو مر به ورأى النطاق المضروب حوله من الجواسيس والسكون المخيم عليه يتساءل أى شيء هذا . ؟ فيجيبونه لأول وهلة هذا معتقل ملك تونس الذى خلعته فرنسا

خمس سنوات مضت وهذه التماثيل الأربعة ناطقة بالعمل الأول الذى افتتحت به الدول الديموقراطية عهد تحرير البلاد والخطوة الأولى التى خطتها الجمهورية الرابعة نحو التونسيين والعرب والمسلمين تنشد صداقتهم وتغريهم بالدخول معها فى الاتحاد

لقد كان الاضطهاد فى العصور السالفة مقصوراً على الشعوب ولكنه فى العهد الحاضر تناول الملوك

ان الابقاء على هذه التماثيل ابقاء على السيـــاسة التى ترمز اليها وما دام القوم لا يعملون على إزالتهـا فانا نعتقد بحق أنهم راضون عنها مفاخرون بها لا يريدون بها بديلا ولا عنها تحويلا فان دليل الاعجاب اقامة التماثيل

محي الدين القليبي



بيان من جبهة الدفاع عن شمال أفريقيا

لسياسة الحكومة الفرنسية القاسية الهوجاء

ان جبهة الدفاع عن شمال افريقيا التى تعبر عن آراء شعوبها الواقعة تحت كابوس الاضطهاد الاستعمارى والاسترقاق البشرى قد اتصلت أخيراً من تلك الأقطار بأنباء موثوق بها رأت فيها ما يوجب التدخل حالا والفات أنظار العالم المتمدين إلى هـذه السياسة القاسية الهوجاء والمثيرة للخواطر التى تسلكها فرنسا فى تلك الأقطار والتى تعلم ماينجم عنها من فوضى واضطراب يعرضان أمن هـذه الجهة ذات الأهمية من حوض البحر الأبيض المتوسط للخطر واستغلال المنظمات التى تتحين توتر الحالة النفسية من كل شعب ووقوعها تحت ضغط اليأس لاستثمارها واستغلالها لفائدتها .

ان الأمن العالمى لم يعد يهم دولة بمفردها ولا فرنسا وحدها بل يهم دولا أخرى تعمل جادة لمحاربة الفوضى وايقاف العدوان وحماية الشعوب من الاضطرابات وهذه الدول التى تقيم الحصون والمعاقل لحماية العالم من تسرب الأفكار الثورية الهدامةوعلى شواطىء البحرالأبيض بالخصوص يجب أن تلتفت إلىالسياسة الاستعمارية المثيرة التى تسلكها فرنسا والتى من شأنها أن تنبت الاضطرابات وراء المعاقل وحول الحصون وهذا مايدعو تلك الدول إلىالعناية بحفظ الأمن وراءالواجهة . لقد خلعت فرنسا جلالة ملك تونس قبل اليوم واعتقلته فى بلادها بمدينة (بو) وعرضته بذلك لحالات نفسية وتأثير سيىء لم تعهده صحته من قبل أدت به إلى مرض خطير أخذت تعاوده نوباته وجاء ابنه ليزوره فى منفاه فاعتقلته معه ومنعته من الرجوع الى وطنه وأهلهوعمدت الىوليعهده الذى جلس علىالعرشبعده فانتزعت منه السلطة التىكانت له ومن خصائصه وأجبرته على قبول وزارة لم يرتضها . وامتنع المجلس الكبير التونسى من الموافقة على ميزانية عام ١٩٤٨ لأنها رفعت من ثمانية مليارات الى عشرة فى بلاد توطنت فيها المجاعة منذ أربعة أعوام على أن هذا المبلغ العظيم يصرف ثلثاه لجيش عرمرم من الموظفين الفرنسيين يزيد عددهم عن العشرين ألفاً وان أكثر من نصف

مليون صبي فى سن التعليم لايجدون مدرسة تأويهم فهم مشردون فى الشوارع عرضة لتاقى دروس الاجرام وفساد الأخلاق . والمعاهدات وقع العبث بها وتجاوز ماحددته . وأضحى الاستعمار يحكم البلاد حكما مباشراً قوامه العسف والارهاب وأخيراً عمدت هذه السياسة الى استغلال مرض جلالة الملك المبعد محمد المنصف فعملت على استمرار الحالة التى هو فيها لتجبره على الاعتراف لها بشىء مما تريد أن تحصل على اعتراف فيه فقد بلغنا أن مفاوضات فتحت وشخصيات تغدو وتروح بين تونس وباريس محاولة ارجاع جلالته غير ملتفتة الى أن الاتفاقات المتعلقة بمصائر الأمم لابد من الرجوع الى الأمم لتقول كلمة الفصل فيها بواسطة ممثليها الشرعيين . وإذا كانت الدول الكبيرة لم تعترف بانتخابات برلمانية لبعض الدول لأنها لم تجر على السنن الديموقراطية فكيف يقع الاعتراف باتفاقات وعهود تؤخذ من أفراد وبوسائل ضغط وإرهاق يعرفها اليوم كل العالم .

وفى الجزائر فرض على الشعب الدستور الجديد الذى أقل عيوبه أنه يخول لمليون من الفرنسيين النازحين لبلاد الجزائر أن ينتخبوا نصف أعضاء المجلس النيابى الجزائرى ولعشرة ملايين من المسلمين أبناء البلاد النصف الآخر . وأعمال الظلم والاضطهاد الفظيع لاتزال جارية هناك . وفى المغرب الأقصى . (مراكش) وقع الاعتداء من طرف المقيم العام الفرنسى على جلالة سلطان المغرب فقد اقتحم عليه قصره وخاطبه بغلاظة وجفاء قائلا : انه يمنعه باسم فرنسا من حضور الحفلات العامة والظهور امام المجتمعات كيفما كانت المناسبة . كما منع ابنه ولي عهده من ذلك ايضا . ويقول بأنهما لابد أن يعرضا كل كلام يخاطبا به الشعب عليه . وهذا ما اضطر جلالة السلطان الى رفع عريضة الاحتجاج التى تحدثت عنها الصحف الفرنسية أخيراً الى رئيس الجمهورية الفرنسية . ولقد صرح الجنرال جوان الى صحيفة فرنسية ان سياسته تتمثل فى عملية قاسية وذلك بفرض رقابة على الصحافة الوطنية وسجن الزعماء

هذه الحالة نلفت اليها نظر العالم ونسائله هل المضي فى هذه السياسة يقر الأمن والسلام فى تلك الربوع ؟

سكرتير عام بالنيابة

محي الدين القليبي

من مآسى الحماية الفرنسية

جلالة الملك « المنصف » السجين

فى ١٢ مايو سنة ١٨٨١ وقع الاعتداء من طرف الحكومة الفرنسية على الدولة التونسية باحتلال أراضيها وفرض الحماية على حكومتها وانتزاع سلطتها فى الداخل والخارج من أيدى أبنائها واعطائها للمحتلين الفرنسيين ولقد صرح رجال الحكومة الفرنسية إذ ذاك ان هذا الاحتلال موقت وانه لا يراد منه المساس باستقلال تونس أو انتقاص نفوذ حكومتها وانما القصد منه تنظيم البلاد واقرار الامن فيها وحماية ملكها وعائلته ومملكته من كل اعتداء داخلى أو خارجى يمكن أن يقع عليه ، إلا انهم فى مدة تجاوزت ثلثى قرن لم ينته فيها هذا الاحتلال الموقت رغم استقرار الامن وحصول الراحة فى البلاد وان الاستقلال قد تحول إلى استعباد وأبدل نفوذ الدولة التونسية بنفوذ فرنسى مباشر ولقد نظموا البلاد تنظيما استعماريا آل به كل شىء إلى أيدى المحتلين من الفرنسيين وفقد الناس الضمانات والحقوق الانسانية، ففقدوا بذلك الامن على أنفسهم وأموالهم من المغتصبين والبلاد التى التزموا بحمايتها قد أسلموها إلى جيوش المحور وخرجوا منها إلى الجزائر حتى أرجعهم اليها الحلفاء ونصبوهم فيها تحت حماية قواتهم مرة أخرى ، وجلالة الملك الذى التزموا بحمايته وحماية عائلته قد خلعوه وأبعدوه عن وطنه واعتقلوه فى بلادهم وتنكروا لعائلته واغتصبوا ما بقى من نفوذ من يد ولى عهده الذى خلفه على العرش .

ان ١٢ مايو يذكرنا بزوال دولتنا ووقوعها تحت وطأة الاحتلال وفرض حماية المستعمرين الفرنسيين عليها و ١٤ مايو يذكرنا بخلع ملك البلاد وابعاده واعتقاله فهناك مأساة عرش ونكبة أمة وزوال دولة ، سلسلة من الاعتداءات على مجموع الشعب ونخبته ونظام الحكم وسلطته وأخيراً على صاحب العرش وحرمته . وسلسلة

أيضاً متصلة الحلقات من الصراع الدائم بين الغاصبين وأصحاب الحق المستميتين فى الدفاع عن قدسية حقهم .

الاحتلال لم ينته والسياسة لم تتغير والاتجاه لم يتحولوا عنه والصراع دائم والكفاح متواصل يشتد ويتسع بين هذه الأمة ومستعبديها من المستعمرين الفرنسيين والعالم ينظر إلى هذه المآسى كما ينظر هواة التمثيل السينمائى إلى شريط جديد .

لقد ذهبنا أثر الحرب الأخرى إلى مؤتمر الصلح عندما سمعنا كلمة حرية الأمم ترددها أفواه القوم . ذهبنا نستنجز وعودهم التى قطعوها أثناء الحرب فقالوا نعم اننا قطعنا وعوداً للأمم بالخير وحق تقرير المصير ولكنكم لستم بأمة إذ ليس لديكم مقومات أمة بالمعنى الصحيح وجاءت الحرب الثانية وقطعت وعود وعقدت مؤتمرات وامضيت مواثيق لتقرير حقوق الانسان وحريات الشعوب وحق الأمم فى تقرير المصير وازالة الاستعمار الذى أصبح جريمة لا تحمل تبعاتها كرامة الانسان فى العصر الحاضر ، انتظمت منظمة الأمم وانتصبت الجمهورية الرابعة فى فرنسا وانشأت دستورها الجديد الذى قالوا انهم أفاضوا عليه من روح المقاومة الحرة وآلام الماضي القريب فاذا فرنسا الحرة تريد القضاء على ما بقى من ذاتية الأمم التى استعمرتها وادخالها ضمن الوحدة الفرنسية لتعطيها الحرية فللحرية اذاً ثمن عند الفرنسيين هو فقدان الذات والزوال من هذا الوجود كامة ، اما منظمة الأمم فانها تدافع عن رومانيا وأمثال رومانيا ضد استعمار متوقع وكانها لا يهمها أمر هذا الاستعمار القديم الذى يبيد الأمم ويهدد كيان الجماعات البشرية .

ان الشعب التونسى بعد أن مرت به سبعة وستون سنة وهو تحت كابوس الاستعمار قد فقد ثروته المادية والمعنوية وأصبح يفتك به الجهل والجوع والمرض وفقد السلطة فى بلاده والرأى فى تسيير شؤونها وحتى الرقابة على الذين يسيرونها فهو فى وطنه كجنس نازح غريب وملكه الشرعي قد مرت عليه خمس سنوات وهو فى منفاه معتقلا تحت حراسة البوليس فى منطقة ضيقة لا يبرحها ، وأعين الشامتين المزدرين من سفلة الجهة التى يقيم فيها ولا يبعد أن يكونوا من ذوى الافكار المعادية للعنصر العربي والاسلامى يرشقونه كلما وقعت عليه أعينهم بالكلام البذىء والنظرة

المؤذية وهو الى جانب ذلك يعانى أزمة مرض مؤلم وتأثرات نفسية عميقة . وقد عززوا هذا التنكيل بالتضييق عليه فى معاشه والتقتير فى مخصصاته وميزانية بلاده قد تجاوزت فى هذه السنة عشرة مليارات كل ذلك تشفيا منه لموقفه ضد الاستعمار فى تهجمه على الذاتية التونسية وانهم ليساومونه اليوم ويحاولون انتزاع تصريح منه يعترف فيه بالدخول فى الوحدة الفرنسية أو الثناء على السياسة الاستعمارية .

هناك ملك يعذب وأمة يفتك بها الجوع وعالم يلتذ بمشاهدة هذه المآسى ولا يقول عنها كلمة استنكار كانه قد فقد سموه ومثله العليا وكأننا قد فقدنا فى هذا العصر مرة واحدة حماة كرامة الانسان .

لقد حاربوا المبادىء العنصرية وقاوموا الطغيان النازى والفاشيستى حرصاً على الأخوة البشرية واحتراما لحقوق الانسان فى استعمال حريته الطبيعية ولكنهم يشاهدون اليوم اضطهاد الأمم والتنكيل بالشعوب وانتهاك حرمات حقوق الانسان فلا يستنكرون ذلك ونسمع ضجيجاً حول حكم الاعدام الذى أصدرته حكومة اليونان على ثوار سفكوا دماء أمة وحاولوا تهديم دولة ولكننا لا نسمع كلمة عن أمة يقتلها الاستعمار بالجوع والاضطهاد وملك يعذب مادياً ومعنوياً تشفيا وانتقاماً لحسب إذ ليس له ذنب يعاقب عليه إلا فكرته الديموقراطية الحرة وهو كبت لمبدأ الأحرار فى عصر حكم الديموقراطيين فهل يريدون افهامنا أن انتصار الديموقراطية معناه بداية عصر جديد لاضطهاد الشعوب وحرمان الأفراد من أبسط الحقوق الانسانية وان ماوعدوا به ووقعوا عليه والتزموا باجرائه هو خاص لجنس دون جنس وإذاً فنحن لانزال فى عصر العنصرية وأمام سياسة التفاضل بين الأجناس .

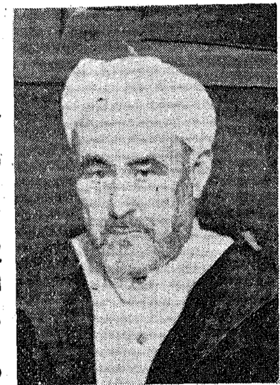
محي الدين القليبي

الدور الأخير

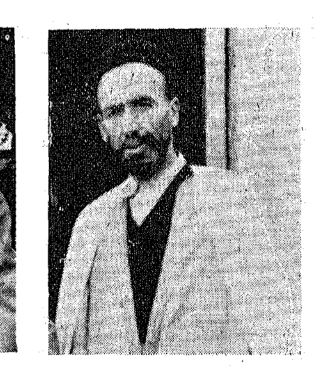
في هذه الفترة الأخيرة وقع استئناف العمل لفائدة قضية جلالة المنصف باي من طرف مكتب استعلامات اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي الذي كان يردد صوت تونس في الشرق منذ أكثر من عشرين عاماً في الصحف وبواسطة طبع المذكرات عن القضايا المهمة ، وكذلك تقدمت جبهة الدفاع عن افريقيا الشمالية التي أصبح سمو الأمير عبد الكريم الخطابي رئيسها الشرفي الى جانب رئيسها المباشر فضيلة العلامة الجليل الاستاذ الشيخ محمد الخضر حسين بمذكرات مختلفة الى الهيئات الدولية وجامعة الدول العربية تناولت فيها قضية جلالة الملك المنصف وكذلك قام مندوب اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري بالشرق الاستاذ محي الدين القليبي باعادة قضية جلالة الملك والفات نظر الرأى العام الشرقي اليها والى القضيـة التونسية بأكملها في مقالاته ومحاضراته وأحاديثه وتصريحاته بالصحف ومذكراته التي تقدم بها لمختلف الهيئات ونحن نختم هذا الكتاب بنماذج من هذه الاعمال التي وقعت في هـذا الدور الاخير بواسطة من تقدم مؤملين أن تكون خاتمة لهذه المأساة وأن يقع حل القضية التونسية حلا عادلا تكون مقدمته إرجاع جلالة الملك المنصف إلى عرشه وبلاده وما ذلك على الله بعزيز

وهذه أهم وثائق الدور الاخير :

صاحب السمو الأمير
عبد الكريم الخطابى
البطل الخالد للجهاد
المغربى المقدس الذى
وقف فيه امام دولتي
اسبانيا وفرنسا مدة
سنوات ينتقل من نصر
الى نصر وقضى ٢٠ سنة
فى الاعتقال محافظاً
على الكرامة متدرعا



بالصبر الى ان تمكن
من الالتجاء الى حمى
جلالة الفاروق المعظم
ونزل أرض الكنانة
بين شعبها الكريم
يذود عن كرامة
المغرب العربي ويعمل
لاسترجاع حريته
واستقلاله



الاستاذ محى الدين القليبي
مندوب اللجنة التنفيذية للحزب
الحر الدستورى بالشرق



رجل العلم والدين وبطل الجهاد الملى فضيلة الاستاذ الخضر
حسين عضو مجمع فؤاد ورئيس جمعية الهداية الاسلامية ومدير
مجلتها ورئيس جبهة الدفاع عن افريقيا الشمالية الذى يواصل
الجهاد فى سبيل الاسلام والمسلمين ولفائدة تحرير المغرب
بالخصوص منذ اكثر من اربعين سنة بلا توان ولا انقطاع
بين اروبا والشرق أبقاه الله وبارك فى انفاسه

مذكرة

تتعلق بقضية جلالة ملك تونس محمد المنصف باى

مقدمة من مكتب استعلامات اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستورى التونسي القديم
لحضرات أصحاب المعالى والسعادة أعضاء جامعة الدول العربية المحترمين

القاهرة فى ٢٩ ربيع الأول سنة ١٣٦٧

حمداً وصلاة وسلاماً

أتشرف يا صاحب السعادة بأن أضع بين أيديكم باسم اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستورى التونسى هذه الحقائق عن قضية جلالة ملك تونس الذى خلعته السياسة الفرنسية الغاشمة واعتقلته فى مدينة « بو » مؤملين أن نجد منكم فى ميدان الجامعة العربية وفى وطنكم الشقيق حكومة وشعباً كلمة الحق وصرخة الاستنكار والاحتجاج ضد سياسة الاستعمار الفرنسي تشدون بها أزرنا فى المقاومة وتؤيدوننا فى جهادنا لاستبقاء المغرب عربياً وللعرب الميامين .

ليست قضية جلالة ملك تونس محمد المنصف قضية شخصية ولا الدفاع عنها دفاع عن شكل خاص من أشكال الحكم ولا تختص باستنكار تطاول سياسة الاستعمار وتجاوزها منطقة اضطهاد الشعوب إلى اضطهاد الملوك وامتهان الكرامة العليا كرامة الدولة وناموس الحكم بل هى قضية الذاتية التونسية التى لم يبق منها الاكتساح الاستعمارى إلا رمزها الماثل فى العرش التونسي وحادثة خلع الملك المنصف واعتقاله هى فى نظرنا المعركة الأخيرة التى يقوم بها الاستعمار للقضاء على الذاتية التونسية وإزالة الفرق بين شكل الحكم فى فرنسا وشكل الحكم فى تونس ليسهل الامتزاج ويتم الابتلاع ولكى تنفرد السلطة الافرنسية فى تونس بالحكم المباشر ومن هذه الناحية كان للقضية أهميتها وخطورتها .

عمد الجنرال « جيرو » أثر احتلال جيوش الحلفاء لتونس فى ١٤ مايو عام ١٩٤٣ فى حماية قوة مسلحة طوق بها قصر جلالة الملك وبثها فى الطرق الموصلة اليه ثم اقتحم القصر عنوة وأخذ منه الملك بالقوة وأرسله على متن طائرة الى صحراء الجزائر المحرقة حيث بقي معتقلا هناك ثم الى « تنس » ثم الى بلدة « بو » بفرنسا حيث هو الآن .

تقول بعض المصادر الافرنسية ان هـذا العمل كان باتفاق بين فرنسا وحلفائها من الامريكان والانجليز ونشر هـذا الكلام فى الصحف ولم يقع تكذيبه من طرف هؤلاء الحلفاء .

كانت التهمة التى الصقت به هى تعـاونه مع جيوش المحور اثناء احتلالهـا للقطر التونسي إلا ان التحقيقـات التى أجريت من طرف الافرنسيين والحلفـاء أثبتت عدم وجود هذا التعـاون بل أثبتت مقاومة جلالته لكثير من أعمـال دول المحور وعدم اجابتهم لما طلبوه منه فى الوقت الذى كان ممثل فرنسا « الاميرال استيفا » يقوم لهم بكل ما يطلبونه تنفيذاً لاوامر حكومة « فيشى » .

والحقيقة أن الاستعماريين الافرنسيين نقموا على جـلالته استنكاره لسياسـة ابتلاع الذاتية التونسية من طرف الفرنسيين وذلك باحتلال الموظفين الفرنسيين لكل الادارات التونسية وإزاحة التونسيين عنها وعن مقاعد النفوذ فيها حتى أصبحت فرنسية لحماً ودماً فعز ذلك على جلالته وانـكره عليهم فنقموا عليه هذا الانكار وكان جزاءه عندهم اتهامه بتلك التهمة وإزالته عن العرش .

والآن بعد انقضاء خمس سنوات على هذا الخلع والاعتقال وبعد ظهور براءة جلالته مما اتهم به وبعد أن صرح غير واحد من الشخصيات المسؤولة من الفرنسيين بأن هذا الاعتداء على العرش التونسى وعلى كرامة الأمة التونسية وشخصية جلالة الملك أن هوالا غلط فادح ارتكبه رجل من رجال العسكرية الفرنسية ليس هو من خصائصه . بعد كل هذا لم تتحرك الحكومة الفرنسية لاصلاح هذا الخطأ والرجوع فى الاعتداء رغم خطورته وبعـد آثاره بل أنها أضافت إلى جلالته فى الاعتقال نجله الوحيد سمو الأمير محمد الرؤوف باى فقد جاء لزيارة والده فاعتقلوه معه ومنعوه من العودة الى وطنه .

ان موقف الحكومة هـذا له آثاره من جهات عديدة فمعاهدة « باردو » التى انعقدت بين فرنسا وجلالة ملك تونس عام ١٨٨١ ينص الفصل الثالث منها على أن فرنسا تعهدت بحمايه الملك وعائلته من كل اعتداء داخلى أو خارجى .

وحق الولاية والخلع بشروطهما المقررة فى الشريعة الاسلامية هى للجماعة المسلمة من أهل الحل والعقد وليست لفرنسا ولا للجنرال « جيرو » .

ومنزلة الملك المسلم الذى وقعت بيعته من جماعة المسلمين وتأثير هـذه الولاية والبيعة فى الأحكام والمعاملات وحتى العبادت وكونها لا تنتقل لغيرة إلا بسقوط بيعته وقيام بيعة أخرى مقامها لذلك الغير وهذا لايتأتى إلا بتوفر شروطه الواردة فى نظام الحكم فى الاسلام فالمعاهدة لم يقع العمل بها إذ الذين تعهدوا بحماية الملك هم الذين اعتدوا عليه والشريعة الاسلامية لم تحترم أحكامها طبق التعهدات التى قطعتها فرنسا على نفسها باحترامها عقيدة وحكما كما لم تراع لجلالة الملك مواقفه السلبية ازاء دول المحور ومحافظته على المعاهدة بينه وبين فرنسا يوم طلبت منه ايطاليا وجيوش حليفتها ألمانيا تحتل البلاد الغاءها وتعويضها بأخرى تقع بينه وبين الايطاليين .

كلما طولبت فرنسا بارجاع جلالة الملك الى بلاده وعرشه حاولت أن تساوم على ذلك وأن يكون ارجاعه على شروط لفائدتها ومن شأنها التقدم خطوات أخرى فسيحة إلى غايتها من القضاء على الذاتية التونسية وجلالته يعرض دائماً باباء وشمم وإرادة واخلاص على الاستجابة لهذه الطلبات المزرية والضارة بموطنه وأمته وهذا الاعراض منه يزيد ظالميه كل مرة حقداً عليـه وتضييقاً وأعناتاً يرمون من ورائه لارضاخه باجابة الطلب وهكذا بقى هذا التدافع طيلة السنوات الخمس الماضية .

والآن قد أصيب جلالته بأمراض خطيرة تأثراً بهـذا الاعتداء والاضطهاد وبالمناخ الذى لم يعتده حسب ماقرر الأطباء الذين فحصوه وقالوا أن النوبة التى اعترته وخيف على حياته منها لا يبعد أن تعاوده إذا بقى تحت هذا الكابوس من التأثرات وفى هذا الجو القاسى ببرده عليه وفى عودتها خطر لا يقدر مداه ولم تتعفف السياسة الاستعمارية عن استغلال هذا الظرف المؤلم ففتحت مساوامات على ارجاعه لبلده

ليكون مريضاً بين أهله وفى المناخ الذى اعتاده ولقد زاره فى هذه الازمة من المرض وزراؤه المخلصون الذين تركوا مقاعد الحكم بعد اعتقاله وزاره اخوته وهم إلى جانبه حتى اليوم وتقدم وفد إلى السفارة الفرنسية بتونس من الزعماء الوطنيين باحتجاج مرفق بشهادة الأطباء مستنكرين ابقاء جلالته وهو على هذه الحالة فى المنفى والمعتقل طالبين المبادرة بارجاعه محملين الحكومة نتيجة ما ينشأ عن ابقائه عرضة للخطر إلا أنها أخذت تحاول التحصيل على اعتراف وموافقة بالدخول فى الاتحاد الفرنسى كى تجعل من الخمسة والعشرين مليوناً من العرب فى هذا المغرب العربى فرنسيين ومن وطنهم أرضاً افرنسية ملحقة بفرنسا وفى جامعة فرنسية بدلا من جامعتهم العربية والعرش التونسى هو هدف رمايتهم اليوم يأخذون منه الاعتراف بهذا الوضع ويستلبون منه النفوذ ويستبدون دونه بالحكم المباشر ثم يزيلونه لتمحى فوارق نظم الحكم ويسهل الادماج ألا انهم لما خلعوا جلالة الملك المنصف وخلفه على العرش ولى عهده الحالى أخذوا ينتزعون منه السلطة والنفوذ بصورة مدهشة ويضعونها بأيدى ولاة من الفرنسيين أقاموهم حديثاً فى هذا المنصب الجديد وذهبوا إلى أكثر من ذلك فاقالوا وزارته رغماً منه وفرضوا عليه وزارة لم يرتضها ولما امتنع من قبول أعضائها فى قصره اصطحبهم ممثل فرنسا وادخلهم عليه فلم يسعه الا قبولهم تفادياً من وقوع أزمة سياسية مع فرنسا مباشرة إذا رفض قبول ممثلها وهو المقيم العام .

وعندما امتنع المجلس الكبير فى هذا العام من المصادقة على ميزانية الدولة التى بلغت عشرة مليارات من الفرنكات والبلاد قد مرت عليها سبع سنوات متوالية فى مجاعة وقحط اضمحلت فيها الثروات وهلكت الأنفس والدواب لم يكترث المقيم العام بهذا الامتناع وأسبابه فاستصدر قانوناً باقفال المجلس واجراء الميزانية مجرى التنفيذ .

والبلاد اليوم مغمورة فى مجاعة أخرى اخطر من سابقتها وأواسع نطاقاً وقد أرهق الشعب بالضرائب ارهاقاً لا قبل له به لتكوين هذه الميزانية الضخمة التى يصرف ثلثاها لأكثر من عشرين ألفاً من الموظفين الفرنسيين .

ان هذا العدوان على الملك الذى خلعوه واعتقلوه وعلى الذى خلفه فى العرش

لم يكن اعتداءا خاصا أو سياسة محلية اقتضتها الظروف بل هو برنامج عام للوصول إلى هدف خاص هو القضاء على ذاتيه دولة ومميزات أمة لمزجها بالغالبين والحاق أرضها بأوضهم وقد صرحوا بذلك مراراً وكتبته صحفهم ووضعوه ضمن دستورهم الجديد باسم « الاتحاد الفرنسى » لذلك نشاهد اليوم جنرالا آخر هو الجنرال جوان فى قطعة أخرى من شمال افريقيا هي مراكش يحاول القيام بنفس الدور الذى قام به زميله فى تحدى جلالة سلطان مراكش والتضييق عليه حتى اذا بدرت منه بادرة ألحقه بأخيه جلالة ملك تونس كما أشارت بذلك صحيفة فرنسية .

لقد تنوسى أمر جلالة ملك تونس ولم يعد الشرق يذكر عنه شيئاً بصحفه وأحزابه ورجاله ورجال حكوماته وجامعة دوله ولم يذكروه حتى اليوم وهو بين محن الاضطهاد والمرض وانهم ليشاهدون ويسمعون عن سلوك السياسة الاستعمارية الفرنسية ازاء جلالة سلطان مراكش لنفس الغاية والغرض فهل يستمر الصمت والسكون وملوك العرب والمسلمين يعاملون مثل هذه المعاملة وشعوبهم ترغم بشتى الوسائل للخروج من جنسيتها وجامعتها والامتزاج قسراً بالجنسية الأجنبية والدخول قهراً فى جامعة فرنسية .

اننا كافحنا وسنكافح دفاعا عن أوطاننا وذاتيتنا واحتفاظا بمميزاتنا كعرب ومسلمين وان واجب الاخوة والتضامن يفرض على العرب أجمعين أخذ موقف لهم من هذا العراك القائم بيننا وبين الاستعمار الغاشم وأن يغيروا منكر هذا العدوان بالقلب واللسان وهو أضعف الإيمان وقد جعلناكم على بينة من الأمر واستنصرناكم وعليكم النصر .

محي الدين القليبي

مدير الحزب الحر الدستورى التونسى القديم

ومندوب اللجنة التنفيذية للحزب لدى الهيئات العربية

مذكرة

مقدمة من جبهة الدفاع عن افريقيا الشمالية
الى حضرات أصحاب المعالى والسعادة أعضاء جامعة الدول العربية
بمناسبة اجتماعها المنعقد فى القاهرة بتاريخ يوم السبت ٧ فبراير سنة ١٩٤٨

ـ يتلهف أبناء المغرب العربى كلما أوشك أن يجتمع مجلس جامعة الدول العربية إلى برنامج الاجتماع ثم إلى نتائجه ولكنهم كانوا يفاجأون دائماً بخيبة الأمل فى أن يكون لقضية المغرب العربى مكان رئيسى من برامج اجتماعات الجامعة لقضية عربية أساسية لا تقل خطورة عن أهمّ قضية عربية أخرى أو نتيجة عملية أو على الأقل تصريحات حاسمة فى الاجتماعات التى يتفق لقضية المغرب أن تجد فيها بعض العناية وأبناء المغرب العربى مع تقديرهم لآراء ساسة العرب وظروف القضايا العربية وأحوال الجامعة والدول العربية يعتقدون انه ليس على الجامعة ولا على الدول العربية منفردة أى حرج فى أن تعنى بقضية المغرب عناية تنتج شيئاً أكثر من التعبير عن احساسات ومشاعر طيبة تعبيراً مقيداً بكثير من المرونة والمجاملة لا سيما بعد أن رفعت فرنسا آخر برقع عن وجهها وصارحت الأمة العربية بالعداء فى مجلس الامن حين عرضت قضية مصر وفي هيئة الأمم المتحدة إذ عرضت قضية فلسطين .

وكم نود لو يقتنع ساسة العرب بالحقيقة الواقعة وهى ان السياسة الفرنسية نحو العرب لا تسير وفق مصالحهم ولا مصالحها هى وانما تسير وفق روح العداء المتغلغل فى أعماق الدول الاستعمارية للعرب ولكل ما هو عربى فليس من المعقول أن تقدر هذه السياسة ما يحاول ساسة العرب الاحتفاظ به نحو فرنسا من مجاملات إلا أن تراه رهبة وضعفاً وذلك ما تدل عليه خطواتها المعاكسة لأمانيهم فى كل فرصة أتيح لها أن تعرب فيها عن رأيها أو أن يكون لها فى أمر من أمورهم تأثير وهو بالأحرى دستورها الذى تستوحيه فى سياستها لأقطار شمال افريقيا العربية فكلما تقدم الزمن

وحاولت الدول المستعمرة تكييف سياستها بمستعمراتها بحيث تتفق مع التقدم البشرى فى الفكر والشعور وارغمت هى على مجارات هذه الدول فى التطور السياسي جاءت محاولاتها عبارة عن افتنان فى وسائل العسف وأعمال الفتك والابادة للعنصر العربى وليس أدل على ذلك من مشروع الاتحاد الفرنسى الذى تحاول فرضه على كل من تونس ومراكش لما بقى بهما من ذاتية دولية شكلية بمقتضى معاهدة الحماية بين كل منهما وبينها ، ودستور الجزائر الجديد الذى يرمى إلى انتزاع الطبقة المثقفة من الشعب الجزائرى وادماجها فى العائلة الفرنسية والقضاء على البقية من آثار العروبة فى تلك البلاد فمشروع الاتحاد الفرنسى الذى وضع ضمن دستور الجمهورية الرابعة ووقع شرحه وفق الروح الاستعمارية إنما هو مرحلة نهائية لجعل شمال افريقيا العربية أرضاً فرنسية عليها سكان فرنسيون يتجهون الى الغرب بدلا من الشرق ويرتبطون بالجامعة الفرنسية بدلا من الجامعة العربية .

انها تفرض هـذه الوضعة علينا فرضا وتحاول ارغامنا على قبولها بشتى الوسائل وتكبت الروح الوطنية التى تعارض هذا الوضع وتجاهد لبقاء الشمال الافريقي بلاداً عربية . تكبت هذه الروح وتحاربها وتقمع مظاهرها بالحديد والنار ومما زادها الآن تصلباً فى موقفها وتعنتاً فى المضى على خطتها وتقاليدها ما شعرت به من حاجة الجبهة الانجلوسكسونية اليها للوقوف دون انتشار الشيوعية فى أرضها ثم قيام حكومة العمال الانقليزية بايجاد اتحاد للدول الاستعمارية تتعاون فيه على استبقاء الاستعمار مفروضاً على الشعوب المستضعفة فى افريقيا واستغلال أوطان هذه الشعوب وتسخير سكانها لفائدة تموين اوربا بالمواد الأولية والأقوات لتغذيتها وتشـغيل اليد العاملة فيها ان شعور فرنسا بهذا قد أغراها على المضى فى سياسة العسف والارهاق وجعلها تتضامن مع جارتها أسبانيا رغم ما كان بينهما من الخلاف العظيم وبذلك اتحدت الرجعية اللاتينية وتكاتفت على محاربة النهضة العربية فى شمال افريقيا مستندة إلى كتلة الدول الاستعمارية الأخرى .

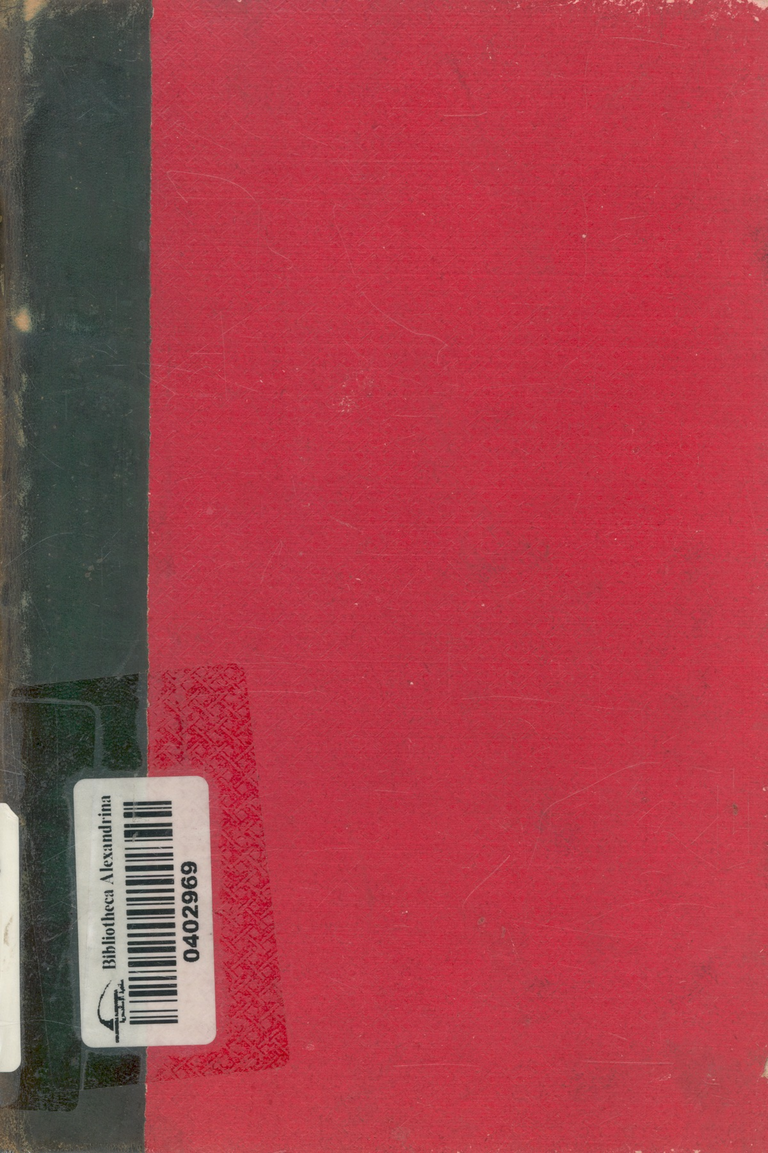
هـــذا الوضع العام أما وسائل تحدى الحركات الوطنية بالعنف والاستيصال فاليكم مثل منها :

ان الحرب قد انتهت من زمن بعيد فلا تزال حياة الحرب وشرائعه الخانقة هي السائدة على شمال افريقيا بما فيها من الضغط على جميع الحريات وكبت للروح الوطنية بمختلف الوسائل ولغير سبب وأكبر دليل على ذلك موقف السلطة الفرنسية من كل من ملك تونس حضرة صاحب الجلالة الملك محمد المنصف الذى لايزال معتقلا فى مدينة « بو » بجنوب فرنسا منذ سنة ١٩٤٣ لغير موجب إلا سعى جلالته فى سبيل اسعاد أمته وتحقيق أمانيها على الرغم مما يعانيه جلالته نتيجة لشدة برودة الطقس والآلام النفسية من أمراض أثبت الأطباء أنها بالغة الخطورة على حياة جلالته وحضرة صاحب الجلاله الملك محمد العلوى ملك مراكش الذى أصبح سجيناً فى قصره بأمر من المقيم العام الفرنسي اذ ساءه ولاء الشعب للمليكه وقيادة الملك لشعبه فى ميادين العلم والعرفان والصدق فى خدمة الأوطان فأمر جلالته حسب ماصرح هو بعدم مبارحة قصره وبعدم الاتصال بالشعب ونحن اذ نذكر هذين المثلين انما نريد أن نلفت أنظار معاليكم الى ما يعانيه المغرب العربى من ضروب الاذلال والامتهان حتى فى شخصيات ملوكه ورؤسائه الذين تتمثل فيهم ذاتيته وأمانيه وأملنا قوى فى ان تجد قضية المغرب العربى وخاصة ما يتصل بصاحبي الجلالة ماتستحقه وما هي فى حاجة اليه من عناية ساسة العرب وحسن رعايتهم وانا لنرى أنفسنا مجبورين على وضع أمثلة امامكم مما يقع فى هذه الاقطار من العسف والارهاق لتتبينوا الحالة الخطرة التي عليها اخوانكم العرب بالمغرب وهى التي تدفعنا الى هذا التألم والالحاح لمنح قضيتنا عناية تتناسب مع هذه الخطورة .



فهرس الكتاب

فهرست الصور


Bibliotheca Alexandrina
0402969